



مذكراتي

كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية

(١٩٥٨-١٩٢٣)



بنگه‌ی ژین

عبدالعزيز ياملكي

مذكراتي

كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية

(١٩٥٨-١٩٦٣)

عني بلشره

رفيق صالح

مجيد صالح

بنكه ي زين

التماسل: ١٨٥

الكتاب: مذكراتي، كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية

المؤلف: عبدالعزیز یامانی

عني بنشره: مجید صالِح، رفیق صالِح

تنظیم: سپید

تصمیم: لاس

خط وتصمیم الغلاف: أحمد سعید

رقم الإيداع: ١٦١٤ لسنة ٢٠١٩ من المديرية العامة للمكتبات العامة

مكان الطبع: السليمانية، مطبعة زين

سنة الطبع: ٢٠١٩



بنكهی ژین

مرکز ژین للتوثيق والدراسات

العراق: إقليم كردستان، السليمانية، الشارع ١٦ بورتقون، محلة ١٠٧ براتان

الهاتف: ٠٧٧٠١٤٨٨٦٦٦، الفاكس: ٠٧٧٠١٥٦٨٦٦٤، البريد الإلكتروني: info@cheon.org

الموقع: www.cheon.org، البريد الإلكتروني: info@cheon.org

تقديم

عبدالعزیز یاملکی، هو ابن عی مصطفی پاشا یاملکی، الذي هو من أهم شخصیات العائلة، وعلى الرغم من الفارق بین عمری وعمر عبدالعزیز بأربعین سنة، ربطتني به علاقات وثيقة. وجاء فارق العمر، أولاً: من تفاوت عمر والدي عبدالقادر یاملکی المولود سنة ١٨٧٥، وعمر عی مصطفی پاشا المولود قبله بتسع سنوات، سنة ١٨٦٦؛ وثانياً: من تفاوت سنّ زواجهما، بزواج عی المبكر في سن الثانية والعشرين، سنة ١٨٨٨، وزواج والدي المتأخر في سن الأربعين، سنة ١٩١٥؛ وثالثاً: من ولادة عزیز یاملکی، الابن البكر لعی، سنة ١٨٩٠، وولادتي، مولود أخیر لأبي، سنة ١٩٣٠، أي بفارق أربعين سنة، وهذا جعل عبدالعزیز یاملکی بالنسبة لي في عمر والدي.

أتذكر من إفضاله عليّ، أنه عندما تمّ فصلی قبل نهاية السنة الدراسية الأخيرة، الصف الخامس في ثانوية السليمانية، لنشأطي السياسي، وصدر الأمر بإلقاء القبض عليّ يوم ١٩٤٨/٥/١٨، فاضطرت للإختفاء، أنه قام بالتحري عن التهم الموجهة ضدي، فوجد أنها ليست بالمستوي الذي يستوجب إختفائي، ولذلك نصحتني بتسليم نفسي للإحتمال الكبير بتيرة المحكمة ساهتي. وهذا ما حصل فعلاً. عندما سلّمت نفسي يوم ١٩٤٨/٧/٢٤، فتمّ توقيفي وتسفيري إلى الموقف السياسي في كركوك، مقر المجلس العرقي العسكري للمنطقة الشمالية. فجاء هو مع محام من بغداد، وأفلح في إطلاق سراحي بكفالة، ثم كانت محاكمتي وإصدار المجلس العرقي قراره ببرائتي. وساعدني عندما صدر أمر القبض عليّ ثانية في ١٩٤٩/١/٢٩ في كركوك، واضطرت للإختفاء ثانية والإنتقال إلى السليمانية، ثم إلى بغداد؛ إلى أن أصبت يوم ١٩٥٠/٢/٢٠، بالتهاب حاد في الزائدة الدودية، لجأت إليه لمساعدتي، فأوصلني إلى خالي الدكتور شوكت محمود، حيث أجرى لي عملية جراحية مستعجلة. وقضيت عنده بعد إجراء العملية مرحلة النقاهة لمدة أكثر من أسبوعين، وأقنعتني خلالها بعدم جدوي بقائي مختفياً وتعرض نفسي للاعتقال في ظروف قد تؤدي بحياتي. فأخذت بنصيحتة ثانية، ورافقتي هو بنفسه لتسليم نفسي إلى مديرية التحقيقات الجنائية في بغداد. وعلى الرغم من توقيفي وتسفيري إلى كركوك وبقائي هناك ٢٤ يوماً موقوفاً، تم إطلاق سراحي بكفالة؛ وكانت نتيجة محاكمتي في محكمة جزاء كركوك، والحمد لله، الإفراج عني لعدم توافر الأدلة ضدي. وبعد أن تم التصديق على القرار من قبل المحكمة الكبرى، تمكنت بعد انقطاعي عن الدراسة ثلاث سنوات، من أداء الإمتحان الخارجي للدراسة الإعدادية سنة ١٩٥١ بنجاح، ثم أكملت دراسي في كلية الحقوق في بغداد سنة ١٩٥٥، وكنت الخريج الأول وبمعدل ٩٧,٥.

وأكتفى بذكر هذين الفضيلين له، لكيلا يطول الكلام فيما يخص العلاقة بيني وبينه، فانتقل إلى الكلام عن شخصه هو:

كان عبدالعزيز ياملكي، معروفاً لدى جميع الطبقة المثقفة السياسية، لما تطلعت سيرة حياته من أحداث جسام، تعكسها مذكراته التي حرص على كتابتها بصدق وأمانة، لينقل إلى الجمهور العراقي الحقائق التي اطلع عليها، سواء خلال عمله ضابطاً في الجيش العثماني، أو بعد ذلك في الجيش العراقي، ثم عمله في السلك الدبلوماسي، وكذلك فيما يتعلق باعتقاله الغادر في إيران سنة ١٩٧٠ وتعرضه هناك للتعذيب، فالحكم عليه بالسجن، حتى تكثرت جهود أهله ومحبيه الذين هموا لتجديته بنجاح، فأنقذوه من هذه المحنة، بالحصول على قرار الإعفاء عنه وإعادته إلى العراق. وهنا لا بد لي من أن أذكر ما لم يرد ذكره في مذكرات عبدالعزيز ياملكي، وهو دوري في محاولة إنقاذه مما تعرض له في إيران.

فقد كنت في هذه المرحلة وكلياً لوزارة الاقتصاد للعلاقات التجارية الخارجية، وعندما علمت باعتقال عبدالعزيز ياملكي في إيران، قابلت رئيس الجمهورية آنذاك، أحمد حسن البكر، وطلبت منه أن يهتم الحكومة العراقية بأمره وتسعى لإنقاذه مما يتعرض له ويهدده من جراء اعتقاله في سجون إيران، وهو العقيد المتقاعد الذي خدم في الجيش العراقي، ثم في السلك الدبلوماسي، فكان جواب الرئيس أن الحكومة العراقية إذا تدخلت في أمره، فلا يبعد أن يعرضه ذلك إلى خطر أكبر.

فمائلته عندئذ: إن لم يكن هناك مانع من أن أبذل وبقية أفراد العائلة المساعي لدى جهات أخرى من أجل إنقاذه، فاصداً بذلك الأردن والسعودية. فالأردن، لأن ابنة أخت عبدالعزيز كانت متزوجة من سياسي أردني شغل وظائف عليا في الدولة والبرلمان، وكان بإمكانه توسيط ملك الأردن لدى شاه إيران لهذا الغرض. والسعودية، لأنني قد تعرفت خلال عملي في وزارة الاقتصاد على سفيرها حمد الشبيلي، فكان بإمكانني الطلب منه توسيط بلدي لذلك. وكان جواب أحمد حسن البكر: أن لا مانع من ذلك. لذا لم أتردد في القيام بتلك الوساطات، وكما يذكر عبدالعزيز نفسه، فإن العائلة قد بذلت جهوداً كثيفة لدى جهات عربية. وأخيراً، تكثرت هذه الجهود -من حسن الحظ- بالنجاح.

ويهمني أن أذكر أيضاً أن عبدالعزيز ياملكي، بقدر ما كان عراقياً كان كوردياً، فلم يقل حرصه على حقوق الكورد عن حرصه على مصالح العراق عموماً. وهو وإن لم يكن له نفس الدور الذي كان لوالده مصطفى باشا ياملكي في القضية الكوردية أو ما يقاربه، فإنه لم يكن أقل انتماء لقوميته، ولا أذكر مرة رأيته وهو لا يعبر عن أمه في حصول الكورد على حقوقهم.

وفيما عدا ذلك، فلا بد لي من بيان ما كان يتصف به عبدالعزيز ياملكي من صفات شخصية، وفي مقدمتها حرصه على علاقاته العائلية وصلاته الوثيقة بعدد غير قليل من زملائه وأصدقائه،

خصوصاً وأنه كان دمت الخلق، طيب المعشر، يتبادل الأحاديث بلطف، وأحياناً متندرأ و متفكها، فكان للجلسات معه جو مريح ومسلٍ يمرّ معها الوقت دون ملل أو سأم.

كان حقاً شخصية فذة، وتبقى ذكراه عالقة في ذهن كل من صاحبه أو عرفه. وعلى وجه الخصوص بالنسبة لي أنا بالذات، إذ لثقته الكبيرة بي سلمي، قبل وفاته بقليل، مذكراته موضوع هذا التقديم، لنشرها حالما تسمح الفرصة لذلك. وما قد حانت الفرصة، وفي الواقع بفضل الأخ مجيد صالح، الذي تفضل مشكوراً بتولي أمر هذا النشر.

الدكتور أكرم عبدالقادر ياملكي

أرييل، ٢٠١٨/١/٢١



بنكهی ژین



بنگه‌ی ژین

بسم الله الرحمن الرحيم

المذكرات في العراق: من دور الملكية إلى دور الجمهورية

المقدمة:

قيل وما أصدق ما قيل: ما انقضت ساعة من دهرك إلا بقطعة من عمرك، ففي كل يوم تقطع ورقة من التقويم السنوي، نشعر بمضي الأيام والشهور، ثم السنين؛ ولولاه لما أحسستنا بانقضائها ومرار الزمن. ومع ذلك، فيخيل لي أن ثلاثة أرباع القرن الذي سلفته من حياتي و يكاد يبدو وكأنه الأملس للتو قد انقضى.

وهكذا شأن الأدوار التي مرت بالعالم سراعاً ولم يشعر الناس بها، لولا ما تركه لنا الأقدمون في العهود الماضية، وفي الماضي السحيق من المخلوقات التي ترسبت من أزماتهم، التي تحكي لنا تاريخ هذه الإنسانية المليء بالأحداث والأمور الجسام.

وما هذا الذي أكتبه سوى صفحات أجلو بها الغوامض التي طوتها السنين الماضية، ولتستثير بها الأجيال القادمة وتكون على علم بأخبار أسلافها وتاريخ بلادها بصورة صحيحة. ومع أنني لست متفائلاً كل التفاؤل بالجيل الذي ترعرع في أحضان الفساد وسوء إدارة البلاد، فأنتي شديد الإيمان بالمستقبل وبالجيل القادم، الذي لا شك وأنه سيمضي قدماً إلى الأمام مطهراً من أدران الماضي والحاضر ومسرّعاً في غير توان أو تعثر.

ولو قلبنا صفحات التاريخ قليلاً، لتبين لنا جلياً أن هناك سببين لفناء الشعوب وإنقراض الأمم، الأول: هو الغزو الأجنبي الذي يعمل على إبادة الشعوب المغلوبة والقضاء عليها. والثاني، هو التفسخ والإهيار الداخليان.

نعم، "إذا الشعب يوماً أراد الحياة،" أسوة بالشعوب الحية، "فلا بد من أن يستجيب القدر"،¹ وأن تكون له من القوة ما يحافظ بها على نفسه، وإلا فلا مناص من التعاون مع الدول الأخرى بشكل يضمن له دوام حياته واستقلاله. والشعب الذي يفتقر إلى هذا وذاك، لن يجديهِ التطبيل والتميز شيئاً ولا تفهده الصداقات والأحلاف والمعاهدات؛ ويكون كمن يحكم على نفسه بالفناء.

¹ أبي قاسم الشابي.

إن محافظة الشعب على كيانها، تتطلب وحدة الصفوف الحقيقية والقيادة العادلة والعاقلة، وتظاهر الجهود في سبيل الهدف المشترك؛ لأن عدم إشتراك الشعب في كل ذلك يعني المصير الأسود، وسرعان ما يتجمع الظلم والفساد واليأس والإضطراب، الأمر الذي يجعل الشعب ينقسم على نفسه، ثم يحتضر ويصبح في خير كان.

ولو ألقينا النظر لنرى به سياسة بلادنا الخارجية والداخلية، خلال حقبة الزمن التي مرت علينا، منذ وفاة فيصل الأول، فما الذي نراه...؟ نرى قسماً من هؤلاء الذين تعاقبوا على مراكز الحكم، ينحرف بسياسة البلاد الداخلية والخارجية، نحو مهاوي الانحطاط، يفرض في الداخل حكماً تعسفياً مشعباً بروح الاستبداد. وقد جرّ على البلاد سلسلة من المصائب والنكبات؛ وكانت النتيجة أن شاعت الفُرقة بين الصفوف، وتدهورت الأخلاق وعمّ الفساد والتفسخ في كل مكان.

ولم يكن المسؤولون كفوتين لمناصيحهم ولم يعتوا بواجبهم تجاه شعبيهم وبلادهم، بل كان جل همهم زيادة رصيدهم من المال وإيداع الفائض منه في بنوك أوروبا وأمريكا، لصرفه على الملذات والشهوات، والتنافس بامتلاك القصور والضيايق، وقضاء ليلهم على موائد الخمر والميسر، والتوسل بالوسائل المختلفة في إشباع رغباتهم الخاصة؛ دون أدنى مراعاة للقواعد الإنسانية والوجدانية، ودون أن يردعهم دين أو قانون أو حياء أو يستمعوا إلى صوت الضمير.

وليس هناك من يجبل النتائج التي نجم عنها طغيان هؤلاء وجبلهم، وأن كثيراً من هؤلاء لم يكن لهم مركز اجتماعي عند تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١، ولا امتازوا بشيء من الأخلاق الفاضلة؛ علماً أن معظمهم كان في عداد المعدمين، فإذا بهم بين عشية وضحاها يظهرون بمظهر قادة الشعب وزعمائه وهم ما بين أحمق وجاهل، حيث لا يستطيع الجاهل إدارة الأمور بصورة لائقة ولا يتمكن من تحسين أمور الدولة بصورة تليق بالعصر، وفي الحديث النبوي الشريف: "أول ما يوضع في الميزان، حسن الخلق".

ومهما بذل هؤلاء من جهد للتستر على حقيقتهم، فإن حقيقتهم كانت مكشوفة لأكثرية أبناء الشعب، الذين كانوا ساخطين وناقمين على هذه الأوضاع، وكانت موجة التذمر تنبع يوماً بعد يوم. وليست ثمة قوة تستطيع أن تقف أمام إحساس الشعب بهذه الأوضاع الدائمة أو تسكت أصواته المدوية بالشكوى. ومهما بذل أولئك الذين ليس لهم إحساس بالعدالة أو الديمقراطية من جهد لإخماد النار المتأججة في النفوس، فهي تبقى تحت الرماد جذوة لا تعرف الإنطفاء، وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض، قالوا إنما نحن مصلحون.

يا أبناء العراق المخلصين:

كان أملي العظيم أن تنقش هذه الغمة عن سماء العراق، تلتهم الأضواء الكاشفة لتكتسح الظلمات التي خيمت منذ أمد بعيد على البلاد ومنعت عنها نور الحياة الحرة الحقيقية، وأن يأتي

اليوم الذي تكون للشعب فيه محكمة عادلة يساق إليها أولئك الذين آلت البلاد على أيديهم إلى هذه الحال المؤلمة، فتصدر أحكامها بحقيهم لتقتص من جرائمهم، فإن لم تمتد بي الحياة حتى أدرك هذا اليوم، فستشعر به روعي وإن عذمت حياتي.

وبعد قليل لي قصد من وراء هذه المذكرات وما تبثه من الألم والأسى في النفوس، سوى إيضاح الحقائق وإسداء خدمة متواضعة للتاريخ، وأرجو أن لا ألام لكشف هذه الصفحات النقاب عن حقيقة بعض الأشخاص. لقد كتبت قسماً من هذه المذكرات في سنة ١٩٥٧، ونشر قسم منها في كراسات،^١ ولأن أود أن أضيف إليها ما تبقى مما كتبتُه وحزنتُه.

إن مذكراتي هذه جعلتها في ثلاثة كتب: يتضمن الكتابان الأول والثاني منها مشاهداتي ويتناولان شؤون سبع حكومات وثلاث جمهوريات، وفيهما ذكرياتي عن الأحداث والانقلابات والحروب، مثل: حرب إيطاليا، وحرب البلقان، الحرب العالمية الأولى التي جرت في عهد الدولة العثمانية، والبعثات التي أحاطت بالبلاط السلطاني، وكيفية ظهور حزب الإنعاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف، ومن ثم تهجير الأرمن وقتلهم، ثم ظهور الحركة الكمالية والحقائق والأحداث السرية التي أحاطت بها، وبيان ما أدت إليه تلك الحركة من اضطراب خليفة المسلمين إلى الهروب والإغواء الخلافة، ثم تهجير الكرد وقتلهم، ومغادرتي البلاد التركية والتجاني إلى ألمانيا.

أما الكتاب الثالث: فهو خاص بمختلف الأحداث التي صادفتني في العراق بعد رجوعي وأثناء خدمتي في الجيش العراقي، ودوري في الانقلابات الحكومية والعسكرية وفي المحاكمات العرفية وإبان خدمتي في السلك الخارجي، إضافة إلى بحث خاص عن القضية الكردية. وقد أفردت لكل من ذلك بحثاً مستقلاً وأرجو أن يمكنني الله من نشره جميعاً.

وعندما نشرت كراسة من مذكراتي بتاريخ ١٩٥٧، أدى ذلك إلى إغضابي بعض رجال الحكومة ومنهم أحد الوزراء، وقد طلب من المدعي العام السيد عبد الأمير العكيلي إقامة الدعوى، ولكن المدعي العام قال: إن على الوزير الذي له شكوى على ما نشر في المذكرات أن يقيم الدعوى، وفي الوقت نفسه تملو عدد كثير من المحامين للتوكل دفاعاً عني، وهكذا نامت المسألة. وعندما صادفت المرحوم نوري باشا، قال: "يا عزيز، لم يكن ينبغي لك أن تنشر هذه الكراسة التي سببت غضب الكثيرين عليك"، وبعد ذلك جرى إعلان الجمهورية.

عبد العزيز ياملكي

الوزيرية - بغداد

^١ ينظر: عبد العزيز ياملكي، كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية، مذكرات عبد العزيز ياملكي في العراق، الجزء الأول، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٧، ص ٥٧.



بنگه‌ی ژین

في الدولة العثمانية

أنني كردي أنتمي إلى سلالات كردية عريقة وأصلية. وقد ولدت في مكة المكرمة، عندما كان والدي في رئاسة أركان الفرقة هناك. ثم نقل والدي إلى أستانبول. ومن ثم انتقل إلى إيران. وبعدئذ إلى رئاسة أركان الجيش السادس العثماني في بغداد، وكنت أصعبه في هذه التنقلات. ومن بغداد رجعت إلى أستانبول في سنة ١٩٠٠ لإكمال دراستي. وقد إستغرق السفر من بغداد إلى أستانبول ثلاثة وخمسين يوماً. وعندما كنت في السنة النهائية من المدرسة الحربية، أعلنت المشروطية؛ ودون أن يتبين لي شيء عن طبيعة الحركة، «ساهمت مع الطلبة في خلع السلطان عبدالحميد الثاني وتنصيب السلطان محمد رشاد خان بجلوسه على العرش. وفي أثناء الهرج والفوضى جرت حوادث وملابس أخرى ذكرتها في كتابي الأول.

وبعد تخرجي من المدرسة الحربية، عيّنت في بغداد والتحقّت بكتيبة الخيالة ٣١. وكان مركز الكتيبة في الكرنتينة ببغداد، أما سرية المستودع، فكانت في الوزيرية. وكان المستودع مهيأً مليئاً بأنواع وأجناس من الخيول، وكان العلف يرمى إليها من السطح ولا يقوم بالإدارة إلا أفراد قلّاتل، لأن الأكثرية كانوا يتغيبون، حيث كان بمقدور الواحد منهم أن يدفع مجيدياً واحداً لأمره، فيحصل على الإجازة ويذهب إلى قريته. وكان الضباط يظهرون بملابس منوعة وبعضهم يرتدي السروال. ومع وصولي، تلقيت الأوامر من قيادة فرقة الخيالة بتعليم الضباط التمارين والتربية العسكرية الحديثة. وعندما وصل ناظم باشا إلى بغداد والياً عليها، تمكنا بمشقة من إخراج رجيل واحد من فرقة الخيالة بملابس عسكرية مناسبة لإستقبال الباشا.

وصل ناظم باشا في ٥ مائس/آيار ١٩١٠، ونقل من بغداد في ١٩ آذار ١٩١١. ولما نقل والدي إلى قيادة الفرقة النظامية الخامسة في الدردنيل، نقلت بعده إلى كتيبة الخيالة الثانية في أستانبول، ثم نقلت بعدئذ إلى الرماحة الأولى النموذجية، وكان قائد الكتيبة ألمانياً اسمه الكولونيل فون فايت، وبهمة هذا الأمر، كانت الكتيبة مدربة تدريباً كاملاً. وبعد مدة تم ترشيحي مع ضابطين آخرين من قبله، لإرسالنا إلى ألمانيا للتدريب في إحدى كتائبها "وهلان كارڨ".

وقد سبق أن قمت بكتابة تاريخ هذه الكتيبة التي شكلت في حرب القرم عام ١٨٥٤ من البولونيين الملتجنين السابقين، وسميت بكتيبة قوزاق الخاصة، ثم تبدل إسمها إلى الرماحة الأولى النموذجية، ولي الفخر لأني من دؤن تاريخ إحدى الكتائب في تركيا.

وقد إشتراك مع هذه الكتيبة بصفة مساعد الكتيبة في حرب البلقان والحرب العالمية الأولى في الدردنيل وفي محاصرة كوت الامارة. وفي الحروب التي جرت في إيران، وقد وصلنا إلى همدان وكذلك فلسطين، وحصلت نتيجة إشتراك في هذه الحروب على ميدالية الإفتخار والحرب واللباقة وأبرزون كروس الألماني.

وفي هدنة حرب البلقان وبعد رجوعنا إلى خط جتالجه، تلقيت برقية القائد العام يوسف عزت باشا بتعييني ضابطاً لأمر فرقة بيروت ٢٧ النظامية في الدردنيل، وكان أبي قائداً للفرقة. أما ضباط وأمراء الفرقة، فكانوا جميعاً من العرب وكان مقر الفرقة في إحدى تلال شبه جزيرة كليبولي التي تطل على المضيق. وفي ذلك الوقت كان مصطفى كمال باشا برتبة مقدم ويشغل في مقر القوات، وكان يزور والذي كثيراً، حيث كان يحبه بسبب ذكائه وبشرايان الشاي سوية، وأذكر أن أغلب أحاديثه كانت في النبل من الدين وبث الإلحاد، وكان والذي يضطر إلى إسكانه مازحاً، فيقول: إنك يجب أن توقع باسم م. كمال بدلاً من مصطفى كمال، إذ إن إسك الأول لا يليق بك، لأنه من أسماء الرسول (ص).

وبعد إنتهاء هدنة الحرب ومباشرة الزحف العام، قامت فرقة بيروت بالهجوم على تلال أكساميل في شمال كليبولي التي كانت محتلة من قبل البلغاريين، وتلفت نحو ٤٠٠٠ إصابة من شهيد وجريح وطلائع. وهذه الفرقة كانت أول من وصل إلى مدينة أدرنة. وكان القائد العام للجيش لجناح اليسار الفريق خورشيد باشا في مدخل المدينة وطلب تأخير دخول طلائع فرقة بيروت، وحاول إدخال القوة التي كانت متسكة من الأتراك وكانت بقيادة أنور بك (باشا)، ولكن والذي لم يأنه بالأمر، فاستمرت مسيرة فرقة بيروت ٢٧ النظامية، حيث دخلت المدينة وسط الهدافات المدوية من قبل الوحدات التركية الأخرى.

وفي أحد الأيام عند إجراء العفل التأييني للشهيد اليوزباشي رشيد بك ابن المشير دلي فواد باشا الذي قتل من قبل البلغاريين، وكان حفلاً كبيراً يضم كافة الأمراء والضباط الموجودين والكبار من أعضاء الإنعاد والترقي، إقتصرت الخطابات كلها على تمجيد الجنود والضباط الأتراك والإشادة ببطولاتهم وتضحياتهم، ولم يتطرق أحد إلى ذكر العثمانيين عموماً وماقامت به فرقة بيروت النظامية العربية من أعمال وما قدمته من تضحيات، فإضطر والذي مصطفى باشا يملك أن يستل سيفه ويدخل إلى وسط الحفلة صارخاً بحماس: أيها السادة، ان هؤلاء الجنود العرب الذين وصلوا وهم شبه حفاة بسبب نقص التجهيزات، لم يجر ذكرهم في خطاباتكم، وهذا أمر مؤسف. فقد قام هؤلاء الأبطال العرب، وكنت أنا الكردي الوحيد بينهم، بتقديم الآلاف من الشهداء والجرحى على تلال أكساميل يركضون وهم متعبون ومنهمكون لتخليص أدرنة، وأنكم جميعاً حصرتهم البطولة في الجنود الأتراك؛ وهذا أمر يؤسفي أشد الأسف. وقد سببت هذه الكلمة وجوماً بين الحاضرين، فخيتم السكوت عليهم وجعلوا أشد الغجل وفشلت الحفلة.

لقد كان سبب الخاتمة الأليمة التي إنتهت إليها حرب البلقان والنهاية المضجعة والسريعة التي حلت بها، هو جهل وقلة دراية أولئك الذين قاموا بإدارتها. كما هو شأن حرب فلسطين بين إسرائيل ومصر بعد ٥٤ سنة من حرب البلقان، حين إذعت قيادة مصر أن القوات العربية بهذا الأمر، وهي قادرة على سحق كل من يقف أمامها، وكانت هذه القيادة المغرورة الجاهلة، مسؤولة عن النكبة والهزيمة العظمى اللتين أصابتا العرب في ٥ حزيران ١٩٦٧.

كانت بلغاريا قبل حرب البلقان مجرد ولاية تركية، وكذلك إسرائيل التي حلت في بقعة من الوطن العربي، وإذا تقف بوجه مائة مليون عربي وتسحق جيوشهم وخاصة جيش مصر، وتهزم المارشالات والباشوات وتستولي على مدافعهم ودباباتهم ومدافعهم وتحطم جميع طائراتهم في ظرف ستة أيام عام ١٩٦٧.

وقبل أن تستقل بلغاريا كانت -كما أسلفت- مجرد ولاية عثمانية تسمى طولونه ولايتي، وفي سنة ١٨٧٧ عندما نشبت الحرب الروسية- العثمانية، تولى خالي محمد سعيد باشا خندان ولاية هذه المنطقة. وهو آخر والي عثماني عليها. وكان كاتبه الخاص المعلم ناجي الذي إشتهر بعد ذلك بأنه أديب كبير في اللغة العثمانية؛ وقد ذكر المعلم ناجي ذلك في أكثر كتبه.

وبعد الحرب الروسية- العثمانية أصبحت طولونه ولاية تسمى بلغارستان، وحصلت على إدارة خاصة وتعين الأمير فرديناند لرئاسة الدولة. وقد كان هذا الأمير ضمن مرافقي السلطان وكان ينتسب إلى "برنهي مزراقلي آلاي".

وقد إستمرت الحالة إلى حين إعلان المشروعية في ١٩٠٨، وفي سنة ١٩١٢ إستقلت بلغارستان تماماً مع بقية دول البلقان وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية، ووصلت جيوشها المدربة قرب أستنبول. وقد إشتراك في حروب البلقان وفي المعارك والمصادمات المتكررة التي خاضتها الدولة العثمانية مع البلغاريين، وبهذه المناسبة أشيد بالتدريب والشجاعة التي كانت عليها القوات البلغارية.

وقعت عدة إنقلابات عسكرية بعد حرب البلقان وقتل وزير الحربية ناظم باشا ومحمود شوكت باشا. وفي هذه الأثناء عيّنت مرافقاً لقائد الفيلق الأول النموذجي توري طرزوني. إلا أنني بقيت مرتبطاً بكتيبي حسب طلي. وعند وفاته قضاء وقراً. عيّن محله محمد علي باشا قائد فيلق الشام. وكانت زوجته ابنة تحسين باشا الذي سلم سلانك إلى اليونان بمبلغ ٣٠ ألف ليرة؛ وكانت أحواله وتصرفاته غير شريفة لا تطاق، وكان الباشا مولعاً بالغلمان. ولما كنت غير مرتاح إلى هذه الظروف، قدّمت إستقالتي وعدت إلى كتيبي. فحل مكالي إبراهيم بك ابن قورد إسماعيل باشا وكانت زوجته أميرة من آل سلطان. وكان هو الآخر من كتيبي وقد إستقال بعد إسبوع. وبعد ذلك عيّن الملازم نهاد بك ابن رجب باشا، وهذا الأخير بقي في بيت الباشا حتى بعد أن سافر الباشا لقيادة القوات في الحرب مع الأتومن.

وبعد دخول القوات الانكليزية أستنبول، عاد محمد علي باشا في أحد الأيام إلى بيته، ففاجأ زوجته في أحضان كابتن انكليزي. فما كان منه إلا أن دخل غرفته و إنتصر برصاصة، وترثه زوجته تتصرف بحرية كما تشاء.

وبعد حرب البلقان وبعد عودتي من مرافقية قائد الفيلق إلى كاتيني، أراد والدي إيفادي إلى فرنسا لإتقان اللغة الفرنسية. ولكن وزارة الحربية لم توافق على سفري، لأن خالي شريف باشا خندان كان في ذلك الوقت في فرنسا وقد سبب في قطع بعض الإعانات التي كان الفرنسيون يعطونها للإتحاديين، وهذا ما سبب سوء تفاهم بين الطرفين؛ لذلك لم توافق وزارة الحربية على محاولتي السفر للدراسة إلى فرنسا. وعلى هذا وبناء على رغبة والدي، قررت السفر إلى روسيا واستعلمنا الحصول على الموافقة اللازمة (موافقة وزارة الحربية العثمانية وحكومة روسيا) ودفعنا النفقات اللازمة إلى البنك، لكن إعلان الحرب العالمية الأولى منعي من السفر. ومع إعلان الحرب ١٩١٤، عيّنت مرافقاً في كتيبة الرماحة الأولى النموذجية، وذهبت هذه الكتيبة بسرعة إلى الحدود البلغارية في تراكيا، ثم إشتراكنا في حرب قره جالي في خليج ساروس ضد الانكليز. وبعد ذلك وبناء على طلب الجنرال فون در غولت باشا الذي عيّن في قيادة جبهة العراق، تم إرسال الكتيبة إلى أستنبول، فموصل وبغداد، ثم كوت الامارة. وبعد معارك كوت الامارة وسقوملها، قمنا بتسويق الأسرى الانكليز. وبعد ذلك إرتبطت كتيبتنا بلواء الخيالة المستقلة. ثم توجهنا إلى إيران مع الفيلق الثالث عشر بقيادة علي إحسان باشا.

وحصلت بين خائقين وهمدان عدة مصادمات مع الروس، وبعد ذلك أرسلت كتيبتنا إلى جبهة دولت آباد- ملایر، وبقينا فيها ثمانية أشهر قضيناها بالتصادم مع القوات الروسية بقيادة جنرال باراثوف. وعندما أصبح سقوط بغداد أمراً محتملاً، إستلمنا الأوامر بالإلتحاق من إيران عن طريق كرمنشاه، وكان ذلك يوم ١١ آذار ١٩١٥.

وخلال إشتراكنا في حروب جبال حمير، نقلت إلى لواء القفقاس الخيال الثاني في جرابلس، وهناك عيّنت مرافقاً في ذلك اللواء وتوجهنا إلى جبهة فلسطين. وبعد حرب الشونة الثانية، تم نقلي إلى أستنبول إلى شعبة تاريخ الحرب التي تأسست في مقر القيادة العامة. وكان لدراستي المستمرة للتاريخ ورغبتي في الإستزادة منه، الأثر في هذا النقل. وخلال عملي في هذه الشعبة، أعلنت الهدنة في ١٩١٨. وخلال ذلك وبسبب هروب أنور باشا والإتحاديين، سيطر حزب الحرية والإتحلاف على الأمور، وعيّن الداماد فريد باشا صيدراً أعظماً ووزيراً للحربية، وعيّنت مرافقاً له. وكنت أحضر الدراسة في كلية الحقوق العثمانية التي كانت بقرب وزارة الحربية في بايزيد. وعند تعيين الداماد فريد باشا صيدراً أعظماً، عيّن والدي والياً لولاية بروسة.

وبعد مدة تم تنسيبي مرافقاً لساكن الجنان السلطان وحيد الدين، آخر سلاطين آل عثمان وآخر خليفة في الإسلام. وقد سبق وأن بينت في الكتابين الأول والثاني من مذكراتي، باسم آخر دور السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية، كثيراً من المعلومات والأسرار الخاصة بالباطل العثماني والحوادث التي استطلعت الوقوف عليها.

كانت أستنبول مقر الخلافة الإسلامية وعاصمة الامبراطورية العثمانية، وفي نهاية الحرب صارت أستنبول وبعض المناطق الأخرى تحت الاحتلال العسكري للحلفاء. وقد سبق أن بحثت في الجزء الأول من مذكراتي الأخطاء العسكرية والسياسية لجمعية الاتحاد والترقي اللعينة التي عانت الامبراطورية بسببها، فاجعة السقوط والرضوخ للاحتلال العسكري.

وبعد إنتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، فكر الأمريكيون في محاولة إقامة حكومة أرمنية في شمال كردستان، ولمقاومة هذه الفكرة والوقوف في وجهها، فكر السلطان مع الصدر الأعظم فريد باشا، في إختيار أمير اللواء مصطفى كمال باشا للسفر إلى أناضول، وكان هذا الأخير قد أظهر مقدرة في حروب انافرملة. و يحرز أيضاً المقالات ضد الألمان وهدد الإتحاديين في الصحف التي كنا نقرأها.

طلب فريد باشا بصورة سرية تشكيل قوة من أفراد الجيش من الذين هزموا من جبهة العراق وسورية، وقد سبق أن كلف قبل ذلك إثنين من المشيرين: دلي فواد باشا وزكي باشا للقيام بتأليف هذه القوة، لكنهما عارضا ذلك بسبب خوفهما وجبهتهما.

وحسب أمر فريد باشا، قمت بمهمة إبلاغ مصطفى كمال باشا في بيته الكائن في بشكماش العقارتر بهذا التكليف من قبل الصدر الأعظم ووزير الحربية، وذكرت في الكتاب الثاني من مذكراتي بعض المعلومات التي استطلعت الحصول عليها في بيته، مع إستحصايل المعلومات الرسمية التي تخص شخصيته وجنسيته، حيث كان جده يهودياً يسمى أبراهام من سلاتيك.^٢

مصطفى كمال باشا في أناضول:

تمكن الباشا عند وصوله إلى أناضول من النجاح في تشكيل القوة المطلوبة، بإستخدامه الصلاحيات الكبيرة التي منحت له. ومن جبهة أخرى، فإنه إتصل بالروس في اوتيل علي بابا الكائن في بلدة حوضه، وأهدى هؤلاء إستعدادهم لتزويده بالسلاح والذخيرة والمال؛ مقابل قيامه بإزالة الخلافة الإسلامية والامبراطورية العثمانية من الوجود.

قام اليونانيون في ذلك الوقت، بأمر من الحلفاء، بالإستيلاء على منطقة إزمير، لتوقيف تقدم قوات مصطفى كمال باشا. ولكن اليونانيين قاموا بمذابح وحشية لم يسبق لها مثيل، ومهدوا بتلك الأعمال المروعة الفرصة لمصطفى كمال لتحقيق الفكرة التي كانت قد إختمرت في ذهنه منذ مدة.

^٢ تفصيلات حياته مدرجة في البحث الخاص.

وقد ساعد على ذلك الثفاف القادة وشعب الأناضول حوله، بأمل أن يستطيع تخليص البلاد من هذه المحنة و إسترجاع هيبة السلطان والحكومة.

كان مصطفى كمال باشا يقوم من ناحية بإشغال روح الوطنية والثورة على الأوضاع في نفوس الأهالي، ويقوم من ناحية أخرى بتقديم فروض الطاعة والولاء للسلطان والمصدر الأعظم ببرقياته المنتتالية إليهما، وفي الوقت نفسه أخذ يعزل الولاة والمسؤولين الذين بدأوا يشكون في تصرفاته.

ولكنه، أي مصطفى كمال باشا، بعد أن حصل على مركز مرموق، استطاع به أن يثبت أقدامه، تنكّر ليمينه وإخلاصه للخليفة والسلطان وداس عليهما بأقدامه، وأعلن العصيان على حكومة أستنبول وإتهمهما بالخيانة وأعلن قطع العلاقة معهما في شباط ١٩٢١. وبناء على ذلك، قامت حكومة أستنبول بإرسال قوة تأديبية، ولكن قيادة قوات الإحتلال للحلفاء منعت تزويد القوة بالسلاح والذخائر الكافية واضطرت القوة إلى العودة بعد أول معركة إشتكت فيها.^٤

وفي هذه الأثناء جرى نقل من مرافقية فريد باشا إلى مرافقية السلطان وحيد الدين. وكان السلطان يتمتع بصفات الرجل الأصيل، مع الذكاء الشديد وحسن الدراية والأخلاق الفاضلة. ولكن المرحلة الحرجة التي تولى فيها السلطنة والخلافة، والظروف التي مرت بها البلاد، وخيانة بعض الوزراء ذوي الوجهين والمنافقين والخبثاء في الإمبراطورية العثمانية، لم تسمح له بإظهار هذه الميزات التي كان يستطيع أن يسيطر بها ويسيطر صفحات ذهبية في تاريخ الإمبراطورية العثمانية.

تدبر السلطان أمره؛ فوجد أن قصره معاط من جميع الجهات بجنود الحلفاء، وأن العصيان في الأناضول قد إنقلب ضده واليونانيون يقومون بالقتل العام في إزمير، وسمع صوت النقد بوجه إليه ورأى السخط والدعايات ضده تزداد يوماً بعد يوم، وشاهد وزراءه والمسؤولين وهم يلعبون على الحبلين للمحافظة على مراكزهم ومنافعهم، فكانوا يظهرون له الولاء من جهة وللحلفاء من جهة أخرى؛ وذلك باستثناء صهره داماد فريد باشا وعدد من الوزراء والجنرالات الذين بقوا على ولائهم له.

ولثلاثي الإهانة والخمطر على شخصه، إضطرت إلى ترك أستنبول والخروج منها، وذلك يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢، فعاد السراي خفية. وقد ذكرت في الكتب الأخرى من مذكراتي الأقسام الخفية من هذه القضية، ولم يعلم حينذاك أحد بخروجه من قصر بلنز وكيف تم ذلك، سوى أنا المرافق الصادق والأمين عبد العزيز ياملكي، ومعاقل القصر والخزينة العامرة وأخو زوجته الأمير آلي زكي بك.

لم يأخذ السلطان معه من خزائن الإمبراطورية -التي كانت مليئة بسبب الفتوحات العظيمة في القرون الطويلة- أي شيء، ورفض زكي بك محافظ الخزينة العامرة بشدة أن يأخذ معه بعض المال. وخرج وليس معه سوى ٤٥٠ ليرة ذهب، وإنتهت بذلك الإمبراطورية العثمانية العظيمة

^٤ لتفاصيل راجع الكتاب الثاني، أي: الدور الأخير للسلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية.

والخلافة الإسلامية.

ولم يستطع والدي مصطفى باشا أن ينكث بيمين الولاء والإخلاص للسلطان والخليفة، فقدم إستقالته من الجيش وترك أستنبول متوجهاً إلى العراق وطنه الأم. لأن الكردي صاحب الدم الأصيل لا يمكن أن يخون. وقام الأمير اللواء ضياء باشا وزير الحربية في وزارة توفيق باشا بالتلاعب واتخاذ بعض الإجراءات التي تدلّ على دناؤه وخيبت طموحه، حتى يظهر ولاءه للعصاة في الأناضول وأنه خصم للسلطان وللمخلصين له. وعندما أنهيت خدماتي كمراقب برتبة يوزباشي (نقيب) وتبلغت بالأمر، ذهبت إلى وزارة الحربية، فدخلت غرفة الوزير وتركت شارات المرافقية على متبذنته وخرجت، وبقيت في أستنبول مع بقية أفراد العائلة في إنتظار ما يأتي به القدر.

وقد أعقب ذلك توقيفي مرتين، حيث إتهمت بجرمة خيانة الحكومة وإشتراك في الإنقلاب مبنئاً، وتم سوقي إلى المحكمة العرفية برئاسة عبدالكريم باشا الذي كان مطليةً لحكومة الأناضول. ولكني تمكنت -بعناية الله- من التخلص، ثم هربت إلى فرنسا للالتحاق بعمالي الجزائر شريف باشا خندان الذي كان يسكن باريس.

واني لأن وبعد مرور ثلاثة أرباع قرن، أقسم بالله بأن كافة التهم التي نسبت إليّ في حينه، وهي الإشتراك في جمعيات سرية تستهدف إسقاط الحكومة، كان جميعها ملفقة وكاذبة باطلة وبعيدة عن الحقيقة. وبعد وصولي فرنسا، ذهبت إلى ألمانيا وبقيت فيها حتى تمكنت بقية أفراد العائلة من ترك أستنبول على إنفراد، حيث بعض أذئاب الكماليين كانوا قد نهبوا دارنا تماماً. واجتمعنا هناك في ألمانيا- برلين، ولوجود والدي في العراق وتشكيل الحكومة العراقية، فقد التحقنا به جميعاً ووصلنا بغداد في شهر تشرين الأول عام ١٩٢٣.

كيف خرجت من أستنبول؟

لقد سبق أن بينت أنني كنت أدرس في كلية الحقوق، بعد أن بقيت خارج الملاك، وقد تابعت دروسي هذه إلى أن وصلت إلى الصف الثالث بدرجات عالية ومتفوقة، وكنت بعد دوامي في الكلية أعود إلى داري في نشاطات. وفي تلك المرحلة وبعد إستقالة فريد باشا، جاءت حكومة توفيق باشا للحكم وكانت تحاول أن تدسّ ما بين السلطان وعصاة مصطفى كمال باشا وبين قيادة قوات الحلفاء في أستنبول. ونتيجة لذلك، كان يتم يومياً توقيف بعض الأشخاص من قبل قيادة الحلفاء الأجنبية أو من قبل الحكومة، ولكن من ناحية أخرى كانت الحكومة تيسّر هروب بعض الأشخاص إلى الأناضول.

وفي أحد الأيام وعند عودتي إلى الدار، إقترب مني أحد ضباط الإنضباط، وقال: إنك مطلوب للحضور أمام وزير الحربية فوراً. وإطاعة لهذا الأمر، ذهبت معه. وعند وصولنا إلى باب الوزارة، تم سوقي إلى غرفة قائد المركز الكائنة في مدخل الباب الكبير للوزارة. ودون أن يقابلني أحد، أمر بإدخالني إلى

الموقف العسكري المسي بكر آغا بلوكي؛ وكان ذلك داخل سور بناية الوزارة والقرب من برج الحريق. فادخلوني إلى غرفة حجرية لا تحوي إلا على فراش ممزق من القش وإناء للماء، مع صحيفة للبول، وكانت الفتران تلعب في الغرفة. وظللت متحيراً لا أعرف سبب توقيفي إلى منتصف الليل، ثم أخذوني تحت حراسة حظيرة من الجنود للمثول أمام المجلس المجتمع في مقر القيادة المركزية.

وعندما بدأ رئيس المجلس أمير اللواء الجركسي بتوجيه أول سؤال إليّ، أجبت: إنني لا أستطيع الإجابة. لأن الرئيس كان خصماً لوالدي ويعرف ذلك الجميع؛ لذلك إعتزمت أن يرأس جلسة للتحقيق معي. وكان من حقي التمسك بمثل هذا الطلب يومئذ، إذ كان يحقّ للعسكري الموقوف أو المهمل الاعتراض على ترأس شخص لا يستطيع الوثوق به لجلسة التحقيق.

وبناء على طلبي، فقد انسحب الرئيس من الجلسة، وترأس الجلسة العميد الخيال عاطف بك قائد مركز غلطة السراي آنذاك، وياشر بالقاء الأسئلة، وكانت كلها تافهة. فقد سألتني كيف سافر والدي؟ فأجبت: إن والدي إستقال من الخدمة العسكرية وقدم إستقالته إلى وزير الحربية الحالي، وأنه سافر بجواز سفر من طريق كمرك غلطة، وقد رافقته إلى أن ركب الباخرة.

وسألتني أيضاً عن كيفية تعييني مرافقاً لفريد باشا أولاً وللسلطان بعدئذ؟ وعن إجادتي الرماية؟ فأجبت: إنه تم إختياري لهذين المنصبين بسبب إخلاصي لوظيفتي والتقديرات الكثيرة التي حصلت عليها من رؤسائي في الحروب، وأنني قد تفوقت في كل دورات الرماية الأولى؛ وبنت أني أستطيع -إذا سمحوا لي- بمسدس، أن أكتب إسبي بالرصااص على الحائط أمامهم. وكان السؤال التالي: إنك عسكري، فكيف تجلس في الكازينو الواقع في جنيرلي طاش، وأنت تعلم أن البداية التي تعلقو الكازينو هي تحت مركز حزب حرريت وانتلاف السياسي؟ فأجبتهم: إنني عندما مررت من هناك، صادفت بعضاً من أصدقاء والدي، مثل رجب باشا وأمين باشا، وكانوا جالسين هناك، وقد نادوني واستفسروا مني عن أخبار والدي.

إعترض مجلس التحقيق بأنني قد جلست هناك عدة مرات، وعند ذلك علمت أنهم يحاولون إلصاق تهمة انتمائي إلى جمعية سياسية. وأجبتهم: أها السادة، انني أعرف نفسي وانني لا أنتمي إلى أية جمعية سياسية، وانكم تهمونني بذلك لتجدوا فرصة لتوقيفي، وذلك لأن وزير الحربية يريد أن ينتقم من والدي بتلفيق تهمة ضدي. عند ذلك إنبرى نائب الأحكام سزائي بك، قائلاً: يا عزيز بك، لا تتصور ذلك وإنما نعرف أنك ضابط جيد وقدير، ولكن بعض التقارير التي وردت بحفك، تؤيد جلوسك في ذلك المقرب وإنما نريد أن نعرف السبب، وإنني أقسم بشرفي أنك إذا قلت الصدق، فسأخرجك من هنا حالاً.

عند ذلك خطرت لي فكرة شيطانية، فقلت: إعتماداً على كلام الشرف وطلبكم الحقيقة، فإنني جلست في الكازينو أنتظر إحدى الفتيات من هناك، ولا علاقة لجلوسي في الكازينو بالجمعية

الموجودة في أعلى البناية. عند ذلك سألني الرئيس عاطف بك: ألسنت متزوجاً منذ مدة قريبة، فكيف تواعد فتيات أخريات؟

أجبت: إنني أعترف بخلطي هذا، ولكن من من حضراتكم أيا السادة لم يقترف نفس الخطأ؟ إنك يا حضرة عاطف بك! صديق للمدموزيل آلن، وحضرتكم سزائي بك صديق ماري بلانش، وعرفان بك صديقته نائلة خانم، إنني أرجو عفوكم لذكر هذه الحقائق.

وعند ذلك سكوت أعضاء المجلس وظل كل واحد منهم ينظر الى وجه الآخر، ثم طلبوا مني الانتظار في الخارج. وبعد نحو نصف ساعة، تم استدعائي إلى المجلس مرة أخرى، وقالوا إنه نظراً لورود بعض التقارير حول تصرفاتي، فقد أجروا معي التحقيق. ونظراً لعدم ثبوت أي جرم بحقي، فقد قرروا الإفراج عني، على شرط أن أعطهم كلام شرف بعدم إخبار أي شخص عن توقيفي. وكانت أستنبول في تلك المدة تحت الحكم العسكري لدول الحلفاء، وكان توقيف أي شخص دون إخبار القوات الأجنبية الحاكمة ممنوعاً، ولكن توقيفي جرى باعتياري عسكرياً. أجبت: أعدكم بذلك، ولكن كيف أستطيع إضاح سبب مبيتي خارج البيت لزوجتي؟ على هذا وافقوا على أن أخبر زوجتي بهذا الأمر. وعند عودتي إلى البيت، وجدت زوجتي ووالدتي بعالة يرنى لهما من القلق، وأخبرتهما بما جرى وبوعدي بعدم ذكر ذلك لأحد. فقالت زوجتي: إنها لم تعط وعداً لأحد بعدم ذكر ما جرى: وكانت تجيد الكتابة إجادة فائقة، و كتبت مقالاً نشر في اليوم التالي في جريدتي "يكي صباح" و"اقدام" تحت عنوان: ما الذي يجري في الخفاء أيها الناس؟

وبعد يومين كلمني سزائي بك بالهاتفون وعائيني، لأخبرني أوقعهم في مأزق، فقلت: إنني لم أقل شيئاً لأحد وإن زوجتي حرة في نشر ما تريد. وعندما استأنفت الدوام في كلية الحقوق، لزمتم الصمت إزاء الذين كانوا يسألوني عما جرى لي، فكنت أقول: إنني وعدت بالسكوت ولن أستطيع الكلام.

السياسة والمحاكمة:

كنت أحب دراسة التاريخ السياسي والعسكري واستفدت من فرصة وجود كلية الحقوق قريبة من وزارة الحرب، فانتفيت إليها ودرست ونجحت بتفوق. وكنت ضابطاً عثمانياً حقيقياً مخلصاً للسلطان الذي هو في الوقت نفسه خليفة المسلمين، وكنت أحب ركوب الخيل وحضور مجتمعات النساء الجميلات، ولكنني لم أشتغل بالسياسة ولم أنضم إلى أي حزب سياسي. وفي اليوم الثاني من خروجي من التوقيف قررت الانتماء إلى الجمعيات التي كانت تعمل ضد الاتحاد والترقي، فانتفيت إلى "جمعية ترقى وتعالى كوردستان"⁴ وبدأت الاشتغال معها.

⁴ الصحيح هو "جمعية تعالي كوردستان" التي تأسست في أواخر الحرب العالمية الأولى بأستنبول، في حين تأسست "جمعية تعاون وترقي كورد" عام ١٩٠٩ بعد إعلان المشروطية العثمانية. (مركز رزين)

وقد صادف في تلك المرحلة أن جرت محاكمة مهمة جداً في محكمة الجزاء الثانية وبرئاسة جميل بك، وكانت الدعوى مقامة من قبل وكيل وزارة العدلية سعيد منلا بك، ووزير الداخلية السابق علي كمال بك، وصاحب جريدة "يكي صباح" مهران أفندي، ضد صاحب جريدة "توحيد الأفكار" وليد أبو الضيا زاده، وكان هذا إتحادياً وموالياً لمصطفى كمال وتوكل في قضيته أكبر المحامين. وقد استأثر سير المحاكمة باهتمام أهالي أستانبول قاطبة. وقد باشر وليد أبو الضيا في آب ١٩٢٢ بنشر تفاصيل الجلسات في جريدته، وجاء في أحد أعداد الجريدة أنه في جلسة من الجلسات ذكر وليد أبو الضيا والذي باسم كورد مصطفى، (بسبب حكمه على الأشخاص المسؤولين عن التهجير والقتل الجماعي للأرمن، ثم حكمه على قائد الموصل الذي وضع بعض نساء الضباط العرب الذين هربوا من الجيش التركي في الميلى العام في الموصل).

وقال: إن حكومة الأناضول لا تعترف بهذا الشخص، الذي دافع عن الأرمن وأعدم بعض الذوات وأصدر حكماً بالإعدام على مصطفى كمال بسبب عصيانه على الحكومة، عندما كان رئيساً للمحكمة العرفية فوق العادة.

وعندما توجه الحاكم إلى، انتهزت الفرصة لبيان الحقيقة بسبب وجود الحق بجانب، وأقامت الدعوى ضد وليد أبو الضيا، لإستعماله كلمة كردي بأسلوب يدعو إلى الإستهانة بحق والذي والأكراد على السواء، وعن بياناته حول حكومة الأناضول التي كانت تعدّ جريمة صريحة، وطالبت بتجريمه وتعويض قدره عشرة آلاف ليرة.

وفي اليوم الذي عيّن للنظر في هذه القضية، امتلأت القاعة الكبيرة بطلبة كلية الحقوق وبعدد كبير من الشخصيات المعروفة آنذاك. وبعد سير المحاكمة، وجه رئيس المحكمة السؤال لي: عن الشكوى التي تقدمت بها؟ فقلت موجهاً كلامي إلى الحكام: "إنني قبل أن أذكر بياناتي ودفاعي عن والذي، أرغب أن أعرض عليكم أن هذه المحكمة قد إنعقدت بموجب القوانين القائمة باسم السلطان والخليفة، والشعار الذي يشير إلى ذلك معلق فوق رؤوس أعضاء المحكمة، وهي غير منعقدة باسم حكومة الأناضول التي صدرت ضدها الفتاوى الشرعية لخروجها على طاعة السلطان. وحيث إن المدعي العام سمع كل ما جاء في بيانات السيد وليد أبو الضيا، وإن هذه المحكمة تحكم باسم السلطان وليست باسم عصاة الأناضول، والألم أقف أمام المحكمة بهذا النوع من الإحترام؛ ولهذا الأسباب أطلب من حضرات الحكام إخراج هذا المدعي العام، ثم الاستمرار بالمحاكمة".

وعندما أنهيت بياني هذا، خيم سكوت عميق على القاعة، وخرجت هيئة المحكمة للتداول. وبعد مدة قصيرة، عادت هيئة المحكمة، وقررت تغيير المدعي العام وتأجيل الجلسة إلى موعد آخر. وعند ذلك دوى تصفيق حاد في قاعة المحكمة وأحاط بي الأصدقاء والحضور، وهم يهتفونني على هذا النصر الكبير وخرجت من المحكمة.

ولکر بک، سید منور، علی گال و کمرہ مصطفیٰ پاشا زادہ لڑکے، احمدی آراشدی

سے زخم و ہول ہے

ایندی : ملا
وکیل
از
باز
•

ولما حضرت في كلية الحقوق في اليوم التالي، تحدث معي الأستاذ الكبير مدرس الحقوق الأساسية السيد جلال الدين عارف، وأبدى إعجابه بدفاعي وهجومي على المدعي العام، وتعجب للفكرة الفريدة التي تقدمت بها، وقال: إنَّ المستقبل غير معلوم، ولا أدري ماذا سيحصل لهذه البلاد؟

وبعد اسبوع عقدت المحكمة جلسة أخرى، وهناك تملّوع المحامي الكبير عبدالرزاق بغدادي بذاته للدفاع عن والدي. وفي هذه الجلسة بينت كيفية تشكيل قوة الكماليين في الأناضول، وذكرت أن مصطفى كمال ينحدر من أصل يهودي وأنه خان الخليفة، وقد أدانت الفتوى الشريفة الصادرة بحقه بالخيانة وحكمت عليه باللعنة. وفضحت قضية شنوده، وأنه كان يقوم بترقيص الغلمان في حمامات ديار بكر، وكان يمارس أنواعاً مختلفة من الفساد. ووضعت هذه الحقائق أمام المحكمة بالتفصيل، ثم تعطلت الجلسة إلى إشعار آخر.

وبعد يومين من هذه الجلسة، تبلفت بالحضور أمام المحكمة العرفية بهمة انتمائي إلى تشكيلات سرّية، كما جاء في صورة التبليغ المرفقة. وعندما حضرت المحكمة، وجدت في القاعة معي نحو ٤٦ شخصاً من مختلف الملبقات، لا أعرف أحداً منهم؟

وكانت المحكمة برئاسة أمير اللواء عبدالكريم باشا، وباشر المدعي العام فوراً بقراءة ورقة الاتهام، وخلاصتها: إتهامنا بتشكيل جمعية سرّية لإسقاط الحكم والمطالبة بمحاكمتنا سرّياً وسرّياً، ثم توقيفنا، وعلى ذلك قرر الرئيس توقيفنا حالاً.

وبناء على ذلك، تم نقلنا إلى الموقف العسكري، ومع حلول الظلام نقلوني منفرداً إلى مكان في مركز القيادة المركزية، وبقيت هناك إلى منتصف الليل. وقد فهمت أن هذا النقل يقصد به تسفير بصورة سرّية إلى الأناضول أو إسكاتي نهائياً في محل ما، كما جرى بحق وزير الداخلية السابق ورئيس تحرير جريدة "يكي صباح" علي كمال بك، الذي كان يسكن في بك اوغلي؛ وفي يوم من الأيام دخل إلى صالون خلّاقة، وبعد خروجه منه وجد نفسه مساقاً من قبل شخصين كانا يترهبان به، فأدخلاه في سيارة وبسرعة نزلاه إلى ساحل البحر. وهناك أركياه في استمبوط* الذي أحضر من قبل الشخصين المذكورين قبلاً، وذهبا به إلى إزمير. ومن هناك أنزلناه إلى الأرض، وجمعوا الناس حوله لضربه بالعصى والحجارة، إلى أن فارق الحياة من أثر هذه الضربات "رحمه الله". ولذلك قررت تخليص نفسي، وأتتني الفرصة عندما شاهدت شباك المرحاض كبيراً وبدون حديد، واستطعت قريبا الفجر أن أقفز إلى الشارع وأهرب، ورأيت عجلة فارغة وبواسطة تلك العجلة وصلت إلى غلطة.

وفي غلطة، واجهت تاجرراً كبيراً كانت تربطنا به علاقة عائلية قديمة، فروي له قصة توقيفي وهروبي، وأعربت له عن رغبتي في الوصول إلى باريس، حيث خالي شريف باشا، وطلبت منه إعطاني

* استمبوط: باخرة، سفينة بخارية، Steamboat. (مركز ژن)

مبلغاً كافياً من المال وأن يخبر زوجتي ووالدتي بذلك سرّاً. وأخذت منه نحو ثلثمائة ليرة، وأعطاني أيضاً صكاً لصديق له في باريس.

وضعت على رأسي قبعة وليست عيونات سوداء وسرت إلى شاطئ غلمطة، حيث استأجرت قارباً ليعبرني إلى ساحل أسكدار بالسرعة المستطاعة، بعد أن وعدته بمكافأة كبيرة. وفي منتصف مضيق البوسفور شاهدت السفينة اليونانية المسماة باتريس متهتة للإقلاع، فطلبت من صاحب القارب أن يتجه نحوها حالاً. وادعيت أنني مأمور للتحرري، ومددت يدي إلى جيبي الخلفي وأوهمته أنني أسحب مسدساً، فخاف واتجه حالاً صوب الباخرة اليونانية. وعندما حاولت صعود السلم، قابلني الحارس اليوناني وحاول منعي من الصعود، فقلت له: إنني لاجئ، وطلبت منه أن يوصلني إلى القبطان حالاً.

وعندما دخلت غرفة القبطان وكان شخصاً لطيفاً، عرفته بنفسي ورغبتي في اللجوء، وطلبت منه أن يستل في مهمة إخراجي من البلد وأن يوصلني إلى اليونان. وبعد أن تركني القبطان نحو ساعة، عاد وقال: إنه قد سأل عني وأبدى إستعداده لنظلي وعذتي ضيف الشرف لديه، فشكرت له موقفه مني. وعند وصول الباخرة إلى بيره، نزلت إلى دائرة الكمارك، ولم يكن لديّ جواز سفر ولم أكن أحمل سوى إجازة حمل السلاح الممنوحة لي سابقاً من مديرية بوليس قوة الحلفاء المختلطة في أستانبول، باسم كابتن عبدالعزيز بن مصطفى باشا.

وما أن شاهد مأمور الكمرك الإجازة - إجازة حمل السلاح -، حتى صاح: أمسكوه، إنه ابن مصطفى كمال. ورأساً اجتمعت حولي جماعة من الناس، وهم يصيحون "قونسي كفاليس"، وتعني باليونانية "اقطعوا رأسه"، ولم أكن أجيد اللغة اليونانية. وحاولت إقحامهم أنني لست ابن مصطفى كمال، ولكن دون جدوى. ومهما يكن، فقد تم توقيفي في إحدى الغرف الخالية. وفي منتصف الليل ساقوني أمام هيئة عسكرية، فحاولت إقحامهم وضعي بالفرنسية وباليونانية، ولكن دون جدوى، بل إنهم لم يحاولوا سماع أقوالي أصلاً. وأخيراً خطر ببالي فسألهم أين المستر بالعله جيس؟ وما أن نطقت بهذا الاسم، حتى هبوا جميعاً واقفين وقالوا: إنك تسأل عن هذا الشخص؟! لقد ظهر الأمر ويجب أن تعدم في هذا الصباح. وبدا عليهم الضحك والسرور، وتم اقتيادي إلى إحدى الغرف، وكنت أسمع أصوات الجنود يصرخون: "قونسي كفاليس"، ويعني سيقطع رأسه.

وفي الصباح الباكر، إقترب أحد موظفي الكمرك من الغرفة، وقال لي بالتركية: كيف تكون ابن مصطفى كمال؟ والذي أعرفه أنه ليس متزوجاً. وكان هذا السؤال مثل الرحمة مبهط من السماء عليّ فجأة، فأوضحت له: أنني ابن مصطفى باشا الكردي ولست ابن مصطفى كمال باشا. عندئذ طلب مني الانتظار وغاب مدة، ولما عاد بعد ربع ساعة، وجدت أنه استصحب معه أحد الضباط، وكانا يضحكان، وطلب مني الخروج، بعد أن اعتذر عن الخطأ الذي حصل. وقد عرفت منهما فيما بعد أن اسم المأمور هو بنابوطي، ثم أدخلاني غرفة أحد الضباط الكبار، وحضر مدير الكمرك

وبدأوا يقدمون الاعتذار، وقدموا لي الشاي والشورية. وقد إستغربت كثيراً واستفسرت عن سبب هذه المعاملة؟ فقالوا -مع الاعتذار- إنها عملية حمقاء. ولما سألت: ما سبب إستيائهم عندما ذكرت مستر بالطه جيس؟ طلبوا مني السكوت وعدم زج نفسي في مآزق جديد. فقد حدث إنقلاب قبل يومين بقيادة الكولونيل بانفالوس وأعدم رئيس الوزراء دراغوميس ومعه خمسة وزراء، بينهم بالطه جيس وزير الخارجية، إذ كان هؤلاء يطالبون بإجراء مصالحة مع الأتراك، وقد ظن الجنود أنني أتيت لهذا السبب. ولما سألتوني عن معرفتي بهذا الشخص؟ أجبت: إنني تعرفت عليه عندما كنت مرافقاً للصدر الأعظم فريد باشا، وكان سفيراً لليونان في أستنبول. وقد صادف أن قابلته عدة مرات أوصل له بعض الأوراق الرسمية، وكان إستقبلي ويستضيفني. وفكرت في أنه قد يساعدني على الخلاص من هذا المأزق.

وبعد ذلك أبلغوني بوجود باخرة تسافر إلى فرنسا بعد أربعة أيام، وسمعوا لي بالبقاء في أي فندق أريد، ولكنني طلبت منهم أن يعينوا لي فندقاً من جانبهم. وفعلاً بقيت هناك أربعة أيام وذهبت إلى أثينا وأكروبوليس، تعرفت خلالها بعائلة أرمنية تركية تدعى بارصاميان، وكانوا يرغبون في السفر إلى فرنسا مثلي. وقد قمت هناك ببيع ساعتني اليدوية الذهبية، وكان السلطان قد أهداها لي في وقت سابق.

سافرت مع هذه العائلة إلى فينيسيا، وبقيت هناك عشرة أيام. قبل سفرنا. راجعت خلالها القنصل الفرنسي وأقهرته بوضعي وقد عرفني. إذ كان يعرف خالي شريف باشا وزوجته الأميرة أمينة خاتم، ابنة عم الملك فاروق؛ فجهزوني بالأوراق اللازمة لدخول فرنسا. وفعلاً وصلت باريس، وذهبت إلى فندق نيورويال الكائن في شارع لافاييت، حيث قمت هناك بالاتصال مع منزل خالي وتخلصت من كل هذه المشاكل. وفي باريس ذهبت إلى السفارة التركية وقدمت إستقالتي من الجيش التركي، متمنياً السعادة للضيافة الباقين في الجيش العثماني.

وكما سبق أن بئنت في مذكراتي، سافرت من فرنسا إلى ألمانيا، حيث التقيت بي عائلتي من تركيا. وقد بئنت كذلك كيف تم نهب أموال بيتنا في أستنبول من قبل طلائع جيش مصطفى كمال، وكيف اضطرت العائلة إلى مغادرة أستنبول والالتحاق بي، وبعد ذلك عدنا إلى الوطن الأصلي العراق. وفي ألمانيا كنت أخابر السلطان وحيد الدين الذي كان مقيماً في فرنسا. ولذا كرى أخذت رسالة مرمولة.

في العراق

لما حللت ببغداد احترفت العمل بالتجارة، وكنت خلال بقائي في ألمانيا قد اتصلت بعدة شركات، مثل: كروب آرثيمان وزايمس، وحصلت على وكالاتها وجلبت معي مكانن للتصوير والسينما وأخذ الأفلام. وبعد الحصول على الإجازة، بدأت أعطي دروساً في خان ميرزا فرج (دنكجية) في التصوير، إذ كنت حصلت على خبرة في هذا الفن في تركيا وبعدها في فرنسا وفي ألمانيا.

وحدث أن زرت الملك فيصل الأول مع والدي، فسألني فيما إذا كنت أرغب في أن أكون مرافقاً له؟ غير أنني اعتذرت عن قبول مثل هذا المركز مبدئياً، لرغبتني في العمل بمهنة خرة. وحقاً أن مشاعري في ذلك الوقت لم تستمع في العمل كضابط مرافق في حكومة يحميها الإنكليز، بعد أن كنت أعمل مرافقاً في امبراطورية عظمى ذات كيان وسيادة.

وبعد مخي مدة وإزاء إصرار المرحومين: نوري السعيد وجعفر باشا اللذين كنا نعرفهما جيداً في أستانبول، تغلبت رغبتي وإحساسي العسكري ووافقت على العودة إلى العمل في الجيش. وفي ٢٤ شباط ١٩٢٤، انتسبت إلى الجيش العراقي، وكان مكوناً من عدة أفواج وكتيبي خيالة. وكان الشيخ محمود يحكم منطقة السليمانية، والقوات الإنكليزية تقصف السليمانية بالطائرات. وقد اشتركت - حسب الأصول - في دورة الاعوان لمدة ثلاثة أشهر، ثم انتقلت إلى دورة الخيالة وقيل مرور أسبوعين ثم نقلني إلى أمرية سرية الرماحة الثانية بتنصيب من الميجر بروميلو مفتش الخيالة. وعند التحاق بالكتيبة، وجدت أن الجنود لم يتلقوا أي تدريب عسكري. ثم التحقت بكتيبة الهاشمي واشتركت في حركات ومصادمات عديدة في الشمال وفي الجنوب، وإطلعت على الكثير من أحوال البلد وأسراره؛ وهذا ما سأقوم بتفصيله في الصفحات الآتية.

بعد استيلاء العثمانيين على بغداد عام ١٥٣٤م، كان معظم الولاة الذين حكموا بغداد يتصفون بالجهل وقلة الدراية والفساد والسرقة وتحريك العشائر بعضها ضد بعض. وقد سبب ذلك للعراقيين الذين كانوا من بقايا السلالات القديمة والأجناس المختلفة، التمرد وعدم إطاعة الطبقة الحاكمة لسنين طويلة.

وكان الوالي مدحت باشا الذي أرسل مغضوباً عليه إلى بغداد، الوالي الوحيد الذي امتاز بروح وطنية خالصة وقد خدم البلد بصدق، فأسس البنايات وبنى السدود وحاول تصفية كثير من ترسبات جهل الولاة السابقين. وقد جذبت رائحة النفط العراقي انتباه الإنكليز الذين كانوا يحكمون الهند وتوجهت أنظارهم إلى العراق، فقاموا ببعض الاكتشافات الأثرية والدعائيات

واكتسبوا تأييد بعض رؤساء العشائر العراقية، غير أن الإنكليز المحتلين لم يتعرفوا على خصائص الشعب العراقي وأنفته، فأخذ موظفونهم يعاملون المواطنين باحتقار ويسومونهم سوء العذاب؛ وقد نكثوا بوعودهم على لسان قائدهم مود الذي أعلن أنه دخل العراق محرراً لا فاتحاً، وشرع موظفو مدرسة الهند الإنكليزية بوضع الخملط لحكم العراق من قبلهم مباشرة، واستغلال ثرواته الهائلة وتكرس تبعيته للإمبراطورية البريطانية. فبدأ الشعب والقبائل العراقية من العرب والكرد المعتزون بشرفهم وتربيتهم القومية جميعاً في الشمال والجنوب بالعصيان الذي امتد إلى كافة أنحاء العراق، وهذا ما اضطر الإنكليز إلى إيجاد حكومة عراقية.

وصل السير برسي كوكس إلى بغداد في ١١ تشرين الأول ١٩٢٠، وذلك بعد الثورة الكبرى للعشائر العراقية. ومن طلبية الإنكليز أن يساندوا القوي وأن يعادوا الضعيف. وبعد العصيان الكبير الذي واجهه الإنكليز، حاولوا أن يجدوا شخصاً من أعرق العائلات العربية القديمة وهي العائلة الهاشمية، فاختراروا فيصل الأول، المعروف بذلكه ملكاً على العراق؛ وقد سبق له أن عاون الإنكليز في الحرب العالمية الأولى. فتوجه إلى بغداد بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٢١، وفي السنة نفسها في ١١ تموز أعلنت الملكية العراقية، وجرت حفلة التتويج في ساحة ساعة القشلة - السراي، بتاريخ ٢٣ آب ١٩٢١، المصادف ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩هـ.

وتشكلت أول وزارة عراقية برئاسة السيد عبدالرحمن النقيب، وهو من أشرف البلد وكان ذا تجربة وخبرة، وخصص له راتب ٧٠٠٠ روبية شهرياً ولكل وزير ٣٠٠٠ روبية. وفي هذه الوزارة كان ساسون أفندي اليهودي وزيراً للمالية، وكان عضواً في الجانب العراقي في مفاوضات عقد أول اتفاقية للنفط مع شركة النفط عند تأسيسها، وقد أصر على وجوب تعيين حصص الحكومة العراقية على أساس الذهب ونجح في ذلك؛ وظهرت فائدة ذلك بعد نظر ساسون حصيل، عندما خرجت انكثرا عن قاعدة الذهب وهبط سعر الاسترليني بتجنيبه الذهب، فاستفادت البلاد فائدة مادية كبيرة.

وكان مدحت باشا الوالي التركي قد خلف من العمارات والبنائات الكثير، منها ثكنة الساعة ودائرة الحكومة وبنية مدرسة الصنائع، التي أصبحت فيما بعد قصراً للملك فيصل الأول ثم برلماناً، ثم اشغلت من قبل محكمة الشعب في العهد الجمهوري، وأصبحت أخيراً متحفاً حربياً. وكذلك خلف بناية المستشفى الجمهوري وبنية العباخانة وبعض البنائات الأخرى.

وقام الإنكليز بربط العراق بمعاهدة جائرة، سيطروا بها على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية. وهذا ما سبب السخط والتمرد، وقد قدم بهذه المناسبة المرحوم رئيس الوزراء محسن السعدون بياناً بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩، ثم أصبح رئيساً للوزراء، ولما وجد أنه غير قادر على خدمة بلاده بسبب نفوذ الإنكليز ومعارضتهم، أثر الانتحار -رحمة الله عليه-، فاضطر الإنكليز بعد ذلك إلى تغيير بعض بنود المعاهدة.

وكانت المعاهدة التي عقدت سنة ١٩٢٦، بين الإنكليز والعراق قد رشت العراق للدخول عضواً في عصبة الأمم وأعطيت الوعود الخاصة برعاية الأقليات سنة ١٩٣١، وعندما انتهى الانتداب دخل العراق عضواً في عصبة الأمم بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٣٢.

وقد أحدثت وفاة الملك فيصل الأول في ٨ أيلول ١٩٣٣، تأثيراً مباشراً في اختلال ميزان القوى والتقدم في العراق، وشرع السياسيون والوزراء والشيوخ والتجار بمحاولات للاستيلاء على السلطة واحتكارها، متغذين ذلك فرصة لملء جيوبهم وزيادة رصيدهم على حساب الشعب والأضرار به وبحقوقه. وقد سببت هذه الأحوال إيجاد الفتن والتفرقة في العراق والخلافات بين القوميات المختلفة في البلاد. وهذا ما ولد الكثير من الشقاء والضرر.

كيفية الدخول في عصبة الأمم:

في سنة ١٩٢٦ عندما عقدت معاهدة مع الإنكليز، وعد الإنكليز بدخول العراق إلى عصبة الأمم. وعدت الحكومة العراقية برعاية حقوق الأقليات، وطلب الشيخ محمود المحافضة على حقوق الأكراد بالمنطقة الكردية والعمل والتدريس باللغة الكردية، ووعدته الحكومة العراقية بذلك؛ وعلى هذا أعطيت النهاية للانتداب الإنكليز بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ ودخل العراق عصبة الأمم.



تشكيل الجيش العراقي

نظرات في تشكيل الجيش العراقي:

لا ينظر العراقيون إلى تشكيل الجيش نظرتهم إلى ضرورة يحتمها الحكم الوطني فحسب، بل كخطوة أولى يتبعها التوسع بغية تحقيق الحلم الذي كان يراودهم بإحياء الامبراطورية العربية الكبرى. ولم يكن الأمر ينظر الانكليز سوى مجرد تأسيس قوة بسيطة لدولة مستعمرة، وإيجاد عمل لمن تبقى من ضباط الجيش العثماني ومن على شاكلتهم من العاطلين، تجنباً لما قد يحدثه هؤلاء من المشاكل.

وتحقيقاً لذلك بذرت النواة الأولى للجيش بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٢٢، بفضل مساعي الملك فيصل الأول وبالاشتراك مع بعض العراقيين الذين كثير منهم من الضباط الأكراد؛ مثل: جعفر العسكري ونوري السعيد، وبهاء الدين نوري، وأمين زكي سليمان وغيرهم؛ وبعض الضباط الانكليز. ومن ثم استمر الجيش في فعالياته تارة بالتوسع وتارة بالتقلص، وتجلت قابلياته متمسكية ومواهبهم بمضى السنين.

وأصبح هذا الجيش الذي تم تشكيله على عجل مشهوداً له بالنظام والتدريب، وزادت صروفه ووحداته واستمر الضباط الذين إشتروا في ثورة العجّاز والضباط القادمون من تركيا على الإلتحاق به، وكان لذلك أبعاد الأثر في تقدمه وتحسينه. بيد أن مقدرات البلاد كانت بيد الانكليز، ووزارة الدفاع يسيطر عليها الضباط الانكليز، فلم يكن هذا التقدم والتوسع إلا في أضيق النطاق، ولم يخاطر بهال رجال الجيش التدخل في السياسة، حتى إن ضباط بعض الوحدات المرابطة في بغداد كانوا يجلبون من هو وزير دفاعهم، ويكتفون بمعرفة رئيس أركان جيشهم فقط.

ولقد استمر الضباط العرب والأكراد على أداء واجهم دون أن تساورهم نزعة تفرقة، واستمرت وحدة الكلمة تسود صفوف الجيش بفضل الإدارة المعتمدة التي انتهجتها قيادته العليا. غير أن القليلين ممن كان ديدنهم الجري وراء المال أو المنصب لم يلبثوا أن رفعوا أصواتهم المجلجلة، منادين بالعروبة وبالوطن العربي الكبير. وقبل أن يمهّدوا ما يلزم لذلك، وعلى هذا فإن دعوتهم لم تلق الرواج الذي كانوا يأملونه، لاسيّما ترديدهم كلمة الدخلاء التي أرادوا بها الإساءة إلى إخوانهم الأكراد الذين يعيشون معهم في وطن واحد. لذلك لم تكن حركتهم ذات بال.

وكذلك كان شأن الحركات التي أثارها قسم من الزعماء الأكراد الضيق التفكير، وساعدهم في ذلك نفر من أنصاف المتعلمين، دون مراعاة لعائلة الأكراد في العراق أو لأوضاع كردستان الجغرافية،

أو الظروف الدولية وسياسة القتل الجماعي والتهجير التي انتهجتها تركيا وإيران المجاورتان حيال الأكراد، فخللت هذه الحركات في نطاق ضيق لا خطورة لها.

وعلى الرغم من حركات العصيان المختلفة التي عمت البلاد فيما بعد في كردستان شمالاً وفي الفرات جنوباً، وتأثير الجبهات المختلفة وازدياد خطورتها نتيجة لسوء تصرف بعض رجال الإدارة غير الأكفاء، ونظراً للقوة التي استعملتها الشرطة في غير محلها؛ فقد جرى إخمادها جميعاً قبل أن يتفاقم بفضل الجيش وبفضل إدارة الملك فيصل الأول الحكمة.

وفي الوقت الذي كانت المملكة تسير في سبيل التقدم والترقي، كان الجيش يزداد نمواً وقوة، وسرعان ما اعترضته صعوبة كبيرة وأعني به عدم اتخاذ أساس سليم يقوم عليه هذا الجيش؛ ذلك أن ثلاثة كتائب خيالة كانت تقابلها أربعة أفواج من المشاة، مع ثلاث بطاريات مدفعية. وهذا ما دعا إلى التساؤل، وهو: على أي أساس تقوم مثل هذه التشكيلات؟

ومن طرف آخر، لم يكن هناك إهتمام بانتقاء الجنود المتطوعين، وكذلك باختيار الضباط، والاهتمام بالضبط والربط بالدرجة المطلوبة، والاهتمام بالعلم والأخلاق والعمل؛ في حين أن الجيش الجيد لا يقوم إلا بالأخذ بهذه الأمور والاهتمام بها، ولم يفكر المسؤولون في الأخطار التي ستنتج فيما بعد نتيجة هذا الإهمال.

السلطانية تشغل الحكومة العراقية أول مرة:

في بداية صيف عام ١٩٢٤، عازمت الحكومة العراقية بالتعاون مع المندوب السامي البريطاني على وضع حد للسلطنة (الاستبداد DESPOTISM) في السلطانية، إثر نزوح العثمانيين عنها. وكان الإنكليز يستناداً إلى نصوص معاهدة سيفر (المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤) ورغبة منهم في إقامة إدارة كردية أو حكومة كردية، قد أعادوا الشيخ محمود من منفاه في الهند إلى بلذته السلطانية. غير أن الشيخ محمود فوت هذه الفرصة الثمينة بسياسته الخاطئة التي سار عليها، متأثراً ببطانة السوء التي كانت تحيط به، وكانت عبارة عن حفنة من الجهلاء الذين لا يدركون الوضع العالي ولا يفهمون من الأمور والسياسة شيئاً. وهكذا فوت على الأكراد فرصة قبل أن يجدوها. فلم يفلح المرحوم الشيخ محمود، رغماً عن روحه العالية في تأسيس حكومة كردية، وعاد على نفسه وشعبه بالخسران المبين.

وقد سبق لي وأن أدليت بمعلومات مفصلة عن معاهدة سيفر وتشكيلات الجمعيات الكردية، وعن خدمات شريف باشا خندان وكامران وجلادت بنرخان في كتابي (كردستان أو كرد) اختلاطاً، فعلى من يرغب الحصول على الحقائق عن تأريخ كردستان وعن ثوراته في سبيل الحصول على حقوقه، الرجوع إليه. وبعد هذا يستطيع أن يدرك الحقيقة والغرض من نشرات الدجالين وما تحمله من أكاذيب وجبل المؤرخ المسعودي ومن كتب بعض الانتهازيين.

بدء الحركة:

في أول حزيران ١٩٢٤، أرسلت قوات الخيالة وهي مؤلفة من كتيبة الهاشي بالقطار إلى كنگريان على مقربة من كفري، ومنها توجهت إلى كركوك سيراً على الأقدام؛ وكانت الكتيبة الثالثة في الموصل. أما الكتيبة الثانية الرماحة، فقد كان مقرها في الناصرية، ثم جيء بها إلى بغداد، وتم إكمال نواقصها خلال أسبوع واحد. وفي بداية شهر تموز تحركت هذه الكتيبة أيضاً للتحقق بالقوات الأخرى. وعلى الرغم من التكتّم الذي أحيط بوجهة هذه القوات والغرض منها، فإن شيئاً من ذلك لم يخف على أهالي بغداد، فكانوا على علم تام به. والمصدر الذي كان يشفي هذه الأسرار، كان كبار المقاولين وزوجات بعض كبار القوم.

وفي يوم فائض من أشد أيام تموز (٧ تموز ١٩٢٤)، وصلنا (محلة كنگريان) قرابة الظهر وتم الانزال هناك، وجرى العمل على قدم وساق لنقل المهمات والحيوانات من المحطة إلى المعسكر المخصص. وقد أصيب عشرون جندياً بضرية الشمس من جراء جهل قيادة الكتيبة، وتوفي قسم منهم في الحال. وكاد أن يصيبي ما أصاب هؤلاء، لولا عناية الملازم خزعل هجري بي ومعالجته لي، فأنقذني من خطر أكيد، ولا يسعني إلا أن أسجل عميق شكري وتقديري له.

استمرت الكتيبة على السير ليلاً حتى بلغنا كركوك، وأصيب عدد من الخيل بجراح مختلفة، يرجع بعضها إلى أخطاء راكبيها وعدم ضبط قواعد السير. وفي كركوك التأم شملنا هناك على شكل لواء خيالة مختلطة بقيادة العقيد علي رضا العسكري، شقيق وزير الدفاع جعفر العسكري. وبعد أيام قليلة، تحركنا نحو السليمانية، مع ست مدرعات وبضع طائرات انكليزية. ثم انضم إلى هذه القوة فوج أنوري تابع للانكليز رأساً وكان مرابطاً في جهمجال.

وكان يصحبان القوة كل من: أحمد توفيق بك (ابن توفيق بك طابورآغامي، والمرشح لرشغال وظيفة متصرف لواء السليمانية)، والكاتب جابن المرسل بصفة مفتش إداري لها. وكان السيد أحمد توفيق ينحدر من أسرة خندان، وهو يمت من جهة والدته بصلة من القرابة إلى رؤساء عشيرة بشدر، وقد أكمل دراسته بمدرسة الرشدية في السليمانية؛ وكان شاباً ذا أخلاق فاضلة جداً.

ومع أن أمر القوة الرسمي كان علي رضا العسكري، ولكن القيادة الحقيقية كانت بيد الكاتب جابن واثنتين من الضباط الانكليز اللذين كانا أدنى منه رتبة. وكانت كتيبة الهاشي على شيء من التدريب، أما الكتيبة الثانية، فكان ٩٠٪ منها من المستجدين الذي لم يسبق لهم حتى لبس السترة والسرّوال، ولم يتعودوا على لبس الأحذية، فكانوا مجرد كتلة مسلحة من الرجال؛ حيث إن معظمهم كانوا من أهل الأهوار، فما كادوا يشاهدون الجبال، حتى أخذوا يتساءلون عنها مندهشين: لأي سبب تراكمت الأتربة على تلك الصورة؟ فما أغرب هذا من سؤال.

وبينما كانت أحوال الجنود على هذه الصورة المؤسفة، كانت قوى الضباط المعنوية من الضعف والإنحطاط بدرجة تدعو إلى اليأس، وكان أكثرهم منهمكين بشرب العرق والسب والشتم. وسارت هذه الكتلة المسلحة مارة في طريقها بعدد من القرى والمضايق، وقد وجدت الطريق أمامها مفتوحاً بفضل احتلال "مضيق دريند بازبان" الشهير بدون مقاومة من قبل أحد الأفواج الثورية التي كانت تحت قيادة ضباط انكليز؛ وهكذا شقت طريقها إلى مرتفعات طاسلوجة ومنها انحدرت إلى "وادي كاني كهود". أي: عين الفج، حيث حدث أول صدام مع قوات الشيخ محمود، ثم استمر الزحف على السلمانية حتى تمت السيطرة عليها بدون مقاومة. وعندئذ بدأت الاصطدامات بصورة مطردة متكررة، ودامت شهراً وستين. لقد كان وقوع هذه الحركات والاشتباكات من أغرب الحوادث العسكرية ولا تكاد تجد لها مثيلاً في بطون الكتب العسكرية. فقد كانت الأمور فوضى وكثيراً ما تحركت الوحدات إثر نداء الأبواق، ولم يكن هناك أوامر لتنظيم السير، وعلى طول الطريق لم يأبه أحد بتنظيم أوقات رأس الساعة، فكان الجنود يعرجون على كل عين ماء ليقبوا ما شاؤوا في تدخين السكاير، وكثيراً ما كانت هوساتهم تتعالى وهم على ظهور الدواب.

ومن المتفق عليه أن لا خطر أشد على وحدات الخيالة من عدم تنظيم السير، فكان هناك عدد هائل من الحيوانات الجريحة التي تبلغ نسبتها ١٥٪، في كل سرية من السرايا الثمان التي كانت تتألف من الكتيبتين. حتى إن لكتيبة ثالثة انبثقت إلى الوجود، وكانت مهمتها جر هذه الحيوانات في الطريق. هذا وإن الخيل عموماً قد أصابها الضعف وأصيب عدد من الجنود بجروح مختلفة بسبب البنادق والرماح. وكان قائد القوة العقيد علي رضا العسكري ضابطاً شجاعاً، مع أنه كان قد أمضى جل حياته في الجندرية؛ ولم يكن لأمر الكتيبة الأولى سوى حفظ ضليل من الثقافة العسكرية، وكان مدمناً على الخمر، لكنه كان حسن المعشر مؤدباً. أما أمر الكتيبة الثانية الرماحة المقدم أحمد كمال، فعلى الرغم من أنه لم يزل درجة كافية من الثقافة العسكرية، فإنه كان رجلاً ذا شخصية قوية صريحاً مع الرؤساء وكان لا يعرف التملق وعفياً لا يتطرق إلى نزاهته شئ. وبالمناسبة فقد كان أمر الكتيبة الأولى قد صرف ١٩ ألف روبية من خزانة الكتيبة للسهرات. وكان أنعس مصير يهدده، لولا الذين كانوا يشنون أزره على ما كان يجري، وسرعان ما مدوا إليه يد المساعدة؛ وبهمة نوري السعيد عين عضواً في المجلس النهائي. وهذا نموذج من نماذج الانتصابات وبالآخرى التعيينات التي كانت تجري.

إن اختلاس الأموال من خزانة الكتيبة سبب فقدان ثقة الانكليز بأمراء الوحدات العراقية، وعلى أثر ذلك، صدر نظام يقضي بتشكيل لجنة الخزنة في الوحدات كما كان في زمن العثمانيين. وهكذا كان حال هيئة القيادة، أما الكابتين جابمن، كان ضابط احتياط بسيط، ولذلك فكان الوضع العام يدعو إلى الرثاء حقاً. وفي ذات يوم لاح شبح خمسة عشر كردياً ممتطين صهوات جيادهم على مقربة من "جبل طاسلوجة"، فساد الذعر والهلع في هيئة القيادة وانشغلت القوات

بما فيها المدرعات الانكليزية بشكل يتعدى تصويره. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على مدى تدهور المعنويات وقلة التدريب في صفوف قيادة هذه القوات.

والحق أن العرب كان مسيطراً على الضباط العراقيين والانكليز. بالنظر لما سبق أن لاقته القوات الانكليزية قبل الحكم الوطني من نكبات أفقدتها صوابها، سواء كان ذلك في السليمانية أو في مناطق الفرات أو في شمال العراق. وعلى الرغم من أنني لم أكن آنذاك في العراق، كما ذكرت فيما سبق، فقد استطعت أن ألم بتلك الحقائق خلال ما سمعته من الضباط، وما شاهدته بعد ذلك بأم عيني.

مباغنة مدهشة:

بعد أن اجتازت قواتنا مرتفعات جبال طاسلوجه وحملت رجالها على مسافة تسعة كيلومترات من مدينة السليمانية، عسكرنا بجوار الماء الجاري (كأنى كهو). وفي منتصف الليل تعرض المعسكر من الجهة الجنوبية إلى نيران بنادق خفيفة، فقابلها الجنود بالمثل وسرعان ما هب المعسكر بأسره بوجه النيران حواليه، من دون ميرر ولا أدنى نظام. وكان قد تم اتخاذ بعض التدابير البسيطة لحماية المعسكر من قبل، ولكنها اتخذت دون دراسة ومراعاة العدو ولا نوعية الأراضي المحيطة بنا، ولم يكن الغرض منها واضحاً بصورة كافية؛ ثم إن أحداً لم يعن بتعيين مناطق الوحدات ووظائف كل منها، ولم يخطر ببال القيادة إصدار أمر الستار وتعيين أمر الستار وترتيبات الستار.

وكان رصاص المباغتين ينهمر على المعسكر، فيقع بالقرب من الدواب، فيطير صواب الجنود غير المدرجين ويعم الاضطراب. وعلى الرغم من أن هذه النيران كانت ترد من نقطة معينة، فقد أسكت الجميع ببنادقهم يطلقون منها الرصاص بلا هدف أو نظام. أما الضباط والقواد، فكان أمرهم أدهى وأمر؛ إذ ظلوا قابعين في أماكنهم، وقسم منهم أخفوا أنفسهم في ساقية الماء الصغيرة مليئة المعركة مكتفين بالصياح، عما يجب أن يكون أولاً، ولكن لا من سامع ولا من مجيب. وأخيراً بدأت المدرعات الانكليزية بالاشتراك في المعركة، فوجهت نيران مدافعها إلى الجهات الأربع، ولم يدع الخوف المستعوذ على النفوس الجاهلة مجالاً لإصابة الهدف الذي يصوبون إليه بنادقهم، بل كان الجميع والمدرعات أيضاً يطلقون النار بلا هدف ويتصايحون فيما بينهم بأنكر الأصوات.

واستطاع المباغتون في أثناء هذا أن يشعلوا النيران في الحشائش اليابسة المحيطة بالمعسكر، فلفتت إليه أنظار المباغتين وأضى المعسكر مهدداً بأعظم الأخطار. لم يكن المباغتون سوى ٣٨ خيالا بقيادة الضابط ماجد مصطفى، الذي أصبح فيما بعد متصرفاً، فوزيراً في الحكومة العراقية. ولعل ماجداً هذا أراد أن يعيد من جديد تمثيل قصة (دوانزه سوارى مريوان-الآثني عشر فارساً مريوانياً)، وهي القصة المشهورة التي تحصل بتاريخ السليمانية القديم، والتي تتلخص في أن اثني عشر فارساً شجاعاً في حكم البابانيين في السليمانية تمكنوا من هزيمة جيش فارسي كامل، بمهاجمتهم إياه من عدة

جهات وإبادته عن بكرة أبيه.

غير أن جرح أحد زملاء ماجد أفسد عليهم خطتهم، وهكذا نجا الجيش من فناء محقق. والتأريخ يحمل في طياته أمثلة عديدة لهذه الحملات المباغتة؛ وما أني أنقل مثلاً واحداً من الحرب الروسية التركية في عام ١٨٧٧. إبان هذه الحرب الروسية التركية، استطاعت سرية خيالة روسية لوحدها أن تحتل بلدة قلبيه الواقعة في بلغارستان الحالية، رغم القوات التركية الكبيرة التي كانت فيها والمؤلفة من مجموعة الوحدات العاملة بقيادة القواد الثلاثة: صفوت باشا وثابت باشا وعلي باشا. فقد كان الكابتن براغون قائد سرية الخيالة المشار إليها مكلفاً من قائد الخيالة الروسية الشهير الجنرال غورقو بمهمة استطلاع المناطق الجنوبية من قلبيه وتعقب القوات التركية المتراجعة. وعبرت السرية نهر مرج في منطقة أبرتلي وقت الغروب، وعلى مسافة ٧ كيلومترات شاهدت ليران المعسكر التركي وتمكن الكابتن بفضل أحد الأدلاء البلغار أن يقدر القوة التركية بفرقة كاملة.

وعلى هذا ترجلت السرية وكمنت، ثم توجهت دورية صغيرة لمباغتة الفرقة التركية وتقدمت هذه الدورية، فاعتقلت أحد الحراس المرابطين حول المعسكر. وعندما حاول زميله الفرار مذعوراً، أطلقت النيران على المعسكر من جهتين، فلاذ الأتراك بالهزيمة ورجال السرية يجمعون ما تغلف وراءهم من أعتدة وسلاح؛ وحذراً من أن يفلتن الأتراك إلى قلتهم تعمّدوا إثارة ضجة وضوضاء كبيرتين، واستخدموا في ذلك صفائح التنك واستمر الكثيرون على إدانة هذه الضوضاء وهم يعبرون شوارع المدينة وطرقاتها. عندما وصل جنود السرية خارج المدينة ترجلوا عن الخيل وفتحوا نارا بجبهة واسعة على أفواج المشاة الذين قاموا بتراجع غير منتظم، وهذا ما سبب لهم هزيمة شنعاء تاركين وراءهم خمسمائة جندي واثني عشر مدفعاً غنمته السرية الروسية.

إن الجندي المشاة التركي عندما يكون في حالة الدفاع، فإنه يدافع بأسلاً مستميتاً، ولكنه ما أن يدبر وجهه عن العدو ويبدأ بالتراجع حتى يتقلب تراجعاً إلى الهزيمة؛ وفي إنهمازه يقطع أكثر من ٤٥ كيلومتراً في النهار دون مبالغة، وفي طريقه يتهب ويسرق كل ما تصل إليه يدا. إن هذا الأسلوب مجرب في جميع الحروب الماضية التي خاضتها تركيا، سواء في الحرب التركية الروسية أو في الحرب التركية البلغارية.

في السلبيمانية:

بعد أن أنقذت العناية الإلهية لواء الخيالة المختلط من الحملة المباغتة التي تعرض لها على الوجه المذكور آنفاً، دخلت قواتنا في اليوم التالي (١٩ تموز ١٩٢٤) مدينة السلبيمانية، بكل هدوء وبدون أدنى مقاومة، وكانت الطائرات الانكليزية قبلاً قد دكت المدينة بقنابلها دونما رحمة أو شفقة، وبصورة وحشية وهدمت أكثر الدور. وقد نصب الجنود خيامهم في شمال المدينة. أما قوات الشيخ محمود، فقد انسحبت إلى أعالي جبال كوزنه المشرفة على السلبيمانية، تاركة

المدينة. وهكذا دخلت قواتنا السلمانية وازدادت تدابير الأمن المتخذة لحماية المعسكر يومياً، خصوصاً أثناء الليل، حيث الأخطار تحدق بالمدينة كلما اشتدت حملات المعتصمين. وقد اضطررنا على سحب الحراس من الاصطبلات وإشراكهم في الدفاع وتركنا الدواب بلا حراسة، فأصاب الجنود إرهاب شديداً ولم يذوقوا طعم الراحة.

وكنا نحت مراقبة دائمة قبال المعتصمين بالجبال، الذين جعلوا ديدنهم الظهور في الأمسيات بالقرب من المدينة وإطلاق النار على المعسكر لإرهاب الجنود. وأخيراً قدّمت هيئة عسكرية من عراقيين وإنكليز من بغداد، فتدارست الموقف وعملت على تحسين التدابير والاحتياطات المتخذة وجعلها أوفى بالمرام نسبياً.

وذات يوم أرسلت سرية لتطهير قمم جبال كويژه البالغ ارتفاعها ٥٤٠٠ قدماً من المعتصمين فيها، وعلى الرغم من النجاح الذي أصابته السرية بادئ الأمر بأنها في عودتها إلى المعسكر مساء، تركت المعتصمين في الجبال يعودون إلى القمة من جديد. ثم أخذ يتكرر ذلك العمل يومياً دونما جدوى وبدون فائدة. ولم يكن أحد في مقر اللواء من قواد الكتائب بالخروج بنفسه واستطلاع تلك المنطقة لوضع حد لذلك، بل كانوا يقضون أمسياتهم بشرب الخمر فقط.

وفي الوقت الذي كانت القطعات تتابع هذه العمليات يومياً، كان تنظيم المفاخر المتقدمة يُجرى للقيام بجولات في أطراف السلمانية. وما أنا أتناول بحث بعض هذه الجولات في شيء من التفصيل زيادة في الإيضاح.

حادثة النمل:

بناء على رغبة السيد نوري، أحد مدراء النواحي الذي لم تستند رغبته إلى قصد معين، ونتيجة لثوسلاته من قائد اللواء، أعدت مفرزة قوية بقيادة الرئيس فرج عمارة إلى منطقة نمل الكائنة بالقرب من حلبجة، لجباية بعض الضرائب من عشائر الجاف القاطنة هناك. وكما هو المعتاد في مثل هذه الأحوال، ألحق أحد الضباط الإنكليز بالمفرزة لإبداء المشورة والمراقبة. وقبل أن يتم جمع نحو ألفي روبيه، لاذت المفرزة بالفرار إلى السلمانية، حيث تصدى لها رجال عشائر الجاف. ومنيت المفرزة بخسائر فادحة، إذ غنم رجال العشائر منها خمسة مدافع رشاشة، مع جملة من صناديق العتاد وعدداً كبيراً من الخيول والبغال، إضافة إلى ستين أسيراً من الجنود.

ولو أن قادة الحركة قدروا الموقف وعمدوا منذ الأسبوع الأول إلى ملاحقة الشيخ محمود ورجاله وفق خطة سليمة، لتمكنوا من تشتيت شملهم والقضاء عليهم في أقل من شهرين، ولما تجسّمت الحكومة عناء مقاومة الحركة طيلة مدة تقارب الستين بتكاليفها الباهظة التي

تحميلها الخزيئة. ولكن أين ذلك كله من الجبال والسياسة الخرفاء التي كان يتبعها قوادنا، حسب التعليمات التي كانوا يتلقونها من السفارة البريطانية آنذاك؟

وفي مقدوري أن أستعرض بقلبي جميع جوانب حركة السلمانية؛ فمن مشاحنات لا تنتهي بين الجيش ورجال الإدارة المدنيين، إلى تبليغ متعدي الأرزاق أخبار الجيش وحركته إلى العصاة، ثم إلى المواد الفاسدة التي كان يصرفها هؤلاء المتعبدون الذين كان يسندهم كبار المتعبدون في العاصمة بالاشتراك مع المتنفيذين من مسؤولين في وزارة الدفاع، مثل: مدير الميرة ورفاقه وما كان ينجم من ذلك من مهازل، إلى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى.

وبعد حادثة النمل، حضر من بغداد القائد العام نوري السعيد آنذاك مع مفتش الخيالة المجر بروميلو، وقد بادرا حال وصولهما إلى عقد اجتماع مع الضباط كافة؛ وحين كنت متوجهاً لحضور الاجتماع، كنت أفكر بما سيتعرض له عدد قليل من الضباط من عقوبات، نتيجة تصرفهم وتدبيرهم. ولكن ما رأيته وسمعته خلال الاجتماع كان فوق كل ما يمكن أن يتصوره الخيال، فقد جرى الحديث بشكل عادي ولم يثر أحد قضية فتح تحقيق لمعرفة المقصرين. بل الأغرب والألئى من ذلك، أن قسماً من الضباط العرب اعترفوا في الاجتماع بأنهم حلفوا بالطلاق بأن لا يتسلقوا جبال كويژه وأزمر أثناء العمليات الحربية، ومع ذلك فقد تم التغاضي عن أفعالهم وصرف التفكير عن أمر محاسبتهم.

لقد كان الأمر يدعو إلى المزيد من الحيرة والدمشة، فلم يتقبل عقلي مثل هذا الموقف ولم يجد له تفسيراً. لقد كان إحساسي بالأسى شديداً لهذا الأساس الواهي الذي قام عليه جيشنا وهو في بدء نشأته، فقد تلقيت تدريبي في تركيا بكتيبة الخيالة النموذجية الأولى -برنجي نمونه مزارقلي آلي-، ثم أكملت التدريب بألمانيا، فكان طبيعياً أن يكون ما شاهدته في وطني يبعث أشد الألم إلى نفسي، فقد كنت أملي نفسي بمجالات رغبة للتضحية والتفاني في أداء الواجب والبطولة، ولكن خاب ظني. انها -والحق- لصدمة عنيفة لي أن أشهد مثل هذه الأوضاع، بعد الذي تعلمته من النظام والضبط في الجيوش التي التحقت بها، أو في أثناء حروب البلقان والحرب العالمية الأولى، فقد اشتركت خلالها في أكثر من تسعمائة حركة اشتباك ومصادمة، فأية تجربة قاسية هذه التي تعرضت لها في وطني العراق؟

أقوال الكابتن لاين:

استمرت حركات السلمانية سنين عديدة، وحضر في هذه الأثناء أحد الضباط الاحتياط الانكليز المدعو كابتن لاين، ليحل محل المفتش الاداري الكابتن چاپمن الذي صاحب حملة السلمانية منذ البداية.

وكان المرحوم سعيد قزاز وزير الداخلية فيما بعد، يقوم بأداء مهام السكرتارية وكان الكاتبان لادين رجل نكتة، حاضرا البديهة. وذات مساء تناولنا العشاء بدار الضباط، وكان المتصرف أحمد توفيق بك وأمر المنطقة على رضا العسكري مع عدد آخر من الضباط. وبعد أن فرغنا من العشاء، تناول الكاتبان لادين كأسه وشرب نخب الشيخ محمود الذي كان معتصماً مع رجاله بالجبال آنذاك، فقوبل تصرفه هذا بالدهشة البالغة من الجميع وارتبك المتصرف ازاء هذه الحالة. وكان الكاتبان لادين في حالة سكر شديد ومضى يقول: ما بالكُم تدهشون؟ لولا اعتصام الشيخ محمود بالجبال، ما الذي كان يجعل منك يا أحمد بك متصرفاً؟ وأنت يا علي رضا بك أمر منطقة؟ ومعني أنا الضابط الاحتياط مفتشاً إدارياً براتب ثلاثة آلاف روبية؟ إذن فلنشرب نخبه ولننثف جميعاً بدوام حياتنا.

تفتيش قرية رازيانه:

كانت مدينة السليمانية تحتلها القوات العسكرية الحكومية، لكن المنطقة كانت مملوكة بالقوات المتجولة من رجال الشيخ محمود. وفي إحدى الأمسيات استلمت أمراً بترك المدينة سراً بعد منتصف الليل. وبعد أن عززت سريتي بأثنين من الخيالة ورعيل فيكرس، استلمت طرفاً مختوماً بالشمع، يتضمن الأمر بأن أتوجه إلى قرية قرقه. وعند وصولي هناك، ينبغي أن أفتح الطرف وأنفذ الأوامر الموجودة فيه بكل دقة.

وتنفيذاً للأمر، فتحت الطرف بحضور ضباطي ووجدت الأمر يقضي بإحاطة قرية رازيانه الموجودة شرق السليمانية، والقبض على أمين عطاز وهو قريب للشيخ محمود. وفي الصباح الباكر تمت إحاطة القرية، وجمعت الرجال الموجودين فيها بحثاً عن هذا الرجل. ثم تبين أنه قد ترك القرية مع جماعته، بعد أن علم من أحد رجال الشرطة العائدين إلى المتصرفية بأمر القبض عليه. لقد ذكرت هذه القضية كنموذج للتسيب الموجود آنذاك.

تمشيط أطراف ويلهيم:

استلمت في إحدى الأمسيات أمراً لاستكشاف قرية ويلهيم، وألحقوا بسريتي رعيلاً آخر كان بقيادة الملازم سعدي مصطفي. لقد كان الطريق المؤدي إلى هذه القرية يمر بمضيق جبليين وهو طريق وعرة جداً، والمرتفعات المحيطة بها جرداء. وقد استغرقت هذه الرحلة الشاقة ساعتين

^٢ أعدم سعيد قزاز بتاريخ ٢٠ أيلول ١٩٥٩، غداً وظلماً من قبل محكمة المهادوي. وكانت له مواقف مهمة عندما كان وزيراً للداخلية وهو الذي أنقذ سكان شمالي بغداد من الغرق أثناء فيضان ١٩٥٤، وكان شخصاً نزيهاً. عندما تبلغ بحكم الأعدام أجاب حالاً إلى هيئة المحكمة: عندما أصعد حبل المشنقة، أرى الكثيرين حولي، وهم لا يستحقون الحياة تحت قدمي.

كاملتين داخل المضيق، حيث تقع القرية في موقع جميل جداً عند نهاية الجبلين. ونظراً لضيق المضيق، فقد اضطررنا إلى السير على نظام الثنين الثنين، وكان من المتعذر القيام باستكشاف الجوانب في أثناء السير، ومن الصعب معرفة السبب في إرسال هذه القوة إلى هذه المنطقة، ثم العودة إليها وتعرضها للخطر. وطبعاً لم يكن السبب سوى إظهار العضلات أمام أهالي المنطقة من جهة، وإعلام المسؤولين في العاصمة بأن القيادة في المنطقة تقوم بالفعاليات اللازمة من جهة أخرى. وقد عدت من هذه المهمة والحمد لله سالماً، مع رعييلين دون حدوث شيء، وقد استعنت بمنظار درجة ١٦ في ترصد المرتضعات المحيطة بالطرق.

ولم يشأ الملازم سعدي مصطفى أن يكون في مقدمة الرعيل، لأنه يجهد الطريق على زعمه. ولما طلبت منه أن يكون في المؤخرة، تسبب في حصول فجوة تزيد على الكيلومتر بين القوات، وعندما وضعته في وسط القوات، سبب أيضاً مشاكل. وكان كلما أناقشه، يبدى الكثير من الأسباب والمعاذير، محاولاً تغطية خوفه وجبنه. وأثناء ذلك طلب مني الملازم رؤوف الشهبواني، قائلاً: أرجوك أيها الرئيس أن تكون في المقدمة مع القوة وأبقى أنا في المؤخرة، فوافقت على طلبه. وعلمت فيما بعد أن الملازم رؤوف الشهبواني أنزل سعدي مصطفى من فرسه وضربه ضرباً موجعاً فصار يطلع الأوامر وانقطع عن الشكوى. ومن الغريب أن هذا الشخص أصبح بعد خمس سنوات من هذه الحادثة، من الأصدقاء المقربين ليكر صديقي وكان مرشحاً لقتل مله الهاشمي عند عودته من تركيا.

وبعد هذه الحركة بثلاثة أيام، أرسلت القيادة سرية أخرى إلى نفس المنطقة ولكنها جوبت بنيران قوية، فاضطرت إلى الرجوع بعد أن تسببت النيران بجرح عدد من الجنود.

موقعة خراجيان:

في أحد الأيام استلمت أمراً بالخروج لاستكشاف قرية عريت، مروراً بمضيق خراجيان مع إضافة رعييلين خيالة وسرية فيكرس إلى سريتي. وكان الغرض من هذه المهمة أيضاً إظهار العضلات دون أية فائدة. وصلنا في الصباح الباكر إلى منطقة قريبة من مضيق خراجيان، واستطلعت من هناك مشاهدة قوات الشيخ محمود على كافة التلال المحيطة بالمضيق، وعلمنا أن مروونا قد يسبب تصادماً شديداً، وهذا ما سبب خوفاً شديداً لدى الثنين من ضباطي، وكان يسألاني: لماذا وكيف ندخل المضيق؟

ولكن قبل أن أتقدم، علمت من أحد القرويين أن هذه القوة كان يقودها أحد رؤساء الهماوند كريم صابر بك، وعلى هذا طلبت من القروي أن يذهب إلى كريم صابر بك ويسلم عليه، ويقول له: إن قوات الحكومة هي بقيادتي وإنني ابن مصطفى باشا، ونظراً لأنه يجب أن

أمر من هذه المنطقة بصورة قطعية تنفيذاً للأوامر الصادرة لي، طلبت منه أن يبلغه بلزوم ترك المنطقة منعاً من حصول خسائر في أرواح الطرفين.

وقد صرت أتتبع القوة بمنظاري، وبعد مدة شاهدت كريم صابر يجمع رجاله ويتبعد عن المنطقة. وعند ذلك بدأت بعبور المضيق، ولكن دون أن أهمل اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة، ومنها تمشيط المنطقة المحيطة بالمضيق، وقد مررنا وعدنا مساء من نفس الطريق دون حدوث أية أضرار.

وبعد هذه الحادثة بيومين، تم إرسال فوج من الليفي بقيادة الكولونيل براون، للمرور من هذا المضيق والذهاب إلى حلبيجة للاستقرار هناك. وتحرك الفوج بكل إطمئنان مؤملاً المرور بهدوء من هذا المضيق، لكن المعتصمين قاموا بالهجوم عليه أثناء مرورهم بالمضيق ومنوه بخسائر جسيمة بين قتل وجرح، فاضطر الفوج إلى التراجع والهبوط إلى الورا بحالة مؤسفة. وبعد هذه الحادثة أرسلت القيادة كتيبة الخيالة الثالثة بقيادة الحاج رمضان بك، وقد لاقت هذه الكتيبة أيضاً مقاومة شديدة اضطرت أفرادها إلى الفرار والعودة إلى السليمانية.

معركة مهمة، في جبال كويژه:

في إحدى الأمسيات تلقت أمراً يقضي بالسعود صباحاً على نلال جبال كويژه مع سرربي وطردي جماعة الشيخ محمود المستقرة هناك. وعندما وصلت قرب الجبل، وجدت أن جميع التلوي قد أحيطت بالكثيرين من أتباع الشيخ من عشائر الحدود الإيرانية الذين وفدوا إليه، لذا أخبرت أمر كتيبي بذلك، وطلبت منه دعوي بقوة كافية تتألف من زعيلين خيالة وسرية مشاة، فأرسلت القوة لإشغال جناحي العدو. ولدى مباشرتنا بالتقدم، جابهتنا مقاومة شديدة، إلا أننا بفضل نيران رشاشاتنا المستديرة استملعنا طردهم في أثناء الاشتباك العنيف، التفت نحو المدينة، فرأيت الناس واقفين على السطوح يتفرجون، ثم وصلتني برقية بالهليويوستانا تعلمني بوصول وزير الدفاع نوري السعيد بصحبة المستشار الكرنل جويز ومفتش الخيالة بروميلو، وطلب مني أن أرسل تقريراً مفصلاً.

لقد كانت علاقتي في ذلك الحين بأمر الكتيبة سيئة، حيث إن هذا الشخص على الرغم من نزاهته وعفته جاهلاً بالقيادة وبالعلوم العسكرية جهلاً مطبقاً. وكان ذلك بعد عودتي من ألمانيا لمدة قصيرة، وكانت كتابتي باللغة العربية ضعيفة، لذلك اضطرت إلى كتابة تقرير مفصل باللغة التركية، ثم أرسلته مع خريطة استكشافية مبيناً الوضع تماماً.

وعند وصول التقرير إليهم انتهز أمر الكتيبة الفرصة، وأبلغهم بأنني لا جيد اللغة العربية. ولما كان نوري السعيد يعرفني جيداً أوضح للحاضرين بعد ترجمة التقرير كفاءتي، وقد حظي التقرير بتقدير الموجودين وإعجابهم كافة. ونتيجة لخطي ولحافظتي على الأجنحة لم تكن

الخسائر جسيمة، إذ لم تتعد جرح ثلاثة جنود مع الملازم حسين ناصر. وعُدَّ هذا التصادم من أكبر المصادمات في تلك المنطقة.

وفي المساء تلقيت أمراً بجمع الجنود والعودة الى المدينة. وفور وصولي إلى المدينة، بلغت بالذهاب مباشرة إلى مقر القيادة. ولدى وصولي إلى القيادة، وكان الوقت نحو منتصف الليل، أعلمني نوري السعيد بأنه مسرور جداً من التقرير الذي سبق وأن أرسلته. وقد نال إعجاب الكرنل جويز و بروميلو. وقد سألتني عن سبب قيامي بالصعود على التلّول العالية واستهلاك الذخيرة دون فائدة؟ فأخرجت من جيبي الأمر القاضي بطلب صعودي التلّال. ولما علم نوري باشا بالأمر، غضب كثيراً على قائد المنطقة وعلى أمر الكتيبة. وقام بتوبيخهما وطلب منهما عدم القيام بحركات أخرى من هذا القبيل، إذ لا فائدة منها سوى الخسارة بالأرواح وصرف الذخيرة.

بعض أحوال السليمانية:

١. عندما كنا في السليمانية، كانت القوافل والبريد تسير بحراسة الجنود. وذات يوم استولت إحدى عصابات الشيخ محمود، على أكياس البريد، وكان مع القافلة الزعيم قاسم مقصود المرحوم ومعه أهله، فاخترق أفراد القافلة تحت أحد الجسور، ولم يصابوا بأذى، وأوصلت العصابة أكياس البريد إلى الشيخ. وبعد فتحها وجد رسالة من سعيد آغا نائب السليمانية المقيم في بغداد، أرسلها إلى أخيه تاجر التوتون (التبغ) الملا محي الدين المقيم في السليمانية، يقول له: "علمت أن أهل السليمانية ينظمون مضبطة كبيرة يطلبون من الحكومة ترشيح مصطفى باشا يملك لعضوية المجلس النيابي أو الأعيان، فأرجو من أخي أن يسعى بقدر المستطاع وصرف مبالغ باهضة لمنع صدور هذه المضبطة، لأن مصطفى باشا إذا أصبح عيناً، فإنه سيؤثر فينا كثيراً ويؤذي مصلحتنا." فأرسل الشيخ محمود هذه الرسالة إلى مصطفى باشا قائلاً له: انظر إلى الحال يا باشا! انني أكتب هذا الموقف لأجيال الكرد والرسالة محفوظة.

٢. تغريب قرية وتلّتر:

في إحدى الليالي تلقت كتيبتنا مع كتيبة الرماحة الأولى أمراً من قائد القوة علي رضا العسكري بالتحرك، على أن يستصحب الجنود معهم مواد التحكم مع الطير و الحفارات وجميع وسائل النقل. وعند الصباح باشرنا بالحركة بقيادة قائد القوة ومرزنا من المضيق ووصلنا القرية، فاتفقنا تدابير الأمن فوق التلّال المحيطة. ثم تلقينا أمراً بهدم القرية جميعاً، وقد شمل الهدم جامع القرية الكائن في وسطها. وعلى إثر ذلك، هرب جميع سكان القرية تاركين دورهم وأثاثهم وما يملكون، لقد تألمت مع كثير من إخواني الضباط لهذا العمل الفجيع الذي لم نر فيه ضرورة وأسباباً. ولقد زاد ألمي مشاهدتي أحد المسنين الذي كان بالمسجد، فقد أخرج منه عنوة

و هو لا يقوى على السير. وبعد هذه العملية الدنيئة، أمرنا بجمع الأخشاب وأعمدة «سقوف الدار مع قسم من الأواني والأفرشة، فاستصحبناها معنا وعدنا إلى السليمانية.

وأرسلت الأواني والمفروشات إلى دار قائد القوة، وحسب الأوامر بأمرنا ببناء اصطبلات للحيوانات. واستخدم الجنود في بنائها، واستعملت الأخشاب والأعمدة المتهوية لسقوفها، ولم يصرف على بناء الاصطبلات فلساً واحداً. ولم يجرأ أحد على إبداء أية معارضة على هذه الحالة، لأن القائد كان أخاً لجعفر العسكري وزير الدفاع!!

وبعد مدة وصل مقدار من المال من بغداد لبناء الاصطبلات، ولكن لم يصرف من هذا المبلغ أي فلس، وطلب أمر القوة من أمري السرايا التوقيع على وصولات المصروف، حيث إن الكاتبين براش الانكليزي مدير الحسابات العسكرية، كان يطلب ذلك. فوقع الكثيرون الوصولات خوفاً من أمر القوة، ولكنني مع المقدم سامي الأورفلي أمر الفوج المشاة برفضنا التوقيع، وكتبنا أن أي شيء لم يصرف.

٣. تشغيل أول سينما في السليمانية:

جلب أمر القوة، بواسطة أمر المخابرة، جهاز سينما من بغداد، وشغل السينما وطبعت بطاقات الدخول، وذهب موارد البطاقات كلها إلى جيب أمر القوة، وكان في بعض الأمسيات يقطع بنفسه تذاكر الدخول ويستلم المبالغ.

٤. مطعم الضباط:

كان مطعم الضباط يؤسس ويدار من قبل أمر القوة لحسابه الخاص، وكان اللحم يؤمن من الأغنام المتهوية من القرى، وكان الجنود يرعون هذه الأغنام في أطراف المدينة. ويأخذ أمر القوة المبالغ المحسولة، مثل حصوله على مبالغ السينما.

فتح أول مدرسة للبنات في السليمانية:

عندما كنت مع كتيبي في السليمانية عام ١٩٢٦، جلبت عائلتي إلى السليمانية، وبهذه المناسبة وبمساعي وزير الأشغال والمواصلات أمين زكي بك، سنحت الفرصة لفتح مدرسة للبنات، وتعيين زوجتي -الراقدة الآن في مقبرة الأعظمية- كزينة خاتم (رحمة الله عليها) مديرة لها، حيث سبق لها أن كانت مديرة دار المعلمات العالية في مدينتي أدرنه و بروسه؛ وكانت كاتبة قديرة؛ و باهتمامها أخذت المدرسة بالتوسع، وأدخلت فيها بنات الأشراف على الرغم من رغبة آبائهن.

كسر رجلي:

في سنة ١٩٢٦، كانت قوات الخيالة لحماية القوافل من العصابات. وذات يوم من أيام الشتاء الفارص كانت الأمطار والثلج تسقط بكثرة وكانت الطرق غير معبدة تماماً. وكانت إحدى القوافل تأتي من كركوك ومعها مدرعات انكليزية، فغطست بعض هذه المدرعات بالطين بالقرب من جبال طاسلوجة

وصعب إخراجها. فطلب مني التحرك فوراً مع سريتي لإخراج المدرعات الغاطسة وإيصال القافلة إلى السلمانية. وعند وصولنا إلى نهر كاني كهوه، وجدته في حالة فيضان عظيم. وحينما تقدم إحدى الخيول إلى حافة النهر، وكانت تحمل رشاشة، امتنعت من العبور وكنت ممتطياً حصاني وبقرها، فضربتها بعصاي، فركلني برجلها وكسر رجلي اليمنى وشعرت بالألم كبير. وفي ذلك الوقت اضطررت إلى مواصلة السير ووصلنا إلى القافلة، وبقينا معها طوال الليل ومعنا ضابطان محمود سلمان وحسين، فأجلساني في جايغانه (مقبر) فوق جبل طاسلوكة وشفا جزمتي وضمدا رجلي. وفي صباح اليوم التالي، بعدما أنقذت سريتي المدرعات، باشرنا بالعودة إلى السلمانية.

آناني أمر المدرعات كابتن كيك وأركبني سيارته وهو راكب إحدى المدرعات، وخصص جنديين بريطانيين لمسك رجلي طوال الطريق. وبفضل مساعي جنود سريتي، تمكنا من عبور المدرعات بجر الحبال من نهر كاني كهوه، ووصلنا إلى السلمانية وقت الغروب.

وعند وصولنا إلى السلمانية، وضعني ضباط وعرفاء سريتي في بطانية، وأوصلوني إلى داري. فصعقت زوجتي لمشاهدتها في هذه الصورة، واعتقدت بأنني جريح وبعالة خاملة. وفي الصباح جاء الطبيب زكي الوريح الشامي، فأجرى لي الإسعاف والضمادات اللازمة ودخلت في الفراش. وكان الوقت شهر رمضان، وما أن بلغ مسامع أهل السلمانية ما حلّ بي وكان والذي في بغداد، أسرعوا إلى عيادتي مع استمرار سقوط الثلج. وتعب أهلي وخدمي كثيراً، من إحضار الجاي وتقديمه من المساء إلى السحور. وبقيت في فراشي نحو عشرين يوماً، أما بعض رفاقي في الكتبية وعلى الطريقة العراقية كانوا يقولون: أن الكسر لا يمكن أن يطول، "عزيز يتمارض، نائم في بيته!"

وعندما زارني قسم منهم، قلت لهم: سأقف ونرى هل أتمكن من المشي. وحينما حاولت الوقوف على قدمي سقطت على الأرض وخرج العظم المكسور من الجلد. على هذا طلب أمر القوة من بغداد إرسال طيارة لنقلي إلى بغداد. وفي بغداد أجرى الدكتور سليم الشامي في مستشفى المجبدة الفحص لي، وظهر أن لي أربعة كسور. لعدم وجود التطهير آنذاك، لاقيت ألماً شديداً، ومكنت في المستشفى عشرين يوماً. والحمد لله التأمّت الكسور وتمكنت من السير استعانة بالعصا، وبعد ذلك شفيت شفاء تاماً. وبعد مدة اشتركت في دورة الرمي. وعندما كنت في المستشفى، حصل فيضان كبير في نهر دجلة، وانكسر السد وغمرت المياه سطح الكتبة الكونكريتية تماماً، وبقيت قطارات المحطة الشمالية تحت المياه مدة من الزمن.

حادثة غريبة، لأنظار العالم الإسلامي: قبر الإمام موسى الكاظم:

عندما كنت رئيساً للمجلس العرفي، صادفت طه الهاشمي وطلب مني مرافقته إلى معسكر الرشيد، ومن هناك ذهبنا إلى سلمان باك، وقال لي: "أتكلم ما عندك بعد"، وهناك قال: لثري المقبرة، لأن السيد ساطع الحصري مدير الآثار القديمة، أخبرني أنه عندما بدأوا بتعمير مرقد

سجدنا سلمان الفارسي، وجدوا قبراً وفي أطرافه محجر من خشب مطمور تحت التراب وعليه كتابة نصفها: قبر الإمام موسى الكاظم. ومن كتابة هذا المحجر يظهر أن قبر الإمام موسى الكاظم ليس في الكاظمية، وإنما في سلمان باك، ولكنهم قرروا أن تبقى هذه القضية سرية ولا يعلن عنها، وينقل المحجر إلى المتحف باسم المحجر القديم. انني اكتب هذا لأثني رأيت هذا المحجر وكتابته بعيني، وألآن بأمرني وجداني قبل موتي، أن أعلن الحقيقة. (رحمه الله عليه، أي: على الإمام الكاظم). وأظن أن قبر السيدة زهيدة بقي تحت صحن الكاظمية.

دورة مدرسة الأركان:

عندما كنت في كركوك، بلغت بأمر بتاريخ آذار ١٩٢٨، وهو الالتحاق بكلية الأركان التي ستفتتح لأول مرة برعاية الكولونيل ليوانو في الكرادة الشرقية. وعندما وصلت الكلية، شاهدت المشاركين جميعاً برتبة زعيم وعقيد ماعداي ومهدي الرجال، إذ كنا برتبة رئيس (نقيب). لذلك لم أعرف سبب اختياري من قبل وزارة الدفاع واشراكي في هذه الدورة؟ وفي الحقيقة أنني كنت مقبولا في كلية أركان تركيا ولكن نشوب الحرب عطل النحائي.

وبعد مدة من الدوام، وجدت أن ناظر المدرسة الكولونيل ليوانو عسكري قدير جداً، واستفدت من محاضراته كثيراً. بعد إكمال الدورة، رجعت إلى كتيبي ناجحاً ومقدراً من قبل ناظر المدرسة وهيئتها. واستقال هذا الناظر القيم بعد مدة، وحسب سماعي قال: انني عسكري ولا أريد للمسائل السياسية أن تتدخل وتؤثر في المشاركين، والسياسة لا تجوز أن تدخل في الأمور العسكرية بنائاً. وأرى السفير البريطاني ونوري باشا يطلبون نجاح هذا وإسقاط ذلك، لذا أقدم استقالتي وأعد نفسي من الآن مستقلاً. وهذا الكولونيل عندما أراد الرجوع إلى الكلترا، رفض أخذ رواتبه للشهور المستقيل فيها، قائلاً: انني مستقيل ولا أستحق هذه المبالغ للشهور المقبلة وسافر.

إرسال سريتي لمقابلة البارزانيين:

في سنة ١٩٣٢، كانت وحدات الجيش في صدام مع البارزانيين، وكانت أكثر قوات الجيش متمركزة في جنوب نهر الزاب بقيادة إسماعيل نامق باشا. في نفس السنة كنت مع كتيبي، كتيبة الهاشي في بغداد، فبلغت بأمر مستعجل للسفر في اليوم نفسه، أنا وسريتي. ركبنا القطار إلى كركوك ومنها إلى الموصل، ثم إلى العمادية ومنطقة بارزان وشمال جبل شيرين لمرور قوات ملا صديق. وعندما وصلنا الموصل، ذهبنا أنا والملازم الأول محمد خورشيد والملازم طارق سعيد فبقي مع بعض الجنود وضابط واحد وباقي السرية بالسيارات إلى العمادية، ومنها إلى وراء جبل شيرين. ثم صعد إلى قمة جبل شيرين كل من محمد خورشيد وعدد من الجنود بحماية رشاشاتنا، وهناك وجدوا نبعا لطيفاً. وعندما رجعنا من هذه الحركة، وصلتنا من رئاسة أركان الجيش بطاقة تقدير عن حركتنا في تلك المنطقة.

وأما بعد العمادية، تحركنا راجلين إلى الشمال قاطعين طريقاً وعراً ومنيعاً جداً، وصلنا إلى قرية سينا الواقعة على الضفة اليمنى لنهر الزاب الأعلى والمقابلة للعاقلات الغربية من جبل شيرين، وتعقبنا ضفة النهر وبصعوبة اجتزنا مضيق كالي بالنده المنيع وسيطرنا على المنطقة. ثم أرسل رعييل مع طارق سعيد فبهي راجلاً إلى منطقة مزوري قرب الحدود التركية.

وأنجز الرعييل المذكور مهمة أمرهم طارق سعيد فبهي المهمة بكل همة والجدارة، ثم عادوا إلينا وبعدئذ استطلعنا عبور النهر بصعوبة كبيرة، ووصلنا إلى قرية سيلكي، ومن هناك تمكنا من الاتصال ببازكول، وكان اسم رتلنا، أي سرتنا كاوكول، يعني: رتل الغيالة.

وعندما استقرنا في سيلكي، قررنا إرسال محمد خورشيد وطارق سعيد فبهي مع قسم من الجنود إلى قمة جبل شيرين وأنا أحملهم مع باقي الجنود والرشاشة. ومن هناك اتصلوا بالاشارات ببازكول ووجدوا فوق القمة منبع ماء، ثم عادوا إلى سيلكي. وفي سيلكي نقص الطعام، وتمكنا بجمع العرموط والتوت الجبلي وسلقها من الحصول على طعام لذيذ، وطردنا قوة ملا صديق من المنطقة. وفي جولتنا شاهدنا مغارة كبيرة تقع تحت أشجار الجوز وحوض ماء كبير أطرافه معبدة بالمرمر الأسود، وفي اعتقادي أن هذا من بقايا عهد الرومان لا يعرفه أحد. وبعد أسابيع وصلي الأمر بالطيارة للالتحاق بمعسكر الرتل في بله، وتلبية لذلك وبعد قلع الطوق، اجتزنا نهر الزاب وجبال پيرس وعقره، حتى وصلنا عند مقر الرتل. وهناك سافرنا بالسيارات إلى الموصل ووصلنا إلى خيولنا، ثم تلقينا أمراً بالرجوع إلى بغداد.

رجعنا عن طريق الموصل، عبر الكوير والتون كويري، وكركوك وجولاء، فبغداد والتحقنا بالكتيبة. وعند وصولنا بغداد تلقيت من رئاسة أركان الجيش تقديراً عن حركتنا في تلك المنطقة.

حركة بارزان الرابعة ١٩٤٧:

بعد انسحاب الجيش الروسي من أذربيجان وإنهاء حكومة كومه وإعدام قاضي محمد رحمه الله- من قبل الإيرانيين، باشر قسم من البارزانيين بتاريخ ١٧-١٨ نيسان ١٩٤٧ بالرجوع إلى العراق بقوافل، وكانوا ١٥٥٠ رجلاً و ١٦٨٨ امرأة و ١٣٢٩ طفلاً، وكان على رأسهم الشيخ أحمد البارزاني. أما القسم الآخر من الحاربيين، فلم يسلموا أنفسهم إلى الحكومة العراقية، و تسللوا إلى الأراضي العراقية، ثم باشروا بالتعرض للمخافر. ولذلك أعلنت الإدارة العرفية، وعين اللواء مصطفى راغب، قائد الفرقة الثانية، قائداً للحركات. وكان مع ملا مصطفى ٥٠٠ شخص، باشروا بالمصادمات. وفي النهاية، أجبرت قوة الملا بالانسحاب نحو الأراضي التركية- الإيرانية، ومن أطراف جبل كوندو وصل إلى الاتحاد السوفيتي، وكان انسحاب هؤلاء محل تقدير. وبعد هذا أعلنت الحكومة العراقية في ١ حزيران ١٩٤٧ إنهاء الحركات. وكان من المستسلمين اعتماداً على وعود الحكومة الرئيس الأول الركن عزت عبدالعزيز، والرئيس الأول مصطفى خوشناو، و الرئيس

خيرالله عبدالكريم، والملازم محمد محمود قُدمي؛ فأعدموا بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٤٧. وأما الشيخ أحمد وجماعته، بقوا مسجونين في الألوية العراقية [مدينة البصرة - الأصح]. وبعد إعلان الجمهورية من قبل الزعيم عبدالكريم قاسم، بدأ اللاجئون منهم إلى الاتحاد السوفيتي يعودون إلى وطنهم، واستقبلوا استقبالا حافلا. وبعد مدة من جراء سياسة عبدالكريم قاسم العوجاء، ثاروا من جديد وبشكل مهيّب وهذا العصيان دام عدة سنين.

بعض الأحوال:

عندما كانت كتيبي الرماحة الثانية تقيم في القلعة (وزارة الدفاع الحالي)، كان رئيس الوزراء نوري السعيد باشا قد قدّم المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٣٠ إلى المجلس النيابي الكائن في جانب الكرخ للمصادقة عليها. واستعداداً لكل احتمال، صدر أمر إنذاري إلينا، وطلب من أمر الكتيبة التحرك بكتيبته بسرعة، واحاطة بنهاية المجلس النيابي وذلك عند تلقي الإشارة. إلا أن حركة الكتيبة لم تكن لازمة، لأن كل شيء قد جرى حسب المطلوب وسدقت المعاهدة، ويبدو أن المشتركين كانوا يريدون قبض الفلوس أو يريدون الحفاظ على كراسهم ومواقعهم.

بعض الأحوال المؤسفة:

١. عندما كانت كتيبي تقيم في القلعة، كان في سرتي أحد الجنود المدعو جميل طوب، وكان فاسد الأخلاق، في ذلك الوقت كان نقل الجندي من وحدة إلى أخرى محظوراً، لذلك كنت أتعمد معاقبته دوماً، حتى أجبره على الهروب لأتخلص من وجوده. وعلى الرغم من كثرة عقوباته، لم يهرب وظل يفسد في السرية. وذات يوم قدّمت إلى أمر الكتيبة وشرحت له فساد أخلاقه، وفي اليوم الثاني طلبني أمر الكتيبة أحمد كمال (رحمه الله) وكان يجلس عنده معلم الكتيبة الكابتن غاؤون، فقال لي: يا سيد عزيز، الكابتن يريد الجندي جميل طوب مراسلاً عنده، فقلت له: سيدي الأمر إنني شرحت لكم أمس أنه فاسد وقد عاقبته كثيراً، ولا يليق أن يكون مراسلاً. فابتنسم أمر الكتيبة، وقال لي: نعم أعرف ذلك، ولكن الكابتن يريد، فأرسلت جميل طوب إلى الكابتن.

وبعد يومين جاء جميل طوب إلى الثكنة، وكان يرتدي دشدشة حرير (لماعي)، وحينما شاهدته رئيس عرفاء سرتي المدعو كريم (رحمه الله) جلبه أمامي، وقال لي: سيدي انظر ماذا يرتدي هذا؟ قلت له: ماذا أعمل؟ طلبه الكابتن لعنة الله عليه، وقد طردته فليذهب.

٢. عندما كنت في الكتيبة الثالثة في تل الظاهر القريب من الموصل، ذهب ضابط الرواتب أحمد مختار آخر الشهر إلى الموصل ليستلم رواتب، إلا أنه لم يعد ذلك اليوم. وفي اليوم التالي وميل كشف من الانضباط العسكري في الموصل، يذكر فيه أن أحمد مختار ذهب إلى الحمام وكان بحالة سكر شديد وجلس وسط الحمام ومعه ثلاثة غلمان عراق.

٣. عندما عادت كتيبي الثالثة إلى كركوك، في يوم من الأيام أركب أحمد مختار مع الرئيس شرف الدين إحدى المومسات في سيارة، وذهبا إلى أطراف كركوك، وهناك سكر سكرأ شديداً. واضطر سائق السيارة، إلى إركابهما السيارة وإعادتهما إلى كركوك. وعند وصولهما كان الوقت ظهراً وحاراً ووصلا إلى جواب لسقي الحيوانات، فناما في جابية. وفي وقت سقي الحيوانات، جفلت الخيل عند مشاهدته نائم في الجابية وقطعت أرسنها منطلقاً. وعندما وصل خبرهما إلى الحاج رمضان، هرعنا جميعاً إلى طرف الجوابي، وكنا بحالة مؤسفة ومضحكة، فأخرجناهما من هناك.

الوضع الداخلي عام ١٩٣٤:

لقد رسمت في مذكراتي حركات السلطانية بصورة مختصرة، وأريد الآن أن أتناول في كثير من الأجزاء الوضع السياسي والإداري في البلاد خلال الأعوام الثلاثة عشر من (١٩٢١-١٩٣٤). فقد جرت التعيينات في الوظائف بعد تشكيل الحكومة العراقية جزافاً ودون مراعاة مقاييس العلم والمقدرة، ولم يعهد بها إلى ذوي الكفاءات، وكان هناك عدد قليل جداً ممن تلقوا التعليم العالي. ومعظمهم لم يشغلوا إلا وظائف ثانوية في العهد العثماني، وأكثرهم لم يكونوا كفولين للوظائف. وكان من الطبيعي أن يسود الضعف في الجهاز الحكومي، ويتعثر في سيره، وهو في بدء تكوينه. والمؤسف حقاً أن أحداً لم يعن بإصلاح حقيقي لهذه الأحوال، فظلت كما هو عليه، فسارت الأحوال من سيء إلى أسوأ بمضي السنين.

لقد بذل الملك فيصل الأول جهداً لشمسية الأمور في طريقها الاعتباري. وكان له أثر بارز في شؤون الدولة، ولكن من طرف آخر يجب أن نذكر - أنه أطلق يده للآراء، ففبط مساحات شاسعة من الأراضي من الأشخاص والحكومة والأوقاف. فلما وافته المنية أو بالآخرى قتل في سويسره بصورة غامضة بتاريخ ٨ أيلول ١٩٣٣، خلفه على العرش الشاب غازي الأول، فافتنم بعض الوزراء وبعض الاتهازين من أذئاب الاستعمار الفرصة للاستفادة من قلة تجاربه، فزاد المليون بلة.

إن مسؤولية هذه الأحوال تمتد إلى الوزراء إلى السنين السابقة في العراق. ونرجو مطالعة كتاب "أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث" للمستر هـ. لونكرليك المنقول إلى العربية من قبل السيد جعفر الخياط، ثم تأريخ فون هامر الذي يبين الوضع العام في الشرق الأوسط والظلم الذي كان سائداً آنذاك. وكان من نتائج تلك الأحوال التي تفاقت على مر السنين، ومن ضمنها الآراء المستمر خلال السنوات (١٩٢٤-١٩٣٤)، وما صاحبه من فوضى في الحياة السياسية وتعاقب الوزارات الهزلة على الحكم.

في ٢٧ آب ١٩٣٤، عهد إلى علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة، فأشرك معه في الحكم كلا من: نوري السعيد وجميل المدفعي المعروف بسياسة إسدال الستار. وقد لصق علي جودت باسمه لقب الأيوبي، وهذا اللقب ما هو إلا اسم والده أبوب جاورش.

وضمنت الوزارة، الوزير أرشد العمري الذي عرف بعقلية خاصة وأخلاق شاذة، وكان متفسخاً عفنًا. وقد تعرضت الوزارة الأيوبية في أول حكمها لحملة شديدة شنها عليها عناصر كثيرة، وكانت المنشورات تتوالى ضدها وتوزع سرياً. وعندما عمدت الوزارة إلى إبعاد بعض اليهود من المناصب التي كانوا يشغلونها منذ عهد الانتداب بحجة التنسيقات، تعرضت لهجوم أشد من الصحافة الأجنبية.

وكانت فكرة الشيوعية قد بدأت تنتشر في البلاد كمبدأ جديد، فاعتقل الكثير من المهتمين بها وسبقوا إلى المحاكم التي فرضت عليهم عقوبات مختلفة. وبحجة استفتاء الرأي العام، حل المجلس النيابي وبوشر بانتخابات جديدة. وبالطبع لم تكن هناك انتخابات، بل كانت مجرد عملية تعيين لمرشحي الحكومة ومن لف لفهم من أذئاب الاستعمار ومن المتملقين، فلم يختلف أكثر نواب المجلس الجديد عن نواب المجلس المنحل في تأييدهم التام لرغبات الحكومة، دون أن يفقهوا من الأمر شيئاً. وكان عمل النيابة لا يكلفهم أكثر من رفع أيديهم إشارة إلى موافقتهم على القرارات والمشاريع المعروضة، إذ كان المجلس في جملته مؤلفاً من عدد من الملالي المتلقين والشيوخ المتملقين والمحسوبين للملاعين. أما المعارضة التي كان يبديها بعض النواب المحترمين، فلم يعرها أحد التفاتاً ولم يكن لها أثر ذو بال.

أما عن الانتخابات نفسها، فحدث عن التزوير ولا حرج. ففي معظم الألوية لم يعن المسؤولون حتى بجمع المنتخبين الثانويين ولو شكلياً، فتم إعلان أسماء النواب بدون انتخاب، وقد عين بعض الصحفيين نواباً لكسبهم إلى جانب الحكومة وللتصويه على الرأي العام.

وعلى الرغم من كل ذلك، فما أن تم جمع المجلس، حتى اشتد النقاش واحتدم الجدل بشكل غير متوقع، ولم يأل السادة رضا الشيبلي وياسين الهاشمي و رشيد عالي الكيلاني ومحسن ابو طيبيج جهداً لفضح مهزلة الانتخابات. ولما كانت الصحف آنذاك حرة وليست خاضعة للرقابة، فقد نشرت آراء المعارضة وأحيط الرأي العام علماً بحقيقة الأمر، فعم التذمر أنحاء البلاد من الشمال إلى الجنوب. وكانت أشد المناطق سخطاً واستياءً منطقة حوض الفرات، بالنظر للإهمال الذي كان يسودها ولعدم انتخاب الشيوخ الكبار نواباً وانتخاب من هم أقل منهم منزلة.

وذهبت جهود رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي ووزير دفاعه جميل المدفعي في الدفاع عن الأوضاع القائمة أذراج الرياح، فما كان بإمكان أحد أن يقتنع بمثل دواعهم وتبريراتهم. وعندما نهض وزير العدالة جمال باهان في المجلس، وهو يقول: "إن الأسلوب الذي أتبعته الحكومة الحاضرة في الانتخابات، هو الأسلوب نفسه الذي أتبعته الحكومات السابقة، فإذا كان هذا

الأسلوب غير صحيح وغير قانوني، فجميع الأساليب التي اتبعت بالنسبة للمجالس السابقة، يجب أن تعد غير قانونية." وفضح بذلك وأبان بوضوح حقيقة الانتخابات والمجالس السابقة معترفاً بزيها رسمياً. وكان جمال باهان في ذلك الزمان نظيفاً يتصف بتراهة أجداده العظام.

وكانت المناقشات في مجلس الأعيان أشد مما كانت عليه في مجلس النواب، وهذا ما جعل الشعب ينظر نظرة إكبار للأعيان ويعيظهم بالتأييد. وارتفعت الشكوى من هذه الأوضاع، فما كان من السلطة المسؤولة إلا أن بادرت إلى منع الاجتماعات العامة، فألغت الحريات الديمقراطية، ضاربة حقوق الشعب الدستورية عرض الحائط. وحينئذ بدأت العشائر في الشمال والجنوب تعقد فيما بينها الاتفاقات والتحالفات، وعقدت المؤتمرات والاجتماعات ببغداد والكاظمية وكرلاء والنجف؛ ورافق كل ذلك نشاط كبار العلماء الاعلام والمجتهدين في إصدار البيانات والمناشير، فتحول العراق إلى مرجل يغلي وينذر بالويل والثبور.

وكانت النتيجة أن تطور العصيان الذي أعلنته عشائر الجنوب مطالبة بتنحية الوزارة، إلى عصيان مسلح. في حين انبرت بعض العشائر تعلن أنها في جانب الحكومة وأبرقت إلى العاصمة تعرض عليها تأييدها واستعدادها للمعاونة. أما في الوزارة نفسها، فقد اختلف نوري السعيد مع جميل المدفعي، فساء مركز الوزارة في الداخل والخارج وأضحت في موقف حرج. ولما تعذر على علي الأيوبي معالجة الأزمة، اضطر إلى تقديم الاستقالة.

ونجم عن استقالته تنافس شديد بين كبار الوزراء على الرئاسة، واستقر الأمر في النهاية على جميل المدفعي الذي شرع بتأليف الوزارة الجديدة بتاريخ ٤ آذار ١٩٣٥. ولكي أعطي صورة واضحة للأوضاع القائمة آنذاك مبيناً الهجوم الشديد الذي شلته المعارضة، أنقل هنا المقال الذي نشره المرحوم فهدى المدرس بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٣٥ بجريدة "المبدأ" التي كان يصدرها المرحوم جعفر أبو التمن.^٦

مقالة فهدى المدرس: البرلمان والوضع السياسي

قالوا استقل العراق استقلالاً تاماً ولم يبق علينا رقيب سوى الله. وقالوا تبوأ العراق مقعده في العصبة إلى جانب الأمم المعترزة بنفسها، ودخلنا في عهد جديد. وخفقت الاعلام ودوت المدافع وأقيمت الأقراح وتوافدت جماهير المهنيين من كل حذب وصوب، وحمل البرق أمات الشكر وراء البر والبحار، وحل البرلمان لاستفتاء الشعب في هذا العهد الجديد.

^٦ في هذا المقال درس للوضع القائم آنذاك.

عرضوا أسماء الناخبين الأولين على الأنظار والقوانين الاستثنائية مسلوطة على الرؤوس، وحملوا صناديق الاقتراع إلى المعابد والشعب على حياد، وسطرت باسم الناخبين مئات الأصوات في الدار غير الحارس الأمين وانتهى من عملية الاستفتاء العام والمستفي به مجبول.

اجتمعت الأكثرية الساحقة ولقبوها بالكتلة، ورضيت هذه الكتلة بأن تقوم بتأييد كل وزارة تتولى الحكم مهما كان مبدأها، هذا كل ما عرف عن الأسباب الموجبة لحل البرلمان واستفتاء الشعب في عهدنا الجديد، وعن مناهج الأكثرية الساحقة واسلوب الانتخاب في دور الاستقلال التام المزعوم، تعاقب على مقعد الحكم خمس وزارات في خلال عامين والكتلة دائبة على التأييد، وجاء دور الاستفتاء العام وحل البرلمان وخلف الكتلة حزب الوحدة وقيل أن يتجاهل الوضع السياسي في البلاد.

والآن وقد كشف الغطاء، نريد أن نقول كلمة حول الوضع الذي بنوه بأعبائه العراق وهو محسوب عليه، ومضى على تأسيس الحكم الأهلي أربعة عشر عاماً، تألفت خلالها ١٩ وزارة، وتقلد المنصب فيها ٥٧ وزيراً من بين ١١ حزباً، وانحل البرلمان بقرعة الاستفتاء العام ٤ مرات، ولم يلمس الشعب فرقاً بين الأدوار الثلاثة: دور الاحتلال، ودور الانتداب، ودور الاستقلال التام؛ عدا التفهق في كل ناحية من نواحي الحياة، ولم يبدر منهم ما ينم عن تغيير في الوضع إلا في الألفاظ، أربعة عشر عاماً، وأنت لا تسمع إلا نغمة واحدة: الخطر المحدق بالبلاد.

تشاد القصور، وتخزن الأموال الخاصة، وتهدر أموال الدولة، وتمزّ الليالي والأيام والملاهي والشبهوات، وتشيع الفاحشة والخطر محدق بالبلاد، يخلل الأمن وترتكب الجنايات على مقربة من ذوي الشأن، ويحل البرلمان بحجة واهية، ويجمع بطريقة هي أشبه بالنعنين، وتسقط الوزارة، وتؤلف خلافاً للدستور، لا ليريمان له رأي في سقوط الوزارة وتأليفها، ولا وزارة لها شأن في حل البرلمان، وجمعه وإياك أن تنبس ببنت شفة، لأن الخطر محدق بالبلاد.

تلك هي مسيرة الوضع منذ تأسيس الحكم الأهلي، ولن تتغير مادام القابضون على زمام الحكم لا يسألون عما يفعلون، ولا يسألون ما لم تتحرر الانتخابات وحرية الانتخاب لا تلائم الوضع السياسي في البلاد. لأنها لا تقوم على إرادة الشعب والذي يتطلبه الوضع السياسي أن يخضع الشعب لإرادة غيره، وأن لا تكون له إرادة في حقوقه المشروعة.

لذلك ترى الوزارات بأسرها -إلا أياماً معدودات- تحارب الأحزاب والجمعيات والصحافة والاجتماعات والمظاهرات، ولا تفسح المجال للشعب لمطلب ولو يتخيل فلس من ثمن الكهرياء المغبون فيه غيباً فاحشاً. وإذا ما أشارت إلى مثل ذلك إحدى الصحف، اهتمت بإثارة الرأي العام، كأنها تحاول أن تبعث من مجموع هذا الشعب شبحاً من الأشباح، غير ملتفتين إلى أن كيان الدولة ينحط قدرأ إذا كان الشعب بتلك المثابة مجرداً من الآراء وحرية الاختيار.

مصادرة الحريات:

وإذا قيل: إن الوضع السياسي لا علاقة له بما يجري من الأعمال الإدارية، فلا يتحمل مصادرة للحرية إلا على أحد الأمرين، إما لأنهم يخشون عاقبة أمرهم أو لأنهم لا يعترفون بكفاءة الشعب للحرية، لأنه إذا كان الشعب غير كفء للحرية، فكيف يصح أن يوضع باسمه الدستور ويحل للجميع باسمه البرلمان وتتعقد المعاهدات والاتفاقيات والمفاوالت، وتنشر باسمه القوانين: وكيف يتبوأ مقعده في العvisبة إلى جانب الأمم المعتزة بنفسها وينال نصيبه من التمثيل الخارجي؟ وإذا كان الأمر كما يلوح فلماذا لم يدرّبوا الشعب ليكون كفوءاً وتكون الألقاب متكافئة والشكليات منبعثة من قابليته واستعداده؟ وقد مضى على تأسيس حكومته أربعة عشر عاماً! أدركهم العناية وبعثت منهم شعباً يدرك ما له وما عليه في خلال عشر سنوات، وقد كانوا من قبل لا يكادون يفقهون حديثاً، على أن مقاطعة الانتخابات بعد التجارب التي أريقَت فيها الدماء وحالت دون نجاحها الأساليب لبي أقوى الأدلة على حقيقة الوضع الذي يؤيد الوزارات المتتابعة رغباً أو رهباً لما لديها من قوة، وهي مع ذلك تقيم بعين الإخلاص للدستور.

والذي يؤسف له أن يحشر فريق ممن أغناهم الله من الجاه الزائف والمال الزهيد في زمرة المحرومين من الجاه والمال، ولو أنهم كانوا عvisبة، وجاهدوا في سبيل التحرير، لبلغوا ما أرادوه عن طريق مشروع. وقضوا على الأساليب التي افترض أمرها. أما إذا كانوا في الحقيقة يعتقدون بأن الشعب غير كفء للحرية المضمونة في صلب الدستور، وغير كفء لئّن يقام له وزن ويحسب له حساب، وإن الكفاءة لا تتعدى الرجال الذين يتناوبون على المقاعد، وبينهم الخاضعون لما يتطلبه الوضع بلا قيد ولا شرط، فكل ما تم باسم هذا الشعب من العقود المجحفة بحقوقه لا قيمة له بنظر الشرع والقانون.

بين الحكومة والشعب:

وصفوة القول: أن الحكومة التي لا تأتي من ناحية الشعب إلى مفاعد الحكم، لا يحق لها الادعاء بأنها مستندة إليه. والشعب عبارة عن الذين يقن عليهم الألقاب والمخصصات، فالشعب الذي يحاول أن يحاكي الأمم الحرة، عليه أن يسعى وراء حرياته وحرية الانتخابات قبل كل شيء، والحكومة التي تريد أن تعتمد على إرادة الشعب، عليها أن تعالج الوضع من جميع نواحيه وناحية الانتخابات الحرة قبل أي عمل آخر. فلا حرية ولا كيان؛ إن هي إلا أسماء سميتوها أنتم وأباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان.

قضايا غريبة:

الأولى: في بداية عام ١٩٢٩ عندما كنت برتبة رئيس أول (رائد) وأمر سرية في الكتيبة الثالثة في كركوك، ورد أمر سري من قبل وكيل القائد العام يقضي بإجراء امتحان بعد شهر باللغة العربية في ورئيس مصعفى راغب التركماني ولضابطين أنورين في أفواج المشاة. وبوجوب إحالة من لم يتجح منا

في الامتحان على التقاعد، وبلغنا بذلك الأمر. وفي الحقيقة كان هذا الطلب غريباً وخاصة ليس في القانون -أي قانون الجيش- مادة واحدة تستند إلى شيء، أو تستوجب هذا التصرف، علماً أننا منتسبون إلى الجيش منذ عدة سنوات، وكانت خدمتنا فيه على أحسن وجه. وهذا ما يزيد الاستغراب والعجب. وخاصة أن الجيش كان في أول تشكيله، إذ صادف أن وصل والذي من بغداد بطريقة إلى محل إقامته في السليمانية. وعند مروره بركوك لاحظ مدى الهي وتأثري من هذا الأمر. وعندئذ طلب مني أن أسلمه نسختي التي بلغت بها، وقال: إني قبل أن أترك بغداد، زرت الملك فيصل ووعدني أنه سوف يعتني بحقوق الأكراد ويولهم رعايته. لذا ماذا يعني صدور هذا الأمر؟ وحرر رسالة إلى الملك فيصل، قال فيها: "بعد أن فارقتمكم في بغداد ووصلت كركوك وجدت ابني متألماً من جراء الأمر الذي استلمه مؤخراً، واستغريت من مضمونه. ومن هذا أستنتج أنكم تنوون طريقة جيدة للعمل في سبيل مصلحة الأكراد، ووزراءكم ينوون طريقة أخرى تنافي لطريقتكم وتفكيركم في معالجة الأمر". وأرفق بالرسالة نسخة من الأمر وأرسلها إلى الملك فيصل الأول بالبريد المسجل. وبعد ذلك بيومين وصل أمر مستعجل للغاية من وزارة الدفاع يلغي الأمر موضوع البحث، ويطلب استرجاع التبليغات من المبلغين فوراً. ولما طلب مني أمر الكتيبة إعادة الكتاب، قلت له: إني قد أرسلته إلى بغداد.

الثانية: بعد بضعة أشهر من القضية المذكورة أعلاه، نقلت كتيبتنا إلى الموصل لاستبدالها بكتيبة أخرى. ومصادف حلول موعد امتحان الترقية في ذلك الوقت. وقد اشتركت في هذا الامتحان للترقية إلى رتبة مقدم وقد جرى الامتحان التحريري في الموصل، وطلباً أدت الامتحان على أحسن صورة. وقبل موعد إجراء الامتحان الشفهي صدر أمر نقلي إلى بغداد، وفي الوقت نفسه ورد كتاب يفيد بأن ناجح في الامتحان. وكان هذا سهواً، لأنني لم أشارك في الامتحان الشفوي، وكنت أخشى أن أسكت وأن يكشف الأمر وقت الترقية، وتضيق مني الترقية لمدة سنة. لذلك كتبت إلى المسؤولين بأنني أعتقد بوجود سهو في الكتاب، لأنني لم أشارك في الامتحان الشفوي، وطلبت امتحاني شفويًا. وجلب ذلك نظر نوري السعيد آنذاك، فوبخ مدير الحركات بكر صدقي على خطائه، غير أنهم لم يقبلوني في الامتحان مرة أخرى، وتأخر ترفيعي لمدة سنة. وبعد ذلك في يوم من الأيام صادفت بكر صدقي في ساحة البولو، فقال لي، حول ذلك الامتحان: "نحن أخطأنا وكان عليك أن تسكت وتستفيد من خطئنا، لا أن تكتب وتفضيحننا وتجعل القائد بنفعل ولا بد أن تندم".

الثالثة: عندما كنت في الموصل وفي يوم من الأيام جاء أمر نقلي إلى أمرية سرية مستودع الخيالة في بغداد. وكانت سرية المستودع في تلك الأيام متكونة من ستة رعايل. وقد قابلت هذا النقل بسرور، ولكن حين وصولي إلى بغداد، اتصلت بأحد أقاربي المرحوم أمين زكي وكان وزيراً للأشغال والمواصلات، فبين لي أن أسباب نقلي لم تكن تملطاً، بل بالعكس. فقد تم نقلي بسبب صداقتي وتعارفي مع رئيس الطائفة الأثورية مار شمعون الذي كان يسكن الموصل، والحكومة لا ترغب بهذه الصداقة ولا سيما أنني كردي.

وقد دهشت لهذه القضية، واستطيع الآن ان أقسم بالله، وبعد مرور أكثر من أربعين عاماً على الحادث، وتغير الأوضاع: بأنني لم أعرف على مار شمعون، ولم أكن قد تكلمت معه كلمة واحدة بتاتاً. وعليه راجعت رئيس أركان الجيش طه الهاشمي، وقلت له: إنني استقبلت أمر نقلني بكل سرور، ولكن عندما علمت بالأسباب الحقيقية، تأثرت وأود أن اعرف الحقيقة؟ فقال: نعم اننا نقلناك بناء على هذا التقرير وتذييل أمر المنطقة عبداللطيف نوري. ثم أبرز لي تقريراً، وهو يحاول أن يغطي على اسم الموقع بيده، ولكني استطلعت أن أقرأ اسم عبدالله زهدي، فاستغربت للأمر كثيراً، حيث اني لم أكن أعرف هذا الضابط ولا أسباب اقتراحه علي؟

ولما أخبرت طه الهاشمي بعدم صحة التقرير، قال: انهم لم يأخذوا القضية بنظر الاعتبار، ولكن - نظراً لطلب عبداللطيف- رأينا نقلك لمحل أكبر وأحسن. اني أعود وأكرر نفي هذه التهمة: ومع اني لم أعرف الأسباب لمثل هذا الاقتراء، لكنني بعد مرور الزمن فهمت من قضية الامتحان والترقيع، نية الحكومة كانت ضرب الأتوريين.

في مستودع الخيالة والسرقة:

باشرت بالعمل في مستودع الخيالة بكل همّة ونشاط، وحزمت على انتقاء الجنود للخيالة، ونظمت مناجاً أنسب للتدريب، لإعدادهم في مدة قليلة لإكمال النقص في الوحدات الأخرى، وتوفقت، ويشهد بذلك لي ضباط الرعائل آنذاك والتقارير المرفوعة بالتقدير من مفتش الخيالة. وفي ذلك الحين جرت حادثة مؤسفة، وهي أن سرية المستودع وسرية المدرسة كانتا تشكلان وحدة، وكان أمر الوحدة المقدم توفيق الهاشمي؛ وكان هذا في الوقت نفسه متولياً لجامع قنبر علي وكان يرسل كل ما يصله إليّ، بدءاً من لوازم البناء في الشكنة إلى تعمير الجامع، ويستولي على واردات الجامع لنفسه.

وفي يوم من الأيام، استطلعنا الحصول على موافقة بهدم القاعات القديمة والمبينة من اللبن والجينكو، وبنائها مجدداً بالمطابق والشيلمان، وقد بقيت عندنا نتيجة لذلك ١٨٠ لوحة من الجينكو و ٢٤٥ من أعمدة (القوق؟) ففكرت في استغلالها لعمل موانع لظفر الخيل على مخطط راقٍ. وقدر مفتش الخيالة الميجر سيمون هذه الفكرة تقديراً كبيراً، وقررنا البدء بالعمل. وفي اليوم المعين حضر نجارو الوحدات لمباشرة العمل، فلم نجد الأعمدة ولا صفائح الجينكو. ولما استفسرت من رئيس عرفاء الوحدة عنها؟ أجابني: بأن الأمر أمر بنقلها إلى جامع قنبر علي في الجمعة الماضية؛ فطار صوابي. وفي ذلك الزمن شاهدت قطعاً من العرفان، كان يربها الأمر في الشكنة، ويطعمها من القصيل الذي كان يجلب للخيول الضعيفة، فأمرت بذيبحها. وقد تم بالفعل ذبح ثمانية أو تسعة منها وطيخها للجنود. وبعد ذلك وأنا في طريقي إلى الاصطبلات للتفتيش، رأيت السيد توفيق قد جمع بعض الضباط والعرفاء، وهو يحقق معهم عن الذي أخبرني عن الأعمدة وصفائح الجينكو. فاضطرت للدخول عنده، وطلبت من الضباط والعرفاء الإنصراف إلى واجباتهم. وقد انصرف الجميع، وهنا حصلت مشادة كلامية بيننا.

وعندما شدَّ في كلامه، اضطرت إلى أن أخذ عصا البولوا وأضربه بها عدة مرات، ففر مني هارباً إلى الاصطبل وركب جواده إلى وزارة الدفاع.

المجلس التحقيقي:

وفي اليوم الثاني انعقد المجلس التحقيقي برئاسة العقيد أحمد حفي الجبار، وكان أحد أعضائه أحمد عزت داود، وباشرا بالتحقيق، وأنكر كل الجنود وحتى حارس غرفة الأمر الضريب. وقد شهد ستة من أمراء الرعائل لصالحه، وبينوا سوء أعمال أمر الوحدة وسرقاته.

وأخيراً، صدر قرار المجلس لصالحه، إذ نفى وقوع الحادث وأدان أمر الوحدة بالسرقه. وبعد يومين طلبني طه باشا، وسألني قائلاً: تكلم بشرفك هل ضيرته؟ اضطرت أن أقول: نعم. وبينت حقيقة القضية، ولم أكن أعلم أن طه باشا من أقرباء الأمر؛ فتم نقلي إلى الكتيبة الثانية في بغداد. وفي وقت الترفيعات، صدر أمر بتأجيل ترقيتي لمدة سنة واحدة، حسب حكم قرقوشي.^٧

عند حصول العراق على استقلاله:

أدون بعض الحوادث التي تخص أحوال بغداد وقسماً من رجال الحكم، عندما أعلن المندوب السامي البريطاني السيد هنري دويس القرار القاضي بئيل العراق استقلاله وخروجه من تحت حكم الانتداب البريطاني.

١. لقد كانت أكثرية السكان ونحو ٩٠٪ منهم يرتدون الأزياء الشعبية، وقليل جداً من الرجال يرتدون الأزياء المدنية. أما النساء، فقد كان منظر السيدات اللواتي ينتعلن الحذاء غربياً، فقد كن يرتدين العباءة والباباج.

٢. كان أحد الذين تم تعيينهم في وزارة التربية التي كانت في ذلك الوقت تسمى وزارة المعارف، وهي المسؤولة عن العلوم والفنون، يقوم مرات عديدة من منضدته ويلعب بأزرار الكهرياء، فيطفي النور، ويشعله. وفي كل مرة يهز رأسه متعجباً مستغرباً وكان يقول: عجيب عجيب!

٣. عندما استقالت حكومة جميل المدفعي وكان أحد الوزراء واسمه عباس مهدي وزيراً للمعارف، قال: إذا استقال رئيس الحكومة، فما شأني أنا؟ وداوم في الوزارة؛ ولكن عندما حضر الوزير الجديد اضطرت إلى ترك الوزارة.

^٧ استناداً إلى مادة في منشور الجيش العراقي لا يمكن تطبيقها، تجيز الحرمان من الأقدمية، وهي خيد من يحاكم أمام المجلس العسكري، ولكن الباشا اداني ظمناً وخطأً. وبعد سفر طه باشا إلى تركيا وكان وزير الدفاع جعفر باشا، راجعته حول ذلك، فأمر برفع العقوبة. ومع ذلك، فإنني لم أتل الترفيع لمدة سنتين، وقد أثر هذا العذر على مستقبلي طيلة حياتي.

٤. أحد وزراء المعارف (...)، قام بزيارة إحدى المدارس الثانوية، وحضر أحد الدروس، وكان المدرس يقوم بتدريس المثلثات، وبعد مدة التفت إلى المدرس، وقال له: ما هذا؟ ما معنى المثلث؟ مامعني الخط المنكسر؟ يجب عليك أن تدرس الطلاب بصورة صحيحة وأن تعلمهم الخط المستقيم، ويجب أن تعلمهم الدروس الوطنية الصحيحة.

٥. عندما كان أحد نواب السليمانية (م. ص) في بغداد، في إحدى المرات كتبت الجرائد عن قضية مد خط سكة الحديد إلى السليمانية، وجرى في المجلس النيابي مناقشة تليط شوارع العاصمة. وعند عودة هذا الشخص إلى السليمانية، صادفته في أحد المجالس، ولما سأله عن آخر أنباء بغداد؟ أجاب: ان الخط الحديدي سيصل إلى السليمانية في الأشهر القادمة، ثم قال: وقد جرت في المجلس مناقشة موضوع سيده ولم أهتم بالأمر. والطريف في موضوع النائب المحترم، توهمه بكلمة العاصمة، فظنها السيدة عاصمة خاتم إحدى السيدات المعرفات.

ولقد ذكرني هذا الحادث في حينه بحادث مشابه أيام الدولة العثمانية، فقد حصل عصيان في جزيرة كريت وكانت تابعة للدولة العثمانية. وجرت مناقشة هذا العصيان في بداية اجتماع المجلس النيابي، فما كان من أحد النواب إلا أن قام وطلب إرسال الجيش بالقطار سريعاً للقضاء على العصيان، غير عالم بأن كريت جزيرة تقع في البحر ولا يمكن أن يصلها القطار.

٦. في سنة ١٩٢٤، وكنت حديث العودة إلى بغداد، قمت بزيارة صديق العائلة المرحوم إبراهيم أفندي الحيدري، وكان سابقاً شيخ الإسلام في أستانبول. وصادفت لديه شخصاً يرتدي الكشيده والعبية والسروال، ولاحظت أن إبراهيم أفندي يعامل هذا الشخص باحترام كبير، وكانا يتحدثان في الأمور واللوازم الانشائية. وخلال الحديث سألت عن هذا الشخص؟ فأجاب: إنه يعمل في السراي. وعند هذه الإجابة لاحظت إبراهيم أفندي وهو يؤشر لي بعينه بعض الاشارات، ولم أفهم معناها.

وعندما غادر هذا الشخص مجلس الحيدري وبقيت وحدي مع إبراهيم أفندي، أخبرني بأن الشخص الذي كان عندهم هو وزير الاشغال، فقلت: إني اطلب المعذرة، وعند ذلك قال إبراهيم أفندي: يا ولدي ستجد في هذا الزمان الكثير من العجائب.

٧. بعد إعلان استقلال العراق، أراد نوري باشا تشكيل وفد يقوم بزيارة سويسرا، ليثبت عضوية العراق في عصبة الأمم، ويقدم الشكر بمناسبة الاستقلال. ولهذه الغاية، تم تشكيل وفد كبير من رؤساء العشائر وبعض كبار البلد، وتقرر إرسال مترجم معهم وتم اختيار سليمان فتاح باشا لهذه المهمة. وكان المرحوم المفتي عطا أفندي متولي (جامع قنبر علي) من ضمن أعضاء هذا الوفد، وهو شخصية محترمة وعالم كبير، وقد ذكر لي بعض المفارقات التي حصلت خلال تلك الزيارة:

فقد تمت تهمة الملابس الرسمية من (الفراك والبونجور) للأعضاء وعندما ركبوا الباخرة في ميناء بيروت كانوا يتفرجون على الميناء وعلى المناظر. نزل أحد أعضاء الوفد وقد ارتدى الفراك والقبعة الطويلة (توب ههد) وصعد على سطح المركبة، وقد حاولوا إلهامه أن هذا الزي يخص الحفلات الرسمية في الليل، ولكنه لم يهتم بكلامهم، فأصبح أضحوكة للركاب الموجودين على الباخرة.

وعندما وصلت الباخرة ساحل أوربا ركبوا القطار، وقام هذا الشخص بإخراج القبعة والسيلندر من علبتها الخاصة، ووضعها على رأسه. وفي القطار بدأ يغط بالنوم، وقد سبب ذلك ضحك فتاة شابة كانت تجلس أمامه وحاول بقية الرفاق وخاصة السيد سليمان فتاح إيقافه، ولكنه لم يهتم بكلامهم.

ولقد اعتادت الجماعة على تناول الطعام في سويسرا في مطعم ارتل الفخم، ولما كثر سؤال الأعضاء عن نوع اللحم، وهل هو لحم الخنزير أم لا؟ اعتاد السائق أن يقوم عند تقديم كل وجبة بتقليد صوت الخروف "مه مه" عندما يقدم لحم الخروف، ويقلد صوت العجل "غي غي" عندما يقدم لحم العجل.

وفي إحدى المرات، وبينما كان سليمان فتاح جالساً، جاءه أحد الأعضاء وقال: أرجوك أنقذي، لم أعرف كيف استعمل المرحاض، ولذا أرجو أن ترسل الخادم ليعالج الخطأ الذي حصل. وقد طلب سليمان فتاح من الخادم الذهاب إلى الحمام لتنظيفه ووعده بمكافأة مالية. ولما عاد الخادم بعد قليل، قال: إني لا أستطيع تنظيف ما طلبته، ولكن أرجو أن تخبرني كيف استطاع الوصول إلى هذه المنطقة؟ وقد علم أن الشخص لم يعرف كيف يفتح غطاء المرحاض المعدني، واضطر أن يقوم بما قام به على ورقة. ولما كان الزجاج على النوافذ كبيراً ونظيفاً، فقد ظن أن الشباك مفتوح، ورمى الورقة من الشباك، ومليبيعي فقد اصطدمت الورقة بزجاج الشباك وتوسخت، وقد تعجب الخادم، ولم يعرف كيف يمكن لأي شخص أن يصعد على الشباك وأن يفعل ما فعله هذا الشخص؟

الوزارة المدفعية الثالثة

لما أُلّف المدفعي وزارته الثالثة، في ٤ مارس/ آذار ١٩٣٥، شرع يعالج المشاكل القائمة لهيجنب البلاد المخاطر الجسيمة التي تعترضها. ولكن لم تلق الوزارة الجديدة أي ترحاب من جانب رؤساء العشائر في الجنوب، حيث كانوا يأملون إناطة الحكم بباسين الهاشمي رئيس حزب الاخاء المعروف آنذاك، وبدأت الأوضاع تحاكي الأحوال التي كانت قائمة أيام عهد انكشارية العثمانيين بما عرف من عدم الاستقرار.

وكان من رأي المدفعي أنه من الخطأ الإذعان لرغبات الفئة الجاهلة، فارتأى اللجوء إلى القوة للقضاء على محاولاتها، ولوضع حد لنشاطات أولئك الذين دأبوا على تدبير أمثال هذه المناورات والتعريض عليها. ومع أن قراره هذا كان صائباً، إلا أن ضرره لم يكن خافياً أو من الصعب التكهن به، وبهذا فتح باباً لمخاطر جديدة ومصائب مروعة، فقد تتعرض لها البلاد التي عانت من الأمرين بعدئذ.

ولم يتقاعس مجلس الوزراء عن العمل على تنفيذ قرار يقضي بتوجيه حملة تأديبية على عشائر الجنوب، وسرعان ما عقد اجتماع حضره طه الهاشمي رئيس أركان الجيش آنذاك، وتم فيه اتخاذ قرارات خطيرة. وقد وضع الجيش في حالة الإنذار تمهيداً للبدء بسوقه، ووافق المجلس فوراً على إرسال عدد من الطائرات لفحص مواقع العشائر، وطلب من رئيس أركان الجيش المبادرة بتنفيذ هذا القرار.

والغريب أنه لم تمض بضع ساعات على اتخاذ هذه القرارات السرية، حتى دأبت بين الناس وأخذت تشيع في كافة الأرجاء. وقد بدأ ذلك حينما ذهب طه الهاشمي إلى ياسين الهاشمي ليطلعه على الأمر. وكان الزعيم توفيق الهاشمي أحد كبار ضباط الجيش حاضراً، فما أن سمع هذا الأمر، حتى أسرع بنقله إلى معارفه وأقرانه، ثم أخذ ينتشر بين الناس، انتشار النار في الهشيم. وكانت تلك الليلة في دار الضباط، فوصلني الخبر من بين من وصلهم، وهكذا أصبح الجميع على علم بالموقف. والحق أن في بغداد أعجوبة تفوق الأعاجيب كافة، ألا وهي أن أي قرار سري ينتشر قبل البدء بتنفيذه، وبأسرع من البرق وإلى أرجاء البلاد كافة بلا اسلاك ولا محملات.

وأما الضابط القديم توفيق الهاشمي، فقد كان صديقاً لطله الهاشمي ومن زملائه في الصف. ولدى مجيئه إلى العراق، اشتهر بلقب الهاشمي وطلق يرتاد المجتمعات والمجالس ويتعرف على كبار الرجال، فلما ترك الجيش عين عضواً في مجلس النواب، بفضل ما كانت له من مزايا التملق. وما أن شرع رئيس أركان الجيش بعد عودته بتنفيذ قرار الحكومة، حتى بادى يادى ذي بدء بمطالبة وزارة الداخلية بتقديم التقارير الوافية عن الوضع الداخلي في البلاد. هذا والمنع أن رؤساء الدوائر جميعاً يحاطلون علماً

بخلاصة ما يجري من مخابرات واتصالات، فلا تكاد تجد موظفاً كبيراً في الحكومة يجهل شيئاً من هذه أو تلك. لذا أراني محقاً لو تساءلت: لماذا السؤال والاستفسار؟ أهو لتفويت الوقت على الحكومة؟ ومهما يكن؛ فقد قدم رئيس أركان الجيش تقريراً بتاريخ ١٤ آذار ١٩٣٥ إلى رئيس الوزراء، أوضح فيه عدم جدوى قصف مناطق المتمردين بواسطة الطائرات، وأوضح كذلك أنه ليس بالوسع إرسال أكثر من ستة أفواج إلى تلك المناطق في مثل تلك الظروف ولا يمكن التوصل إلى نتيجة إيجابية بمثل هذه القوة.

وكانت نتيجة ذلك وما سببته كل هذه التأخيرات، أن زعماء العشائر قد استفادوا من كسب الوقت، فانتفع نطاق الحركة وازداد الموقف خطورة، وأفسح المجال لياسين الهاشمي. وفي رأي أن تقرير رئيس الأركان غير صحيح، فلو بذل مقر الجيش الجهد لتسيير القوات المنوقرة في البلاد آنذاك بواسطة سيارات النقل واللوريات الأهلية بالسرعة المستطاعة وأنيطت القيادة بقائد محنك لتبديل الحال ولكن..!

وحدث أثناء إعلان حالة الإنذار بين قطعات الجيش، أن أعلن أحد ضباط المدفعية الرئيس حسين علوان مع بضعة ضباط آخرين العصيان إلى جانب رؤساء العشائر الثائرة، بدعوى أن الحركة حركة وطنية ولا قبل لهم بامتثال الأوامر التي تقضي بالوقوف في وجهها. والغريب في الأمر أن أحداً من أولئك الضباط لم يتعرض لأية عقوبة، بل اعتبر تمردهم هذا ذا علاقة بالقضية الوطنية، وكان ذلك بداية للقضاء على الطاعة والضبط بين المراتب في الجيش.

ولكنني أراني مضطراً إلى التساؤل عن المصير المنتظر لأحد الضباط الأكراد لو تمرّد بهذا الشكل في أثناء حركات الشمال، فماذا يكون مصيره في ذلك الوقت؟ لقد كان تمرّد هؤلاء الضباط وافتلتهم من كل عقوبة، سابقة سيئة لتدخل الضباط في الجيش بالسياسة، ذلك التدخل الذي أخذ بالازدياد يوماً بعد يوم، معرضاً البلاد لأشد الكوارث والنكبات. وإني أعد طه الهاشمي المسؤول عن ذلك.

وأمام مثل هذا العجز والقصور الذي أبداه الجيش في إخماد حركة العصيان، مضافة إليه المشاكل الأخرى التي ظلت دون حل، وجد المدفعي صعوبة في الاستمرار بالحكم. فآثر الانسحاب بسلام. وكان أن قدم استقالته بتاريخ ١٧/٣/١٩٣٥. وهكذا كانت نهاية الوزارة المدفعية الثالثة.

وزارة ياسين الهاشمي الثانية:

الجنرال ياسين الهاشمي ألف وزارته يوم ١٧ آذار ١٩٣٥. وكانت تضم: رشيد عالي الكيلاني للداخلية، ونوري السعيد للخارجية، وأما وزارة الدفاع، فكانت من نصيب جعفر العسكري. ولم يدع حكمت سليمان إلى الاشتراك في هذه الوزارة، في حين أن الأخير سبق وأن وعد بذلك في الاجتماع الذي عقد في قصر رشيد عالي الكيلاني وحضره جميع أصدقائه ورؤساء العشائر؛ ذلك الاجتماع الذي

تمخض عن نتائج خطيرة فيما بعد، وسوف يتضح في الفصول القادمة. والحق يقال إن ياسين الهاشمي قد أغفل هذه المسألة ولم يحسب لها الحساب اللازم.

وورد في خطاب الهاشمي الذي ألقاه في حفل الاستقبال ما يأتي: إن ما وصلت إليه البلاد من فقدان الثقة والطمأنينة، هو انحراف بعض الموظفين عن تطبيق أحكام القوانين أو تنفيذهم لها بصورة تنافي الحق والعدل، وتأثر بعضهم بعواطف خاصة أو تغريبات لا تناسب ومصلحة البلاد العامة. فأول ما استهدفه أنا وزملائي، هو مراعاة الحق والعدل في تطبيق القانون والابتعاد عن التأثير بالعواطف. وبمثل هذه الكلمات قدم منهاج وزارته الذي كانت جملة ما ورد فيه العمل على إنهاء الأحوال الشاذة في البلاد. متوجهاً بالطلب إلى عشائر الفرات الأوسط للاخلاء إلى السكنية والنظام والعودة إلى أشغالهم الاعتيادية.

بيد أن معظم العشائر أبدوا عدم ارتياحهم من الموقف، وعدم ثقهم بالاجراءات التي اعترفت الحكومة بالقيام بها، باستثناء قسم منهم، حيث أعلنوا عودتهم إلى أعمالهم الاعتيادية، امتثالاً لنصائح مجتهدهم كاشف الغطاء. وفي حين كانت الأحوال في الجنوب على هذه الصورة، أرسل قسم من عشائر الشمال وفداً إلى بغداد، يعلنون تأييدهم التام للحكومة. وقد بادر مقي الموصل من جانبه إلى مساندته لهم في انتصارهم للوزارة والوقوف إلى جانبها. ولم يكن من المألوف أن يترك المقي وظيفته الدينية، ليندخُل في المسائل السياسية. ولكن هكذا كان شأن مقي الموصل دائماً، وما من أحد يعترض على تدخله. وكانت هذه الحركة من الشمال بتحريك من بعض الجهات الأجنبية والوزراء، حافزاً للتفريق بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب، ولتغذية روح الكراهية والعداء فيما بينهم.

واقعة الكاظمية:

وبتأريخ ١٣ آذار المصادف العاشر من شهر محرم الحرام، وقع اشتباك دموي بين الجمهور في الكاظمية وبين رجال الجيش والشرطة المهابطين فيها للمحافظة على الأمن والنظام. فبنتيجة تحريض معين، بدأ البعض من الأهالي بالتعرض لرجال الجيش والشرطة، وحدث اشتباك بقيادة أمر الفوج محي الدين السهروردي وذهب ضحيته سبعة قتلى وتسعة جرحى من بين الأهالي، يقابلهم قتيلاً واحداً وأربعة جرحى من الجنود والشرطة.

ولم تكن الحادثة بنت الساعة، فقد سبقها جو مكهرب وتذمر شديد، انذر الناس بقرب وقوع مثل هذه المأساة. وكان مرد كل ذلك: أن العشائر التي ناهضت وزارة علي جودت الأيوبي ووزارة المدفعي، قابلت ياسين الهاشمي بانتمائه، بأنه من دعاة التفرة بين السنة والشيعة. وفضلاً عن عدم ارتياحهم إلى وزارته على وجه الأجمال، قدم رؤساء هذه العشائر إلى الملك عريضة ضمنوها وجهة نظرهم وموقفهم من الوزارة.

وقد انتعشت الحادثة مناقشات حامية في مجلس النواب، أسفرت في النهاية عن اعلان العفو العام، فبدأت بذلك الخواطر. وهكذا ذهب القتلى ضحايا للشيء، فسفكت دماؤهم هنراً. ولو نظرنا إلى الحادثة من ناحية أخرى، لرأينا أنها قد أثلجت صدور الأعداء، بإثارة الحقد والكراهية بين صفوف الشعب وإشاعة العداوة والبغضاء بينهم.

عقد ميثاق العصيان:

بتأريخ الثامن عشر من شهر ذي الحجة، اغتتم رؤساء عشائر الجنوب - وهم من الشيعة - فرصة اجتماعهم بالنجف الأشرف، بمناسبة الدورة السنوية (عيد الغدير)، فجددوا الاتفاق فيما بينهم على شكل ميثاق، يضمهم دون غيرهم، وأمام الشهابيك المقدسة. وقع الموقعون على الميثاق وأقسموا اليمين، كل هذا ودوائر التحقيقات الجنائية تغط في نوم عميق أو في الأصح - تعمدت السكوت. إن من يقرأ نصوص الميثاق، لا يسعه إلا التسليم بأحقية العشائر في شكواهم وصحة موقفهم. ولكن أكثر زعماء البلاد لم يعيروا الأمر التفاتاً، واستمروا في قضاء ليلهم على موائد الخمر والميسر.

وفي حين كان الجنوب يغلي كالبركان وينذر بالويل والثبور، كانت الحكومة منهكة بإجراء تنقلات واسعة النطاق بين كبار الموظفين وصغارهم على السواء بحجة الإصلاح والتنظيم. ولم تكن لهذه التنقلات أية فائدة، بل كان وراءها كل ضرر وخطر. ولعل أحداً لم يستفد منها، كما استفاد منها متعبدو النقل على حساب الأموال التي أجيبت من رقبتي الحال. وكانت الحكومة بتصرفها هذا أشبه بالطبيب الذي يخطيء في التشخيص، ثم يوصي بالأدوية الباهظة الثمن وبالعلاج كثيرة النفقات.

وعندما شرع بعض الأعضاء في مجلس النواب بتدري الأحوال منذ دخولهم في المجلس في عهد الوزارة الأيوبية وما آلت إليه الأوضاع أخيراً، سارعت الحكومة التي أثبتت بتصرفاتها جهلها بمفاهيم الديمقراطية وتجنبها لكل ما يؤدي إلى فهمها على الوجه الأصح إلى الحل الأفضل والأسهل في مثل هذه الظروف، فحلت المجلس لتجنب نفسها مشقة الرد على أسئلة النواب، ثم أعقبت ذلك بحل حزبي الوحدة والإخاء الوطني. وهكذا رفعت الحكومة القناع عن وجهها وأظهرت حقيقة نواياها بعد طول تطليل وتزوير وتظاهرها باتخاذ الديمقراطية شعاراً لها.

والأفنى معنى لالتجاء الحكومة إلى مثل هذه الإجراءات والتوسل بمثل هذه الوسائل؟ ومجارتها للضعف الحرة التي كانت تعبر عن الرأي العام وتندد بسياسة الحكومة؟ إنها إن دلت على شيء فإنما تدل على اتجاه صريح للقضاء على أبسط مظاهر الديمقراطية، والعمل على إقامة شبه دكتاتورية في البلاد.

قد يصح أن يقتنع الشعب العراقي عرباً وكراداً بكل شيء ويرضون عن كل شيء، ولكنه وهو ذلك الشعب الأبى الذي عرف بالمرورة والوطنية والتضحية وبالروح الثورية المتوثبة ما كان ليرضخ عند

اشتداد وطأة الظلم على مثل تلك الصورة، ويبقى مكتوف الأيدي أمام من ينتغي فرض العبودية عليه والقضاء على مقومات حياته.

ولم يكن الاستعمار الأجنبي قد أسفر عن نواجذه الصفراء بوضوح حتى ذلك الحين، ولم يكن بعد قد كثر عن أنيابه، فترك في جسم الشعب جراحاً يصعب نسيانها. فأدت هذه الأوضاع جميعاً إلى الاتجاه بالحركة جهة أخرى، فكانت في الحقيقة بمثابة الوقود التي تنغذي بها النيران التي كانت قد بدأت السنتها بالاندلاع في الجنوب.

مسألة الشط العرب:

اغتنم شاه إيران السابق ومجدد دولتها رضا بهلوي، فرصة اضطراب الحالة الداخلية للعراق ومطالب بتحديد الحدود بين العراق وإيران، وشرع يطالب بضم قسم من منطقة شط العرب إلى إيران. وبغية التنازل بهذا الشأن، سافر وفد عراقي إلى طهران، وتم هناك الاتفاق على عرض القضية أمام عصبة الأمم لتبت فيها.

إن شط العرب، بمثابة شريان الحياة للعراق، فمحاولة إيران مشاركة العراق فيه، تعود بالخطر العظيم، والضرر البالغ على العراق. ومع ذلك، فليس بالوسع إلا أن ننظر بعين التقدير لما أبداه شاه إيران من انتهاز مثل هذه الفرصة النادرة. ولم يكن هذا أول عمل يودبه الشاه لوطنه، فقد قامت على عهده نهضة كبرى، بعد أن كانت تعاني من أفضع أنواع التأخر والفوضى.

ثورات الجنوب:

قامت أول حركة عصيان بتاريخ ١٩٣٥/٥/٨، عندما هاجم رجال العشائر سكة الحديد المارة بالقرب من الرميثة في الفرات. ومع أن الرميثة نفسها ليست بذات أهمية، فإنها تحتل مركزاً مهماً في الجنوب، بالنظر للعشائر الكثيرة العدد التي تسكن حوالها وبالقرب منها. ولقد لعبت هذه العشائر دوراً كبيراً في نيل البلاد استقلالها وحررتها، بما بذلته من دماء أبنائها الزكية، فأذاقت الإنكليز الأمرين بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وكمن مرة تمكن فيها من إبادة قوات الإنكليز عن بكرة أبيها.

صحيح إن العشائر هذه سببت خلق مصاعب إدارية كثيرة بالنظر لما تمتاز به من حب الاستقلال والعناد، لكن الصحيح أيضاً أن العراق مدين لها لكثير مما هو فيه من التنعم بالاستقلال. وبالنظر لخطورة الموقف في الرميثة، فقد قررت الحكومة إعلان الأحكام العرفية فيها، وإرسال ما يلزم من القوات إلى هناك. وقد بادر رئيس أركان الجيش طه الهاشمي إلى العمل على تجميع القوات هناك بالسرعة المستطاعة، وعهد بقيادتها إلى بكر صدقي الذي كان قائداً للفرقة الثانية في كركوك. وغريب جداً أن يحمل شأن قائد الفرقة الأولى الذي كانت قواته ترابط في الجنوب، ويعهد بالقيادة إلى قائد فرقة آخر، والمسيب هو عدم الاطمئنان بقدره عبداللطيف نوري في إدارة الحركات.

هذا وقد خول قائد الحملة التأديبية صلاحيات واسعة النطاق، وعلى إثر ذلك، بادر بكر صدقي إلى تعيين صديقه ورفيق أنسه العقيد إسماعيل حقي أغا رئيساً للمجلس العرقي، وعين لوظيفة نائب الأحكام انطوان لوفيا، الذي كان يشغل منصب مدير الأمور الحقوقية بوزارة الدفاع آنذاك. ولست الآن في معرض الكلام عن أعمال هذا المجلس العرقي، وعن ذكر الفضائح والأعمال غير القانونية والوحشية والجنائية التي ارتكبها؛ بل سأضرب صفحاً عنها، لأعود إليها في الفصل الخاص بمقتل بكر صدقي.

فقد استعملت الشدة بأعنف صورها في قمع هذه الحركة، وبعد أسبوع واحد من النضال الضاري والقتال الدموي، سقط أحد زعماء الثورة الشيخ خوام أسيراً. أما بقية رجاله، فقد كانوا في حالة يرثى لها (وقد قامت هذه الثورة بتحريك من الإنكليز وتوسط أحد الأمراء من عملاء الإنكليز وسوف تأتي التفصيلات الحقيقية، في بحث وزارة الخارجية). وأود أن أنتهز الفرصة هنا لأشهد بشجاعة الجنود العراقيين عرباً وكرداً أياً كان عنصرهم، فإنهم جميعاً أبطال، كل منهم يتسابق مندفعاً لأداء الواجب ببسالة منقطعة النظير وبإخلاص نادر المثال. وقد لمسيت بنفسني هذه الحقيقة خلال العمليات العديدة التي اشتركت فيها، وأنا أشاهدتهم يثيرون كالأسود غير متيبين ولا وجلين، فينقضون على أعدائهم ويمزقونهم شراً تمزيق. ولكن من المؤسف حقاً ما نلنسه من إساءة اختيار بعض الضباط والأمراء قليلي الخبرة والعلم، ومن ذي الكروش المنفوخة كالملبول يشربون العرق ويلعبون القمار.

لقد استقبلت بغداد انتصار الجيش بسرور بالغ، ولم تلتفت إلى أعمال المجلس العرقي ومظالمه وفضائحه التي تلت الأنظار آنذاك. وبينما أخذت نيران الثورة في الرميثة بالخمود، إذ قامت حركة أخرى في سوق الشيوخ، زحف فيها الثوار حتى أحاطوا بقوات الشرطة المربطة هناك وأذاقوهم أنواع العذاب، وكان لمناعة الموقع أثر في اتساع نطاق الثورة وتقوية شوكة الثوار.

وبعد أن عانت القوات المرسلة لقمع حركة سوق الشيوخ الأمرين بسبب الفيضان، قد تغلبت الحكومة على الثوار وقضت على الحركة، ثم أعقب ذلك إلغاء المجلس العرقي إثر انتهائه من أعماله. هذا وقد أثبت الجيش نتيجة التحريات المتواصلة التي قام بها، أن الدوافع الحقيقية التي دفعت العشائر إلى إعلان التمرد والعصيان، تتلخص فيما يأتي:

١. التحريض من الأحزاب.

٢. رغبة بعض رؤساء الطوائف والشيوخ في زيادة نفوذهم عن طريق استغلال الأوضاع القائمة.

٣. أثر العناصر المترخصة للاستفادة من إشاعة التفارقة المذهبية، وفي مقدمة هذه العناصر بعض رجال وزارة المعارف والأخوندوين الإيرانيين.

٤. سوء إدارة بعض الموظفين وانصرافهم في السعي وراء منافعهم الذاتية على حساب المصلحة العامة.

٥. السياسة الانتخابية التي كانت تنتهجها الحكومة حيال المشاكل القائمة، والوعود المتناقضة والباطلة التي بذلتها للشيوخ ورؤساء العشائر، وما أحدثه كل ذلك من رد فعل سي في النفوس وتزعزع ثقة الناس بالحكومة. ثم كانت الانتخابات، وعلى اثر التعيينات التي جرت لانتقال الكرسي النيابي (ولا أظن أحداً يجوز لنفسه أن يسميها إنتخابات)، وإذا سقاها هو لتصديق مهازل الهيئة الحاكمة. وافتتح المجلس النيابي الجديد في جو هادئ نسبياً إثر إخماد حركات الجنوب، وألقى فيه رئيس الوزراء خطاباً رناناً لم يخل من البلاغة والفصاحة.

وانتهت الأمور أخيراً بإعلان العفو العام أيضاً. وكان ذلك كله كفيلاً بأن يجعل من كل ماسيق أصبحوك للناس يتندرون بها. وكان المسؤولون أشبه بالطفل الذي يثور، فينهال على لعبه تحطيماً يستولي عليه الندم، فيجلس أمامها يذرف عليها الدموع المسخية.

والآن، لنعرج قليلاً على اروة وزارة المعارف الموقرة، راعية العلوم والثقافة في البلاد. في تلك الأثناء كانت تبدو بوادر اختلاف شديد في ديوان وزارة المعارف بين سامطع الحمصري من جهة وفاضل الجمالي العلقي الجديد من جهة أخرى. ولم تكن أوجه الاختلاف تتصل بتباين وجهات النظر في التربية والتعليم أو في الإدارة والسياسة، بل كان مردها النعرة المنهجية، فقد اشتدت المحاولات لانشغال أوزارها. ولو ألقينا نظرة فاحصة على شؤون وزارة المعارف، لوجدناها أشد ما تكون إحكاماً وتنظيماً على يد سامطع الحمصري، ولقد عمدوا إلى قلب الأحوال رأساً على عقب، وأفسدوا كل شئ فيها، ولم تجد هذه الوزارة استقراراً ونظاماً ثابتاً بعد ذلك، إذ كانت برامج التعليم والأنظمة تتبدل فيها في كل وقت، كما يرتأيه الوزير.

ثورة بارزان وثورات أخرى:

شاع التسبب في إدارة مناطق بارزان بعد الحركات الكبرى عام ١٩٣٢، فقويت شوكة الرؤساء وأضحت يدهم ملبية. فلما انتهت الحكومة من أمور ثورات الجنوب، أخذت توجه قواتها إلى الشمال، لتعمل على استعادة نفوذها فيه. ثم أعلنت الأحكام العرفية. وبعد نضال طويل تمت فيه الغلبة للحكومة، ولكن الحكومة حشدت هناك أكثر من عشرين ألف جندي، وتكبدت خسائر عظيمة. أما الأسس الحقيقية لحركات بارزان والعناصر التي لعبت دوراً فيها، فيجد القارئ التفصيل في كتاب "أسرار بارزان" ^٨ ثم الكتاب الذي نشره معروف جياووك بعنوان: "مأساة بارزان المظلومة"، ^٩ فأنصح بالرجوع إليه واستيعابه.

^٨ انظر: أسرار برزان. (بالفارسية)، نگارش د. اسمعیل اردلان. انتشارات روزنامه "کوهستان"، چاپخانه مطاهری، تهران، ٤٠ ص. اسفندماه ١٣٢٥.

وعقب الانتهاء من أمر بارزان، وجهت الحكومة هذه المرة جهودها شطر الزيديين في الموصل، على أثر التوتر الحاصل نتيجة فرض التجنيد الاجباري وبعض المسائل الأخرى. واليزيديون هم في الأصل آريون من الأكراد.

وقد تمكنت القوة العسكرية التي أرسلت بقيادة أمر اللواء حسين فوزي تساعد الإدارة العرفية التي أعلنت في تلك المناطق من القضاء على مقاومة اليزيديين بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٥. وبلغ عدد السجناء منهم (٣٧٨) شخصاً. وتم توزيعهم على سجون عدة.

وفي شهر شباط من عام ١٩٣٦، بدأت بوادر حركة عصيان بين عشائر بني ركاب، بسبب المنازعات على الأراضي وموقف الحكومة غير الاعتيادي منها، وسرعان ما أخذت الحركة وهي في مهبها.

وفي شهر آذار قامت الثورة الثانية في أطراف الرميثة. بسبب قضايا التجنيد وتحريض من الجهات الأجنبية مرة أخرى. وهاجمت العشائر خط سكة الحديد ونشب القتال بينها وبين قوات الحكومة. حتى ان ثلاث طائرات عراقية أسقطت بنادق رجال العشائر وقد ساموا طيارها سوء العذاب، ثم قتلوهم شر قتلة.

وطغى الحقد على القلوب، فأضحت العشائر تعد الجنود أعداءها الألداء أيّاً كانت قوميتهم ومذاهبهم، وتدهورت الحالة إثر التعاقب عناصر جديدة بالثوار. فقدمت الحكومة أكبر قواتها إلى الميدان. ونشبت معارك ضارية. أدت إلى خسائر جسيمة في الأرواح والأموال حتى تم للحكومة قمع هذه الحركة مستعملة منتهى الشدة مع الثوار. وقد بلغ عدد الذين نفذ فيهم حكم الإعدام ستة وستين شخصاً. وهذه الانتفاضات الدامية والثورات والحركات والعصيان تم كلها في عهد وزارة ياسين الهاشمي، وقد قمعها وذهبت أرواح كثيرة قرباناً لها.

وليس لي في ختام هذا الفصل إلا أن أشيد بالناحية الأخلاقية في البلاد آنذاك. إذ لم تكن البلاد قد وصلت بعد إلى الاتحطاط الخلقي الذي وصلت إليه في بعض الأدوار التالية، وأستطيع أن أؤكد أن جهاز الحكم كان يحوي عدداً من الرجال عرفوا بالاستقامة والنزاهة، ومع ذلك فإن سياستهم الارتجالية، قد سببت سوء الإدارة وفساد الحكم. فأخذ هذا البنّان المتداعي الأركان المؤسس على أوهى قاعدة، يهتز في مهب الريح.

^٩ انظر: مأساة بارزان المظلومة، بقلم معروف جياووك، الطبعة الأولى، المطبعة العربية، بغداد، ٢١٠ ص. ١٩٥٤.

قبيل انقلاب بكر صدقي

في خريف عام ١٩٣٦، ولأول مرة في تاريخ الجيش العراقي، كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق للقيام بمناورات عسكرية بين الفرقتين المرابطتين في بغداد وكركوك. وقد تقرر القيام بهذه المناورات خلال الأسبوع المصادف بين ١٠-٣ تشرين الثاني في منطقة جلولاء (قرهغان) التي كانت ميداناً لإحدى المعارك الحربية الكبرى مع الفرس خلال الفتوحات الإسلامية. وعلى هذا، فقد تجمعت قطعات الفرقة الأولى في أواخر شهر تشرين الأول على ضفاف نهر دجل، في حين اتخذت الفرقة الثانية مواقعها في قرهته. وقد وجهت وزارة الدفاع بهذه المناسبة بطاقات الدعوة إلى الهيئات السياسية ووجوه البلاد وأعيانها لحضور هذه المناورات.

وكان رئيس أركان الجيش طه الهاشمي، قد غادر بغداد في أوائل شهر تموز إلى انكلترا بدعوة من الحكومة البريطانية لحضور المناورات العسكرية التي تقرر القيام بها. وكان من المزمع عودته إلى العراق ليشراف على المناورات المنوّه عنها في أعلاه. وقد أنيطت مهام رئاسة أركان الجيش وكالة إلى قائد الفرقة الثانية بكر صدقي. وكان أمر اللواء أمين العمري معاوناً لرئيس أركان الجيش.

وكان بكر صدقي قائداً قديراً، ونظراً لسعة معلوماته النظرية، إلا أنه لم يسبق له القيام بإدارة مثل هذه القطعات الكبيرة. وقد ساعدته مطالعته وتنبيهه على الاضطلاع بمهامه بشكل يدعو إلى التقدير. ولكن هذه الصفات كانت بمثابة الحجاب السميك يستر به ما انطوى عليه من فساد الأخلاق وسوء الطباع. فقد كانت للمؤامرات إليه صلات عديدة بأحقر طبقات النساء طرّاً، وكان لا يفتأ يبعث عن أسوء الضباط سمعة وأحطهم مكانة، فيقرهم إليه ويشرّكهم في حياته الخاصة.

وأما الفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الأولى، فعلى الرغم مما كان يشتر إلى من صفات تؤهله لقيادة فرقة بجدارة، كان رجلاً طيب السيرة، متصفاً بالأخلاق الحميدة. وكانت تحكم البلاد آنذاك وزارة ياسين الهاشمي الثانية. أما وزير الخارجية نوري السعيد، فكان يهيئاً للسفر إلى المملكة العربية السعودية لإبرام معاهدة حسن الجوار.

وكان خط القطار إلى الموصل بانتظار مراسيم الافتتاح بعد أن تم إنجازه. وفي هذه الأثناء، أراد ياسين الهاشمي أن يخطو خطوة جديدة بالبلاد، لتعم مظاهر الديمقراطية فيها. فكان أن صدر قانون ذل قانون حمل الأوسمة الأجنبية، بحيث ألغيت بموجبه الألقاب ومنع الناس من استعمالها، بعد أن ازداد عدد الباشوات لا عن طريق الترفيع في مناصب الجيش، بل بما أغدقته

مناصب الشرطة وإنعامات الملك عبدالله ملك الأردن الذي كان يمنح الألقاب بموجبها جزافاً.

ومن أحكام قانون ذيل قانون حمل الأوسمة الأجنبية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢ أن:

١. لقب باشا أو سير أو خان بهادر، لا يخاطب أصحابها بها في المناسبات الرسمية أو في الصحف ولا تلحق بأسمائهم فيها.

٢. أما الألقاب المجردة الممنوحة أو التي تمنح من قبل الحكومات الأجنبية للعراقيين بدون وسام أو رتبة، وكذلك الألقاب المجردة كباشا وبك وغيرها، فلا يجوز استعمالها والتخاطب بها والحاقها بأخر الأسماء مطلقاً.

٣. يعاقب بغرامة لا تزيد على دينارين كل عراقي يستعمل الألقاب المذكورة في المكاتبات الرسمية أو في الصحف.

ومع ذلك فإن هذا القانون بقي حياً على الورق، فقد استمر سوق الألقاب رائجاً، ولو أنك خاطبت وزيراً من هؤلاء مجرداً من لقب الباشا، لما سلمت من نظراته الشراء. لقد استفاد أكثر رجال الحكم من مرحلة الهدوء التي سادت البلاد، فانطلقت أيادهم نحو الأثراء على حساب الشعب، فتملكوا المساحات الشاسعة من الأراضي الحكومية، بمختلف الحيل والأساليب وبأزهد الأثمان؛ واندفعوا بالمقامرة على أسوء المضاربات ولم يتورعوا عن الاشتراك مع التجار اليهود، مستخدمين الأساليب الشيطانية وحتى النسائية، فكانوا تجاراً ومضاربين قبل أن يكونوا رجال الحكم.

غير أن استمرارهم على هذا الحال وتماديهم في جمع المال، لفت أنظار الناس إليهم، فعمد المخطط والاستياء وبدأت بوادر التذمر والشكوى ترتفع هنا وهناك، حتى أن رئيس مجلس النواب السيد محمد زكي الذي عرف بزمته وسمو خلقه، رفع تقريراً إلى مجلس الوزراء، يطالب رئيس الوزراء بوضع حد لهذه الأعمال وبإصلاح أحوال البلاد وإبشارها على مصالحه الذاتية وترك جمع الثروة وتدارك تلك الأحوال. ولو أخذ رئيس الوزراء بما تضمنه هذا التقرير والتزم به، لكان النجاح حليفه. وكان بالإمكان أن يجنب البلاد النكبات التي انهالت عليها من كل حذب وصوب. ولكن من المؤسف أنه لم يحرك ساكناً تجاه هذه الأحوال، فترك الحبل على الغارب، معرضاً البلاد لأشد الأخطار. ومع هذا، فقد عمل عملاً حسناً وذلك بشراؤه حصة الديون العمومية العثمانية المترتبة على العراق بيدل زهيد، وأنقذ العراق من الديون بسهولة.

أما أنا -فكما ذكرت قبلاً- كنت أشغل آنذاك وظيفة مدير النفايات الآلية بوزارة الدفاع، وقد عينت فيها في ربيع سنة ١٩٣٦. وكان ذلك على اثر ثبوت سوء إدارة وتقصير سلفي العقيد عبدالرحمن شرف، وبنتيجة التحقيق الذي أجراه عنه رئيس أركان الجيش. وهكذا تم نقلي من أمرة مدرسة ومستودع الخيالة إلى صنف الميكانيك. وبسبب اطلاعي ودراستي لمتطلبات هذا الصنف في مدرسة

الميكانيك الأمريكية في أستنبول، فقد وجدت القوة الآلية -إثر تسليح أمرتها- في حالة مؤهلة من الفوضى والاضطراب والسرقات، فجعلت أبذل قصارى جهدي لإعادة تنظيمها وجعلها القوة اللاتقة بجيشنا. وليس بوسعني الآن سوى أن أذكر جهود ضباط الآلية الذين ضموا جهودهم إلى جهودي، مثل: رشيد حلبي، وجلال شوقي، وحמיד عبود، ونائل محمود، وصالح أمين، ومحمد سيع، ويوسف عزيز، الذين سهروا الليل ودأبوا في النهار مضحين بأوقات الراحة في هذا العمل المجيد.

وفي أثناء الدور والتسليم وجدت ثلاث سيارات، وهو جاكيس واحد، وكمية كبيرة من الأدوات الاحتياطية مفقودة. أما حساب صرفيات البتزين، فحدث عن الإساءة فيه ولا حرج.

انقلاب بكر صدقي:

حينما كنت مدير نقلات الآلية، كما كنت سابقاً في أمرية مستودع الغيابة، أنيطبت بي رئاسة لجنة مبيعات الحيوانات أيضاً. ولذلك في يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، بينما كنت في النكبة الشمالية متمكناً بالمبيعات، إذ استرعت انتباهي بضعة طائرات عراقية تلقي المنشائر في سماء بغداد. وما أن مضت مدة وجيزة، حتى تسنى لي أن أطلع بواسطة أمر مدرسة الآلية المرحوم رشيد حلبي على مضمون أحد هذه المنشائر. وهذه صورة المنشور:

أيها الشعب العراقي الكريم

لقد نفذ صبر الجيش المؤلف من أبنائكم على الحالة التي تعانونها من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها وغاياتها الشخصية، دون أن تكثر بمصالحكم ورفاهكم، فطلب إلى صاحب الجلالة الملك المعظم إقالة الوزارة القائمة وتأييف وزارة من أبناء البلاد المخلصين برئاسة السيد حكمت سليمان، الذي طالما لهجت البلاد بذكره الحسن ومواقفه المشرفة. وبما أنه ليس لنا القصد من هذا الطلب، إلا تحقيق رفاهكم وتعزيز كيان بلادكم، فلا شك أنكم تعاضدون إخوانكم أفراد الجيش ورؤسائه في ذلك وتؤيدونه بكل ما أوتيتم من قوة الشعب، القوة المعمول بها في الملمات. وأنتم أيها الموظفون، فنحن لسنا إلا إخواناً وزملاء لكم، لخدمة الدولة التي نصبو كلنا إلى جعلها دولة ساهرة على مصلحة البلاد وأهلها عامة وعلى شعبيكم قبل كل شيء.

ولابد أنكم ستقومون بما يفرضه عليكم الواجب الذي ألجأنا إلى تقديم طلبنا إلى صاحب الجلالة ملكنا المقدس لإنقاذ البلاد مما هو فيه، فتقاطعون الحكومة الجائرة، وتركون دواوينها، ريثما تولف الحكومة التي ستفتخرون بخدمتها، إذ ربما يضطر الجيش بكل الأسف إلى اتخاذ تدابير فعالة، لا يمكن خلالها اجتناب الضرر بما لا يلبي هذه الدعوة المخلصة مادهاً وادبياً.

قائد القوة الوطنية الاصلاحية

الفريق بكر صدقي

وما أن أدركت حقيقة الوضع، حتى عدت إلى إيقاف المباحثات، وانطلقت إلى وزارة الدفاع، وفي نيتي مقابلة أمين العمري. وخطرت لي في الطريق فكرة، فعرجت أولاً على طلبة المدرسة ووزعتهم لحراسة منافذ وزارة الدفاع احتياطاً للطوارئ، ولصد أي هجوم قد يبدو من الأهالي على مستودعات الأسلحة والذخيرة في مثل تلك الظروف الحرجة. ثم أمرت بإيقاف حركة عربات معمل التصليح السيار التي كانت محملة بعمال الميكانيك وبكميات كبيرة من الأدوات الاحتياطية، وهي في طريقها من معمل التصليح إلى ساحة المناورات.

وبعد اتخاذ هذه التدابير والاحتياطات، بدأت أرتقي سلالم مبنى وزارة الدفاع. وفي هذه الأثناء ألقت الطائرات بضخ قنابل خفيفة على مقر مبنى البرلمان ودائرة البريد المركزية، ذهب ضحيتها ١٣ شخصاً. فعم الذعر أنحاء العاصمة، وترك الموظفون دواوينهم، يلوذون بالأزقة المجاورة، واستبدت الخوف والهلع بالجميع، فبدأوا يتراكمون ويتدافعون هنا وهناك.

وعلى سلم وزارة الدفاع، شاهدت رئيس الوزراء ياسين العمري وجعفر العسكري ينهي حديثاً مع مفتش الجيش الجنرال روبنسون. ورأيت جعفر العسكري ينطلق مستقلاً سيارة أمين العمري الخاصة التي كانت مرابطة بساحة الوزارة. ثم عرفت أنه اعتمداً على مكانته في الجيش، ذهب للملاقاة القوات الزاحفة على بغداد. لكي يستخدم أسلوبه الخاص معها لإقناعها بالعدول عن عزمها والعودة إلى ثكناتها الخاصة بها. وقبل أن يغادر المشار إليه بغداد، بعث برسائل إلى من كان يعتمد عليهم في إحباط هذه الحركة، وهم: الفريق عبداللطيف نوري قائد الفرقة الأولى، والزعيم إسماعيل ثامق أمر الخيالة، والعقيد إسماعيل حقي أمر المدفعية، والعقيد سعيد التكريتي أمر لواء المشاة، وناشدتهم فيها التهيؤ للوقوف بوجه الحركة التي يقودها بكر صدقي.

وقد أرسلت هذه الرسائل عن طريق الملازم حسيب الربيعي والرئيس عبداللطيف، العاملين بشعبة الحركات، وأطلع بكر صدقي عليها بواسطة أحد هؤلاء الضباط وأصبح على علم بحقيقة الحال.

والواقع أن من بين أولئك الذين اتهمهم جعفر العسكري واعتمد عليهم هما: عبداللطيف نوري وسعيد التكريتي، وكنا من المشتركين في الحركة. وأما إسماعيل ثامق، فإن له في ذلك قصة شائقة: لقد كان الموما إليه قائداً للواء الخيالة وهو مؤلف من ثلاث كتائب، وكان مساعده على غير علم بما يجري في معسكرهم تلك الليلة ولا بالحركة التي سادت فيه كاستعداد الجنود وإعداد الخيول، بل لم يتقدم أحد من أفراد هذا اللواء الضخم ليبلغ عن كل ذلك. وهكذا أصبح القائد ومساعده في الصباح ليجدا نفسيهما وحيدين، وقد اختفى اللواء بأكمله بما فيه من أتباع وكان الأرض قد انشقت وابتلعتهم، فأترا أن يدخلوا خيمتهما ثانية ليقتضيا الوقت في الغناء (تازيني). وأما أمر المدفعية، فقد كان معتل الصحة، فلم يعلم بحقيقة الموقف وظل مستغرقاً في النوم بخيمته. وجعفر العسكري خرج في مهمة من أصعب المهام معتمداً على رجال وثق بإخلاصهم، فإذا هم من بين الزاحفين ولا ترحى منهم قائدة. وفيما عدا

الرسائل التي بعثها وسيقت الإشارة إليها، بعث إلى الوحدات المرابطة في معسكرات روز قهرهغان رسائل مشابهة باسم وزارة الدفاع، آملاً نتيجة من وراء ذلك.

وإذا به يتلقى الجواب التالي من عبداللطيف نوري، وهو: "الموقف يتطلب تنهي الوزارة حالاً، تنتظر وحدات الجيش خبر تنحيها وإعلانها فوراً". وأما بكر صديقي، فقد بعث يقول: "انني متقدم نحو بغداد مع الفرقة الثانية لإسقاط الوزارة".

وكان الواضح من هذه البرقيات أن بكر صديقي هو الذي أخذ على عاتقه أمر إدارة الحركة، وأن عبداللطيف نوري مكلف بغير ذلك من الأمور. وبناء على ذلك، فقد أبرق عبداللطيف نوري إلى كل من مدير الشرطة العام، ووكيل رئيس أركان الجيش أمين العمري، يطلب منهما ألا يورطا نفسيهما بأية حركة مضادة للجيش، وأن يسارعا بإبلاغه نأ سقوط الوزارة في الحال.

غير أن جعفر العسكري كان قد صبح عزمة على أخذ المبادرة بيده بعد الاجراءات التي سبق له اتخاذها، فذهب إلى قصر الزهور لمقابلة الملك الذي زوده برسالة خاصة موجهة إلى بكر صديقي، وبعث معه كلاً من الملازم شاكر القهرهغوي، ومرافق الوزارة الرئيس الأول طاهر محمد؛ وانطلقوا جميعاً في مهمتهم المحفوفة بالخطار. ولقد حاولت عينا أن أعرف مصير هذه الرسالة التي حملها جعفر العسكري معه في ذلك اليوم، ولا شك أنها دفنت حيث وري جسده التراب، وليس بإمكانني أن أقول فيما إذا كان أحد من الناس قد عثر على هذه الرسالة أم لا؟؟^{١١}

الجيش يزحف على بغداد:

في صبيحة يوم ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٣٦، وهو يوم مشؤوم، إذ في مثل هذا اليوم أزيلت الخلافة الإسلامية من الوجود، وطرد الكماليون خليفة الإسلام وأفراد أسرته من موطنهم، وشردوا للاستجداء في الأفاق.^{١٢} بدأت قطعات الجيش تتحرك باتجاه بغداد، تنفيذاً للأوامر والتعليمات الصادرة، وفق خطة مدبرة لم يصرح فيها بالغاية من هذه الحركة. وهكذا كان الجيش يزحف نحو بغداد، وأفرادها وضباطه لا يعرفون شيئاً. وقضت الخطة بأن تكون قطعات الميكانيك في المقدمة ترافقها قطعات من المشاة منقولة في سيارات النقل، ثم تتلو هذه كتيبتان من الخيالة بقيادة العقيد أحمد زينل ينطلق بهما على جناح السرعة، ثم تأتي في النهاية بقية قطعات المشاة.

وبالنظر للشكوك التي كانت تساور المتأمرين حول الكتيبة الثالثة وأمرها إبراهيم الراوي، ربيب بيت الهاشمي، فقد أصدروا إليه الأوامر بالتوجه وجهة معاكسة بحجة تطبيق مسألة تعبوية. ولا

^{١١} ولكن سمعت ووظهر لي أنه عثر على هذه الرسالة عند ورثة جواد حسين وهي الآن في المركز الوطني للوثائق (دار الكتب والوثائق العراقية حالياً).

^{١٢} الرجاء مطالعة الكتاب الثاني وآخر سلطنة العثمانيين وزوال الخلافة الإسلامية مكتوب بالحروف اللاتينية.

عجب حقاً أن أمر الكتيبة هذا لم يلفت نظره الشذوذ الذي تضمنته إصدار مثل هذه الأوامر السرية إليه عن طريق قائد الفرقة. في حين أن هناك لواء خيالة يعد هو المرجع الرسمي للكتيبة.

كانت قوات الخيالة منطلقة بأقصى سرعتها، فقطعت مسافة ٩٠ كم في يوم واحد، واستمرت دون توقف وفي حركة جديرة بالتقدير. وكانت الحركة قد أحيطت بجو شديد من الكتمان وتساؤل كل إعجاب. وفيما عدا الضابط الركن شاكر وادي وقائد القوة الجوية محمد علي جواد، كان الضباط الباقون يجهلون كل شيء عن الموضوع. حتى أن الضباط الانكليز الذين أشرفوا على تدقيق خطط المناورات في المقر، لم يشعروا بشيء مما كان يجري حولهم، ولم ينتهوا للتغيرات التي طرأت على مواقع الوحدات وحركاتها، وأنهم كانوا أشبه ببغل مربوط في اصطبل يشربون الويسكي فقط.

وقد أحيل شاكر وادي، فيما بعد على التقاعد وتم تعيينه في السلك الخارجي بصفة قائم بالأعمال في طهران، ثم وزيراً في عدة وزارات مع توري السعيد. ويذكرني الحديث عن شاكر وادي، بقصة والده التي أحاط بها الغموض والابهام، فقد كان والده صاحب علوة في جانب الكرخ في العهد العثماني، ثم خانه الحلف. فغرق في الديون أو انه أعلن وضعه بهذا الشكل؟ وإذا به في أحد الأيام وقد اختفى عن الأنظار وأعلن نبأ وفاته وترتب على ذلك بالطبع تصفية ديونه جميعها وانقضائها. ثم عاد إلى الظهور في عهد الاتحاد والترقي وحيث ارتبط بعدة مقاولات وتعد على عهد الوالي فائق بك الريزولي، وإذا به يختفي عن الأنظار ثانية ولم يعثر عليه وظل مصيره مجهولاً.

وأما محمد علي جواد، فقد ارتبط مصيره بمصير بكر صدقي، إذ سقطا فيما بعد قتيلين بالرصاص في الموصل، وقد كان من الضباط القديرين جداً (رحمه الله)، ومن الغريب أن صادف في ذلك اليوم مرور وزير حربية أفغانستان بخانقين في طريقه من إيران إلى تركيا، وكان قد عيّن لاستقباله هناك مدير الحركات والاستخبارات الزعيم خالد الزهاوي؛ وكان القطار يجتاز محطة بعقوبة في صبيحة ذلك اليوم ومعهما مدير التشریفات بوزارة الخارجية عبدالقادر صالح الذي لفت نظره وجود قطعات من الجيش بالقرب من هناك. وعندما استفسر عن ذلك من خالد الزهاوي بصفته مديراً للحركات والاستخبارات وكان على علم تام بتفاصيل المناورات المزعم القيام بها والمنطقة التي ستجري فيها، لم يندهش برؤية قطعات الجيش في محطة بعقوبة ولم يعن بالتساؤل عن سبب ذلك والسر في تغيير موقعها. ولو كان الموما إليه ممن يستطيعون تقدير الظروف، لأهتم قليلاً بالأمر وحرص على استجلاء السر في ذلك. وأنه لو انتبه للتغيير الطارئ على خطط المناورات ونزل وسأل جندياً بسيطاً ليستخلص منه حقيقة الموقف وأحاط بغداد بذلك علماً، لكان بوسعهم أن يبدل الوضع. وقد رقي خالد الزهاوي فيما بعد إلى رتبة أمير لواء وشغل منصب مدير الإدارة بوزارة الدفاع، وبعد إحالته على التقاعد عين متصرفاً للواء بغداد ثم وزيراً مفوضاً في كابل.

الحالة في بغداد:

بينما كان جعفر العسكري متهماً من جانيه في معالجة الموقف، اجتمع مجلس الوزراء للتداول في أمر الاستقالة، بعد أن توترت الحالة على اثر ما كان من إلقاء بضع قنابل من الطائرات في سماء بغداد. وهذا ما أدى إلى تعطيل المرور والدوائر وإشاعة الذعر والبلع بين الناس، في حين أهرق قائد فرقتين معلنين الإخلاص للعرش مع الإصرار على استقالة الوزارة.

ولابد أن حكمت سليمان الذي كان على اتفاق مع بكر صدقي في ليلة ٢٩ تشرين الأول، قضى ليلة الفلق، وأنه كان يسأل فيما إذا كانت قوات الجيش والطيران تستطيع الاضطلاع بمهمتها على الوجه المطلوب وحسب لفشلها ألف حساب، مفكراً في موقف ياسين الهاشمي عندئذ وتدبيره الانتقامية؟ ثم ماذا لو أن بكر صدقي خاله التوفيق واضطر إلى الفرار؟ أو في حالة نجاح بكر صدقي، ما الذي سيحدث لو أن ياسين الهاشمي أصر على عدم الاستقالة واتجه إلى إحدى الجبهات في الجنوب. وظل يندب الحكومة من هناك؟ وأخيراً لو اطلع الضباط والجنود على حقيقة الموقف، فإن معظمهم بهيمه حتى ذلك الحين. وهل أن الحركة تنجح على الرغم من ذلك كله؟ وهكذا ظل حكمت سليمان حتى الصباح يفكر في احتمالات الفشل والانهيار تارة، ثم يعود فيمثل لناظره المستقبل اللامع إذا كتب للحركة النجاح تارة أخرى.

وفي الصباح الباكر تسلس العقيد شاكِر الوادي من المعسكر لزيارته وليسلمه الوثيقة المشتركة التي كانت تحمل توقيع بكر صدقي وعبد اللطيف نوري، وبعد هذا أخير أحد المسؤولين الأتكي، ثم قفل عائداً إلى جانب بكر صدقي. وحالما تسلم حكمت سليمان هذه الوثيقة، هرع إلى قصر الزهور ليسلمها إلى يدرئيس الديوان رستم حيدر، ثم غادر القصر في الحال.

وأمام هذا الموقف، بادر الملك غازي إلى عقد اجتماع مع ياسين الهاشمي، حضره السفير البريطاني للتداول في الأمر. وفي النتيجة، اتفق المجتمعون على استقالة رئيس الوزراء، فبادر عندئذ رئيس الوزراء بتقديم الاستقالة والسحب من الميدان.

وعلى هذا، استدعى الملك حكمت سليمان وكلفه بتأليف الوزارة، فخرج هذا من عنده شاكراً، ولكنه ما أن سمع من رستم حيدر بأمر ذهاب جعفر العسكري لملاقاة الجيش حاملاً رسالة له من الملك للجيلولة دون دخوله العاصمة، حتى تملكه الغضب وحسب ما يقال صاح قائلاً: "لن يكون هذا... يجب على جعفر التنحي من الميدان". وانطلق خارجاً ليهمك بأمر تشكيل الوزارة.

ومع ذلك، فقد ظل حكمت سليمان يساوره القلق من جانب ياسين الهاشمي واحتمال التجاونه إلى الجنوب، فانتصل ببكر صدقي وصارحه بشكوكه، وأخبره كذلك بأمر جعفر وحركته. ومهما يكن من أمر، فإن لذلك من الأهمية ما يجعله كالمفتاح الأصلي بالنسبة لكثير من المغالين لفهم بعض الأسرار في المستقبل واستجلاء غوامضه.

مصرع جعفر العسكري:

كان ليكر صديقي علم بحركة جعفر العسكري عن طريق الرسائل التي سلمت إليه، ومن البرقيات التي كان يوافق بها كل من معاون مدير التموين الرئيس علي غالب عريان الاعرج، والرئيس سعدي مصطفى، وأمر المخابرة حميد رأفت من تحت مبنى وزارة الدفاع بصورة سرية. وبعد أن وصلت هذه الأخبار إلى بكر صديقي، عمد إلى تدبير خطة غادرة يواجه بها جعفر العسكري ويحبط مساعيه، فعقد اجتماعاً مع عدد من أعوانه: الملازم الأول جمال جميل، والرئيس الأول لأثار برودروموس، والمقدم جميل فتاح، والملازم الأول الطيار جواد حسين، والرئيس إسماعيل عباوي، ليزودهم بتعليماته وأوامره القاضية بإرسالهم لملاقاة جعفر العسكري في الطريق تنفيذاً لخطة الدموية.

وعندما وصل جعفر نقطة البير على طريق خان بني سعد الذي اتخذته سرية الرشاشات الآلية موقفاً لها، وجد في استقباله سيارة كان يقودها العريف إبراهيم ومعه إسماعيل عباوي توحله، الذي تقدم لاستقباله زاعماً أنه قادم لياخذه إلى بكر صديقي. وعلى هذا، فقد ترك جعفر سيارته وركب سيارة إسماعيل عباوي تاركاً صاحبه هناك. وما أن توغلت السيارة بهما في الطريق، حتى عمد إسماعيل توحله إلى تجريده من مسدسه والفروج بالسيارة من الطريق إلى وجهة مغايرة، فساورت جعفر الرب والشكوك وجعله يستوضحه. ولكن عندما وصل إلى المجرى القديم لهر الوزيرية، أنزله هناك وبعث بالسيارة لإخبار بكر صديقي بذلك.

وبعد مدة قليلة عادت السيارة نفسها تحمل الضباط الأربعة المذكورين سابقاً. فترل الجميع وتقدموا إلى جعفر يطلقون عليه الرصاص حتى لفظ الرجل الأعزل أنفاسه وقد تمزق جسده من الرصاص، ثم وضعوا الجثة في حفرة هناك ووري التراب. أما الضباط الخمسة فقط استقلوا سياراتهم وانطلقوا بها، لينشروا سادتهم بالنجاح. وتم اسدال الستار على هذه الحادثة، وصدر قرار مجلس النواب فيما بعد بالعفو العام باعتبار الجريمة عملاً من الأعمال الوطنية.

ومن الغرب بعد مدة أن توري السعيد نفسه لم يتردد في اشراك شاكرو الوادي معه في الوزارة، غير مبال بما أثاره بذلك من دهشة وحيرة بين الناس. أما السبب الحقيقي، فهو أن شاكرو الوادي كان من أذئاب الاستعمار، وكان يقود للوسي عبدالاله وغيره من المنفذين لسياسة الانكليز.

جحود لازار برودروموس:

من الغرب ان لازار برودروموس خلال أشهر الصيف المسابقة كان أمر سرية المدرسة في مدرسة الغيالة، وقد تشاجر مع أحد المدرسين الضباط وهو الرئيس محمد خورشيد ودارت بينهما معركة حامية، ولم يكن ثمة شك في أن المحكمة العسكرية ستحكم عليهما بالطرد. بيد أنني توسلت في القضية، فأثنت بصورة خاصة على نشاط الضابط لذي وزير الدفاع جعفر العسكري، فعمد إلى فسح قرار المحكمة العسكرية تلبية لرجائي، قائلاً: طيب، أنت صالحيهم وجزاء خفيف يصرف النظر عنهم. ثم

استدعى نائب الاحكام وأمره بالاكثفاء بنقلهما إلى مكان آخر، ولكن لا تزال أنكر هذا الجميل وأقدم على خيانتته باشتراكه في تلك الجريمة، في حين أظهر محمد خورشيد عرفاته بالجميل ووفاءه كما سيظهر في الصفحات القادمة.

دخول الجيش بغداد وتشكيل حكومة حكمت سليمان:

كان الجيش مهماً بالتدريب، منصرفاً لأداء واجباته، ولا علاقة له بسواها من الأمور، إلى أن وجد نفسه يزحف على العاصمة. وعندما وصل الجيش إلى بغداد، دخلها كما تدخل الجيوش الخافرة المدن. فقد دخل بكر صدقي على رأس قطعات جيشه مدينة بغداد عصراً، واتجه رأساً إلى النادي العسكري. وكان الغالب أن تحيط بالغزاة الفاتحين جمهرة من أشرف الرجال، سواء من الأمراء والضبباط أو وجهاء المدينة وأعيانها، في حين لم يكن حول بكر صدقي سوى شرذمة من الأتباع القاهلين.

ويذكرني الحديث في هذا المقام بالمدموع بكر صوباشي الذي قام بحركة من هذا القبيل في العراق في ١٩/ سنة ١٦٦١م، أي أوائل عهد الامبراطورية العثمانية. ولم يكن بكر صوباشي هذا سوى أحد رجال الانكشارية ببغداد، فقد انتبذ فرصة تردّي الأحوال وأعلن التمرد على السلطان، وظلّ معتصماً بالقلعة مدة، ارتكب خلالها فضائع تفشّر لها الأبدان، وبشيب لها الولدان، وإذا بالتاريخ يعيد نفسه، فيأتي بالمدموع بكر صدقي ويدير حركة انقلاب ويرتكب أفضع الجرائم أسوة بصاحبه بكر صوباشي. ومع ذلك، فقد كان قسم من الأهالي ببغداد يأملون الخير من وراء حركته، فهرعت الجماهير تحيّي الجيش بالتصفيق والهتاف، وتثرّ عليه باقات الورود والأزهار. ومن الطريف جداً أن أكثر الباقات التي أُلقيت كانت من بغايا الملبى العام (الكَلْهجة) الكائنة في الميدان، فكانت بحق تقديراً في محله، واستقبالاً مناسباً لمثل هذا الدغي الفارخ.

وفي الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، جرت مراسيم استيوار الوزارة الجديدة؛ وكان حكمت سليمان، قد اتصل بعدد كبير من رؤساء الوزراء والوزراء السابقين، فرفض أكثرهم الإشتراك معه في الوزارة. ورفض بكر صدقي إسناد وزارة الدفاع إليه، مفضلاً البقاء خارج الوزارة وتوجيه دفة الحكومة من وراء الستار، فتم تعيين الفريق عبد اللطيف نوري وزيراً للدفاع بناء على توصيته. وهكذا تم تأليف الوزارة.

ولم تكن الوزارة الجديدة سوى أداة يوجهها بكر صدقي وتأتمر بأوامره، وقد كشفت الوزارة نفسها في بيانها الذي أذاعته إثر تأليفها، عن مدى مخالفتها للدستور ومجاافتها للعرف الجاري في البلاد الديمقراطية. فقد تصوّرت البيان عبارة، مفادها: "أن الوزارة قد تم تشكيلها بعناية الله ورناسة الجيش وعطف الملك". في حين أن نص الدستور صريح: في أن الملك يختار رئيس الوزراء والرئيس يختار الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم، وتلك العبارة تؤيد الشذوذ التي رافقت الوزارة خلافاً للدستور.

ولم يكتب لهذا العهد بأوضاعه الإستثنائية الشاذة الدوام أكثر من عشرة أشهر، فقد وقع انقلاب ثان أطاح ببركر صديقي وزمرته وأعاد المياه إلى مجاريها الطبيعية. والعجيب في الأمر، أن الوزارة الجديدة لجميل المدفعي، لم تكن تبحث الطريقة الشاذة التي تم بها تشكيل وزارة حكمت سليمان ومدى مخالفتها لأحكام الدستور، بل الأتكني من ذلك أن المجلس النيابي المكلف بصيانة الدستور، غضن النظر عن كل ذلك ولم يحشم نفسه عناء الإستيضاح عنه، مفضلاً إسدال الستار عليه دون إثارة أي سؤال أو نقاش!

وكما أفلح محمود شوكت باشا شقيق حكمت سليمان في حركته الرامية لإعلان الدستور في أواخر العهد العثماني والتي أدت إلى خلع السلطان عبدالحميد الثاني، وما صاحب ذلك من آثار سياسية مهمة، كذلك أفلح حكمت سليمان في هذا الانقلاب العسكري وتشكيل الوزارة بنفسه.

وفي الليل ظل ياسين الهاشمي ملازماً داره الصغيرة الكائنة في محلة الميدان، مؤثراً التواري عن الأنظار، لكن جماعة من الأهالي أسرعوا بالتجمهر أمام داره، تملخ بها بالأسواق وتردد الهوسات والتهافتات المناوئة.

وفي اليوم التالي أصدرت الحكومة بيانها الذي جاء فيه: .. لاستتباب الأمن وتأمين راحة البلاد وسكانها، ولأجل أن يسود الإستقرار والسكون، فقد غادر العراق كل من ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني. في حين أنهم قد أجبروا على الخروج من البلاد، أي نفوا وأبعدوا خلافاً للدستور العراقي.

فالبيان الرسمي المنوه عنه أعلاه، كان كذباً في كذب، لأن أجداً من الذوات المبينة أسماؤهم أعلاه، لم يغادر العراق بناء على رغبته، بل أخرج من البلاد إخراجاً، بإستثناء نوري السعيد، الذي سمع بالأمر قبل أن تصل أيديهم إليه، فترك داره الكائنة بالوزيرية إلى السفارة البريطانية، حيث تم نقله مع عائلته بطائرة إنكليزية إلى خارج العراق. ولم تمتص أهام حتى أجبر كل من علي ممتاز و تحسين العسكري وسكرتير نوري السعيد وأحمد المناصفي مع رئيس الديوان الملكي رستم حيدر على مغادرة البلاد.

وهكذا تمادت الحكومة في إتخاذ مثل هذه الإجراءات التعسفية بحق الأشخاص، خلافاً للقانون الأساسي للبلاد الذي جاء فيه النص صريحاً، وهو أن: التعذيب ونفي العراقيين خارج المملكة العراقية ممنوع بتاتا. ولكن بعد مرور السنين، جرى تطبيق هذه الأحوال من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة أيضاً.

تم عمدت الحكومة إلى حل المجلس النيابي، بغية التخلص من معارضة أعضائه، الذين جري تعيينهم في عهد وزارة ياسين الهاشمي. في حين أن الأمر لم يكن يستدعي مثل هذا الإجراء، لأن أعضاء مثل هذا المجلس الذين وصلوا إلى مقاعد النيابة عن طريق التعيين وبفضل الهدايا والهبات، لا رأي لهم ولا وفاء، بل ما أسرعهم إلى التنكر لمن سلف من الأصحاب والتهليل للقوي الذي حاز على السلطان.

وعمدت الحكومة إلى إعادة إجازات البارات والكباريات التي تم إغلاقها في عهد وزارة الداخلية السابق رشيد عالي الكيلاني، وتمادت في منح الإجازات الجديدة، مشجعة أحط الطبقات من «ممارسة الميغى العام على توظيف رؤوس أموالهم في هذا المجال وإدارة أمثال هذه المحلات وإحاطتهم بحماية الشرطة التي فتحت أمام بعض رؤسائها وأفرادها بتأبيع جديدة من المال، إضافة إلى موارد رزقهم العديدة.

وأصبح بكر صدقي معبود البغايا والفنانات الرخيصات اللاتي إنطلقن في العربات بعين الشوارع والطرق يتغنين بيكر صدقي ويهتفن بعيناته في إبتدال. ولا أريد أن أغمط حق أمين العاصمة أرشد العمري أنذاك للمساعدة القيمة التي كان يقدمها في هذا المضمار، فقد حاز على إمتنان بكر صدقي وزمرته منذ الليلة الأولى للإنتقال. وقد حصل أرشد العمري هذا ومعه مدير الشرطة العام الجديد على صداقة بكر صدقي، فكانا يشاركانه الحفلات والسهرات ويرتبان له تحقيق الملذات وتأمينها.

لقد كان حسن فهدى مدير شرطة القوة السيّارة بالديوانية أثناء الإنتقال، وكان معاون رئيس أركان الجيش أمين العمري قد إتصل بأمر المنطقة أمير اللواء أمين زكي. يطلب منه الإسراع بإرسال قوة من الجيش بقصد المحافظة على بغداد. ولكن أمين زكي فضل طريق التهرب بالتأخر في الجواب وبقي في موقفه الجامد لا يريد نجدة حكومة ياسين الهاشمي. ولا يمدّ اليد إلى بكر صدقي. فبادر حسن فهدى إلى الإبراق إلى بكر صدقي بسرعة مؤيداً حركته، واضعاً نفسه ومعه شرطة القوة السيّارة تحت خدمته وإمرته. لم ينس بكر صدقي موقفه هذا وعينه مديراً عاماً للشرطة في عهده. ولكن العجيب حقاً أن حسن فهدى هذا الذي لم يكن له من هم غير الخمر واللعب على موائد القمار، لم يتردد في خدمة الحكومة التي كان نوري السعيد أحد أعضائها، ولم تمض سنوات حتى عيّنه نوري السعيد متصرفاً وبقي شاغلاً وظيفته هذه عدة سنوات متنقلاً بين عدة ألوية، أخص منها كركوك الذي وقعت فيه مذبحة كاورباغي الشهيرة عندما أمر بإطلاق الرصاص على عمال شركة النفط في عهد وزارة أرشد العمري الأولى وذلك لأجل تلمين رغبات شركات النفط.

أعمال بكر صدقي ومخازيه:

لقد شنّ بكر صدقي، بالتعاون مع الضباط، حملة إرهاب شديدة، فكانوا يفتالون ويضربون من يشاؤون الناس ولا يترددون عن إنتهاك الأعراض ولا يجرؤ أحد على رفع صوته بالشكوى. وكان القصر الذي يسكنه بكر صدقي بالكرازة الشرقية، محاطاً بسرايا من الحراس، من جعلتها بيت للفحص تشود إليه جماعته ما يختارونها من السافطات.

وقد ورد اسم أرشد العمري أثناء التحقيق الذي أجراه المجلس العرقي العسكري في قضية السيد حكمت سليمان على لسان الشهود، باعتبار أنه كان من أهم أصحاب بكر صدقي وكان يقدم له النساء

من مختلف الطبقات. وباستثناء ذلك، فقد استولى أصحابه على صناديق الويسكي من الكمر، دون استيفاء الرسوم الكمركية عنها. وأخذ ذلك يتزايد يوماً بعد يوم. وانتشرت في العراق شبكة تجسس ألقت الرعب في القلوب، وفقد الناس الطمأنينة والأمن على الحياة. وفي حين كانت الأحوال على أفضع حال في عاصمة البلاد، أخذ الضباط والموظفون الطبيون يعملون على نقل أنفسهم خارج بغداد مؤملين أنفسهم بزوال هذه المحنة.

وحاولت الحكومة عبثاً التستر على هذه الأوضاع، فبذلت الكثير من الأموال لتستأجر الأعلام والصحف في العراق والبلاد العربية للعمل على تشويه الحقائق وخداع الناس، تغطية لما جرى في العهد من جرائم تكرار وفضائع لا عد لها ولا حصر بين مختلف الطبقات في العراق.

كان بكر صديقي كثير الاختلاط بضباط الجيش، وكان له عدد كبير من المعارف، وكان خبيراً بأحوالهم جميعاً. ولقد تم تعديل قانون التقاعد العسكري بفضل جهوده، ولم يأل جهداً في سبيل الترفيه عن أحوال المتقاعدين. وقد دأب كذلك على إصدار جملة قوانين وأنظمة لتلافي النقص والأخطاء الكثيرة التي ظلت مدة طويلة مبعث شكوى وتذمر الجيش والناس. وهذه الأعمال بقدر عليها جداً. وفي عهده تم كذلك تحديد درجات وحقوق الضباط الانكليز المستخدمين في الجيش بصفتهم معلمين ومدرسين بشكل يبعث على الإعجاب. وفي مقابل ذلك صدرت التعليمات والأوامر الكفيلة بالمحافظة على الضباط العراقيين وكرامتهم أمام معلمهم الانكليز.

وأخيراً تم على عهده تجديد أسلحة الجيش بأحسن أنواع الأسلحة، بضمها أقوى الطائرات وأحسن الدبابات، وغيرها من اللوازم والمهمات. وعلى الرغم من هذه الحسنات التي أوردناها له، فقد لا يس عهده الكثير من السيئات بما اقترفه أصحابه وجماعته ونفسه هو من شرور وأثام. وفي مقدمته اغتياله جعفر العسكري، وغيره من الجرائم التي كانت موضع السخط والإستنكار لدى الناس؛ الأمر الذي أقض مضجعه وأقلق باله وراجته، فما عاد يأمن على مصيره من هؤلاء الناس. وعلى الرغم من الاحتياطات التي كان يزبد منها باستمرار، ظلّ الخوف يملك عليه حواسه، بل أخذ يتضاعف يوماً بعد آخر. ومع أن المجلس النيابي المزيف وقف مع بكر صديقي متملقاً وصادق على قانون العفو العام عن القاضين بانقلاب بكر صديقي وما تلاه من الجرائم، فإن ذلك لم يبعث شيئاً من الطمأنينة إلى قلب بكر صديقي، بل زاد من مخاوفه عن ذي قبل (الخائن الخائف).

وقد ظلت مواعيد مغادرته الدار وعودته إليها سرّاً، لا يكاد أحد يعرف عنها شيئاً. وفي كل مرة يستبدل السيارة التي يستقلها بغيرها زيادة في الاحتياط، وكانت حفظة عسكرية تصحبه عند خروجه للطواف بالمدينة جرياً على عادته. وكانت الأماكن التي يرتادها، تمتلئ عادة برجاله المسلحين الذين كانوا يسبقونه في الحضور ويصحّبونه إليها.

ودعي إلى حفلة في بهو أمانة العاصمة، وعندما خرج برفقة إحدى السيدات إلى حلبة الرقص، ظل أحد الضباط يلازمه عن كثب، وقد وضع يده على قبضة مسدسه في جيبه وهو يتتبع خطوات سيوره حتى انتهائه من رقصه. والواقع أن مخاوف بكر صدقي كانت تستند على جملة أسباب، تلخصها فيما يأتي:

١. اغتيال جعفر العسكري والتستر على جثته للحيلولة دون العثور عليها.
٢. قصف بغداد بقتابل الطائرات وإصابة ١٢ شخصاً بين قتل وجرح.
٣. إرغام بعض الوزراء على مغادرة البلاد خلافاً لأحكام القانون الأساسي (الدستور).
٤. اغتيال بعض رجال العراق المشهورين بالترامة والطبقة، أمثال: ضياء بونس وعبدالله باش عالم وعبدالقادر السنوي.
٥. المعاملة السيئة التي عولمت بها عائلة جعفر العسكري.
٦. محاولة اغتيال مولود مخلص.
٧. فصل عدد كبير من الضباط المعروفين بالإستقامة والترامة، وإحالة غيرهم على التقاعد، وإحلال أسوأ الضباط سمعة مكانهم.
٨. الآثار السيئة التي خلفتها شبكة التجسس الواسعة التي نشرها في البلاد لمراقبة الموظفين والحيلولة دون أية محاولة للإنتقام أو الثأر والعقوبات المختلفة التي تعرض لها منهم لهذا السبب.
٩. تضيقه على مجلس الوزراء ومنعه إياه من إعلان ما يتخذ من قرارات قبل الحصول على موافقته.
١٠. تشجيعه الفسق والفجور وفساد الأخلاق تحت الأتقنة الكاذبة.
١١. المظالم التي إرتكبها عن طريق المجالس العرفية التي تآلفت في كل من السماوة والديوانية لقمع الثورات الناشئة فيها، وإقدامه على تنفيذ أحكام الإعدام قبل الحصول على المصادقة الملكية وإختناق عدد كبير من المعتقلين في عربات القطار المكسدة بهم، حيث جاوزت ضحايا جرائمه العشرات من الناس.
١٢. إطلاق الرصاص بصورة كيفية على عبدالقادر السنوي، الموظف العدلي الممتاز الذي خدم بترامة وإخلاص وإلاء سبيل قاتله محمود جودت بعد ذلك.
١٣. القتل العام للأتوريين.
١٤. السرقات المكشوفة لأموال الدولة بسحب آلاف الدينار من الخزينة المركزية وخزائن الألوية وصرفها بصورة كيفية تحت ستار المخصصات السرية، وتهريب مبالغ كبيرة منها إلى خارج العراق.

١٥. التلاعب بالجسيم بالمقاولات الرسمية، كما حصل بالنسبة لشركات كركوك، فقد سمح لأحد رفاقه مثل عبدالرزاق جكو، زوج الراقصة مديحة بشراء الأرض التي تقرر إقامة الشكنات عليها قبل إعلان القرار، وبعد أن جرى استملاكها حصل على الفرق الجسيم بين السعيرين.

التهجم على الأكراد:

حينما كانت الأحوال في حكومة بكر صديقي على ما كانت عليه من التردّي والإنحلال، انبرى فريق من المعارضين وقسم من الحاقدين على الأكراد لمهاجمة بكر صديقي، متهمين إياه بأنه كردي؛ ابتغاء زعزعة مركزه وإزاحته من الميدان من جهة، وإغتنام الفرصة نفسها لضرب الضباط الأكراد الذين كانوا يضمرون لهم المقت والعداء من جهة أخرى.

إنّ صلاتي المتعددة بإخواننا العرب من العراقيين واحتكاكي بهم، تركت عندي إطباعات قوية بأن الغالبية العظمى منهم يكونون أصدق أحاسيس الود والثقة والإخلاص لإخوانهم الأكراد، وأنهم يعدّون هذا الإحساس بمثابة أمر طبيعي لا تكلف فيه ولا رياء. غير أن هناك فريقاً آخر أرادوا اختيار طريق آخر لأنفسهم، فأضمرّوا الحقد والبغضاء للأكراد، حاسبين أن ذلك من جملة مقومات القومية التي لم تستطع عقولهم الضيقة أن تصل إلى الحقيقة أو تدرك المفهوم الصحيح عنها. ولم تكن تلك الحملات المغرضة على الأكراد تصدر إلّا من هذه الفئة الضالة التي لا تشكل إلّا أقلية ضئيلة في هذه البلاد.

والواقع أن بكر صديقي هو من أصل كردي، ولكن الثابت أنه لم يحاول قط العمل ضد الوحدة العراقية بدافع عنصريه الكردي. ولا أدل على ذلك من تنكّره لأصله وإنكاره لقوميته في التصريحات التي أدلى بها قبل مقتله بقليل ونشرتها عنه الجرائد. وهذا دليل ناصع على حقيقة هذا الرجل الذي لم يتورع عن إنكار كرديته وإدعاء العروبة. ولندع الآن بكر صديقي وشأنه قليلاً ونسأل هؤلاء المتهمين المغرضين: كم يحسبون عدد الأكراد في الجيش وفي بقية الوظائف الحكومية؟

في مجلس ١٩٣٧ النيابي، في الجلسة الثانية التي عقدها هذا المجلس بتاريخ ٦ آذار ١٩٣٧، قدّم ثلاثة عشر نائباً، منهم مكي الجميل وعزيز شريف ومحمد الرشيد وعيسى طه وأحمد عارف قفطان وسليمان داود وذهبان الغبان، طلباً بالتحقيق في الأموال التي استولى عليها أعضاء الوزارة التي كانت تحكم قبل ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، ومع بقية الموظفين عن طريق إستغلال سلطتهم ومصادرة أموالهم. ولكن لم تكن لهذا الطلب نتيجة، رغم وجاهته وعدالته، بالنظر لما كان له من أساس بعدد كبير من الذوات.

وفي جلسة ٢٨ نيسان ١٩٣٧ التي عقدها المجلس، قدّم إثنا عشر نائباً متملقاً، تقريراً يتناول بكر صديقي ويعتونه فيه صنوا للرئيس الأمريكي جورج واشنطن، ويقترح فيه هؤلاء السادة إهداء داراً

للمسكني وإقامة تمثال له ببغداد، فما قولك بحق هؤلاء. أرى أن لا حاجة لذكر حقيقة الغرض الذي كان يرمي إليه هؤلاء بتقديم مثل هذا الطلب.

بدعة القبعات:

في هذه الحقبة من تاريخ العراق، أخذت مودة القبعات طريقها للإنتشار، في حين بدأت إقامة حفلات البالو التي ظهرت فيها نساء الوزراء وكبار العائلات «سافرات»، وبهافت الناس على ترك السيادة والغبوة والإستعاضة عنها بالقبعة، وكان ذلك دليل على انتشار التقدم في البلاد أو أن العراقيين وصلوا إلى مصاف الأوروبيين، كما توهم الأتراك من قبلهم. بل أن إحدى الدوائر شبه الرسمية (مصلحة نقل الركاب العامة)، في عهد ممتاز العمري صير أرشد العمري، قد عومت على مستخدميها كافة ليس القبعات مثل الأتراك الكماليين. ولكنني أود أن أقول لمثل هؤلاء الأشخاص: إن القبعات أو اللباس ليس لها تأثير على الناس. وإن ذلك لن يبدل شيئاً من حقيقة الرجال. ولن يغير من واقع الحال، كما قال الشاعر التركي والعالم الفاضل ضياء باشا في أبياته الآتية:

بداصله نجايتي وزير بر هيچ اونيفورمه

زرد و زبالان اويسهن اشك به اشكنر

يعني: اونيفورمه* لا يعطي النجاسة الى غير الاصيل

اذا تضع السرج من الذهب على الحمار، الحمار هو الحمار.

التنويم المغناطيسي:

لم أكن سابقاً أعتقد بصحة مايقال عن التنويم المغناطيسي. ولكن بعد سنة ١٩٣٦، وبعد الحوادث المدرجة أدناه، بات اعتقادي به ثابتاً:

١. في ربيع سنة ١٩٣٦، وكنت قد أرسلت إلى الموصل شبه منفي من قبل بكر صدقي. وهناك في إحدى الحفلات التي أقيمت في النادي العسكري، أظهر فيه المنوم المغناطيسي بعض الألعابيه. ثم طلب منا أن نسأله ما نشاء من الأسئلة. وكان سؤال منه عن محل ولادتي، وبعد قليل أجاب اني ولدت في بلد بعيد هو مكة، وكانت دهشتي لهذا الجواب كبيرة، إذ إنها الحقيقة. وفي اليوم التالي ذهبت إليه في الفندق الذي يسكن فيه وفي جيبتي ثلاثة أسئلة، وقد كان طه باشا في حينها في أستنبول وبكر صدقي لا يزال يحكم وموعد ترفيع الضباط لا يزال بعيداً. وقد سألته أولاً عن الشخص الذي وضعته في ذهني، هل يعود؟ وثانياً، هل تدوم هذه الحكومة؟ وثالثاً، هل أحصل على الترقية؟ وأجاب: إن طه باشا سيعود بعد خمسة أو ستة أشهر وقبل ذلك سيسفك كثير من

* اونيفورمه: اللباس الرسمي العسكري (مركز زين)

الدم، ولن تبقى هذه الحكومة إلى الشتاء، أما الترفيع، فقال: إنك ستترفع ولكن تنقل من الخيالة إلى السيارات، وكانت تنبوءاته صحيحة وتحققت، فقد قتل بكر صديقي وسقطت حكومة حكمت سليمان ورجع طه باشا، وترفعت أنا منقولاً من الخيالة إلى القوات الميكانيكية في بغداد.

٢. في سنة ١٩٤١ وكنت في بغداد، حضر المنوم المغناطيسي نورالدين جاوي واشهر كثيراً، فذهبت إليه، وفي جيبى ثلاثة أسئلة، هي:

- ما مصير بعض الناس؟

- ما مصير مريض؟

- كيف يكون مستقبلي؟

فأجابني: إن الأشخاص الذين سألت عنهم وذكر لي أسمائهم: صلاح الدين، وفيهي، وكامل، ومحمود سلمان، فإنهم بعد عدة أشهر، سيختفون من الوجود. أما المريض، فإنها امرأة وستقوم، وأما أنت، فستذهب إلى الشرق، وتبقى هناك. وهكذا وفي الحقيقة فإن هؤلاء الرفاق اختفوا من الوجود والمريضة كانت والدتي توفيت بعد شهر. أما أنا فقد أرسلت إلى أفغانستان والهند وابتعدت عن بغداد.

٣. في السنة نفسها. وعندما كان جميل المدفعي رئيساً للوزراء، أقيم حفل في النادي العسكري ببغداد، وقام المنوم المغناطيسي نورالدين جاوي ببعض الألاعيب. وبعد ذلك قام السادة نظيف الشاوي وسعيد التكريتي ويوسف العزاوي وكانوا يسمونهم بالإنتلاف المثلث، وسألوا المنوم: إلى متى تبقى هذه الحكومة؟ فأجابهم: إن هذه الحكومة ستسقط بعد مدة قليلة. وقد حدث ذلك حقيقة. ولكن المنوم وفي اليوم الثاني، وبناء على أمر من مدير الشرطة العام عبدالحميد الشالحي، أخرج من الفندق وتم تسفيره إلى لبنان.

قصة إغتيال بكر صديقي:

عندما سدد بكر صديقي ضربه إلى الحكومة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، جلس وراء منضدة رئيس أركان الجيش، فهرع إليه معظم أقطاب الحكم وأركان وزارة الدفاع للبناني. ولكنني بالرغم من اشغالي منصب مدير النقلات الآلية في وزارة الدفاع، لم تستطع نفسي هضم الوضع ولم أذهب إليه.

وبعد ثلاثة أيام اضطررت إلى الذهاب إليه بحكم وظيفتي، لأطلععه على قوائنا الآلية ولأخذ رأيه في بعض الأمور الإجرائية. وفي باب غرفته لاحظت مرافقيه يحدقون في جيبى الخلفي، للتأكد مما إذا كنت أحمل سلاحاً. وعندما دخلت الغرفة، دخل ورائي علي غالب الأعرج وإسماعيل عباوي ووقف كل منهما في زاوية من زاويتي الغرفة المقابلتين لبكر صديقي. بهذا الوضع الغريب عرضت ما يلزم عرضه، واستفسرت عن رأيه في بعض المسائل الأخرى. فكان جوابه لي بأنه يخوّلني الصلاحيات الكاملة لإجراء ما يلزم وما أراه

ضرورياً. وما أن عدت إلى غرفتي، حتى وجدت على منضدتي أمراً يتضمن نقلي إلى معاونة أمنية كتيبة الخيالة الثالثة في الموصل، ووجوب التعاقب فوراً وكان الأمر بتوقيع بكر صدقي.

إن نقلي بهذه الصورة وما قاله عند مقابلتي كان عجبياً، فقررت الإستيضاح منه عن السر في هذا النقل؟ فتصدى لي هذه المرة مرافقوه بالباب، طالبين الإستئذان؛ وبعد مدة انتظار، دخلت غرفته بصحبة هؤلاء، فقابلني بكر صدقي واقفاً، فأبدت له عجي عن تخويلي صلاحيات ونقلي في الوقت نفسه؟ فأجابني: انه أرسلني إلى الموصل نظراً لاعتماده عليّ، لكي أقوم بدراسة الأوضاع فيها، وطلب مني بصفاقة ان أسلم وظيفتي إلى العقيد عبدالرحمن شرف، وابتسمت ابتسامة خفيفة وخرجت وسافرت إلى الموصل.

وبعد مدة، نقل معاون رئيس أركان الجيش أمين العمري قائداً للمنطقة في الموصل، وأعقب ذلك نقل بعض الضباط الآخرين، ثم نقل لأمرية الكتيبة العقيد أحمد حمدي زينل، وهو من المؤيدين للوضع، وقد زود بتعليمات تقضي بمراقبة الضباط.

وفي الموصل أدار أحمد حمدي زينل محلاً للعب القمار، وكنا نفهم تفاقم الأحوال في بغداد والمهازل التي تجري هناك من هذا الدار، وقد بعثت هذه الأنباء روحاً نشطة بين الضباط وازداد التقارب والتفاهم بينهم. وكانت هناك أقلية ضئيلة من أعوان أحمد حمدي زينل غارقين في لهوهم وينفقون الأموال بلا حساب، وكانت الأموال تأتي لهم من بكر صدقي.

ولم يكن أحمد حمدي يعرض التدريب بسبب سهراته المتوالية، فأخذت على عاتقي الإشراف على التدريب، وخاصة تدريب ضباط الصف جميعاً. فكان لمحاضراتي أبلغ الأثر في نفوسهم.

قرار الإغتيال:

حدثت ذات يوم في أواسط شباط ١٩٣٧ ان تحدثت معي أحد أمري السرايا الرئيس محمد خورشيد عن الأحوال السائدة وعن بكر صدقي، وكما كشف عن مشاعره، ازداد حماساً ولم يحجم عن إبداء غضبه بصراحة.

وعلى الرغم مما أعبدته في محمد خورشيد من إخلاص ورجولة، وهو من عشيرة دلو الكردية، ولكن جال في خاطري ما قد يصيبني من أذى فيما إذا وصل حديثنا إلى أسماع الجواسيس، وبقيت عاجزاً عن ضبط عواطفني. وأخيراً سألت محمد خورشيد عن طريق الخلاص؟ قلت له: إذا تم القضاء على بكر صدقي، تنقلب حكومة حكمت سليمان ويتمكن المبعدون في الخارج -أي خارج العراق- من العودة. وكان جوابه متفقاً معي. وبعد حين اتصل بنا المليار محمود الهندي الذي كان سابقاً أحد ضباطي في الخيالة، فقال محمود: مادمت مقتنعاً بخطر بقاء بكر صدقي على البلاد، فإذن لابد من

العمل للقضاء عليه. وكان محمود الهندي شجاعاً وقد سترني أن أسمع منه هذا. فأجبت: انني لن أشارك في القتل ولكن أعدكم بشر في أن أسدي المعونة. وأضفت: أن أمين العمري سيكون بجانبنا. وذات يوم، اجتمعت مع ستة من أصدقائي الضباط، وقررنا تشكيل جمعية باسم "النجوم النارية"، أسميناً كل واحد منا باسم أحد الكواكب والمذنبات، وقررنا تشكيل جمعية باسم "النجوم كوكب آخر. وتقرر أن تتم جميع التليفات بواسطة فقط، وأقسمنا على الحكم بالقضاء على كل من يقدم على الخيانة. واتفقنا على جعل رمز خاص للتعريف فيما بيننا. ولما فانتحت أمين العمري، وجدت انه متفق معي. وأوصاني باختيار العناصر المخلصة التي يعتمد عليها.

وفي أواسط شهر آذار ١٩٣٧، ازداد أعضاء المنظمات، وقد إتصل فهد سعيدي ضابط ركن المنطقة الذي كان على رأس جماعة صلاح الدين الصباغ في بغداد. وكان نوري السعيد في ذلك الوقت متفياً بمصر، فأخذ فهد سعيدي على عاتقه الإتصال به، وأخذت على عاتقي الإتصال بالعميد (الفريق الأول) طه الهاشمي الذي كان في تركيا. وفي أواخر شهر آذار ١٩٣٧، ذهبت إلى بغداد بإجازة لأجل جلب عائلتي. وهناك إتصلت بصالح الدين وكامل شبيب وتكلمنا عن تردي الأوضاع وفساد زمرة بكر صديقي ونفاهمنا تماماً.

رسالتي إلى بكر صديقي:

عندما رجعت إلى الموصل، وجدت حمدي زينل ورفاقه ماضين في تشديد الرقابة على الضباط والتجسس عليهم برئاسة عباس حلمي، وهذا ما ألقى الرغب في قلوبهم. فخطرت لي فكرة جنونية، وكتبته رسالة خاصة إلى بكر صديقي، بيّنت فيها ملاحظاتني عن الأوضاع في الموصل، وأن رقابته على الضباط هي حسب تعليماته. ولكن حمدي زينل وبعض رفاقه المعروفين لديكم، أخذوا في الأيام الأخيرة ينفقون بإسراف في النادي والملاهي، ويوهمون الناس أن كل شيء في أيديهم. ولا يدرج اسم ضابط في جدول الترفيعات، إلا من يكتبون اسمه حسب رغبتهم، وعباس حلمي يقضي وقته في الكياريات مع صديقته ماري جورج. واني اضطررت إلى كتابة هذا الكتاب الخصوصي، لما تسببه هذه الحالة من إساءة إلى سمعتكم. بعدما بعثت الرسالة المسجلة، إطلعت أمين العمري على مضمونها، ولكنه قال: ما هذا الذي فعلت يا عزيز؟ ستجلب المتاعب لي ولنفسك ورفض أن يصدق بعثي مثل هذه الرسالة.

بعد يومين تلقيت جواب بكر صديقي على رسالتي، وقد سجل فيه شكره على إخلاصي وعدم رضائه عن أعمال أحمد حمدي زينل وحفي مخلص وحسين فوزي وطاهر عثمان وعباس حلمي، وأعلمني أنه سيرسل مرافقه المرحوم جمال جميل لتبليغ هؤلاء بالتعليمات الجديدة.

فلما اطلعت أمين العمري على الجواب، قرأ الرسالة مرات عديدة، وقال: انني لم أكن أعتقد أن بكر مغفل إلى هذه الدرجة، وأنه سيقع في مثل هذا الفخ. وبعد يومين قدم جمال جميل

بالبطائرة، وأبلغني شكر بكر صدقي وبلغ جماعته بتعليمات بكر الجديدة، فأجبت: لا أثق بالإعلان وأراقب الجميع، حتى أمين العمري.

خطة الإغتيال:

اني إذ أبحث في الضمط، سأتحاشي ذكر أسماء من أسهم فيها، نظراً لأن قسماً منهم في الوظائف والقسم الآخر ربما لا يود نشر اسمه. وفي خلال خمسة أشهر وضعت جميع المنظمات الخطة المناسبة لكل منها. وفي أوائل شهر أغسطس بات من المقرر أن يسافر بكر صدقي بطريق الموصل إلى تركيا لحضور المناورات العسكرية التي ستجرى بتاريخ ١٨ آب ١٩٣٧، فاستقر العزم على ثلاث خطط لاغتاله، وبعد ذلك أصبح وضع خطة رابعة ضرورياً.

الخطة الأولى: في صيف عام ١٩٣٧، لم تكن الموصل مرتبطة ببغداد وبتركيا بسكة حديد، لذلك ورد في ذهننا أن بكر صدقي سيحضر إما بالسيارة أو بالطائرة. إذا جاء بالسيارة، تخرج سيارتان لاستقباله ويتقدم أحدهم لإيقاف سيارته بحجة تحيته، حينئذ يبدأ من السيارة الثانية إطلاق النار بالأسلحة السريعة حتى يتم القضاء عليه، ثم تختفي السيارتان عن الأنظار. ولتنفيذ الخطة كان يجب إعداد السيارات وسواقها ولوحات أرقام مزورة، مع تعيين الموقع للتنفيذ، ثم كيفية هروب المنفذين، ومن يقوم بحمايتهم، ولقد أجريت تجربة لكل ذلك فعلاً.

الخطة الثانية: إذا جاء بالطيارة، فيحتمل انه سيقضي نهاره في الرست هاوس (دار الاستراحة)، ثم يسافر مساء إلى تل كوجك أو يمضي ليلته في الموصل في دار أخيه كعادته عند زيارته للموصل سابقاً. لذلك في أي من الحالتين، تقوم جماعة معدة بتحقيق الغرض.

الخطة الثالثة: إذا حدث وان نجا بكر صدقي من الكمين الأول، ثم حدث أنه لم يمض نهاره في الرست هاوس (دار الاستراحة)، ولا الليل في دار أخيه، وأنه اتخذ احتياطاً آخر في الطريق. وقد روعي في اختيار الجماعة الأخرى في إصابة الهدف وكذلك دراسة الموقع خطوة خطوة.

الخطة الرابعة: قبل مغادرة بكر صدقي بغداد بيومين، تبلغ أمرية المنطقة والوحدات بأنه سيمضي ليلة ١٠ آب ١٩٣٧ في الموصل أثناء مروره بها وسيقوم بتفتيش وحدات المنطقة.

على هذا استقر العزم سريعاً على الخطة الرابعة، وهي إقامة حفلة ساهرة في النادي (نادي الضباط)، تشترك فيها راقصات الموصل. وفي أثناء تلك السهرة نهياً له سهرة أبدية. وحيث انني كنت معتمداً لنادي الضباط، فقد وقع العبء الأكبر من التحضير لهذه الخطة، ثم تطبيقها، على عاتقي بالذات.

إستعدادات في النادي العسكري:

كانت حديقة النادي آنذاك عبارة عن ساحة فسيحة، تمتد من أمام مبني الدار وتنتهي بضافاف النهر. وكانت نوافذ الطابق الأعلى والأسفل من الدار مطلة على الحديقة ومشرفة على الأماكن المعدة للجلوس فيها. ولدى إعدادنا أماكن الجلوس، وضعنا في حسابنا موقع الشرف للفريق بكر صديقي، وموقع كل من أمر المنطقة وأمر المدفعية الفريق حسين فوزي الذي سيأتي معه.

وقد تم نصب أربع بنادق سريعة الطلقات على أربع نوافذ مشرفة على مكان جلوس بكر صديقي، بحيث لا يخطئه التصويب. وكانت البنادق قد نقلت في تكتم شديد. وأمكنا أن نجعل إطفاء المصابيح جميعها بمفتاح رئيسي واحد. فإذا بقي بكر صديقي في الموصل، فلا بد أنه سيلبي الدعوة إلى الحفلة، وسيجلس في المحل المعد له مرغماً. وحينئذ تبدأ الموسيقى بالعزف، وأكون أنا في إستعداد، وأعطي الإشارة للرماة بإشعال عود ثقاب أبيض وأخضر. وبعد خمس دقائق أشعل عود ثقاب أحمر، وعلى الرماة أن يطلقوا النار من بنادقهم المصوبة دفعة واحدة، فإذا سقطت الجنة وبها أثر للحياة، يتقدم ثلاثة ضباط معينون للإجهاز عليه فوراً بمدبائهم، ويكون البعض الآخر على أهبة الإستعداد لمواجهة مرافقيه، إذا بدرت منهم أقل حركة. وكنت مصمماً بعد أن أعطي الإشارات المتفق عليها، أن أطلق كافة الأنوار بواسطة المفتاح الرئيسي، لأعطي الرماة فرصة للإفلات من الباب الخلفي. وتقرر -إذا إقتضى ذلك- أن يلزم محمود الهندي مليارته ليستطيع الفرار بمن تستوجب الظروف فرارهم إلى سورية.

وأعلن أنا مع كتيبي العصيان واعتقل أحمد حمدي زينل وألجأ مع أصدقاء بطريق الأراضي المتموجة إلى سوريا. وقد كنت مطمئناً على إطاعة كتيبي لي في كل هذه الأمور. وهكذا بلغت الاستعدادات بتاريخ اليوم العاشر من شهر آب ١٩٣٧، وبقي الجميع متلطفين إلى النتيجة، مع توجس نفوسهم خشية ظهور خائن يقلب الأوضاع رأساً على عقب.

ولا يمكنني أن أصف الأحاسيس التي كانت تجيش بها صدورنا في تلك الليلة. هذه الخلط الأربع المدروسة لم تنفذ، ولعل الله أراد أن يتدارك بواسع رحمته أرواح بعض الذين كان من المحتمل أن يذهبوا ضحايا لها. فجاءت النهاية أيسر كثيراً مما كنا نتصوره، ولست أبالغ إن قلت أنها كانت أشبه بانسكاب قدح من الماء واختفائه.

تنفيذ الإغتيال:

في صبيحة يوم الأربعاء ١١ آب ١٩٣٧ الموافق ٤ جمادي الثاني ١٣٥٦، وقبل أن أغادر الدار، فتشت مكثي بكل دقة، للتأكد من عدم وجود أي شيء. والحق أنني كنت أتوقع أسوأ الظروف وأوخم العواقب.

وبدأت أسأل نفسي عما يدفعني إلى التحمس لهذا العمل؟ فتمثل أمام نظري حينذاك جعفر العسكري، عندما كان في الجيش العثماني خلال الحرب البلقانية، وما أظهره لي من محبة وعطف في معركة قوم بوغاز، ثم ما أداه من خدمات للعراق وأخيراً نهايته المفجعة؛ وكذلك سلوك بكر صدقي الشائن ومعاملته المزرية لبعض الذوات وإجبارهم على مغادرة وطنهم، وأخيراً لعبته الفاضحة معي. ثم تصورت الرجل فيما لو استمر باقياً في مركزه هذا وأنه طامع في السلطة المطلقة على البلاد، فاقنعت أنذاك من أن القضاء عليه حق وانطلقت خارجاً من الدار دون أن أقول لزوجتي كلمة.

وفي أثناء التمرين الصباحي، مررت أمام الضباط والعرفاء، فتأكدت بنظرة خاصة من أمانتهم وإخلاصهم، إلا إنثنين منهم لم أكن أطمئن إليهما، لما عرف عنهما من خلق التملق والتبصيص.

في هذه الأثناء جاءني فهدى سعيد، منتظماً صهوة جواده، وأفاد بدوره أن كل شيء على ما يرام ولا جديد في بغداد. أما أحمد حمدي، فقد جاء متأخراً كعادته كل يوم، وكان جاهلاً بما يدور حوله. في أثناء تفتيش مجالات التدريب، اقتنعت أن الإثنين المشتبه بهما لا يعرفان شيئاً، كان أحدهما في أثناء تدريب جنوده يفكر بحبيته الراقصة صبرية حسن التي وصلت إلى الموصل متفية من بغداد، وذلك لأن أحد أصدقائها إسماعيل نامق تزوج في بغداد. وكان إسماعيل نامق من أمراء الجيش ويتأثره نفيت من بغداد، حسب طلب القائد العريس الجديد. أما الثاني عباس حلي، فكان يلعب على حبلين ويتملق لكل أمر.

وبعد التمارين، نزلت من معسكر الغزلاني، وذهبت إلى النادي العسكري. وهناك علمت بوصول بكر صدقي ونزوله في الرست هاوس. ثم جاءني فهدى سعيد وأعلمني أن الرجال المكلفين بتنفيذ الخطة الأولى قد تأخروا، لذا قلت: يا أخي ننتظر الخطة الثانية، فأجابني: ان شاء الله. بعد ساعة من الزمن، عاد إلي فهدى سعيد، فقال: بسبب وجود عدد كبير من المسافرين في الرست هاوس، فإن الإقدام على تنفيذ الخطة الثانية سيؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح. وأعلمني أن أمر القوة الجوية المقدم محمد علي جواد بصحبة بكر صدقي.

فلما لمست التردد، قلت له: سأجتمع بالرفاق للتداول معهم وعليك الإسراع إلى أمين العمري، ليذهب إلى الرست هاوس وينضم إليهم. وبعد المداولة مع الرفاق الآخرين، تقرر تطبيق الخطة الرابعة، ووقع التنفيذ علي. فغادرت النادي إلى داري القريب لتناول الطعام، وعند مبارحتي الدار أوصيت زوجتي بالتزام الصمت والهدوء مهما حدث من أمر، قلت هذا وتركها تضرب أخماساً بأسداس، وهي لا تكاد تفقه من الأمر شيئاً.

عند عودتي إلى النادي، وجدت الفريق حسين فوزي وهو أحد الذين اصططحهم بكر صدقي وكان معهم أيضاً نورالدين محمود ورفيق عارف وثمانية ضباط آخرين، منهم محمد علي سعيد وإسماعيل عباوي وغيرهما، هؤلاء كانوا من حماية بكر صدقي وكانوا مسلحين تماماً.

العمل الخاطف:

وبعد ظهر ١١ آب ١٩٣٧، ازدحم النادي بالضباط، وفجأة علمنا أن بكر صدقي ومحمد علي جواد قد غادرا الرست هاوست إلى مقر القيادة الجوية العراقية، فدهشت لمثل هذه المفاجأة التي لم تخطر ببالنا، ولكنني علمت بعدئذ أن انتقالهما كان بسبب الضوضاء في الرست هاوس. فما أن سمع الملازم الطيار محمود هندي والرئيس الأول الخيال محمد خورشيد حتى بادرا في الحال إلى إستغلال الفرصة، فأسرع الإثنين إلى ثكنة الخيالة المجاورة، واصطحبا معهما بعض ضباط الصف، وهم نائب العريف محمد عبدالله التلعفري ومهوش وعبدالستار، وإنطلقوا جميعاً بسيارة محمود هندي إلى مقر القيادة الجوية.

تسلل محمد عبدالله ومحمد خورشيد إلى الغرفة المطلّة على الحديقة خفية، فشاهدوا بكر صدقي جالساً على مسافة قريبة ومعه محمد علي جواد. وأمر القوة الجوية في الموصل موسى علي، الذي كان من منظمينا، وهم منمكون في الحديث، وفي الحال أمر محمد خورشيد كلا من مهوش وعبدالستار بالوقوف خارجاً لمراقبة الطريق. وأخذ معه محمد عبدالله إلى غرفة محمود الهندي، حيث أمره محمد خورشيد بالتنكر في هيئة خادم والخروج أمام بكر والإجهاز عليه برصاصة مسدسه.

وتم تدريب محمد عبدالله ورفقائه العريف أسكندر، ومحمد صالح، وعزيز حسن، ومهوش وعبدالستار على إستعمال المسدس لمدة شهرين، وتم تزويدهم بمسدس براونينغ. لهذا كان محمد خورشيد قوي الإعتماد على محمد عبدالله ووالثما من إطاعته لأوامره. فالجندي العراقي مقي أحب ضابطه حباً خاصاً، فداه بنفسه بلا تفكير. لقد أوصى محمد خورشيد نائب العريف محمد عبدالله بالإسراع في الهروب من المكان حالما تنتهي مهمته. وقد دبرنا أمر إنقاذه، بحيث يكون محمود الهندي مستعداً لتهريبه إلى سوريا بالطيارة، ويمثل هذا القرار الجريء وطاعة محمد عبدالله المطلقة تم كل شيء، فتقدّم محمد عبدالله إلى خارج الغرفة في هدوء، في الوقت الذي لوح محمد خورشيد بيده إلى محمود هندي للتأهب والإستعداد.

وما أن اقترب محمد عبدالله من الجالسين، حتى صاح به محمد علي جواد عما يتفعله، فبادر هذا إلى إطلاق الرصاص على بكر صدقي. ولكن ما أن أصابت الرصاصة الأولى بكرأ نافذة في عنقه، حتى هبّ محمد علي جواد محاولاً إخراج مسدسه، غير أن محمد عبدالله عاجله بثلاث رصاصات متواليات، فغرز على الأرض جثة هامدة (رحمه الله عليه). أما زميلنا موسى علي الذي كان ينتظر أن يقع الحادث في النادي لا في المطار، فقد أصابه الذهول وهو يرى مصرع جليسيه رأي العين، فكاد أن يفقد صوابه، إذ تصور أنه سيذهب بدوره ضحية لهؤلاء، فارتبك كثيراً وهو لا يدري ما ينبغي أن يفعله.

عندما حاول محمد عبدالله الفرار، خرج إليه الملازم الطيار عزيز محاولاً القبض عليه، ثم تجمع عليه عدد آخر من الجنود من الطيران وسدّوا عليه المنافذ، حتى أمسكوا به، وأخذوا يهالون عليه

ضرباً. ولكن محمد خورشيد هرع اليه مع ضابطي الصف، وحال بينهم وبينه، وعمل على تأمين توقيفه قانوناً. وفي الوقت نفسه عمل على تهدئة الروع والطمأننة على كل مساعدة ممكنة.

ثم أخذ محمد خورشيد بالبحث عن الطائرة لتخليص القاتل، فلم يعثر على محمود الهندي، فأسرع إلينا لإبلاغنا بالحادث. وترك القاتل بأمان عنده. أما محمود الهندي، فقد إستهول الموقف وأسرع الى سيارته، منطلقاً بسرعة كبيرة داخل المعسكر وحول المنطقة، وجلب الأنظار عليه، ثم التجأ الى إحدى الدور.

وكنيت في نحو الساعة السادسة والنصف جالساً في حديقة النادي مع نورالدين محمود ورفيق عارف، أتحدث معهما وعيناي تراقبان مدخل النادي. وأفكاري دائرة حول خطط هذه الليلة. لاحظت على حين غرة دخول محمد خورشيد، حاسر الرأس. وما ان رأني، حتى إتجه نحو الورد المزروعة، وأخذ يمسح على رأسه، ثم شبك يديه وكرر الإشارة مرة ثانية، ففهمت من كل ذلك انه يحمل خيراً مهماً، ولكنني لم أستطع التكهن بهاهيته.

نهضت مستأزناً من جليبي، ولعقت بمحمد خورشيد، وما ان سألته، حتى أجاب بكل برود: لقد مات كلاهما. فلما استوضحته كيف؟ ومن هو الشخص الآخر؟ شرع يسرد علي وقائع الحادث، وقال: انتهى كل شيء واصبر قليلاً ريثما تطمئن الى النتيجة، ثم إفترقنا.

وبعد عشر دقائق جاء الدكتور يوسف عبدالأحد الذي كان من مقربي بكر صديقي وواسطة أنسه الغاص، الى وسط الحديقة ضارباً كفبه وصارخاً: وبلاه، لقد قتلوا قائدنا.. وبلاه. فاستوى الجالسون على أقدامهم، وقفزت أنا الى جانبه قائلاً: ماذا تقول؟ وانتقلت الى التلфон، وهناك رأيت أمين العمري وأخبرني بالقضية، وأعطى أوامره الى فهي سعيد بأن يجلب الجنود لمحافظة النادي، وأصدر أوامره تلفوئياً الى الطيار رشاد الباور ورفقائه بنقل جثمانهما الى المستشفى العسكري في الغزلاتي.

لقد كان هذا الأمر لحظة لا أنساها مدى الحياة.. فأنظارتنا مع أمين العمري ولم تكن تتصور أن القضاء على الدكتاتورية يتم بمثل هذه السهولة والموقفية.. وبعد ذلك أخبرته انني متوجه الى المستشفى لرؤية الحالة بنفسي، ثم الى الكتيبة للتأهب للطوارئ.

وأمام باب النادي صادفت وكيل المتصرف جلال خالد ماراً بسيارته، فأشرت اليه، فتنطلف بالوقوف، فأشرت الى أمر لواء المشاة العقيد قاسم مقصود. وشاهدنا جنثي بكر وصديقه محمد علي جواد الذي ضعى بنفسه من أجله، وقد وقف الدكتور يحيى نزهت بالقرب منهما. بعد هذا أبلغت الرفاق وتوجهت إلى الكتيبة وأعطيت أمر الإنذار.

بعد الإغتيال:

عندما وصلت الكتيبة، اجتمع الضباط وأفهمتهم الوضع الحاصل وأوصيتهم بوجوب التظاهر بالتأثر والحزن عند مجيء أمر الكتيبة أحمد حمدي. ثم تركت الكتيبة بقيادة الرئيس الأول عبد الحكيم، وإصطحبت معي الملازم طاهر يحيى والملازم رفيع ورجعت إلى مقر المنطقة.

وحسب أمر أمين العمري، وضعت مراكز البرق والبريد تحت الرقابة العسكرية. وعندما نقل الخبر إلى بغداد، لم يصدق رئيس الوزراء حكمت سليمان في أول الأمر، غير أنه بعد أن تأكد منه، حزن كثيراً. ولابد أنه فكر في مستقبله؟ وقد أصدر أمراً بتشكيل لجنة للتحقيق برئاسة الفريق حسين فوزي الذي كان مع بكر صديقي في الموصل وعضوية المدعي العام أحمد حامد الصراف والحاكم الشيخ مصطفى القرداغي في الموصل.

ثم وصلت أوامر تلفونية كثيرة من بغداد، تطلب التضييق على الفاعلين وكل من يشتبه أن له علاقة بالقضية. ولكن حسين فوزي صاحب العفة والشرف لا يمكن أن يرغب أحد على أن يميل ضميره ويقبل مداخلته، لذلك طلب إعفائه وإنسحابه.

وكان أول ما أثار إهتمام المحققين، تصرفات محمود الهندي الذي كان قد طاف بسيارته حول الكتيبة والمطار واختفاه. ثم إن القاتل من أفراد الكتيبة الثالثة وجند المخزن. وما أن بلغ الخبر إلى أحمد حمدي، حتى ثار وهو يقول: ولي. القاتل من كتيبي. وذهب إلى الكتيبة لبدأ التحقيق بنفسه، فالتصمت إليه وجلست لمعاونته. وقد سرّ مني وقلت له: إنني جعلت الكتيبة في حالة الإنذار.

وفي ليلة ١١-١٢/آب ١٩٣٧، كان مجلس التحقيق في المطار ونحن في ثكنة العزلاني، كل يوالي تحقيقاته على حدة. وكلما توسعت أعمال التحقيق، ازداد تشدد أحمد حمدي وعندما باشر في التحقيق مع أحد معتمديننا، نائب العريف مهوش من سرية الرئيس عباس حلمي - بعد مرور الزمن صار عضواً في جمعية المحاربين القدامى - الذي حضر مع نائب عريفه الذي يتعلق لأحمد حمدي زينل، فشرع في ضربه لإزغامه على الكلام، ولكن مهوش قال: لو أنك قتلتي، فليس عندي ما أقوله.

وعند هذا الحد اضطررت إلى التدخل، فقلت له: ليس من الصحيح إنزاع الإعترافات بالضرب والقانون يمنعنا من ذلك. وفي هذه الأثناء أحسست بتجمع بعض الضباط الشباب، أمثال: رشاد حمامي، ومطاهر يحيى خارج الغرفة وعلى مقربة من النوافذ، فخرجت وإذا بهم بحالة هياج بسبب التصرفات الجارية، واستأذن بعضهم مني للقضاء عليه والتخلص منه قبل أن يستغل مركزه أكثر. ولكنني رجوت من الجميع الصبر وعدم إراقة الدماء من جديد، وقلت: إن التحقيق الذي يقوم به أحمد حمدي زينل لا قيمة له بتاتاً، لأنني في النتيجة سأمزق الأوراق وإن الأصل في التحقيق هو الذي في المطار، وقلت: إنني سأقابل أمين العمري ونجد مخرجاً من هذا الوضع. لقد كانت معنويات الرفاق عالية وكل ضباط الكتيبة، عدا عباس حلمي، كانوا متماسكين بكل قوة.

وبعد مدة أرسل أحمد حمدي زينل في طلب محمد خورشيد لاستجوابه ولدى حضوره أمامنا طلب منه أن يفك حزامه ومسدسه ويضعهما على المنضدة، فنظر إلى محمد خورشيد نظرة إستفسار، ففهمت مراده وقلت: هذا من الأصول المتبعة.. فلاضير عليك منه. وعلى ذلك امتثل لقولي ووضع حزامه ومسدسه على المنضدة أمامه.. غير أن الاستجواب لم يؤد إلى شيء جديد، فتناول محمد خورشيد حزامه ومسدسه وخرج.

وقرب الفجر تعب أحمد حمدي وانسحب ليستريح قليلاً، فسنحت لي الفرصة للذهاب إلى دار الحاكم مصطفى الفرهداغي.. وقد أيقظته من النوم وتكلمت معه بالنظر للصدقة العائلية التي كانت تربطنا، بيني أنه يبدو أن عدداً كبيراً من الضباط لهم علاقة وأن القضية هي ثمرة تنظيم وتدير سابقين وإلى الآن لم يحصلوا على أي اعتراف. فقلت: يا شيخ، حاول بكل جهدك أن تختصر، فإن العاصمة قد اقتلعت الشجرة الزقوم؛ فأدرك صاحبي ما عنيته بقولي. ثم زرت أمين العمري وتداولنا الاجراءات التي اتخذها المجلس التحقيقي، واستقر رأيه أن لا نقوم بأي اجراء انتظاراً لاكتشاف نوايا بغداد.

بين يومي ١١ و ١٣ من شهر آب كانت لجنة التحقيق تواصل تحقيقاتها، وكان أحمد حمدي زينل يوالي استجواباته ويتصل تلفونياً بين الفينة والفينة مع جماعة بكر صدقي، مثل شاكر الوادي وإسماعيل الأغا في بغداد، لتبادل وجهات النظر. وفي اليوم التالي للعثاد، أعيد التعشان بالطيارة في حراسة ضابطين فقط. أما باقي الضباط حرس بكر صدقي فقد تواروا عن الأنظار واختفى عدد منهم في بعض دور الساقطات.

بعد وصول الجنازتين إلى بغداد، اجتمع خالص بكر صدقي، بكونه ويتخذون قرارهم يجلب المشتبه بهم إلى بغداد ليحاكموا، وأرسلوا نائب الأحكام في وزارة الدفاع المقدم الوافي انطوان لوقا إلى الموصل ليرأس مجلس التحقيق، على أن يواصل الفريق حسين فوزي والهيئة التي تصعبه سفرهم لحضور المناورات الألمانية. إن أصرار الحكومة على بقائها في الحكم وانباعها الشدة في التحقيق في القضية قد أفلق الجميع، لأن ذلك يعني بقاء الأوضاع كما كانت عليه، ويعني بعدئذ أن أتعابنا ستذهب سدى.

وبناء على طلب بغداد، فقد اعتقل عدد كبير من الضباط، ومنهم ضابط ركن المنطقة فبهي سعيد مع عدد من الجنود. ولم يفلح المجلس التحقيقي في معرفة ممثلي المنظمات الأخرى، ويقوا بعيدن عن متناول أيديهم.

وفي حين كانت هذه الأحداث تجري، واصل وكيل المتصرف جلال خالد وفانمقام المركز مكى الشرطي المحافظة على الهدوء والسكينة في المدينة، وانهمك أهالي الموصل وأمر حرس البلدة سليم الجراح بالهيؤ للقيام بتأييد الحركة العسكرية المناوئة لحكم بكر صدقي وحكومة حكمت سليمان.

يوم عصيب وعصيان:

في صبيحة يوم الثالث عشر من آب ١٩٣٧، على إثر اجتماع قصير مع الأصدقاء، قررنا إجراء عمل حاسم يحد من تفاقم الأوضاع قبل أن يفلت الأمر من أيدينا. فذهبت لرؤية أمين العمري، فأوصانا بالصبر، فأجبته: بأن ما حدث حدث، والسهم قد أطلق من القوس. فلو صبرنا يوماً آخر لتعرضنا إلى الخطر.. إن الرفاق لا يستطيعون الصبر على استفزازات أحمد حمدي زينل وأراني مضطراً لاعتقاله وأن أضع الكتيبة تحت قيادتي وأطلق سراح الموقوفين. فرد عليّ بأن يبقى الوضع على حاله حتى يحين المساء، وأن تبقى على أتم استعداد، وأنه سيمانع في إرسال أي موقوف إلى بغداد، وأنه سيصدر بياناً يعلن فيه قطع علاقته مع بغدادز وعلى إثر هذه الوعودو احتضنته وتبادلنا القبلات والتهنئة.

وعندما رجعت إلى الكتيبة، وجدت أحمد حمدي زينل مازال مستمراً في استجواباته، فقررت توقيفه، قبللته بكل لطف قائلاً: ان لا مناص من هذا التوقيف، حيث الكتيبة قد خرجت عن قيادتك، فأركبته إحدى السيارات بكل احترام، وأرسلته إلى مستودع المشاة بأمره المقدم عبدالقادر عباس، وهو من جماعة فهد سعيد.

وبعد هذا، ملفت بأرجاء الكتيبة متفقداً الأوضاع فيها، وأحملت الجميع علماً بما تم من جانبنا: وقد بينت لهم نوايا الحكومة تجاهنا، وسبب توقيفي أحمد حمدي زينل لتعامله الميء مع المعارضين، ولاصلاقي سراح الموقوفين والانسحاب إلى الأراضي السورية إذا اقتضى الحال، وأن لدينا المال الكافي ولا بد أن الملك غازي سيتدخل في القضية، لذلك أطلب من الجميع أن يكونوا مستعدين للسفر عند أول إشارة، ويتوزع العناد حالاً وعدم انفكاك أحد من المعسكر، ثم اتخذت ترتيبات الأمن اللازمة حول المعسكر. وبناتاني من تصريحاتي وبناتاني هذه، عبر الجميع عن تأييدهم التام بهتافاتهم العالية، ثم اصطلحت كلا من الملازم طاهر يحيى ورشاد الحمادي إلى مقر المنطقة.

انطوان لوقا:

وقد حضر نائب الأحكام انطوان لوقا، ومعه ثمانية من جنود الانضباط وأربعون قيدا (كلبيجة) بعد الظهر، ومثل أمام أمر المنطقة في النادي العسكري. وعندما سأله أمين العمري عن غاية المسؤولين في بغداد والأوضاع السائدة فيها، وعما ينوي أن يفعله بهذه القيود الحديدية وجنود الانضباط الذين جاءوا بصحبته من بغداد، أجاب قائلاً: لقد طلبني وكيل رئيس أركان الجيش الحاج رمضان باشا قبل حركتي، فذهبت إليه وكان جالسا وراء منضدته، وقد وقف إلى جانبيه كل من العقيد شاكر الوادي والزعيم إسماعيل حقي أغا، فقالوا لي: أسرع بالذهاب إلى الموصل واعتقل جميع المشتبه بهم وأحضرهم إلى بغداد، عليّ أن أنزلهم من القطار قرب الجسر العباسي، وهم سيتكفون بأمرهم بعد ذلك. وأخبروني

كذلك أن الوزارة باقية في الحكم ولا تنوي الاستقالة. وما إن سمع أمين العمري بذلك، حتى سأله: ما معنى إنزال الموقوفين في الجسر العباسي؟ فأجاب انطوان لوقا: هناك سرية مشاة مع رشاشاتها، ستقتل مزجراً هؤلاء دفعة واحدة، وبدون تحقيق مطول.

فتملك أمين العمري الغضب، وصاح: تعال انضباط، أوقفوا هذا، وابدأوا بوضع يديه في القيد، ولعيت الألام التي تعاني رجله منها دوراً كبيراً في هذا الأمر الذي أصدره بشدة وعنف. ومن جهة أخرى، كان بمثابة الماء البارد الذي يسكب على النار، فارتاحت له الأنفاس وابتهجت له القلوب. وعقب ذلك، أطلق سراح أصدقائنا الذين كانوا رهن التوقيف ورجع فبهي سعيد إلى المقر، وياشر بعمله. لقد كان فبهي سعيد في الأصل كردياً، ولكن عرف باخلاصه للقومية العربية، وكان أحد الناقمين على بكر صديق لقتله جعفر العسكري وذلك لأن زوجته كانت ذات صلة قرابة به، وكان فبهي سعيد ممن لا يصيرون على الضيم ويبادرون بالانتقام، ولكن نقطة الضعف فيه، كانت انقياده إلى بعض خاصته، فكان يستغل بتنفيذ الأعمال المناسبة، فيجعل زملاءه في موقف حرج. وقد تفاقمت عنده هذه الأعمال أخيراً، إلى حد أن سببت التصادم بين الجيش العراقي والإنكليز. وفي النهاية أوقع رفاقه الأوفياء في ورطة، فقادهم إلى المشانق (رحمة الله عليه)، فقد كان أحسن صديق وعقيداً جداً.

وبعد أن تم توقيف انطوان لوقا، ذهب أمين العمري بصحبة فبهي سعيد إلى سراي المتصرفية، واستوضح من وكيل المتصرف جلال خالد عن موقفه؟ فبادر هذا مبيناً أنه مع الجيش، وبهذا تجلى موقف جلال خالد وأماناً إلتحاق الشرطة بنا، ولله الحمد لم يحدث ما يكدر صفو الوضع. فلو قال العكس، لكان المقرر أن تعهد وكالة المتصرفية إلى فبهي سعيد وتنظم الأعمال على هذا الأساس.

وهكذا أخذ أمين العمري المسؤولية الكاملة على عاتقه وبراً بالوعد الذي قطعه على نفسه قبلاً (رحمة الله عليه رحمة واسعة). وزرعت هذه الأنباء بين وحدات الجيش في الموصل السرور في الجميع، فضاعف القواعد والضباط جهودهم استعداداً لأية حركة مقاومة محتملة. وخرجت جماهير الموصل العربية تتقدمها الطبول والمزامير مستبشرة فرحة تبدي تأييدها وتضامتها. وفي المساء دعاني أمر المنطقة وأبلغني أمر تعييني رئيساً للمجلس التحقيقي، على أن اختار ضابطين من مستودع المشاة لاستجواب انطوان لوقا، ورجحت أن يكون من سنن المشاة، أحدهما الرئيس (النقيب) الغيور أحمد صالح.

إفادة انطوان لوقا، وكيف كان يقتل الأبرياء في الديوانية:

حضر انطوان لوقا أمام المجلس العسكري، وقد ارتسمت عليه أمارات الخوف، ولا غرو في أن يتخاذل أمام ما آلت إليه حالته في لحظة من الزمن. فأين هو من ذلك الرجل الذي اختاره جعفر العسكري وعينه في وزارة الدفاع برتبة وفتية نائباً للأحكام. انه ذلك الذي يأتي إلى الموصل لموقف

الضباط ويظهر بطشه، فإذا به بعد ساعة من الزمن يمثل أمام مجلس تحقيق؟ ثم أتى له أن يفهم الفرق بين مجلسنا وبين المجلس الذي كان يتوي تشكيله، وأتى له أن يفهم أننا ستجري معه تحقيقاً صحيحاً عادلاً، لا كالتحقيق الذي كان مجلسه «يجريه في الديوانية باعتباره ممثلاً للعدالة».

وعلى هذا حاولت أن أطمئنه بإفهامه بأننا لا نريد به سوء أبداً، وأننا لا نقصد سوى معرفة الحقائق. ولكن الخوف ظل مسيطراً عليه، فبقى يحدق في بعينه، فلم أر بدأ من أن أعده بشرفي، بأننا حاملنا ننتهي من ضبط إفادته، ستعيده غداً صباحاً سالماً إلى بغداد.

وهكذا بدأ انطوان لوقا إفادته، فأوضح الوضع في بغداد، وما كان من أمر حركته ومقابلته لوكيل رئيس أركان الجيش الذي كان جالساً وراء منضدته وعلى جانبه شاكر الوادي وإسماعيل حفي أغا، وما كان من أوامره المشددة باعتقال جميع المشتبه بهم وإحضارهم إلى بغداد تحت حراسة قوية، وإنزالهم عند الجسر العباسي لتستلمهم هناك السرية المكلفة بالقضاء عليهم جميعاً بتهمة محاولة الهروب. ومدفع رشاش واحد في جسر العباسي كفيلاً بتحقيق بغيتهم.

ثم تحولت بأسنتي إلى الحركات العسكرية التي وقعت في الديوانية تحت قيادة بكر صدقي وحول المجلس العرفي الذي تشكل برئاسة إسماعيل حفي أغا هناك، وطلبت منه أن يبين لنا ما تم في تلك الظروف من إعدام الأشخاص بصفته نائب الأحكام في ذلك المجلس ومن الواقفين على بواطن هذه الأمور.

فأجاب انطوان لوقا، أنهم ملأوا كانوا ينتهون من ضبط إفادات المتهمين، كانوا يحيلون الأوراق إلى قائد القوات، فيصدر أمره فوراً بالإعدام. وينفذ في الحال. قبل اقتران الحكم بالإرادة الملكية. وأن عدداً كبيراً من المحكومين على هذا الوجه لا قوا حتفهم في عربات السكة الحديد المليئة بالجص. وأن عدداً آخر قتل في الموقف بمسدس إسماعيل أغا. وأن قسماً كبيراً من أموالهم كان من نصيب بكر صدقي، اقتسمه بين أصدقائه وأعضاء المجلس العرفي.

وكانت إجاباته هذه كلها بصفته شاهداً وبعد حلفه اليمين وقّع بنفسه على أوراق إفادته. وبعد الفراغ من استجوابه، أرسلته للاستراحة وفي اليوم التالي أوصلته بمساعدة أمر المنطقة بسيارة الملازم جلال شوقي المسلحة إلى خارج الموصل. ومن هناك أركبته سيارة أظلية إلى كركوك.

إنني عندما أسجل هذه الحوادث أقصد لفت أنظار ممثلي العدل والمحافظين على حقوق الناس القائمين على تنفيذ القوانين التي تعلن أن العدل أساس الملك، وأسأل هل كان هذا العدل؟!

مراوغة مدير الشرطة:

قرابة منتصف الليل بعد أن فرغت من عملي هذا، توجهت إلى مقر المنطقة، فأخبرني الضابط المكلف بمراقبة المخابرات التلفزيونية: أن مدير شرطة الموصل يتكلم باللغة التركية مع مدير

الشرطة العام في بغداد، وأنه لا يفهم اللغة التركية، فأسرعت وتناولت سماعة التليفون، فسمعت صوته وهو يقول: إن مراكز الشرطة في حالة سيئة بسبب الأمطار الغزيرة، أرجوك مفاتيحة الوزير...، فعلقته عليه: يا مديبر كفالك هذا، هل في شهر آب تنزل الأمطار؟ وهل ترسل مواد التعمير من بغداد؟ أرجو أن تترك اللجوء إلى هذه الدسائس وحذار أن تتجرأ ثانية وتقدم على مثل هذه المحاولة. وفي الحال انقطع الصوت من الطرفين. واستغرينا نحن من الضحك على هؤلاء المتدربين والمتشبعين بالروحية البوليسية وهم يحاولون الاصطلياد في الماء العكر.

وفي الليلة نفسها جرت مغابرة مستعجلة بين بغداد وأنقرة، ولكننا لم نستطع فهم مضمونها لأنها كانت بالشفرة. وبعد ذلك علمنا أن الحكومة - أي حكومة حكمت سليمان - طلبت من تركيا إحضار قوة تسد طريق شمال الموصل.

وكانت اتصالاتنا الخصوصية العديدة مع قطعات الجيش في بغداد، كلها تدل على عزم الحكومة في بغداد على مواجهة الحالة في الموصل بأي ثمن كان، حتى لا تجبر على التخلي عن كرسي الحكم. وأن الصفحات القادمة تبين الأحوال التي كانت عليها وحدات الجيش في بغداد. وكيف أن هذه الأحوال كانت لإحباط مشاريع الحكومة، فباءت بالخيبة والفشل.

قطع العلاقة مع بغداد:

في يوم ١٤ آب ١٩٣٧، أصدر أمر منطقة الموصل البيان الآتي بقطع العلاقة مع بغداد:

بيان الجيش

عقب حادثة مقتل المرحومين بكر صديقي و محمد علي جواد، جرت التحقيقات اللازمة وألقي القبض على القاتل ومعرضيه، وكانت التحقيقات تجري في نطاق لا يخرج الأمر في الفاعلين، غير أن الوزارة القائمة في بغداد وذوي المآرب شددت بلزوم إلقاء القبض على كثير من الضباط الذين لا دخل لهم في الأمر بتاتاً. ورغم النصائح التي أبديناها للوزارة بعدم جعل واقعة القتل وسيلة للانتقام، أصرت على المضي في سبيلها وطلبت إرسال الموقوفين إلى بغداد. الأمر الذي أدى إلى اعتصام وحدات الجيش لصيانة حياة أمره الأبرياء وضباطه، وعلى هذا وضعنا على عاتقنا مسؤولية الأمر وأجلنا أمر سفر الموقوفين وقطعنا علاقتنا مع بغداد. إن المطلوب من جميع الأهليين، المحافظة على السكون التام وعدم القيام بأي عمل من شأنه تعكير صفو الأمن.

محمد أمين العمري

أمير اللواء وأمر المنطقة

وبهذا البيان اهتزت حكومة حكمت سليمان في بغداد، وجاء كالضربة الساحقة وقام وكيل المتصرف جلال خالد أيضاً بقطع صلته مع مرجعه في بغداد. وعلى هذا وقف موظفو الموصل كافة في صف الجيش، وخرجت أهالي المدينة زاهدين الأعلام، تتقدمها الطبول والمزامير، وتعلن تأييدها للجيش وتضامنها معه.

وباشرت قطعات الجيش بقيادة: قاسم مقصود، وباسين حسن، بأخذ التدابير الاحتياطية حول الموصل وعلى امتداد الساحل الغربي لنهر دجلة، للوقوف أمام أية قوة ميكانيكية أو أمام احتمال انفصال الفرقة الثانية في كركوك عن الوحدات في الموصل. واتخذنا عدة تاهباً لكل طارئ؛ وقد جمعت جميع سيارات النقل من الموصل وحواليها، وانهمكت في نقل وحدات الجيش من ضفة إلى أخرى، حيث لم يكن الجسر الحالي قد تم إنشاؤه بعد. وطلبت فوج الحدود الذي كان تحت قيادة مصطفى بهجت من بله، فوصل الموصل على جناح السرعة. واتخذت الترتيبات اللازمة للاتصال بقوات العشائر المجاورة لنا. ولغرض تأمين مراقبة الأوضاع في بغداد وكركوك، أوفدت بعض الضباط إلى كل الجهات، وجاءت التقارير تفيد بأن كل شيء هادئ.

الاتصال بالملك غازي:

في اليوم الخامس عشر من شهر آب اتصل الملك غازي بأمين العمري، فسأله عن مدى صحة الأنباء القائلة بأن حركة الموصل هي من وحي الشيوعيين؟ فأقسم له أمين العمري أن لا صحة لهذه الأنباء مطلقاً. وأكد له أن لا علاقة لها بالشيوعية البعثية، وأن الغاية منها القضاء على بكر صدق لوضع حد للأوضاع المؤسفة التي آلت إليها الدولة على يده.

فأجابه الملك غازي أنه يثق بكلامه، وأنه سيعيد برئاسة الوزارة إلى جميل المدفعي. لقد كان لهذا النيا وقع حسن في الموصل، وغمر الجيش سرور عظيم. وفي اليوم التالي عاد جميل المدفعي من بيروت إلى بغداد، وبدأ بتأليف وزارته. ونم علمنا أن وحدات الجيش الموجودة في بغداد، حيث كانت بأمر سعيد التكريتي، قد قررت تأييد قطعات الموصل. وأن المدفعي قد وصل بغداد، وشكل وزارته في السابع عشر من شهر آب ١٩٣٧.

وفي الوقت الذي أنقل في هذه الصفحات مجرى الأمور في الموصل، لابد أن أدرج بعض المقتطفات من البيانات التي أصدرها أمر معسكر الوشاش سعيد التكريتي، فهذه البيانات تكشف حقيقة وضع الحكومة في بغداد.

[مقتطفات منقولتها هنا من كتاب تاريخ الوزارات العراقية للسيد عبدالرزاق الحسيني]

يقول العقيد سعيد التكريتي، أمر معسكر الوشاش: كانت القوة المراقبة في بغداد لا تعلم عن مقتل الفريق بكر صدقي شيئاً، غير أنها أخذت إنذاراً فجائياً يوم ١١-١٢ آب ١٩٣٧، فلزمت الوحدات تكثافاً، ووزع عليها العتاد في منتصف الليل فأصبحت مهيئة للعمل.

وبعد دفن الجنازة، تطور الموقف تطوراً سريعاً؛ فجماعة بكر صدقي والمنسوبون إليه أخذوا يجاهرون بأخذ النار له ويبيع قسم منهم الزعيم إسماعيل حقي أغا بالزعامة ليكون خليفة بكر صدقي، وكذلك العقيد شاكر الوادي الذي شغل منصب أمر القوة الجوية وذلك لسيطروا على بغداد... وأصدر وكيل قائد الفرقة الأولى إسماعيل حقي أغا أمره إلى فرقته بلزوم وضع شارة العتاد على السدائر والخوذ لمدة أربعين يوماً حداً. وأقام فائحة في النادي العسكري، وصدرت الأوامر بوجوب حضور جميع الضباط إلى مجلس العزاء. ثم وضعت خطة لتأديب قوات الموصل وحظر حاضرة (بوست نشين) إسماعيل حقي أغا في الوشاش وخطب في الضباط محرراً إياهم على الانتقام. وبسبب هذه الحالة، قررت أن أضع حداً لهذه المهازيل، فجمعت أمري الوحدات مع العقيد صلاح الدين الصياغ، تذاكرنا حول الموضوع وقررنا بالإجماع أن تكون مطالبنا من الحكومة كما يأتي:

الإخلاص للملك؛ الجيش وحدة لا تنجز، ونؤيد مطالب الموصل؛ إبعاد بعض الضباط من مناصبهم الحالية. ووضعهم في مناصب أخرى ثانوية لتدخلهم في السياسة. ولتنفيذ هذا كله أجمع أمرو الوحدات على اختياري قائداً لهم. ثم طلبت رئيس الوزراء، لكنه تملىص مني، وأخبرنا من فوج المجاهرة أن الموصل قطعت علاقتها مع العاصمة.

القاتل ومصدره:

كان نائب العريف "محمد عبدالله" مأمور المستودع، وهو من أهالي تلعفر وكردني الأصل، يخدم من مدة مديدة في سرية محمد خورشيد وبهذه المناسبة أريد أن أذكر أنني صادفت خلال ستين التجارب العديدة في خدمتي في الجيش عدداً لا يستهان به من ضباط الصف والجنود في جيشنا يتمتعون بمزايا عظيمة من الطاعة والأمانة والشجاعة، تجعلهم موضع فخرنا وتقديرنا، وذلك بشرط أن يكون ضابطه أو أمره متخلياً بالعدل والتزاهة، فحينئذ يحبه حباً لا مثيل له ويفديه حياته بالتردد.

كان محمد عبدالله هدافاً في رمي البندقية والمسند. وعندما وقع الحادث، حاول الفرار من المطار، لولا تصدي بعض الموجودين له بالقرب من المطار، مثل الضابط العقيد عزيز من أهالي السليمانية. ولكن محمد خورشيد لحق به وخلصه من أيادي الآخرين، ثم نصحوه بالصبر والتجلد، فأبدي طاعته المطلقة وسمد حتى النهاية وبقي ثابتاً رابط الجأش لا مثيل له.

وبعد أن أوقف محمد عبدالله، وضع تحت حراسة الجنود حسب الأصول، فأمنت جميع حاجته وراحته وحاجات عائلته من قبل منظمنا، حتى أنني استقرضت من أموال القاصرين ١٢٠ ديناراً

وسلمته لعائلته. وكان يحرسه فصيل بقيادة الملازم الذي أصبح فيما بعد مرافقاً لأمين العمري ورفاقه وأحيل على التقاعد في قضية الوشاش التي يأتي بحثها مفصلاً فيما بعد. وأقدم هذا الضابط ذات يوم على الانتحار لفرط تأثره بالأوضاع الجارية، وكان اسمه جهاد (رحمة الله عليه). وبعد الحادث مباشرة وحسب تلقينات محمد خورشيد، تظاهر محمد عبدالله بالجنون واستمر يمثل دوره هذا بإتقان وأجاد فيه كثيراً، حتى أنني عندما رأيته لم أتمالك نفسي عن إبداء إعجابي بمقدرة تمثيله. فإذا به يقول لي هامساً: ثق بي يا سيدي إنني سأصمد حتى النهاية. عندما تشكلت الوزارة برئاسة جميل المدفعي، أرسل محمد عبدالله إلى بغداد للمعالجة فيها، فأُورِل في غرفة بمستشفى الأمراض العقلية، وأمنت احتياجاته هناك. أما أنا فبعد أن نقلت إلى بغداد، ذهبت لرؤيته، فوجدت أن القائمين بأمر المستشفى مقتنعون بجنونه، فقابلت الطبيب المسؤول وطلبت منه أن ينقطع عن تدأبهِ. فعلت الدخلة صاحبنا، واتسعت حدقتاه. وفي النهاية استعاد حريته بصدر قانون العفو العام كما سيأتي ذكره فيما بعد.

سيرة بكر صدقي وأخلاقه:

١. بكر صدقي كردي الأصل ومن قرية عسكري. وهو ليس عربياً كما يدعى. كان أبوه موظفاً بمديرية البريد ببغداد. تخرج من المدرسة الحربية ببغداد سنة ١٣٢٤ رومية، أي في ١٩٠٨. وكان متوقد الذكاء، شديد الحرص على تطبيق النظريات التي تلقاها في أثناء دراسته. وكان يعد من أمهر القادة في العراق، لكن أخلاقه كانت منحطة جداً تشينه وتخشف قيمته، فهو ينكر عنصرته الكردية ويدعي العروبة رياء.

٢. وقد عقد زواجه في بغداد على فتاة طليبة من أسرة معترمة، ولكنه سرعان ما افترق عنها. وأثناء وجوده في السليمانية، كانت له قضية مع إحدى عاملات النساء، وأنجب منها بنتاً، ثم تمت تسويتها. وفي بغداد اتصل بإحدى النساء وتسمى هضبة من المبنى العام وأسكنها معه، ثم اصططحها معه عند نقله إلى أمرية منطقة الموصل. وعند مغادرته إلى أوروبا، تركها في عهدة أحد الضباط هو عبدالقادر حسين. وفي أثناء غيابه، اتصلت هذه المرأة بالرئيس الخيال محمد خورشيد، وما أن عرف بكر صدقي بهذه الغراميات إلا وتأججت في قلبه نيران الحقد على هذين العاشقين. وكنا نرى ونسمع ما يجري بين الطرفين، فتقابل به بالضحك.

أما ضابط الانضباط فقد انتسب للبلاط، وبعد حركة رشيد عالي كيلاني عين لحراسة الموقوفين في أبي غريب، فعرف بالقسوة في معاملة الموقوفين حسب توصية من البلاط وبما لا يتفق مع الإنسانية والقانون ثم نقل إلى الشرطة.

٣. في أثناء مرور بكر صدقي ببرلين، تعرف على فتاة ألمانية تدعى (مانيكور)، فأحبها. وعندما عيّز رئيساً لأركان الجيش، جاء بها إلى بغداد، وعقد زواجه عليها في دار الضباط وأجر لسكنائها داراً في الكرادة الشرقية، وحصن جوانها ووضع سرية مشاة لحراستها. وقيل مقتله ببضعة أشهر، أرجعها إلى ألمانيا، ولعل ذلك كان بسبب اشتداد وطأة المرض على قواه العصبية والعقلية أو لزيادة مخاوفه.

لقد تسابق أمرو الجيش وكبار الموظفين ورؤساء العشائر تملقاً لتقديم الهدايا إليه بمناسبة زواجه هذا، وتكاثرت عليه الهدايا من كل حذب وصوب، حتى أنه اضطر - في النهاية - إلى أن يعلن عن عدم قبول هدايا أخرى، خشية التقلبات التي بدأت تتكاثر.

وأخص بالذكر في هذا الصدد، إسماعيل نامق أمر الخيالة آنذاك الذي عمم كتاباً على ضباط الخيالة، أشار فيه إلى بكر صدقي بـ "أبنا الشفيق والكريم...". وطلب فيه من الضباط جمع المال لعمل ركاب من الفضة على الطراز العربي القديم، تنقش عليه أسماء الضباط، لتقديمها هدية بمناسبة زواجه وقد قدّم إسماعيل نامق هذه الهدية بنفسه وسط تمثيلية أسهم فيها بالركوع على ركبتيه، وهو يقدمها له. وعندما بيعت تركة بكر صدقي، بلغت أقيام منزله وأثاثه مبلغاً كبيراً جداً، في حين أنه لم يكن يملك قبل أن يصبح رئيساً لأركان الجيش، غير راتبه الضئيل إضافة إلى أنه كان غارقاً في الديون.

٤. في أثناء بيع أثاث بكر صدقي، تقدّم الكاتب دوميول الذي كان معلماً في الكتبية الثالثة سابقاً، ثم ضابط ارتباط في القيادة الجوية البريطانية، واشترى ذلك الركاب الفضي. وكان يعرضه فيما بعد على الضباط ويقول: - مازحاً وضاحكاً: أسماؤكم تحت الركاب. إنني اقترح هنا على دار الآثار القديمة، أن يهتم بالعتور على هذا الركاب ويحفظه في المتحف كمنوذج للتملق والرياء.

٥. وفي أثناء رؤيتي الدعاوي العرفية عامي ١٩٣٨-١٩٣٩، ورد مع الأسف في الدعوى المرقمة ١ والمكتوبة في الصفحة ٣٠٥٣ من سجل المجلس العرفي، اسم أمين العاصمة أرشد العمري، بصفته سمساراً لبكر صدقي؛ مع البيانات الواقية عن كيفية قيامه بمثل هذه الحرفة، وأسماء النساء اللواتي كان يجلبهن من شق الطيقات، وجزاء لخدماته هذه، لقب أرشد العمري فيما بعد بصاحب الفخامة.

٦. وفي المرة الأخيرة التي زار فيها بكر صدقي الموصل في طريقه إلى أوروبا، وصل إلى علمنا أنه كان يحمل معه حقيبة زاحرة بالمجوهرات، وكانت هذه الحقيبة إلى جانبه دوماً، عندما كان جالساً في حديقة المطار وقتل فيها. بيد أن الحقيبة اختفت خلال نقل جثته إلى مستشفى الغزلاني، ولم يعثر لها على أثر بعد ذلك. وعلى الرغم من الاهتمام الشديد الذي أبداه أمين العمري للتوصل إلى الحقيقة، وإجرائه التحقيق بشأنها مع ناقلي الجثة، مثل الضابط المليار رشاد الهاور وأطبائه وغيرهم، فإنه لم يتمكن من التوصل إلى معرفة مصيرها المجهول؟

٧. وقد عثر في محفظة بكر صديقي على مفكرة وشيفرة للمخابرة مع بغداد، وعلى شيك بمبلغ كبير، ومخطط لبناية القصر المزمع تشييده في كركوك، ومعلومات عن شراء أراضي واسعة في كركوك، وعدة أسماء لبعض الأشخاص والضباط للتقاعد؛ وخاصة أسماء ٤٣ ضابطاً، كان في نيته إحالتهم على التقاعد، واغتتيال ستة أخرى والتخلص منهم نهائياً، حيث لم يكن هؤلاء مملعين. وعندما وقعت هذه الأوراق والمفكرة بيد أمين العمري، تمكنت من الإطلاع عليها. أخذمني أمين العمري كلام شرف بأن لا أقول أسماء النساء اللاتي قدمن له من قبل السماسرة.

بعض تشبثات حكمت سليمان بك:

وعندما تلقى حكمت بك خبر قطع علاقة الموصل مع بغداد، ذهب إلى معسكر الوشاش (حديقة الزوراء الحالي) وقابل في رأسهم السيد سعيد التكريتي، فوضح له الخبر بقطع العلاقة وعصيان الموصل، ولذلك طلب منه إحضار قوة لأجل تأديبهم. وعلى هذا الطلب، أجابه سعيد التكريتي وقال له: يا سيدي، لا يقاتل الجيش العراقي أحدهم ضد الآخر. وحين سمع حكمت سليمان بك هذا الجواب، رجع من هناك خائفاً ومزعجاً.



تأليف الوزارة المدفعية الرابعة

في صبيحة اليوم السابع عشر من شهر آب ١٩٣٧، أعلمنا صلاح الدين الصباغ تلفونياً من بغداد نبأ تأليف جميل المدفعي الوزارة. وبعد قليل اتصل جميل المدفعي بأمين العمري، وأحاطه علماً بأنه في سبيل تأليف وزارته؛ يشترط على الجميع عدم التدخل في السياسة بعد الآن، وعدم التدخل في أعماله، وأنه ينتظر وعداً من قطاعات الموصل بالالتزام بذلك.

وعلى هذا الأساس، اجتمع أمين العمري بقيادة الوحدات، وبعد التداول معهم، تقرر إبلاغ جميل المدفعي بأن الجميع يؤيدونه على ذلك، وعلى الرغم من عدم اشتراك نوري السعيد وطه الباشي ورشيد عالي الكيلاني في هذه الوزارة، فقد كان هذا أمراً لم يرتح له البعض، وبدأوا بتحديد موقفهم. لكن دخول شخصية محايدة على رأسها واشراك ابن عم أمين العمري، مصطفى العمري لوزارة الداخلية، لاقى رضاً قسم من أهالي الموصل والمنتسبين إلى وحدات الجيش. وهكذا رجعت الأمور إلى نصابها في هدوء وسكينة. وتاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٣٧ نقل نعش المغفور جعفر العسكري من الحفرة التي دفن فيها بالمراسيم العسكرية إلى حديقة المقبرة الملكية في الأعظمية (رحمة الله عليه).

وكان من أول الأعمال التي قام بها المدفعي، أنه أحال وزير الدفاع السابق الفريق عبداللطيف نوري على التقاعد، وعيّن الفريق حسين فوزي الرجل المحايّد والمعروف بزمّانيته في رئاسة أركان الجيش. وكذلك نعى إسماعيل حقي أغا الذي كان بكر صدقي قد عينه قائداً للفرقة الأولى، وعيّن مكانه أمين العمري. وبعد مدة ومناسبة حلول وقت إصدار الجدول المعتاد بترقيع الضباط في شهر آب من كل عام، حدث وإن قدّم المدفعي جدولاً كان قد أعده بكر صدقي من قبل، فازت بك ذلك خطأ كبيراً. كانت نتيجة أنه أصاب العيب قسماً كبيراً من الضباط، في حين استفاد غيرهم، فلما علم بالخطأ الذي وقع فيه، حتى تدارك الأمر بسرعة، فقدم جدولاً ثانياً وصدرت الإفادة الملكية. وفي هذه المرة تم ترقيعي ونقلت ثانية إلى بغداد، لأشغل وظيفتي السابقة، مديراً للنقلات الآلية في وزارة الدفاع.

أما العقيد عبدالرحمن شرف، مدير النقلات الآلية السابق، الذي كان قد تعيّن في زمن بكر صدقي، فقد تبين أنه لدى نقله أول مرة من هذه المديرية إلى أمرية حامية السليمانية، كان قد مرّ بكر كوك بصحبة زوجته الرقاصة في اوتيلات الميدان، المسماة بديرية السواس، وهناك توصلت الصلات مع بكر صدقي، ثم سارع بإرسال العتاد الاحتياطي لعامة السليمانية إلى بكر صدقي في أثناء قيام الأخير بحركة متعاونة معه، تاركاً الحامية دون عتاد. فساهم بذلك في الإيقاع بين أفراد

الجيش الواحد، وقد أحيل فيما بعد على التقاعد. وهذا العقيد أنكر والديه في المحكمة الشرعية، حتى لا يدفع لهما النفقة الشرعية.

ولا أريد الآن أن أبحث عما آلت إليه حال النقلات الآلية في عهد إدارة الموما إليه، وأنا ادع لزملائي الضباط والمؤنثين في النقلات الآلية ذكر ما بذلته من جهد بمعاونة أولئك الرفاق الزملاء، حتى أعدت تنظيمها، وكفيتني جزاء على ذلك، راحة ضميري تجاه واجبي، الذي كان ملقى على عاتقي. وليس لي إلا أن أسجل عميق شكري مرة أخرى لجميع الرفاق الذين لم يألوا جهداً في التعاون معي.

وبعد مدة قصيرة من بعد الانقلاب، عاد إلى العراق كل من نوري السعيد وطله الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني، وقبعوا في دورهم في وزارة الدفاع، وعين نطفيل الشاوي مديراً للحركات وصالح الدين الصباغ والعقيد نورالدين محمود معه في نفس الشعبة. وبفضل هؤلاء أصبحت أمور الدفاع تسير بانتظام.

وقبل أن أنتقل إلى مباحث أخرى، أود أن أنقل بعض المقتطفات من رسالة مكتوبة بالتركية كان قد بعث بها إلي طه الهاشمي، إظهاراً مني وامتناني له:

أخي العزيز ياملكي

استلمت رسالتك قبل مغادرتي أستانبول ببعض أيام، ولم أشأ الكتابة إليك لقرب موعد سفري. وقبل خمسة أيام وصلت بغداد، فجاءني عدد كبير من المناقشين، وكان لم يحدث شيء بالمرءة. حقاً لقد كانت الحوادث الأليمة الماضية خير محك للناس جميعهم، فقد رسم خطاً فاصلاً بين الأصدقاء المخلصين وبين الأعداء المتلوثين. إنكم على رأس هؤلاء الأصدقاء الأوفياء القليلي العدد في العراق. مع الأسف الشديد، فقد ظلمت على اتصالكم بنا في أشد الظروف التي أحاطت بالعراق حراجه وخطورة. ولا شك أنكم بدوركم لقد لمستم حيي وصداقتي لكم. إن الدماء النبيلة التي تجري في عروقكم، وتعلقكم الشديد بوطنكم، وحرصكم على طرف شعبيكم، جعلتكم تقاسمون أشد الآلام، وكم تجسمتم العناء والمخاطر، لمجرد أنكم لم تريدوا نسيان زميل قديم لكم في الجيش، وأردتم إطلاعهم على مجريات الأمور عندهم.

انه لمن أعظم دواعي الشكر أن يتخلص العراق، ممن كان يلعب بمقتدراته، ويسوقه إلى مهاوي الهلاك، ويدفع الجيش إلى الدمار. فقد لقي جزاءه العادل على كل ذلك. وإن الموقف الشريف الذي وقفتكموه خلال أحداث الموصل، بامتناعكم عن إرسال الضباط إلى بغداد، ليهو جدير بالتقدير وأنه موضع الإعجاب بين الأصدقاء هنا. والحق فقد ملأني ذلك فخراً وزمواً باقي أبوس عيونك، فلتحيا.

المخلص: طه الهاشمي

٢٠ أيلول ١٩٣٧

بعض أحوال متفرقة:

بعد أسابيع اكتمل جمع رفاق الموصل في بغداد، فكنّا نزور المدفعي في داره، وكان ينوره يدعونا إلى المأدب والحفلات التي كان يقيمها. غير أنه بعد مدة قصيرة فقط رأينا أمر المخايرة يوسف العزاوي ونظيف الشاوي وعبد الحميد الشالي يشكلون ثلاثياً، ويحضرون كافة مجالس المدفعي. ثم أخذوا يجتمعون بالمدفعي يومياً، وكانوا ينتقصون من طه الهاشمي، ولم يكونوا يتوزعون عن ذلك، إذا ما ناقشناهم وحاولنا الرّد على أقوالهم ونفاقهم.

مضت أسابيع وهؤلاء ماضون في غيهم، فسميتهم بالانتماء المثلث، وكانوا يدسون على الرفاق باستمرار عند المدفعي، جاهدين إلى تعكير صفو العلاقات. وقد ظهر تأثير هذه الزمرة على المدفعي البسيط القلب والتفكير، فجاء تعيين صبيح نجيب وزيراً للدفاع.

صبيح نجيب وزير الدفاع:

وبقدر ما كان صبيح نجيب ضابطاً قديراً، علماً وعملاً، فقد كان مغروراً إلى أقصى حد. وقد يادر يكشف طبيعته من أول يوم؛ عندما عرضت عليه قضية تافهة لا تستحق استدعاء رئيس أركان الجيش من أجلها، نادى من حوله - وهو يطلب رئيس الأركان -: صبيحوا رئيس أركان الجيش!

وبعد مدة توصلت صلته مع الائتلاف المثلث، وابتدأت اجتماعاته مع هؤلاء ومع بهاء الدين نوري مدير مدرسة الأركان، والذي ادعى أنه من بني قحطان في أثناء الدعوة العربية، ثم ادعى بقوميته الكردية إثر إحالته على التقاعد. إلا أن بهاء الدين، كان ضابطاً قديراً ومحبباً وشغوفاً بالتنظيم ويجيد الكتابة باللغات العربية والتركية والانكليزية إجابة تامة. ولكنه كان مولعاً بالفمار، ويندس بين الجميع، وعند الاقتضاء يلعب على حبلين، وكان أيضاً من كبار الماسونيين.

ومن جملة أعمال صبيح نجيب: نقله إبراهيم الراوي الذي كان ضعيف الإرادة والعلم والتفكير والعمل للبلاط الملكي، قائداً للفرقة في الديوانية، وتعيين قاسم شكري في أمرية القوة الآلية. وأخذ يعمل على إضعاف قوة رفاقنا في الموصل، وساعده على المضي في خطته أن أمين العمري الذي كان مسافراً إلى أوروبا لتداوي رجله وأن حسين فوزي وقف محايداً. وهكذا أفلح في هذه التبدلات والتقلبات متوخياً منها إبعاد الشخصيات الفعالة، لكن ضعفه سرعان ما أدى إلى كشف نواياه للعيان. فقد كان هو مجرد آلة منفذة لإرادة البعثة البريطانية في وزارة الدفاع، وكانت هذه الحالة مؤلمة للكثيرين.

وبمناسبة افتتاح البناية الجديدة لوزارة الدفاع الذي صادف عهده، ألقى كلمة؛ فصل فيها الجهود والتفقات التي صرفت في هذا السبيل، لكنه تهرب من التطرق إلى مساعي طه الهاشمي في هذا الميدان، حيث يعود إليه الفضل في ذلك.

وصادف حلول عيد المولد النبوي الشريف، فتقرر إقامة احتفال كبير في دار الضباط بهذه المناسبة. ومن بين العدد الهائل من رفاق (بطاقات) الدعوة الموجهة، امتنع عن إرسال رقعة دعوة إلى طه الهاشمي، فكان ان اضطررت إلى الدخول في جدال طويل بهذا الشأن.

وكما عرضت سابقاً؛ في إحدى الحفلات بدار الضباط ليلاً، كان المنوم المغنمليسي نور الدين جايوي حاضراً، وسأله المؤتلفون الثلاثة عن موقف الحكومة الحاضرة. فلما أجابهم أنه يتنبأ بقرب نهايتها، لم يلبثوا أن أرغموه على مغادرة العراق فوراً. ولكن الغريب حقاً، أن نبوءة الرجل هذه قد تحققت فعلاً، بعد أشهر معدودة فقط.

بعض المداوالت في مجلس الوزراء:

وفيما كانت هذه الأحداث تجري والثغرة تزداد بيننا والمدفعي يبتعد عنا، سمعنا أن وزير المالية إبراهيم كمال -وهو من أقارب إسماعيل توحله- منبمك في إعداد الخطة للإيقاع بالمدفعي وتنحيته عن الحكم، ليتولى هو الرئاسة مكانه. ثم يحيل الذين كانت لهم صلة بالانقلاب الأخير، أي بمقتل بكر صديقي، على التقاعد ويأخذ بالثأر لقضية الموصل.

وعلى الرغم من أن صبيح نجيب كان في جانب المدفعي، فإنه لم يستطع تحقيق غرضه. ولم يكن الأمر بخاف علينا، فقد كانت الأخبار تصلنا رأساً في ذلك الوقت، إذ ما من أمر يمكن بقاؤه سراً في العراق! فقد كانت النساء أولاً يتناقلن هذه الأخبار في القبولات التي اكتنفتها بعض الطواهر والدلائل. ثم تأكدنا من مصطلح العمري الذي كان دائماً بجائنا من مساعي إبراهيم كمال التي أحبطت ببقطة المدفعي ومصطلح العمري. وإضافة إلى ذلك، فإن بقاء نوري السعيد وطه الهاشمي خارج الوزارة، كان مبعث عدم ارتياح لكل الضباط. وهكذا بدأت الاتصالات بين الرفقاء من جديد في بغداد والموصل. وعادت التنظيمات إلى العمل ثانية، فأصبح رئيس كل منظمة يحيط الأعضاء علماً بما يجري وما ينبغي عمله.

المباشرة بالفعاليات الجديدة:

وعقد رؤساء التشكيلات البالغ عددهم في بغداد ست عشرة تشكيلة، إجتماعات خاصة في الأعظمية والعيواضية وفي كاسلزيوست، قرروا فيما اتخاذا بعض التدابير لتوحيد وتكثيف قواهم وقرروا الجميع أن غايتهم هي إرجاع كل شيء إلى حالته السابقة، أي قبل انقلاب بكر صديقي، وعدم التدخل بعد ذلك في أي شيء.

صدر قانون العفو العام ونجاة القاتل:

عندما تسلم جميل المدفعي مهام الحكم، وبعد بضعة أيام، نقل أمين العمري إلى بغداد قائداً للفرقة الأولى، وعيّن حسين فوزي رئيساً لأركان الجيش وعبد الحميد الشالحي بمنصب مدير الشرطة العام، ونقلت أنا إلى وزارة الدفاع مديراً للعمليات الآلية. وهكذا عدت إلى بغداد واشغلت نفس وظيفتي السابقة.

قابلت في بغداد أمين العمري وبحثت معه أمر محمد عبدالله وكيفية إنقاذه، فأجابني: صدر عفو عام عن بكر صديقي ورفقائه في قضية الانقلاب، وقتل جعفر العسكري قبل سنة. ولذا وعد المدفعي بإصدار عفو مماثل حال انعقاد المجلس النيابي، وبهذا يتم إنقاذ الجميع وبضمهم القاتل نفسه.

وفي أحد الأيام عندما كنت أزور صديقي الدكتور سامي شوكت، الذي كان يشغل منصب مدير الصحة العام، وفاتحته في إمكانية إخراج محمد عبدالله من المستشفى، أجابني: أن بالامكان تدبير كل شيء عن طريق الادعاء بوفاة محمد عبدالله، ووضع في تابوت، وإخراجه من المستشفى بحجة نقله إلى المقبرة، وبعد ذلك يدبر أمر تسفيره إلى خارج العراق. فبدت الفكرة قابلة للإجراء وبسهولة التطبيق. لكن أمين العمري لم يوافق على ذلك، وطلب منا أن نصبر قليلاً إلى أن تجري الأمور في مجراها الطبيعي.

وأخيراً أعدت الحكومة لائحة، سجلت فيها تقديرها للأحداث التي وقعت في الموصل، وعدّها حركة وطنية تستوجب إصدار عفو عام عن جميع المشتركين فيها. وناشدت المجلس النيابي إعداد القانون، فصدر بتاريخ ٧ شباط ١٩٣٨، وقد نص فيها على عتد الحركة التي وقعت ما بين ١١ إلى ١٧ آب ١٩٣٧ حركة وطنية، وشمول العفو العام جميع الأشخاص الذين اشتركوا فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. واقرن القانون بتصديق الملك ونشر في الجريدة الرسمية. وهكذا خرج محمد عبدالله من المستشفى، واستعاد حريته بهذه الصورة التي ختمت بها القضية.

ونشرت المناقشات التي دارت في المجلس بصدد القانون والخطب الحماسية التي أقيمت فيه بشأنه في جريدة الزمان، في ٧ شباط ١٩٣٨، وجريدة المعرض، في ٢٢ آذار ١٩٣٨، بصورة مفصلة.

وقبل أن أختتم هذا الفصل، يقتضي إلقاء النظر على بيانات رستم حيدر، في أثناء مناقشته قانون العفو العام وبياناته الحكيمية التي ستشمل المستقبل.

بيانات رستم حيدر في المجلس النيابي:

إن الموقف لا شك دقيق، ولكن أرى نفسي متأثراً، كلما وقع نظري على هذه اللائحة. تعلمون أن اللائحة تتضمن العفو عن الذين قاموا بالحركة الوطنية في شهر آب، وأشك أن هذه الحركة (الحركة الثانية) كانت جواباً للحركة الأولى.

وكانني بالجيش أراد أن ينتقم لنفسه بنفسه، وأن يكفر بالحركة الثانية عن الحركة الأولى، فخرج ذلك الكابوس البغيض والاضطهاد عن صدر الأمة، وأراد أن يعيد الأمور إلى مجاريها الطبيعية. ومهما تكن الأسباب والعوارض، فإنني أرى لا مبرر لتدخل الجيش في السياسة، فالجيش عندما أوجدته الأمة ليكون درعاً لها تندرع به في الملمات وتدافع به عن كيان الوطن واستقلاله. هذه هي الجهة الثانية التي ينتظرها كل فرد من أفراد الأمة من الجيش، وكل فرد يعلم أن الجيش إنما وجد لأجل أن يقدم أئمن التضحيات وأغلاها في سبيل الأمة والوطن. والأهم تحريم الجيش وتقديسه. وكل جيش يجب أن يكون بعيداً عن التحيزات. وإذا ما انحرف عن هذه الخطأ، فإن سمعة البلاد تنحط من سيء إلى أسوأ، وتسوء العاقبة. إن التاريخ مليء بالعبر، ولا حاجة لي أن أدخل بالتفاصيل. وإنما أقول: ذهبت روما نتيجة السياسة العسكرية الخاطئة، وأين الإمبراطورية العثمانية التي كانت أوسع إمبراطورية في الشرق ودوخت الأمم؟ إنها ذهبت ضحية الإنكشارية. وإن الإمبراطورية التي كانت بغداد عاصمتها، ذهبت أيضاً ضحية السياسة العسكرية الخاطئة، إذ كانت بأيدي الديلم والمماليك. فإن لم ننتبه -بلا شك-، فإننا نلحق إلى البلاد وإلى الأمة.

فنحن أمام الحوادث الحاضرة ليس لنا إلا أن نبتل إلى الله، كي يلهم الرجال المسؤولين لاتخاذ خطوة قومية شديدة فيما يتعلق بالجيش ومستقبل الجيش، وأن نجعل الجيش صغيرة راسخة، بحيث إذا ما ارتطم بها طمع الطامعين من أصحاب الأطماع الفاسدة، رجعت منحنلة. وهذا ما نريده من الحكومة للجيش. وأقدم هذا راجياً أن يكون الجيش فوق الجميع، لأنه للأمة أولاً وآخر.

وفي نظري يقتضي هذا البيان أن يكون عبرة للجميع ودستوراً للعراقيين والرؤساء، وهذه البيانات من المستحيل أن تعلق في غرفة كل أمري الوحدات.

ولكن الغرب والمصحيح من جراء عدم المقدرة واللباقة أن التعقيقات الجنائية التي لا تكف عن التدخل في كل شؤون الدولة، كانت آنذاك تغط في نوع عميق، ولا تدري ما يجري! وكان أكثر المنتسبين إلى الشرطة الذين ينقصهم الكثير من التعليم والثقافة الحقيقية والتربية الدينية، مشغولين آنذاك بشؤون بيوت الدعارة المزدانة ومحافظتهم، وجميع الأموال منها وفتح الميخانات أو سدها وأخذ أتاوات منهم. ولم ينتهوا إلى الأمور الأخرى.

والحق أن التوجيه كان مغلوفاً من أساسه. وأود أن أضيف بهذه المناسبة، أن أساس تشكيلات الشرطة وكيفية انتقاء أفرادها وتدريبهم وتنقيفهم، هو أساس خاطئ كلياً. وفي الوقت نفسه لابد من تفكير سليم لإصلاحه على يد ضباط الشرطة الأجانب المتخصصين على أساس علمي، بعيد عن الروح البوليسية العراقية، ثم التفريق بين الشرطة والدرك بصورة صحيحة وفق ما هو في الدول المتقدمة.

وبموجب مرسوم منع الدعاية المضرة، الذي أصدرته حكومة المدفعي بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢، تم إبعاد رشيد عالي الكيلاني وكثير من غيره، ثم بدا أن في النية نفي نوري ومله كذلك. وقد فضح يوسف العزاوي -أحد أفراد الائتلاف المثلث- ذات يوم بصراحة هذه النية في أثناء حديثه من حيث لا يشعر.

ومن تعاقب الأيام تفاقمت الأحوال وازدادت سوءاً، فقد ساد النفاق وشلت الأمور واشتد التذمر في كافة الأوساط. وقد جلبت ونشرت بواسطة قنصل السويد الفعري حسن المخزومي اللبناني صور هزلية كاريكاتورية، صور فيها رئيس الحكومة المدفعي يدق على الطبل ومن أطرافه الوزراء يتفرجون، وتوفيق السويدي اللص الأحمر الشهير يجمع النقود بالتسول من المتفرجين. ومن الجدير بالذكر أن السويدي قبل توليه منصب وزارة الخارجية كان وزيراً مفوضاً في طهران، ثم سحب من هناك بناء على طلب الشاه رضا البلهوي الكبير وكان سبب طلبه سحب الموما إليه أنه يقوم بمسائل وتصرفات شائنة تتعلق بجوازات السفر وأخذ المبالغ والتجارة بالمشروبات الروحية باسم ويسكي السفارة، على أنه بدل الزوالي الكاشانية في السفارة بالزوالي العادية وغير ذلك.

حاول صلاح الدين الصباغ وتوفيق حسين أركان، الذي كان مديراً للاستخبارات في ذلك الوقت، إقحام المدفعي حقيقة ما يدور حوله. لكن ذلك كله لم يجد نفعاً، إذ في تلك الأثناء باشر هو أيضاً بجمع الأموال والأموال. ولم تؤدي النصيحة إلى أية نتيجة. ونظراً لهذه الأحوال، اقتضى الأمر وضع حد لذلك. والحق أن لا صعوبة في تحقيق أية مهمة أو غاية، إذا ما وجدت جماعة متضامنة من الرفاق ومن أولاد الحلال.

وهذه المنظمات لم تكن تضم القليل من هؤلاء، بل كانت تضم عدداً كافياً من الرجال الذين عاشوا شرفاء في دولة مستقلة ومحاضوا غمار المعارك والحروب، وتلقوا تعليماً وتدريباً تحت إشراف قادة قديرين ممتازين ومتصفين بالحنكة ونقاء السريرة.

الانقلاب العسكري الثالث:

في الساعة الثانية عشرة من يوم ميلاد المسيح المصادف ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨، اجتمعنا في غرفة صلاح الدين مدير الحركات (وكان الحاضرون صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب و فهد سعيد، ومحمود سلمان، وسعيد يعنى، وأنا). وفي ربع ساعة قررنا أن نقوم حالاً بإسقاط الحكومة في هذه الليلة، وكنا نعرف أن حسين فوزي باشا في جانبنا. وبعد أن تفررت الخطة الآتية، انصرف كل منا ليقوم بما عليه القيام به، وكنا نعتمد الواحد على الآخر اعتماداً كلياً.

وقد كانت الخطة كما يأتي:

من بين كافة القوات المسلحة في بغداد، كانت القوة الوحيدة التي يحتمل أن تكون بجانب الائتلاف المثلث، ألقى شرطي من القوة السيارة المربطة في ثكناتها بالباب الشرقي. وعلى الرغم من أننا لم نستطلع وجهة نظر وحدات الجيش في كركوك والديوانية، كان من المستبعد أن تصطدم معنا أو تعارضنا، إذ إن كل ضابط في الجيش كان مستعداً لفداء الوطن بدمه، لأنهم كانوا يشهدون الأعمال المخزية الصادرة عن المسؤولين ويسمعونها. أما قوة الشرطة، فكان فوج واحد لوحده كفيلاً بشلها وإيقافها عند حدها وحتى تأمين استخدامها لطرفنا، لأن هذه القوة كانت عبارة عن مجموعة من الرجال المسلحين الذين ينقصهم الانسجام الروحي والنظام، وكان تدريبهم على روحية الفرص والنهب والسلب وغيره.

وبأمر من مدير الحركات، صدرت الأوامر إلى الوحدات الموجودة في بغداد للقيام بمناورة ليلية، وصدرت الأوامر بنقل الوحدات من الوشاش إلى معسكر الرشيد، مع عتاد المدافع والطائرات المخزونة هناك، على أن يتم ذلك بواسطة مائي سيارة كانت موجودة في عهدي، وانتقال كتيبة الهاشمي بقيادة محمود سلمان من الثكنة الشمالية إلى معسكر الرشيد، على أن تمسك طريقاً خارج السداد. وبهذه الصورة تجتمع كافة الوحدات في المساء في معسكر الرشيد، وتبقى تحت إمرة مدير الحركات صلاح الدين الصباغ، لحين التحاق رئيس أركان الجيش، وعلى أن تستمر هذه الوحدات عند الاقتضاء على المقاومة حتى الوصول إلى النتيجة المنشودة. وعندما يلتحق رئيس أركان الجيش ويتم كل شيء، ينبغي أنذاك الاتصال برئيس الوزراء لمطالبته بتقديم إستقالته بسبب موقف وزير دفاعه.

وقد اتفق الإخوان على «سعيد يحيى» أن يستلم كتاب الاستقالة، غير أنني بالنظر لما كنت أعرفه من مزاجه العصبي، فقد بادرت أسأله ما عساه يفعل إن رفض المدفعي تقديم استقالته أو أظهر المقاومة؟ فبادر «سعيد يحيى» بالجواب: أنه «سوف لن يتزدد بإسكانه نهائياً. ولكنني عارضته بشدة، ثم سألت: ما الفرق إذن بين حركتنا وبين حركة بكر صديقي؟ فوافق صلاح الدين ومحمود سلمان على وجهة نظري، وأبدوني في معارضي. وحينئذ طلب إلى الجميع أن أتقبل مسؤولية كافة الأعمال داخل المدينة وطلب الاستقالة من جميل المدفعي، وبيئت للجميع أنني سوف لن ألجأ إلى أية وسيلة قد تمس اعتبار المدفعي أو كرامته نهائياً. ثم عمدت على فصل فوج كامل وجعله تحت أمرتي وعلى أهبة الاستعداد للتحرك باللوريات فوراً، على أن يبقى متصلاً بي تلفونياً، احتياطاً للطوارئ للوقوف بوجه كل مقاومة في المدينة أو من جانب الشرطة.

أعمال الشخصية:

عندما رجعت إلى غرفتي أصبحت أوامري إلى وحدات الثقليات الآلية، قائلاً: إن هناك مناورة ليلية، وأنه ينبغي الإسراع بنقل الوحدات من الوشاش مع عتاد المدافع والطائرات المخزونة هناك على جناح السرعة إلى معسكر الرشيد، وأنه يجب على كافة الوحدات الميكانيكية أن تتسابق فيما بينها خلال هذه العملية.

وقد طلبت إلى معاوني رشيد حلي الذي كان يمتاز بخصائص ممتازة، أن يذهب إلى المعسكر لمراقبة الأعمال والإشراف عليها، وأن يبقى اتصاله الدائمي معي. لقد كنت على ثقة تامة بأن كل شيء سيتم على ما يرام، وكنت قد عودتهم على مبدأين لم يكونوا يحيدون عنهما قيد شعرة؛ وهما تطبيق الأوامر الصادرة إليهم حرفياً من غير نقاش، وعدم الإفشاء بكل شيء يتصل بعملهم إلى شخص آخر غير رؤسائهم المسؤولين عنهم.

وفي خلال مدة وجيزة أنهيت أعمال هذه، ثم توجهت إلى غرفة مدير الإدارة الزعيم خالد الزهاوي المعروف بثلونه. وكانت الساعة تشير إلى الثانية والنصف بعد الزوال، وبدأت أحاول معرفة ما إذا كان قد أحس بشيء مما يدور؟ فتأكدت أن ذهنه خال ولا يعرف شيئاً بالمرة، وكان يشغل أنه كان يعمل على تسجيل عدد من الشبان اليهود في الوحدات الآلية، فكان يحاول الحصول على موافقي على ذلك. وقد أدهشني منه في بادئ الأمر هذا العطف الزائد، ثم علمت أن والدته كانت يهودية. هذا وفي عودة في بحث وزارة الخارجية إلى خالد الزهاوي فيما يتصل بعمليات تهريب السيارات والإطارات، عندما كان وزيراً مفوضاً في كابل.

وبانتهاء الدوام انصرفت إلى داري في العيوضية، وبعد الغداء طلبت من سائقي أن يذهب إلى الثكنة الشمالية ويلزمها ليعود ويخبرني بوقت خروج الكتيبة منها للمناورات. ومن جهة أخرى، فقد كنت متصلاً برشيد حلي وصالح الدين الصباح، وقد تم ذلك كله بواسطة تبادل الرموز والإشارات المتفق عليها فيما بيننا، بحيث لم يكن ثمة أحد غيرنا يعرف حتى بأسمائنا أو بأماكننا.

ومن العجيب أن جميع الوحدات التابعة لأعضاء الائتلاف المنحل كانت تنتقل من محلاتها، دون أن يتقدم أحد من أفرادها لإخبار القادة بالذي كان يجري. وفي الساعة الخامسة حضر السائق وأخبرني أن الكتيبة قد غادرت ثكنتها بسرعة تجاه السداد، وهكذا أفلت السهم من قوسه والنتيجة مجهولة؛ فقد تكون نجاحاً، تعود بنا الأحوال إلى سابق عهدها، فنكون بذلك قد أدبنا واجبتنا تجاه بلادنا؛ وقد تكون فشلاً، ومن ثم الإعدام.

ولا بأس من هذا الاحتمال أيضاً، فإننا في الأقل سنحتفل بالسكون والراحة الأبدية في أسوأ الفروض والأحوال، بعد أن عشنا أحياء الضمير مخلصين لوطننا وشعبنا العراقي. وكما يقال: إن الناس جميعاً خلقوا سواسية وإن الخالق قد وهبهم حقوقاً معينة ثابتة، وإن الحكومة إنما تقوم بين الناس لضمان هذه الحقوق وتستمد سلطانتها من رضا المحكومين. وإنه إذا ما حادت الحكومة عن أهدافها، لأصبح من حق الشعب أن يغيرها أو يلغها، ثم يقيم بدلاً منها حكومة تضع أسسها على المبادئ وينظم سلطانتها في الصيغة التي تكفل له الأمن والسعادة، ويكون ديموقراطياً حقاً لا ديكتاتورياً.

وبعد هذه الملاحظات الفكرية، أسرعت بارتداء ملايمي المدنية، وأخذت صديقي -مسدي- الذي لا يفارقتي وبعض لوازمي وكابسولة مركبات سيانيد الكيفيلة بتخليص المرء من التعرض لأية

إهانة أو أذى، وانطلقت خارج الدار بمثل ما غادرتها ذات ليلة في الموصل، دون أن أحيط زوجتي الوفية بما هناك مكتفياً بالقول إنها ليلة مغامرة.

وذهبت مباشرة إلى دار الضباط، فرأيت الائتلاف المثلث وإسماعيل صفوة جالسين؛ فلما رأوني، دعوني لشرب الشاي. وعلى الرغم من اعتزازي بهم، اعتذرت ووعدتهم بالعودة إليهم، فغادرت وخرجت من الباب الخلفي إلى دار جميل المدفعي. ولكنني لم أجده هناك وبعتت عنه، فوجدته يلعب الورق في دار المرحوم عبدالله الصافي، فدعوته إلى الحديث في الغرفة المجاورة وبادرته بغلاصة أن الجيش مع رئيس أركان الجيش مستاءان جداً من الوزارة، وأن الجيش قد تحصن في معسكر الرشيد وبطالبيه بتقديم استقالته، وأعلمته أنني حضرت لإبلاغه بذلك قبل أن يقع ما لا يحمد عقباه.

فسألني المدفعي: أين هم سعيد التكريتي وحميد الشالحي وإسماعيل صفوة؟ فأجبته: إنهم يتناولون الشاي في دار الضباط ووحدهم في معسكر الرشيد. ثم كررت عليه أنني: إنما أسرعت بالحضور إليه، لأخبره بذلك قبل أن يصيبه شيء، فلما أدرك المدفعي حقيقة الوضع، أجاب: إنني لا أريد سفك الدماء، وإنني أقدم استقالتي، ثم عاد يسأل: إن كان ذلك هو قرار الجيش النهائي؟ فأكدت له ذلك.

ثم توجهت مباشرة إلى دار الفريق حسين فوزي في الأعظمية، وأفهمته بما تم من الأمر وبانتهاء مهمتي. فأجابني صاحبي وبكل هدوء أنه تناول تشريب دجاج ومن ثم عليه أداء صلاته، فأجبته: إن وحدات الجيش مجتمعة في المعسكر ويانتظاره، فلا وقت لهذه المسائل. وفي الحال استقلنا السيارة التي انطلقت بنا نحو المعسكر.

اجتماع في المعسكر واستقالة جميل المدفعي:

عندما وصلنا المعسكر وجدنا الوحدات على أهبة الاستعداد لتنفيذ الأوامر، وكان الظلام في كل حي، وبعض الأسلحة تلمع بمسافات بعيدة. وملفت بدوزي أحبط الزملاء علماً بمقابلتي وما دار بيننا. وعلى حين غرة رن جرس التلفون، لقد كان المغفور له الملك غازي بنفسه وخاطبه حسين فوزي، قائلاً: نعم، يا صاحب الجلالة، إن جميع قملعاتكم تحت إمرتي ومجموعة هنا وهي ما زالت تحت طاعتكم، سوى أنها تعرض على جلالتهكم بوجوب انسحاب الوزارة القائمة من الميدان.

فأجاب الملك - وهو يختم مكالمته التلفونية -: أنه سيبحث إلينا هيئة للتحقيق واستجلاء الموقف. وبعد برهة حضر كل من العين مولود مخلص ورئيس الديوان الملكي رشيد الخوجه، فاطلعا على حقيقة الحال بنفسهما. في حين كان مولود مخلص يوضح أنه موافق أيضاً من قبل المدفعي، كان يحاول إقناعنا بصرف النظر عن الحركة، وكان الجواب الوحيد: كيف هذا يا باشا؟ لقد قمنا بكل هذا لإعادة الأحوال إلى سابق عهدها. وحينذاك توجه مولود مخلص إلى حسين فوزي وعرض عليه طلب رئاسة الوزراء.

فكان جواب حسين فوزي: إننا لا نقوم بهذا العمل من أجل أنفسنا وأنا لا أريد هذا. وهكذا غادر مولود مخلص ورشيد خوجه. وظلت أنا أسأل نفسي: أي تفكير هذا؟

وعقب رجوع الهيئة، طلب الملك من حسين فوزي المهيء إلى البلاط فوراً. وكان هذا الطلب في حد ذاته إحراجاً شديداً بالنسبة لنا، فلو امتنع حسين فوزي عن الذهاب، قيل لنا أننا متمردون، وأنها شقينا عصا الطاعة ولا نريد أن نذعن لطلب الملك. فتقرر الامتنثال للأمر الصادر من المقام الأعلى.

وعندئذ التفت نحوي الرفاق قائلين: ما دمت اصطلحت بنفسك الرئيس [أي: رئيس الأركان حسين فوزي] إلى هنا، فلا مناص من أن ترافقه إلى البلاط أيضاً. فقلت: يا للجنة، وانفجرنا جميعاً ضاحكين، وانطلقت مع الرئيس إلى البلاط الملكي. ولم يكن هناك أي مجال لاختيارات المفاضلة، فسواء إن بقينا خارجاً أو داخلًا أو اتفق أن نجحنا أو فشلنا، في النهاية فإننا جميعاً في موقف واحد؛ فلو تحقق لنا النجاح، كان لنا ما أردنا؛ وإن أصابنا الفشل، فعلينا جميعاً التوجه إلى مشانق. وكان مجلس الوزراء مجتمعاً بالملك، فدخل عليهم الرئيس واختارت أنا ركناً مناسباً أنتظر النتيجة. وبعد قليل خرج الرئيس وأحاطني علماً أنَّ الوزارة قد استقالت وأنَّ عزم الملك قد استقر على طلب نوري السعيد إلى البلاط وتكليفه بتأليف الوزارة. ثم اعتذر بعودته إلى بيته نظراً لما عاناه من تعب.

وبعد أن أوصيلته إلى داره، رجعت بسيارتي لوحدي، فقممت بجولة تفتيشية داخل المدينة وحول المعسكر – القوة السيارة-. وحالما اطمأنت إلى أن كل شيء هادئ، ذهبت إلى الرفاق وأخبرتهم بالنتيجة، ثم إلى زيادة في الحيلة والحنن. رجعت إلى المدينة لمراقبة الأحوال، فأوقفت سيارتي في ركن من الشارع المجاور لمديرية الشرطة العامة، وقضيت باقي الليل مترصداً هناك.

وما أن بدت تباشير الصباح حتى أسرعرت بالعودة إلى داري، وارتديت بزّي العسكرية، وذهبت برفقة رئيس أركان الجيش إلى البلاط الملكي الكائن في الكسرة؛ حيث بقيت في غرفة الأمير زيد حتى دعاني نوري السعيد وقد بدأت الشمس بالشروق، وكان بجانبه كل من مله الهاشمي ورستم حيدر وأعلن تأليفه الوزارة، ثم طلب مني وجوب تفريق الوحدات في هدوء والعودة إلى ثكناتها.

فهرعت إلى المعسكر وأحطت زملائي بالنتيجة، وشرعت الوحدات تعود إلى معسكراتها في سكوت، وكأنها عائدة من مناورة ليس إلا. وتوجهت بدوري إلى غرفتي بوزارة الدفاع، وباشرت أعمالاً الاعتيادية. وبعد هتية جاءني مفتش النقلات ميجر جرسن و هو يبتسم، محاولاً أن يستوضح مني جلية الأمر، فأبديت له حيرتي وجهلي بكل شيء. ثم أعقبه الجنرال روبنسون المفتش العام، فلما سمع مني الجواب، نهض مبتسماً دون أن يكمل شرب قهوته هاراً رأسه وخرج.

وبؤسفي جداً أن استطرده فأقول: إن هذه الوزارة التي جاءت بفضل هذه التضحية والأمانة الخالصة، لم تتردد بعد وقت قصير عن إحالي وإحالة كل من حسين فوزي وأمين العمري على

التقاعد بصورة كيفية ومن غير حق ودون أي تحقيق، لا شيء إلا لإشباع رغبات الغير. وهكذا كوفئنا مكافأة عكسية على خدماتنا، وشكراً لي على مهمة هذه الوزارة ووفائها.

جميل المدفعي:

كان ضابط مدفعية والتحق بالملك فيصل، ثم التحق ببعض الثوار لمقاومة الإنكليز. واشتغل عدة مناصب مهمة في الحكومة العراقية، من بينها رئاسة الوزارة. وكان معروفاً بصداقته المثينة مع الناجر الدامرجي، وخاصة أن أخلاقيهما كانت متلائمة. وبهذه الوساطة، جمع له ثروة كبيرة، واستملك الأراضي والعقارات. كانت لدامرجي معامل ملحين في أثناء الحرب العالمية الثانية، وكانت الحكومة توزع الملحين الناتج على الأقران. أما هذا الطحين، فكان مخلوطاً بالتراب والزبل وأنواع المواد الغريبة. ومن جراء هذا التلاعب والغش، قُدم إلى المحكمة في عهد إحدى الوزارات وحُكم عليه بالسجن. غير أن جميل المدفعي بدافع صداقته، أخرجته من السجن. وبعد مدة، قتل بصورة غامضة في محله التجاري، وكان سكرتيره شاباً وسيماً يهودياً. وقد أغلقت التحقيقات لمعرفة القاتل وأسباب القتل، بناء على طلب عائلته حتى لا يظهر بعض أعماله الفاسدة.



الوزارة السعيدية الثالثة

تألفت الوزارة ليلة ٢٤-٢٥ كانون الأول ١٩٣٨، كما مدرج أعلاه من نوري السعيد رئيساً ووكيلاً للخارجية، ومن طه الهاشمي للدفاع ووكيلاً للداخلية، ورستم حيدر للمالية، وصالح جبر للمعارف، ومن باقي رفاقهم.

وكان أول أعمالها أن سمحت للجرائد المعطلة بالصدور ثانية، ورفعت الرقابة عن الذين وضعهم المدفعي تحت المراقبة، وأعدت المبعدين إلى أماكنهم الأصلية. وكذلك أعادت إلى الوظيفة الكثيرين ممن كانوا قد أنهت خدماتهم من موظفي الخدمة الخارجية والمدنية، وأحيل على التقاعد أقطاب الائتلاف المثلث ونظيف الشاوي وغيرهم.

ولقد صرحت الوزارة في مهاجها: أنها في سبيل خدمة المصلحة العامة بذلت الوعود السخية عن عزمها على تنظيم الإدارة الحكومية وتنظيفها، فقوبل كل ذلك بارتياح بالغ من مختلف الأوساط. ولكن يقتضي أن أقول إن أكثر هذه الوعود بقي خيراً على الورق ولم ينفذ منها شيء، وذلك بسبب عدم الكفاءة أو لأسباب مختلفة أخرى، مثل المحسوبية أو قبول الوساطات من الإنكليز.

أما نحن في الجيش، فقد وثقنا من باذلي العهود والوعود وإباههم في أداء واجباتنا ليلاً ونهاراً، إذ لم يكن لنا هم أو شاغل سوى العمل على تقوية تنظيمات جيشنا ورفع كفاءته ومقدرته العسكرية. ولم تكن في ذلك الحين ميول واتجاهات سياسية في الجيش. وبانقضاء عهد الإزهاب المدفعي، بدأ الناس في مجالسهم يتناولون حقوقهم الأساسية ويتكلمون بحرية. وينتقدون سياسة الوزارة المدفعية. واشتدت الحملة وامتدت إلى المجلس النيابي، فألقيت الخطب وقدمت التقارير متهمة الحكومة المدفعية.

وفي تاريخ ٢٣ شباط ١٩٣٩، صدرت إرادة الملكية بحل المجلس النيابي. وعلى إثر ذلك، انتقل النشاط إلى المجالس الخاصة. إن توحيد الجهود بوزارة الدفاع نحو تقوية الجيش وتدريبه كان مبعث الانسراح، وبعد مدة قليلة تبدل الشعور وبدأت الأفكار السياسية تظهر في أمن الجيش. وأصر بعض الرفاق الانتهازيين على الاستمرار في التدخل في كل شيء، وبدأوا يعقدون الاجتماعات الليلية ويتعدون عن نطاق وظائفهم إلى أبعد الحدود. وذات يوم كنت أتكلم مع طه الهاشمي وأعرض له الحالة، فما كان منه إلا أنه أبدى عدم ارتياحه واستيائه من هذه الأحوال. ولكن ما العمل؟ وقعت اللحية بيد بعض الانتهازيين من الرفاق.

وبالنظر لكثرة مشاغلي والشغالي الفكري، لم يسمح لي الوقت لحضور الاجتماعات التي كانت تعقد حيث كنا قد شرعنا بعملية واسعة النطاق: تناولت إعادة تنظيم الآليات وخاصة هيئة

ملاكات الحضور والسفر وتدريب الضباط والسواق وتكملة المهمات والأدوات الاحتياطية، إضافة إلى قيامي بتفتيش الوحدات الآلية، الأمر الذي كان يستغرق من وقتي كثيراً.

واستناداً إلى الموافقة التي استطلعت الحصول عليها، تمت الاستعانة بأفراد فوج الحراسة لتوسيع المدرسة الآلية، فقد قفز عدد أفرادها تحت التدريب من ٢٤ إلى ٤٥٠ واتبعتنا نظام المناوبة في تدريبهم وتعليمهم اقتصاداً في الوقت. وفي الوقت الذي كان قسم منهم يتعلم السباق، كان القسم الثاني يتلقى دروساً في الميكانيك الخ. وهكذا كانت المدرسة في عمل دائم ١٨ ساعة يومياً. وأنه من الصعوبة بمكان أن أشرح هنا الهمة والروح العالية التي اتسم بها ضباط الآلية في أعمالهم الإضافية بعد أوقات الدوام الرسمي وحتى منتصف الليل، دون زيادة رواتبهم؛ فقد كان الجميع في حركة ونشاط دائمين.

مؤامرة كبرى:

في أواخر شهر شباط ١٩٣٩، علمت بنياً بتشكيل مجلس تحقيق مع البيطار حلي عبد الكريم وغيره بتهمة العمل في جمعية سياسية فتنكة. والحق إنني لم أعر اهتماماً لهذا النبا، لما أعرفه عن البيطار وأمثاله، فهو ليس من الذين يخشى خطرهم وعندما التقيت بمدير الاستخبارات توفيق حسين، أوضح لي أن هناك كانت مؤامرة كبيرة، ولم يتمكن من إحاطتي بمعلومات أخرى.

وبعد بضعة أيام تبلفت بتعييني عضواً في المجلس العسكري الذي تم تشكيله برئاسة أمير اللواء إسماعيل نامق لمحاكمة البيطار. في يوم ٤ آذار ١٩٣٩، التأم مجلسنا، بيد أن الأوراق التحقيقية الواردة لم تفدنا شيئاً، فقررنا البدء بالاستجواب في اليوم التالي. ولدى استفسارنا من وكيل الأحكام السيد عثمان عما تنطبق على التهمة من مواد منشور الجيش العراقي، كان جوابه لفرط دهشتنا أنه لا علم له بهذا المنشور، في حين أن صاحبنا هذا من خريجي كلية الحقوق العراقية وكان قد تم تعيينه نائباً للأحكام برتبة رئيس (نقيب) والعق بمجلسنا لإرشادنا. فآثار الأمر ضحكي كثيراً، وقلت بآرك الله أساتذة الحقوق الذين يمنعون الشهادة لأمثالك، ولكن لا بأس. لابد أن جنابك خرجت من الباب الخلفي للكلية؟

وفي الجلسة الثانية أنابنا إسماعيل نامق أنه تلقى أمراً بتأجيل النظر في القضية.

إعلان الأحكام العرفية وتعييني رئيساً للمجلس العرفي:

في اليوم التالي قرب منتصف الليل، جاءني إلى داري العقيد صلاح الدين الصباغ وأعلمني بأنه قد تمت إمالة اللتام عن خيوط مؤامرة خطيرة متشعبة عن قضية البيطار حلي، وأن ذلك قد حدا بالحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية، وأنه قد صدرت إرادة الملكية بتعييني رئيساً للمجلس العرفي وتعيين حاكمي الجزء عزيز خياط و معروف جياووك عضوين مدنيين وتعيين كل من المقدم سعيد

بحبي والمقدم محمود حلبي الطرابلسي عضوين عسكريين. ومن غريب الصدف أن ذلك اليوم كان يصادف يوم ١٣ المشؤوم من شهر محرم، وكان رقم الإزادة الملكية أيضاً ١١٣ وتاريخ ٥ آذار ١٩٣٩!

لم أملك نفسي عن بيان استغرابي من تعييني قبل أخذ موافقتي، فقال: إن طه الهاشمي وبقية الاخوان اقترحوا تعيينك ورأينا أنك الائق، ثم مضى يتحدث عن خطورة المؤامرة وعن التصريحات التي أدلى بها المتهم لسمو الأمير عبدالإله الذي سيعضد بنفسه لأداء الشهادة. ثم مضى صلاح الدين يتكلم عن المخاطر التي كانت ستلحق بالبلاد من جراء هذه المؤامرة. وقد أثارت هذه الأخبار مشاعري.

فأجيبته (أي صلاح الدين) قائلاً: مادام الأمر كذلك، فإنني سوف لن أنأوى لحظة عن إيقاع أشد العقوبات على من تثبت جرمته، ولكنني أعلن من الآن: بأنني سوف لن أقبل كل تدخل من أي فرد كان في هذه المحاكمة التي ينبغي أن تجري بصورة علنية، وبروح العدالة المطلقة. ثم أضفت: أرجو إحاطة الوزير وبقية الرفاق بما أريد. فكان جوابه: على رأسي حقلك، وافترقنا. وقضيت ليلتي أرقاً تتنابني الهواجس، بالنظر لتفكيرى بالعبء الجسيم الذي ألقي على عاتقي. وفي اليوم التالي مررت بمقر وظيفتي، فأودعت مهام تمشية أمور النقلات إلى مساعدي القدير رشيد حلبي، ثم انجبت إلى غرفة وزير الدفاع.

في غرفة وزير الدفاع:

وجدت طه باشا متوتر الأعصاب، وما أن رأيته حتى أسرع بقوله: دعنا نراك. ثم أخذ يتلو علينا أسماء بقية الأعضاء ومدير الشرطة العام السيد هاشم العلوي ونائب الاحكام مصطفى كامل وقائد القوات الذي معنا المعين في معسكر الرشيد، أمير اللواء إسماعيل نامق. وكان مصطفى كامل نائباً للاحكام في وزارة الدفاع، وتم تعيينه مدعياً عاماً في المجلس العرفي.

افتتح الوزير حديثه بمقدمة طويلة عن جهود الملك فيصل الأول في تأسيس هذه المملكة، وتوليد دعائم الحكم فيها، ثم تطرق إلى الكلام عن المحاولات التي يشهدها الخونة لبعث الفوضى والاضطراب في البلاد، وما تم فعلاً من الاتصال بينهم وبين بعض الضباط، بغية تسخيرهم لتحقيق أغراضهم، وكل ذلك تلخص في تدير مؤامرة لقلب الحكومة الحاضرة، وذلك لإبادة أعضاء الوزارة، مع ما يقرب من مائتين من باقي كبار الموظفين، بأغتيالهم أثناء مأدبة تقام في دار الأمير عبدالإله.

وهذا الأمر قد حدا بالحكومة إلى توقيف قسم منهم وإعلان الإدارة العرفية. وأضاف قائلاً: إن الحكومة تقوم بالتصديق منذ مدة طويلة بواسطة مدير الاستخبارات توفيق حسين، ثم أعلن نبأ اعتقال كل من الرئيس البيطري حلبي عبدالكريم والرئيس عبدالهادي كامل ورئيس الوزراء السابق حكمت سليمان والرئيس علي غالب عريان وإسماعيل عياوي و يونس عياوي والرئيس الطيار جواد حسين. وقال: إنه على الرغم من أن الإدارة العرفية معلنة في معسكر الرشيد فقط، إلا أن في وسعها أن

تمد يدها إلى كافة أرجاء البلاد، لجلب كل فرد له علاقة بهذه القضية. ثم اختتم كلامه بالقول بأنه ينتظر الإجراءات السريعة من المجلس العرفي، وطلب منا أن نبادر بالذهاب فوراً إلى المعسكر ونعقد جلستنا في مقر الفرقة الثالثة لدى مقر القيادة في المعسكر والمباشرة في العمل فوراً لإنهاء القضية.

وفيما كان الوزير يتكلم، كان إسماعيل نامق يقول بين حين وآخر: تأمر... تأمر سيدي، وسعيد يحيى يضيف: نعم نعم... سنعمل مايلزم... سنستقيم... معالفاً واجبه كعضو في المحكمة في التزام الحياد التام وعدم التسرع وإبداء رأي متحيز. ولذلك اضطررت لإلقاء الكلمة الآتية: أيها السادة، لما كان إبداء الرأي قبل التمهيص والتدقيق وقبل التجريم مما يمنعه القانون وتحظره الوظيفة ولا يقره وجدان، فإنني أطلب من الرفاق الكف عن ذلك. هذا ولست أرى أن من الجائز عقد جلسات في مقر قائد القوات. أضف إلى ذلك ضيق المكان، وحيث أن جلسات المجلس يقتضي أن تكون علنية، أقترح عقدها في مدرسة النقلات الآلية بالنظر لاتساع قاعاتها ووردهاتها. وأني أرجو من الوزير الموافقة ثم لا بد لنا قبل البدء في نظر القضية، من الإطلاع على كافة الأوراق ومذكرات التوقيف وتدقيقها من قبل المجلس، على أن أحتفظ بحقي في تعيين موعد البدء بالاستجواب.

وقبل أن أختتم كلامي قاطعتني كل من سعيد يحيى ومعروف جياووك الواحد بعد الآخر بالقول: ميخالف... ميخالف... سنبدأ نحن بالاستجواب حالاً، طناً منهما أنهما بذلك يكسبان عطف الوزير. ولكنني قاطعتهما بصوت مدوي، قاطلاً: مهلاً يا سادة. ولو أنني لم تمهلي الانقلابات الكمالية في تركيه لنيل شهادة الحقوق، رغم السنوات التي درست فيها الحقوق بأستنبول، فإنني على علم تام بالأصول التي أناطها القانون الرئيس، أعني بي. ثم نهضت مُسلماً على الوزير طالياً من البقية التفضل بالذهاب إلى المعسكر. حيث سيعت إلينا قائد القوات بكافة الأوراق. ونظراً لما أعيدته بالهاشي من حبه بالنظام، فقد استدار لي مبتسماً وهو يقول: حسناً جداً.. اعمل كيفما تريد، فإن ذلك من صلاحيتك ووظيفتك، وعلى هذا فقد توجهنا إلى قاعة المدرسة الآلية.

المحاكمة التاريخية:

في قاعة المدرسة الآلية الكبيرة، قمنا بتنظيم الأماكن. وبعد الظهر وصلتنا أوراق القضية، وكانت تتضمن استجواب البيطار حليبي والرئيس عبد الهادي بصورة مختصرة، ولم تكن هناك أية مذكرة توقيف صادرة بحقهما. وكان هذا هو كل ما وجدناه من تحقيق في قضية ملئت بالخبيث والتهويل. والحق أنني بعد الإطلاع على هذه الأوراق، بقيت في حيرة، ثم ارتأينا البدء بالتحقيق بأنفسنا من جديد، وهكذا أمضينا عصر ذلك اليوم وإلى حين منتصف الليل بالتحقيق. وفي المساء حين كنا في المحكمة، ألقى الملك غازي الكلمة التي أدرج نصفها أدناه من إذاعة قصر الزهور:

أيها الشعب العراقي النبيل

إنني أحذركم من الدسائس والفتن التي قد تطيح بالبلاد ومستقبلها، ولابد لي أن أشير هنا إلى أن البلاط مستعد وفاتح أبوابه على مصراعيه لنقل الشكاوي ورفع الظلمات من أي شخص كان. أما التأمير: فذلك ما أحذركم منه وأمل أن تكونوا مستعدين لتحقيق الغاية العليا التي نرجو الله سبحانه وتعالى- أن يوفقنا لها، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

كان موقف الصحافة مدهشاً جداً، وهنا أدرج بعض ما نشرته الصحف اليومية الصادرة بتواريخ ٧، ٨، ٩ آذار ١٩٣٩، ويجب أن أذكر أن كل ما نشر كان حسب رغبة الحكومة وبإيعازها.

جريدة الاستقلال: مؤامرة الشيوعية الفاشلة، جناية العناصر الشيوعية وصفحة سوداء جديدة.

الزمان: في الموقف الراهن.

العقاب: الله، الملك، الوطن.

اليوم: من يزرع الشر يحصد الندامة.

البلاد: الشعب يستنكر التأمير.

وكانت هذه الصحف والرأي العام الذي وقف مبهوئاً أمام هذه الأحداث جميعاً، تطالب بإلحاح إنهاء المحاكمة في أسرع وقت ممكن. لذلك اضطرت محكمةنا أن توالي العمل ليلاً ونهاراً، اعتباراً من ٩ آذار ١٩٣٩ بلا انقطاع، فاستغرق ذلك نحو تسع ليال أو عشر ليالي متواصلة إلى ما بعد منتصف الليل غالباً وحتى الفجر أحياناً.

وطلبنا من المدعي العام الذي كان متأثراً بأوامر إسماعيل نامق، أن يقدم الأدلة والشهود، فأرسلنا توالي الإفادات. وسرعان ما أخذت نفسي تنتفض للاتجاه الغرب الذي كانت شهادات الشهود تسير نحوه، وهذه صورة مختصرة عن الشهادات وإفادات المتهمين التي قدمها المدعي العام مصطفى كامل، الذي كان يلخص القضية حسب وجهة نظره ويعرضها كما يشاء:

قضية البيطار حلمي ومؤامراته:

اتصل البيطار حلمي بالأمير عبد الله بتوسط الرئيس عبد الهادي الذي تربطه الصلة بالبيت الهاشمي من أيام الحجاز، وتكرر اجتماعهما عشر مرات؛ بين خلالها البيطار حلمي للأمير عدم مشروعية الحكومة الحاضرة، ونية التخلص منها خلال السفر التي كان الملك يتوي القيام بها إلى لندن آنذاك، عارضاً على سموه الانتماء إلى الجمعية التي يمثلها، حيث تضم عدداً كبيراً من الضباط من ذوي الرتب العالية. ومقترحاً لنجاح هذه المؤامرة الخطة التي وضعها، وهي تنص على أن: يقيم الأمير مأدبة كبيرة يدعو إليها أركان الوزارة القائمة، مع بقية الضباط بما يقرب المائة وخمسين شخصاً، حيث يتم

الإجهاز عليهم جميعاً هناك. وقد أهد الأُمير هذه المعلومات في شهادته التي أدلى بها أمام المحكمة. مضيفاً إليها أن لا دخل لعبد الهادي في هذه المؤامرة، فقد اقتصر دوره على التوسط بينهما فقط.

لدى استجواب البيطار حلبي، أهدى في إفادته ما يؤيد شهادة الأُمير ذاكراً أسماء بعض الذين تقرر قتلهم بصورة قطعية، مثل صلاح الدين وموسى علي وعامر حسك ومبارك علي وناظم رشيد وصالح فوزي ومحمود سلمان وصبيح العمري ومحمود الهندي وغيرهم. وكشف عن أسماء شركائه، أعضاء الجمعية، البالغ عددهم ٢٧٣ ضابطاً، وعلى رأسهم المرحوم شاكر علي وحقي خماس وعباس فضلي وعلي غالب وصالح صائب، وعدد من الأشخاص المدنيين وهم حكمت سليمان ونصرة الفارسي وإبراهيم كمال وماجد مصطفى وحسن فهدى ومصطفى العمري. وأضاف إلى ذلك معلومات أخرى: منها اتصاله برئيس أركان الفرقة الثانية في كركوك العقيد صالح صائب تلفوئياً للتداول بشأن المؤامرة، وسفروه بطائرة جواد حسن إلى كركوك، حيث وجد بانتظاره سيارة عسكرية بعث بها صالح صائب لنقله إلى مقر الفرقة، ذاكراً تناوله الكباب هناك. ثم عودته إلى بغداد بنفس الطائرة التي استقلها عند ذهابه، وما حصل من حمل صحن الكباب معه سهواً إلى بغداد، واضطراره إلى إرسال مراسله إلى كركوك مرتين لإعادة الصحن.

وبعد إفادته هذه التي أدلى بها مدير الاستخبارات توفيق حسن بالتنظيم والتعقيب، اعترف أنه يعمل بتحريض منه ومن امرأة تدعى نظيرة، كان قد التقى بها أمام سينما الرافيدين القديم، وعند تمثال جنرال مود الذي كان أمام دار السفارة البريطانية. ثم أعقب قوله عن نظيرة هذه، فوصفها بكونها امرأة ذات قامة قصيرة، بارعة الجمال، تتكلم التركية والعربية والإنكليزية والفرنسية، وأنها تتعالى مع محدثيها عند الكلام معهم، وأضاف أنه لم يستطع قط التعرف على هويتها. ولدى استجواب عبد الهادي، أكد إخلاصه للبيت الهاشمي، مبيناً أن توسلته إنما كان لمجرد تحقيق رغبة البيطار للاجتماع بالأُمير.

وأما جواد حسن الذي سبق وأن صدر العفو العام عنه بقضية اشتراكه في قتل المرحوم جعفر العسكري، فعلى الرغم من اعترافه بنقله البيطار حلبي وتأييده ل إرسال العقيد صالح صائب للسيارة العسكرية التي اقلته وتصديقه لقصة صحن الكباب، لم تكشف إفادات بقية المتهمين الذين ذكرهم البيطار حلبي في إفادته عن أية قرينة أو أي أمر له صلة بهذه القضية.

إفادة صالح صائب الجبوري:

كان الموعد إليه ممن عرف بعلاقته ببيكر صديقي سابقاً، وقد استقدم أمام المحكمة بصفته شاهداً في القضية، بناء على طلب المدعي العام، بل بصفته متهماً فيها، ومع إنكاره لأقوال البيطار حلبي، إلا أنه أهد قصة الكباب، وسفر مراسل حلبي مرتين. وقد أنكر المخابرة التلفونية بينه وبين حلبي، غير أنه ما ان عرض عليه وصل المخابرة الرسمي الذي ثبت وقوعها، بادر بالتزام جانب السكوت. وعندئذ صدر القرار بتوقيفه، ثم طالب قائد القوات بإعدامه، وحاول قسم من

الضباط مثل فهي سعيد التأثير في القضية وحتى قتله، ولكنني على الرغم من كل ذلك، لم أبدأ أدنى اهتمام لما ورد بحقه من تهمة. وعندما تبرأ من التهم المسندة إليه نتيجة التحقيق، لم أتركه يغادر وحده، وإنما لأجل المحافظة على حياته، رافقته وأوصلته إلى داره الكائنة في العيواضية. إلا أن الموما إليه بعد مدة دخل في الوزارة وعندما كان بصادفني، كان يسلم عليّ فقط.

إفادة توفيق حسين أركان:

قررنا دعوته للمثول أمام المحكمة، بناء على ما ورد في إفادة البيطار حلبي. وما أن ذاع خبر اتهامه من قبل البيطار، حتى ثارت ثائرة ضباط اللواء الأول المشاة في المعسكر ضده، ولكن توفيق حسين استطاع أن يفتد الاتهامات الموجهة ضده بصورة قطعية. وكنا قد طلبنا وزير الدفاع طه الهاشمي وحسين فوزي وصالح الدين بصفة شهود دفاع، وكانت النتيجة عدم ثبوت التهمة ضده. وهكذا تم تخليصه من التهمة، ومن الضباط الثائرين ضده. وتجنباً لحدوث أي أمر مكروه ضده، فقد اصطحبته بنفسه في سيارتي، وخرجت به من المعسكر إلى داره. والضباط الثائرون كانوا فهي سعيد وكامل شبيب وأذناهما!

نظيرة:

ولغرض العثور على نظيرة، فقد أرسلنا البيطار حلبي برفقة المقدم سعيد يحيى عضو المحكمة للبحث عنها في الأماكن والمجلات التي كانت ترتادها. وعلى الرغم من كل ذلك، ورغم التفتيش الدقيق عليها في كل المجلات، لم يتم التوصل إلى أي شيء عنها، وذهبت الجهود أدراج الرياح. فمثلاً أحضر لنا مدير شرطة لواء بغداد، السيد وجيه بونس ما يقارب ٣٠ امرأة باسم نظيرة، ولكن لم نجد من يبين المطلوبة نظيرة. وللحيلولة دون استغلال الشرطة فرصة الاحكام العرفية لتنفيذ بعض المآرب عن طريق التهديد والتوقيف، فقد كتبت إلى مديرية الشرطة العامة: أن أي أمر بالتوقيف لا يحمل ختم المحكمة وتوقيعي، لا يكون معتبراً أماناً. وتقع المسؤولية على عاتقهم في مخالفة ذلك. وبهذه الطريقة تمكنت من تجنب حصول الكثير من المخاذير التي كانت قد تقع تحت ستار البحث عن نظيرة.

ونظراً لاهتمامنا الكثير، لم يخامرنا أدنى شك في حقيقة وجود هذه المرأة؛ ففضلاً عما جاء عنها في إفادة البيطار حلبي في كونها مقيمة في الضفة الغربية من مبنى اورزدي بالك القديم، فإنها قد حاولت البحث عن البيطار حلبي بعد توقيفه وسألت عنه من الرئيس ذنون طه الذي أخبرها بأمر اعتقاله، ولم تحاول الاتصال به بعد ذلك.

وعلى الرغم من التحريات الواسعة التي أجريت بمساعدة مدير المعارف العام سامي شوكت بين المعلومات، فلم يمكن التوصل إلى أية نتيجة. وأخيراً استطعت أن أفهم من مدير الشرطة العام

علوان حسين بصورة خصوصية، أن الموما إليها هربت إلى إيران بتوسط قنصل أجنبي. والواقع أن هيئة المحكمة قد أحست منذ البداية أنه ما من شك أن علاقة هذه المرأة بالقضية تنطوي تحتها لعبة سياسية. وكان أمر نظيرة عجيبياً؛ فكلما أردنا البحث عنها، اصطدمنا بشقي العراقيين وجاءتنا أغرب التوصيات عنها، حتى اضطررنا إلى التداول مع نوري باشا عنها وحسب صرفنا النظر عنها، وأوقفنا التعقبات الجارية ضدها.

ومن الغريب جداً في هذا الأمر أنه بعد مرور أربع سنوات على هذه الأحداث، وعندما أحلت على التقاعد من الجيش، مع حسين فوزي باشا وأمين العمري، وتعينت قنصلاً في كراچی، التقيت بهذه المرأة التي كانت تحمل هناك اسم توركيش برنسس، فأقضيت لي بأسرارها، وأطلعتني على تفاصيل الدور الذي لعبته في هذه المؤامرة، والعجبة التي أوعزت إليها للعمل على تنفيذها: ذاكرة صلتها بسفارة بريطانيا، وتوفيق السويدي ووزير الداخلية ناجي شوكت وعبد الحميد الشالحي وغيرهم من كبار الشخصيات العراقية. ثم تحدثت لي عن كيفية هروبها من بغداد إلى إيران، وذكرت الأشخاص الذين ساعدوها على الفرار، مثل القنصل البولندي ووكيل شركة الطائرات وغيرهما. ولينظر القارئ بحثاً مستفيضاً عنها عند البحث عن خدمتي في وزارة الخارجية، عسى أن يكون في كشف النقاب عن هذه الأسرار عبرة لمن اعتبر!

قضية حكمت سليمان التاريخية:

وبينما كانت محكمتنا مهمة في الدعوى التي تقدمت تفاسيلها، رفع إلينا نائب الأحكام بتاريخ ١٩٣٩/٣/١٣ دعوى جديدة استناداً إلى الأوراق التي وردت من قائد قوات معسكر الرشيد، واستنتج منها ومن الأوراق التحقيقية الأخرى أن كلاً من حكمت سليمان والمتهم البيطار خلعي وجواد حسين وعلي غالب غريبان وإسماعيل توحله وأخيه يونس عباوي قد ألفوا جمعية سرية اتغذت من دار حكمت سليمان مقراً لاجتماعاتها، وكان الغرض منها تعريض السكان على الثورة وأن هذا العمل يشكل جريمة تنطبق عليها المادة السابعة بدلالة المادة ١٣ من منشور الجيش العراقي والمادتان ٥٤ و ٥٥ من قانون العقوبات البغدادي. وانتهى من كل ذلك إلى طلب محاكمة هؤلاء مع المتهمين السابقين، وقدم للمحكمة عدداً هائلاً من التقارير والأضابير الواردة من قائد قوات معسكر الرشيد ومن التحقيقات الجنائية مع سماع عدد كبير من الشهود.

ولدى تدقيق الأدلة، وجدنا المعلومات المدرجة أدناه ضمن كتاب التحقيقات الجنائية المؤرخ في ١٩٣٩/٣/٦، طالبا التحقيق فيها:

... كانت مديرية الدعاية والنشر قد بذلت جهوداً جبارة في هذا السبيل، حتى أنها كانت تقوم بدفع ثمن كافة اللوحات التي كتبت بأحرف كبيرة ووزعت بين جموع المتظاهرين تأييداً لوزارة

حكمت سليمان. وكان صندوق الخزينة خالياً ،عندما استلمت حكومة المدفعي زمام الحكم، والمبالغ الاحتياطية الكبيرة التي تركتها الوزارة الهاشمية الثانية، ليس لها من أثر.

١. أين الجداول المنظمة لمدخلات جميعه الطيران وكيفية صرفها؟

٢. كيف يجوز إرسال شخص واحد - أي مدير الطيران محمد علي جواد- ليشترى عتاداً حريباً، بمبلغ مائة ألف دينار، دون أن تكون هناك هيئة فنية للمحاسبة والمراقبة؟

٣. ما هو سبب الاختلاف بين أحد الوزراء وبين بكر صدقي على عشرين ألف دينار، وأين ذهب هذا المبلغ؟

٤. أين الطائرة الجديدة التي دفعت الأمة ثمنها البالغ عشرون ألف دينار؟

٥. من أين وكيف صرف المال الذي استلمته الراقصة عفيفة اسكندر، عندما أرسلت مع علي غالب إلى مصر وباريس ذهاباً وإياباً؟

٦. من أين جاء المبلغ الذي كان بحوزة بكر صدقي عند مصرعه، وهو ثمانون ألف دينار، وكيف وصلت إليه تلك التركة التي بيع منها إلى حد تأريخه مقدار ثمانية آلاف دينار، في حين كان قبل حوادث ٢٩ تشرين مديناً ولا يملك سوى بدلتين؟

٧. من أين أتت أراضي كركوك؟

٨. من أين جاء للضابط الطيار محمد علي جواد المبلغ الذي وجد في جيبه وقدره ٢٢٠٠ ديناراً؟

٩. من أين أتى حكمت سليمان بالحوالة التي وجدت في جيب بكر صدقي باسم زوجة حكمت سليمان المقيمة في أستانبول، وكيف دفع حكمت سليمان ديونه الخاصة التي كانت تبلغ عشرة آلاف دينار، منها أربعة آلاف إلى الموصل والفان إلى البنك العثماني والفان إلى عزرا منحيم دانيال والفان إلى البقال والسنان واللحام وغيرهم؟

١٠. كيف كان يرسل المبالغ إلى زوجته؟

١١. ماذا تم بخصوص المبالغ التي كانت مستحقة للكمرلك على جعفر أبو التمن؟

١٢. من أين أتى مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً إلى العقيد شاكِر الوادي، ومرتبته لا يتجاوز ٤٢ ديناراً؟

١٣. من أين وردت الدراهم إلى السيد عبداللطيف نوري الذي كان في أوروبا ولبنان، بينما يعلم الجميع أن داره كانت محجوزة عند السيدة ناجية؟

١٤. بأمر من كانت صناديق الشمبانيا تخرج من الكمرلك، دون أن يدفع عنها أي رسم كمركي؟ ومن المسؤول عن ضياع هذه الرسوم؟ وهل كان ذلك من جملة الأعمال الإصلاحية المزعومة؟

تدقيق الاتهامات وخلاصة الاستجوابات:

لقد ظير للمحكمة أن معظم مواد الاتهام يشملها العفو العام الصادر من البرلمان في عهد بكر صدقي، وأن معظم التقارير الواردة من التحقيقات الجنائية مدعاة للشك. فقد رأيت أن هذه التقارير كانت عبارة عن مجرد صور معدة طبق الأصل مطبوعة على الآلة الكاتبة، مع تغيير الأسماء بشريط آخر والأوقات والتواريخ. وقد ملئت فراغات موجودة بعده في التقارير الواردة بحق حكمت سليمان، وكانت الكتابة من شريط مغاير. وبالطبع كان ذلك بسبب عدم كفاءة الجهاز الذي قام بذلك في تدابير التزوير الذي كان ظاهراً بدون عناء.

وما أن شرعت المحكمة في استجواب الشهود، حتى وجدت إفاداتهم جميعاً على نمط واحد ومن طينة واحدة ومن منبرسة واحدة. وكان من رأيي سوق هؤلاء مع مرسلهم إلى المحكمة بتهمة شهادة الزور. ولكن بقية أعضاء المحكمة من غير عبدالعزيز الخياط لم يرغبوا في تأييدي. فلم أستطع أن أفعل شيئاً. ويقتضي أن أشير هنا إلى أن الذي دعا إلى استمرار مثل هذه المرافعات في المحكمة، هو ما كان من موقف الحاكم معروف جياووك الذي سبق له إشغال منصب المدعي العام في وزارة العدلية. وبعد مدة فهمت أنه قد وعد بمنصرفه من قبل كبار المسؤولين. ولدى استجواب حكمت سليمان بك، فند الاتهامات المستندة إليه وأوضح عدم معرفته هؤلاء الشهود، مبيناً أن لا رغبة له في الاشتغال بالسياسة مع ضباط لا معرفة بهم. قائلاً: إنه غالباً ما يقضي أوقاته مع جمال بابان وداود الحيدري ونصرة الفارسي وفيهي المدرس وعلي جواد وسليمان الشيخ داود وعزة الفارسي وفخري الجميل وناجي الأصيل. فإن كانت له رغبة في الاشتغال بالسياسة، لا يتفق مع هؤلاء قبل غيرهم. وأضاف: أن بولس عباوي قد كلفه فعلاً في إحدى المرات بأمر كهذا. ولكنه أجابه بالرفض في حينه. وإن كلا من إسماعيل حقي أغا وشاكر الوادي قد كلفاه بكل حرص بشيء من هذا القبيل. ولكنه أوضح لهما عدم رغبته في التدخل في السياسة تانياً. وأنه سبق له وأن أخطر هؤلاء بوجوب الكف عن نشاطهم قبل حادث إبعادهم إبان حكم جميل المدفعي، وأنه كلف سليمان الشيخ داود بإيصال هذا الأخطار إليهم. ثم قال: إن السياسة لا محل لها الآن بعد تدخل السلاح، ولم يترك نقطة من الاتهامات إلا ورد عليها.

شهود الأثبات:

شهود الأثبات العديدين الذين أرسلوا أمام المحكمة، لم يستطيعوا تقديم أي دليل صحيح يقبله العقل. وكانت إفادات أمثال رسول ناجي وحسن بك ونسي رشيد محمد الحاج المشهور (بأبي عقرب) وصالح بن عيدان، تنضح كذباً صريحاً وزوراً وتفضح أصحابها كشهود زور. مثلاً بعض الشهود ذكروا في إفاداتهم، مشاهدتهم لحكمت سليمان مع بقية المتأمرين على شرفة داره المظلة على النهر (الدار القديم).

وادعى البعض دخولهم الدار واجتماعهم في الغرفة اليمى التي كانت تضم أثاثاً من القديفة الحمراء.. وأنه كان هناك حوض ماء قرب المدخل، وفيه أسماك حمراء. وأنه قدم إليهم القهوة الشكرليه.. الخ من التفاصيل التي لم يكن لها أي أساس من الصحة. وفي إحدى الأمسيات ذهبنا مع بقية أعضاء المحكمة لمشاهدة موقع الدار القديم من على بعد، فوجدنا بين الدار والنهر طريقاً عريضاً وسدة، وأن الدار بطابق واحد وواقعة على هذه الطريق. وقد ادعى أحدهم أنه شاهد حكمت سليمان مع بقية المتأمرين من على بعد، على الرغم من ضعف بصره الشديد، الذي كان قريباً من العمى، حتى أنه لم يستطع تمييز قلم ملون عرضته أمام عينه وهو مائل أمام المحكمة.

وبالاجمال فإن شهود الإثبات جميعهم، سواء المرسلون من التحقيقات الجنائية أو من الاستخبارات العسكرية، كانوا أشبه بممثلين لا يتقنون أدوارهم، وهذا ما جعلهم يكونون مهزلة فاضحة منذ البداية. وقد وجدت أن ضميري والقانون يهييان بي لمناقشة الشهود أمام المتهمين للكشف عن الحقيقة. غير أنني كلما حاولت ذلك اصطدمت بمعارضة الحاكم معروف جياووك وسعيد يحيى اللذين كانا يحاولان الاقنداء بخلق محاكم الثورة الفرنسية، بإرسال كل من يقف أمام المحكمة من المتهمين إلى المشنقة، وكانا يفلتان أتهما بهذا يكسبان رضا بعض الوزراء عنهم وعطفهم عليهم وعلى الضمير السلام.

وطالما احتدم الجدل بيني وبين جياووك، وكان الحاكم عبدالعزيز الغياط يقف بجانبني تماشياً.. وكان المدعي العام مصطفى كامل شديداً في طلباته على طول الخط، وذلك حسب تعليمات إسماعيل نامق قائد قوات معسكر الرشيد. وهكذا لم أعد أملك سوى سلاحتي بتأجيل جلسات المحكمة، وذلك لإعادة السكون إلى المحكمة في أغلب الأحيان.

خواتمي أثناء المحكمة:

لدى تبليغي في البداية بأمر تعييني رئيساً للمحكمة العرفية، غمرني شعور قوي من النفور. ولكن ما أن توليت رئاسة المحكمة وطالعت الأوراق وبيانات الشهود، وتوضعت الحالة عندي، حتى تصدى لي ضميري وشعوري بواجبي ووجداني ومخافة من الله وتربيته بروح الإنسانية، حتى طردت عني ما كان قد ساورني من شعور بالنفور وقررت عدم الالتفات إلى نفوذ الوزراء ورست أمامي الطريق الذي يتحتم علي سلوكه، من بذل الجهد في سبيل تطبيق أحكام القانون بصورة صحيحة ومراعاة العدالة الحققة.

ولكن ما أن سرنا قليلاً في القضية وخطونا خطوات في الاستجابات، حتى ساورتني الشكوك في الوضع في النقاط الآتية:

١. عدم الإسراع بإصدار بيان رسمي عن القضية، وفي الليلة الأولى من التثام محكمتنا وقبل أن يتأكد شيء من ذلك، إذ إن التحقيقات الأولية لم تثبت أي شيء.
٢. ما الذي يبرر الاستعجال في توقيف المتهمين من قبل قائد القوات، دون إصدار مذكرات التوقيف؟
٣. لقد كانت الأوراق المرسلة من قائد القوات، تكاد تكون خالية من كل دليل يحق معطلم المتهمين، فكيف يسوغ اعتقالهم دون مذكرات توقيف؟ ومن بين هؤلاء رئيس وزراء سابق؟
٤. هناك صلة قرابة بين البيطار حلبي ونوري السعيد وهناك صلة أخرى لمعروف جياووك وملة الهاشمي، في حين أن جواد حسين وإسماعيل عباوي كانا من جملة ذوي العلاقة بمقتل جعفر العسكري، فكيف تكونت الصلة بين هؤلاء؟
٥. لقد أجريت تحقيقات طويلة بخصوص هذه القضية قبل البدء بالمحاكمة، وامتدت مدة تزيد عن أسبوعين من قبل توقيف حسين، ولكن الغرب أن الأوراق التحقيقية جاءت خالية من أي شيء ذي أهمية، ولم تتضمن أية إشارة إلى المرأة المسماة نظيرة ولا إلى أية شهادة يمكن أن يقبل بها العقل!
٦. لماذا لم يكن الموقوفون جميعاً أولئك الذين ذكرهم البيطار حلبي، بل اقتصر التوقيف على بعضهم، وما أساس هذا الاختيار، وما الذي دعا إليه؟
٧. كنت أسأل باثري أية علاقة يمكن أن تنشأ بين حكمت سليمان ومؤامرة يديرها البيطار حلبي الذي كنت قد خبرته جيداً وعرفت الشيء الكثير عن أسلوب تفكيره، عندما كنت معاوناً لأمرية كتيبة الهاشمي وهو بيطار الكتيبة؟
٨. ما هو الموقف الذي يجب أن أقفه؟ هل أطلب إعفائي ليحل أحد غوري من الذين لايتورعون عن سوق المتهمين إلى حتفهم قرباناً لأسيادهم؟ كلا وألف كلا... محال أن يسمح لي ضميري بذلك؟ وما أن حضرتني هذه الخواطر، حتى فانتحت بعض الرفاق بشأنها وتساءلت وإياهم: لماذا قمنا بتدبير الانقلاب؟ أليس القصد من ورائه إنقاذ الوطن وإحقاق الحق؟ فما الرأي؟ وقد أيدني في الحال كل من صلاح الدين الصياغ ومحمود سلمان مع بعض الرفاق الآخرين الذين كسبهم بجائبي. في حين كان هناك فريق آخر يطالبون بإعدام المتهمين دون نقاش، بل أن قسماً منهم كان يتساءل عما يمنع تسميتهم وهم في الموقف؟
- جرت لي مقابلة طويلة مع رئيس أركان الجيش حسين فوزي، وهو رجل متدين بكل معنى الكلمة، عفيف، ولا يشك في نقاء ضميره، وأصله من عشيرة هموند الكردية. فأطلعتني على حقيقة الأوضاع والشهود وميول الأعضاء والتأثيرات التي تجري، فأشار إلي بأن أصمد وأبقى على رأس المحكمة، وأعمل حسبما يمليه ضميري بعيداً عن المؤثرات، ووعدني بأنه سيكون إلى جانبي بكل قوته.

وبناء على ذلك واعتماداً على بعض الرهاق، فقد عازمت على البقاء في المحكمة للذود عن العدالة والانسانية بسلاح الحق والقانون.

بعض التدابير الاحتياطية:

كانت قاعة المدرسة الالية وافية بأغراض المحاكمة، نظراً لاتساعها وأصواتها الكافية التي كانت تسمح بالعمل ليلاً، مع توفر الغرف الكافية لكل شاهد على حدة. وكما يجب أن يكون وبفضل ضباط وأفراد النقلة الالية، امكن تأمين الحراسة وجلب الموقوفين ثم إعادتهم بأمان.

لقد حرصت كذلك على تقديم وجبات طعام جيدة إلى الموقوفين وضمها الفواكه. وخاطبت الضباط الحرس علناً وأمام المتهمين جميعاً بأن عليهم أن يتذوقوا كل أكل تقدم للمتهمين، ويتناولوا البعض منه أولاً، ثم يقدم إليهم. وان حصل أي حادث من حوادث التسميم أو أي حادث آخر، فإن الضباط الحرس هم المسؤولون عنه بصورة مباشرة. وبغية التأكد من ذلك كله، كتبت إلى قائد القوات كتاباً ضمنته كل ذلك. وبفضل هذه التدابير، أمكن المحافظة على هؤلاء الذوات من كل تأثير أو إساءة معاملة أو أي تحقير أو تعذيب. وليس لي إلا أن أقول: «سحقاً لأولئك الذين يسمحون بإساءة معاملة إخوانهم في البشرية، ظلماً وعدواناً». ثم «سحقاً لأولئك الذين يتسلمون مقاليد الأمور، فيفسحون المجال لأنثال هذه الاساءات، ويتفاوضون عنها». «سحقاً لكل من يرى أو يسمح بهذه الأعمال، ثم لا يعمل بشدة على معاقبة مرتكبها». فعلى هؤلاء التحقيرين اللعنة جميعاً.

خلاصة دفاع المتهمين:

استمعنا إلى دفاع المتهمين بحضور المحامين في يوم ١٥/٣/١٩٣٩، وقد كرر البيطار حلعي اعترافاته وأعاد القول: إن المؤامرة كانت بتدبير توفيق حسين، وظل مصرراً عليه حتى النهاية. وكرر عبدالهادي إفادته متمسكاً بجبله حقيقة الأمر في البداية، ثم انتظاره عودة نوري السعيد لإخياره بها. أما جواد حسين، فقد أفاد أن التنقلات التي قام بها بطائرته، إنما كانت لغرض الدعاية للخطوط الجوية. وكان وكيل صالح صائب هو المحامي عباس العزاوي الذي بين بأن لا علاقة بين موكله وهذه المؤامرة. وكذلك كل من إسماعيل عباوي وعلي غالب عريان، اللذين بينا أنه ليست لهما أية علاقة بالموضوع.

وأما يونس عباوي، فعلى الرغم من اعترافاته بما كان من مراجعته حكمت سليمان، إلا أنه لم تكن له علاقة بهذه المؤامرة. وكذلك وكيل حكمت سليمان المحامي جمال باهان، الذي بين أيضاً أن لا صلة لموكله بالمؤامرة، وقال: لأدعي مناقشة الشهود، مشيراً إلى ضعف هذه الشهادات وتناقضها بعضها مع بعض، الأمر الذي لم يخف على المحكمة.

ختم المحاكمة:

وفي نفس اليوم ١٩٣٩/٣/١٥ وبحضور المتهمين، ألقى المدعي العام مصطفى كامل كلمته: طلب المدعي العام نائب الأحكام أنه كان قد سبق للمتهمين الثمانية الحضور إلى هذا المجلس بتهمة تدبير مؤامرة ضد سلامة الدولة، وهدم كيائها وبالنظر للشهادات، ولما كانت كيفية اشتغال كل واحد منهم ودرجة اشتراكهم تختلف عن الآخر، اقتضى تسريع وتثبيت حركة كل واحد منهم على الوجه الآتي:

المتهم الأول: الرئيس حلبي عبدالكريم البيطار:

لقد استبان من شهادة الشهود واعتراف المتهم نفسه، أنه قام بتدبير مؤامرة، القصد منها أولاً قتل عدد كبير من رجال الدولة، بما فيهم قسم كبير من أمراء الجيش وضباطه وعدد من رجال الدولة المدنيين، بضمهم الوزراء الحاضرين ورئيسهم. ومن ثم قلب الحكم الحالي، وتغيير النظام السائر عليه الدولة. وبهذا أصبح هو أحد الأعضاء المتأمرين المهين، وذلك بسعيه ومواصلة أعماله منذ مدة استغرقت نحو شهرين. لذا بعد أن ارتكب الرئيس المؤمراً إليه جرمًا، فإن أحكام الفقرة الأولى من المادة السابعة بدلالة المادة السادسة من منشور الجيش العراقي تنطبق عليه، وإذا نظرنا إلى سلوكه الشخصي المستنيط من إضمارته الشخصبة الموجودة في شعبة الذاتية في الجيش وإلى محتويات إضمارات دائرة التحقيقات الجنائية ودائرة الاستخبارات العسكرية. لا نجد أنه من المشتغلين في السياسة منذ مدة لا يستهان بها، فضلاً عن أنه من ذوي النزعات الشيوعية ومن حاملي الأفكار الهدامة. وعلى الرغم من جلب انظاره من قبل أمرائه بعدم اشتغاله في أمور كهذا، فإنه لم ينتبه ولم يذعن للأوامر، وتابع ما هو عليه من فكر، وهذا ما ساقه إلى أن يكون عضواً فعالاً في هذه المؤامرة، وإن يشتغل في سبيلها، ويعمل بجد وإخلاص من أجل تنفيذها، لذا أطلب الحكم عليه بالطرد من الجيش ومعاقبته وفقاً للمواد المذكورة آنفاً.

المتهم الثاني: الرئيس عبدالهادي كامل:

لقد ظهر من سير التحقيق وشهادة الشهود، ومن اعتراف المتهم نفسه، أن المؤمراً إليه كان قد اتفق مع المتهم الأول حلبي على مواجهة الأمير عبدالاله، لإبداء ما لديهما من النيات والتشبثات المتعلقة بالمؤامرة التي ذكرتها سابقاً. وأنه بدوره بعد أن اطلع على تفصيل حادثة المؤامرة، ذهب لأول مرة بنفسه إلى سمو الأمير عبدالاله، وبين له كل ما يعلمه بالفكرة المجمولة لدى حلبي ورفاقه، وطلب مساعدة الأمير لقبول زيارة حلبي المذكور له والإطلاع على ما عليه هو ورفاقه من ألم. وفعلاً تم إستحصال موافقته، وبعد يوم أو يومين حسب الوعد المضروب، أخذ حلبي بصحبته وذهب به إلى عبدالاله وصار يسهل لحلبي إبداء ما لديه من معلومات. وقد جرى ذلك بمحادثة بين حلبي وسمو الأمير عبدالاله يسمع منه، وبهذا فإنه قد راجع الأمير للمرة الثانية. ومن ثم وعلى الموعد المضروب من قبل الأمير، فإنه أخذ حلبي بصحبته. وذهب أيضاً للمرة الثالثة إلى

سمو الأمير، وصار يسمع كلما دار من المحادثات والمناقشات المتعلقة بتنفيذ المؤامرة بهذا هيروها، واطلع على أسماء الذين سيقومون بالاعتقال، وكذلك اطلع على أسماء بعض الذين تقرر قتلهم من أمراء الجيش. وبهذا أصبح المتهم عبدالهادي مطلعاً قبل كل أحد على وجود المؤامرة، وعلى من أراد القيام بها. ولما كان حسب مقتضى أحكام الأصول الجزائية أنه يتحتم على كل من اطلع على وجود جريمة أن يخبر السلطة الحكومية بأسرع ما يمكن. وكان المتهم عسكرياً وأحكام المادة السابعة من منشور الجيش العراقي وغيرها من القوانين والأنظمة، تحتم بشدة على كل منتسب عسكري أن يخبر فوراً عما يطلع عليه من الجرائم الخاصة والجنايات منها؛ فإنه على الرغم من كل هذا الوجوب القانوني والشهود الوطني، لم يخبر مرجعه الأعلى فوقه. وبهذا يكون قد ارتكب فعلاً تعاقب عليه أحكام المادة السابعة المذكورة من المنشور، غير أنه عند تدقيق اضمارته الشخصية الموجودة أمامكم في المجلس، فإنه لم يسبق له محكومية سابقة، **وانه** ضابط قدير وشجاع وخلوق ومطيع، فضلاً عن أنه مكلف بإدارة عائلة تتكون من عدة أولاد وأطفال، فأطلب من المجلس ان تكون صفاته وحالته هذه اسباباً مخففة عند تحديد العقوبة.

المتهم الثالث: جواد بن حسين:

بالنظر للشهادات واعترافه الصريح، وثبوت انتمائه لرجال معروفين بزعائهم في البلد، فإنه صار واسطة اتصال بين أفراد رجال المؤامرة، وذلك بنقل المتهم الأول الرئيس حلي بدون تحويل أو إجازة من بغداد إلى كركوك بطيارته الخاصة، لنقل البريد وأداء خدمات حكومية فقط. وبهذا سهل سرعة الاتصال والتفاهم بين رجال المؤامرة، واستخدم الطيارة الحكومية التي هي مخصصة للخدمات الحكومية، لغايات جنائية. هذا وبالنظر للكتب المعثور عليها بدار كل من يونس وإسماعيل ولدى أحمد عباوي، فقد اتضح جلياً أن الموما إليه (جواد حسين) يقيم بواسطة طيارته التفاهم بين رجال المؤامرة ويوصل ما لديهم من المعلومات المتعلقة بالحركات والتشبهات والأخبار المتعلقة بالحركة. وبهذا فإن الموما إليه يعد من أهم المرتكبين للأفعال الجنائية التي قام المتهم ورفاقه بها. وإذا نظرنا إلى اضمارته الشخصية، وما جلب من الاضمارات المتعلقة به من دائرة التحقيقات الجنائية ومن شعبة الاستخبارات العسكرية، فإنه من أرباب السوابق، ورغم نشاطه وذكائه وحدائه سنه، فإنه أخرج من الجيش لسوء سلوكه المخزي تخلصاً من شروره. وهذا فضلاً عن كونه مساقاً للمحاكم خلال مدة قصيرة ماضية من جراء ارتكابه شتى الأفعال الشنيعة، فإنه من قتل وزير الدفاع الأسبق المرحوم جعفر باشا العسكري. ولقد ثبت من التحقيق الجاري وقتذاك عن هذه الجريمة المحفوظة أوراقها بدائرة حاكم تحقيق الرصافة، أن هذا المتهم قد تربى على نفقات القتل المشار إليه جعفر باشا، الذي تولى تربيته وهو صغير، وقام بنفقاته الدراسية حتى تخرجه ضابطاً، وأرسله إلى بلاد أوروبا للاختصاص والتوسع في العلوم. فبدلاً من أن يكون مديناً

له طول حياته، شكراً وامتناناً للمشار إليه المرحوم جعفر باشا، فإنه أول من صوت مسدسه إلى جيبه الناصع، وأطلق طلقة الأثيمة، فأرداه قتيلاً. ويعد أن خر صريعاً على الأرض، أعقبها بطلقات أخرى خارجة من مسدسات بقية المجرمين جمال جميل وإسماعيل عباوي المتهم السابع بهذه الدعوى وجميل فتاح ولأزارين بورد وموسى البوناني. هذا فضلاً عن ارتكابه جرائم أخرى، لم نكن نحن بصدددها، غير أن صدور قانون العفو العام المنشور بتاريخ ٩ مايس ١٩٣٧، جعل هذا المجرم يتخلص من فعله الشنيع. ولما كان المتهم الموما إليه من الذين قد بلغ فهم من الجراة والخطورة، فإنه أصبح خطراً على المجتمع، وتركه بدون ردع يستلزم العبرة للغير، فيكون أكبر عالة على الأمة. لذا وتوفر الأدلة في حقه، أطلب تجريمه وفق الفقرة الأولى من المادة السابعة من منشور الجيش العراقي.

المتهم الرابع: العقيد صالح صائب:

اتضح من الشهادات واعتراف المتهم نفسه، بأن المتهم الأول الرئيس حلبي بعد سبق مخابرة تلفونية معه بأيام قليلة من بغداد ومجيته بطيارة جواد حسين إلى كركوك، قد تداول معه في مقره الرسمي أمور -حسب ما جاء باعتراف المتهم الأول- تتعلق بالمؤامرة المبحوث عنها. ومن ثم قد أتاه خادم الرئيس حلبي المدعو حسن مرتين خلال مدة قصيرة إلى كركوك، بغية إيصال ما لدى الطرفين من المعلومات والأخبار. وبهذا يعد مشتركاً في الجريمة. غير أنه لما ظهر من إضماره الشخصية أنه من ضباط الركن القديرين، ومن الذين لم يسبق لهم محكومية سابقة، أطلب مجازاته وفق الفقرة الأولى من المادة السابعة من منشور الجيش العراقي، وأطلب تخفيف عقوبته للأسباب المذكورة.

المتهم الخامس: حكمت سليمان:

تبين من الشهادات أن الموما إليه رأس الحركة الفائمة، لكونه من رجال السياسة ومن المشتغلين قبل هذا بقلب الحكومة. وهو أول شخص يرأس حكومة، جعل الجيش أن يتدخل بالسياسة، الأمر الذي أوجب الضرر العام وإستياء رجال الجيش أنفسهم. وإذا نظرنا إلى وقائع الماضي القديم، يتضح جلياً أنَّ كلما حصل في البلاد من الأعمال المستنكرة صادف زمن إدارته، وهذا الذي دعا البعض من النفعيين أن يلتفتوا حوله ويطلبوا بين تارة وأخرى القيام بحركة كتشكيل حزب وغير ذلك، كما جاء ببيانات الموما إليه نفسه. بهذا وبالنظر للأدلة، لا يمكننا أن لا نعدّه متورطاً بالحوادث المنوي إجراؤها من قبل المتهمين. لذا أطلب معاقبته، وفق المادة السابعة من منشور الجيش العراقي بدلالة المادة الثالثة عشرة منه.

المتهم السادس: علي غالب بن حاج عريان:

ثبت من شهادة الشهود والأدلة الأخرى، أن الموما إليه من المشتركين في هذه المؤامرة. وإذا أمعنا النظر في إضماره الشخصية وغيرها من الاضمارات الموضوعة أمام المجلس، التي لو وزناها لبلغت

عدداً من الاطّال، فإن كل صحائفها تتضمن نوعاً من الأعمال الجنائية المنكرة التي ارتكبتها الموما إليه. هذا وأنه من المعروفين بخدماته الخاصة للفريق بكر صدقي الذي عمل ما عمل في البلاد، وكان الموما إليه (علي غالب) من المنفذين لأوامره غير المشروعة، وأخص منها بالذكر ملاحقة المحجّبات ومخطفهن من الطريق عندما يذهبن للمدارس أو المحلات الأخرى والتعدي عليهن وهناك أعراضهن وأعمال مفاتيح مصطنعة، وفتح أبواب بعض الدور التي يسكن فيها من أرادوا هناك الأعراض والدخول إليها بصورة يستنكرها الشعور الإنساني، وارتكاب المسائل القبيحة والأعمال الشنيعة والشناعات التي كانت تجرى بعلم ومسمع من رئيس الحكومة حينذاك، حكمت سليمان، هذا وبالنظر للصفات المتصف بها المتهم المذكور علي غالب التي لو أردنا تعدادها لاستغرقت منا وقتاً طويلاً، ولما كان أيضاً من الأشرار وخطراً على المجتمع، أطلب معاقبته وفق الفقرة الأولى من المادة السابعة من منشور الجيش.

المتهم السابع: إسماعيل بن أحمد عباوي:

بالنظر للشهادات والأدلة المجتمعة والمخابرات المعثور عليها في داره، فإنه من جملة المتأمرين، ومن الذين لهم يد عاملة في تدوير حركة المؤامرة، وذلك لذهابه إلى أفضية الشمال وتحريك سكانها بناء على الإشارة التي كان يتلقاها من مديري المؤامرة. وقد ظهر في بيته عدة أسلحة دون إجازة، اعترف به نفسه. هذا وإذا أردنا أن نتصفح الإضبارات الخاصة به، حيث سبق ضخماتها آنفاً، فإنه لم تمر صحيفة من هذه الاضبارات إلا وتنطق للمتهم بشئ الجرائم الجنائية التي ألقيا القتل والنهب والسرقات والتخريب وهناك الأعراض. وكان استفادته من رتبته العسكرية أكبر عامل لتوسيع حركة التخريب في البلاد، وحماية أقاربه من تعرض الشرطة والكمارك إليهم، وإن كل ذلك ثابت في القيود الرسمية. وكان من جملة ما قام به في ظل هذه الصفة، جلب أنواع من الأسلحة من الخارج بواسطة مستورد الأسلحة الشيخ المدعو هالكباس الذي صودر قسم من أجله من قبل الشرطة. ومن جملة جرائمه قتل المرحوم الفريق جعفر باشا العسكري، وهو أيضاً من جملة العابثين في الأمن في عهد وزارة حكمت سليمان، غير أنه دخل تحت ظل العفو العام، وإذا دققنا سجلات التوقيف والمسجون، رأينا من الذين قضى شطراً من حياته فيها لارتكابه شئ الأفعال الجنائية. وهذا هو الذي دفعه أن يتجرأ في الاشتراك بهذه المؤامرة، وأصبح من رجالها العاملين أيضاً، لذا أطلب عقابه وفق الفقرة الأولى من المادة السابعة من منشور الجيش العراقي.

المتهم الثامن: يونس أحمد العباوي:

إن هذا المتهم هو أخ المتهم السابع إسماعيل عباوي، وبالنظر للمخابرات والأسلحة التي عثر عليها بداره، فإنه من المشتركين بهذه المؤامرة. وإذا زدنا على هذه الأدلة اعترافه الصريح من أنه ذو صلة قديمة مع المتهم الخامس حكمت سليمان وطلبه منه تشكيل حزب، والانتظار لأول إشارة تقع

منه أكبر دليل على انفاقه الجنائي ويده الطويل في هذه المؤامرة. هذا وإذا تصفحنا ما جمع حتى الآن بحقه من المعلومات لدى دوائر الشرطة والشعب الخاصة، فإنه من أكبر المهربين في منطقة الشمال، ومن الذين يتجولون في أفضية الشمال بين وقت وآخر لبيت الدعايات السيئة ضد الدولة، ويحق مناوئي جماعته من المتأمرين، وهذا فضلاً عن جرأته البالغة وعظم خطورته على المجتمع. لذا أطلب من المجلس مجازاته، وفقاً للمادتين ١٣ و ٧ من منشور الجيش العراقي.

المدعي العام: مصطفى كامل

وهكذا كانت خاتمة القضية التي استغرقت عشرة أيام من الصباح إلى بعد ما منتصف الليل، وبعدها أصدرنا القرار في اليوم التالي.

بعض المسائل الجوهرية والعير:

هنا ينبغي البحث عن بعض النقاط الجوهرية التي هي: أن نوري باشا كان يطلب مني مقابلته أحياناً في أثناء المحاكمة، وكذلك وزير الدفاع طه الهاشمي الذي كان يريد أن يطلع على جريان المحاكمة ويستمع إليّ، دون أن يتكلم. أما وزير الداخلية ناجي شوكت، فقد جاء مرة عندي، وكنت مع الأعضاء في العديفة، وقال: يا عزيز بك، لأجل القضاء على المشاغبين وثنايين سلامة الدولة من هذه القضية الكبرى، لانتولوا المحاكمة، وأعدموها حكمت حالاً؛ وطلب مني أن أعمل برأيه.

تعجبت لزيارته ولعقليته، إذ أجبته قائلاً: يا سيدي الوزير، لا زالت المحاكمة مستمرة ولا أعلم بالنتيجة، إلا أنه يجب أن تعرفوا أننا لسنا قضاة ولا نتبع توصياتك. أرجو أن تتركنا وأنأسف لطلبكم، أرجو التفضل بالذهاب من هنا. على إثر هذا الجواب، ذهب. وبعد يومين أعلمت نوري باشا بكل ما جرى وقال لي: حسناً فعلت.

وما كان يصل إلى خارج المحكمة من أنباء ما يجري داخل المحكمة، كان مصدرها معروف جياووك ومصطفى كامل الذي كان وثيق الاتصال بقائد قوات المعسكر إسماعيل نامق. وفي اليوم التالي لانهاء المحاكمات المصادف لـ ١٦/ آذار ١٩٣٩، وقبل وقت الفجر، طلبني طه باشا لمرافقته بسرعة. ولدى وصولي، قادني إلى دار نوري السعيد آنذاك في الوزيرية، حيث تشغلها الآن الفنون الجميلة. وجدت هناك كلاً من نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وعضو المحكمة معروف جياووك، يتناولون شاي الصباح. وبعد تناولي استكان الشاي، توجه نوري السعيد بسؤال عن القرار الذي سيتخذ؟ وقد انتهت المحاكمة. أجبته: ليس في وسعي الإدلاء بأي شيء في الوقت الحاضر، إذ لا يمكن أن يكون هناك قرار قبل إبداء كافة الأعضاء آرائهم.

التفت نوري السعيد فوراً إلى ناجي شوكت بسخرية، فقال: "إنك قلت قد سمعت أن عزيز استلم ٢٠٠ دينار كهدية من عائلة حكمت سليمان، مقابل عدم إصدار حكم ضده". ثم استمر في حديثه معي

قائلاً بأنه لم يصدق خيراً كهذا بثاثاً وابتسم. ظهر لي واضحاً أن حديثه معي كان لغرض التأثير عليّ، لكي أصرح له عما يجول بخلطري. إلا أنني تماكنت نفسي وأجبتته بهدوء: يا باشا! لا أعلم أي ملعون الوالدين قال لناجي شوكت بك، ومن يقل فليقل ما شاء. إني أعلم لماذا ناجي شوكت الذي يلعب على الحبلين، قال هذا الكلام، وهو أطرش ربما لم يسمع كلمة القائل جيداً، فهو قال: ألفان ولم يقل مائتان. ولكم أن تهيموني بما يعجبكم، لأن جنابك تعرفني لست الشخص الذي تتمكن الحيل النافذة من التأثير فيه. فإن مثل هذه الأقاويل لا تجدي نفعاً، فلن تتمكنوا من التوصل عن طريقها إلى معرفة شيء، قبل أن تعقد المحكمة جلستها وتجمع الآراء، ثم يتخذ القرار المناسب.

فاستدار الجميع إلى رشيد عالي بك يستطلعون رأيه، فأجاب: الرئيس عزيز بك مصيب فيما يقوله، وله كل الحق بالامتناع عن إبداء قراره. عندئذ يادر نوري باشا موجهاً كلامه إليّ: حسناً يا عزيز أنا عرفت جيداً، لكن ما تريد، ولكن الذي أرجوه منك أن لا تحاول التأثير في بقية الأعضاء.

تعجبت من كلامه هذا واضطرت أن أجيبه: يا باشا لم يسبق لي قط محاولة التأثير على إقناع أي عضو من الأعضاء. وإن مناقشتي للشهود مستوحاة من ضميري لإظهار الحقائق؛ أما قرار الحكم، فسوف يصدر خلال اجتماعنا في اليوم اللأحق بالتاكيد.

ثم نهضت نحو العضو معروف جياووك: أظن أن ليس هناك ما يستوجب بقاءك هنا بعد الآن. ورافقتي إلى المعسكر ونهض بدوره، وهكذا انصرفنا مغادرين إلى المحكمة لإصدار القرارات.

صورة قرار التجريم:

بناء على الأوامر الملكية المطاعة المرقمة: ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤، والمؤرخة في ٥ مارت/آذار ١٩٣٩. تشكل المجلس العرفي العسكري برئاسة العقيد عبدالعزيز ياملي، وعضوية الحاكمين: معروف جياووك وعبدالعزيز الخياط والمقدمين سعيد يحيى ومحمود حلي المأذونين بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق، أصدر القرار الآتي:

سيق المتهمون الرئيس حلي عبدالكريم والرئيس عبدالهادي كامل والرئيس المتقاعد الطيار جواد حسين والعقيد صالح صائب والسيد حكمت سليمان والرئيس المتقاعد علي غالب الحاج عريان والرئيس المتقاعد إسماعيل بن أحمد العياوي ويونس بن أحمد العياوي موقوفين إلى المجلس العرفي العسكري لأجراء محاكمتهم عن التهمة الموجهة ضدهم من قبل المدعي العام. وفقاً للفقرة الأولى من المادة السابعة من منشور الجيش العراقي، بدلالة المادة الثالثة عشرة منه. وقد أجريت محاكمتهم بعد أن طلب المدعي العام اتهامهم كما ذكر سابقاً، واستمع المجلس إلى أقوال المتهمين، ومكّهم من تعيين وكلاء لهم للمدافعة عنهم. وقد توكل عن الطيار جواد حسين المحاميان عوني النقشلي وعبدالرزاق

شبيب، وعن العقيد صالح صائب المحامي عباس العزاوي، وعن السيد حكمت سليمان المحامي جمال بابان، وعن إسماعيل وأخيه يونس ولدي أحمد العباوي المحامي سليمان الشيخ داود.

فاستمع المجلس إلى شهادة الشهود، وهم: سمو الأمير عبد الإله وجواد حسين (إذ أخذت إفادته أولاً بصفته شاهداً) وبهاء الدين النقشبندى والعقيد عباس فضلي والعقيد علي غالب إسماعيل والعقيد قاسم شكري والزعيم شاكور بن علي والمقدم محمود سلمان والعقيد صالح صائب (إذ أخذت إفادته أولاً بصفة شاهد) وشهادة جلال الدين الأسعدي والرئيس سعيد طه والرئيس ذنون طه والجندى السائق جمال رفعت والفراش أمين الحاج محمد وحسن بن عجيل خادم المتهم حلبي، وشهادة كل من رسول ناجي معاون مأمور استهلاك وحسن بك ونسي بك من عشيرة الدلو ورشيد بن محمد وأحمد بن حاجي جواد الملقب بـ"أبو عكرب" وصالح بن عيدان من عشيرة الجبور وعبدالله الدملوجي. ثم استمع المجلس إلى إفادات المتهمين الأخيرة، ودافع كل من المحامين المنوّه عنهم آنفاً، كل عن موكله وقدم دفاعه للمجلس تحريراً، وذلك بعد أدائه عن آرائه.

إن المتهم الرئيس عبد الهادي استفسر من الشيخ بهاء الدين النقشبندى عن يوم عودة فخامة رئيس الوزراء، مبيّناً أن لديه أموراً تتعلق بالجيش يجب عرضها على رئيس الوزراء، فبين له الشيخ الموما إليه أن فخامة الرئيس سيعود قريباً. أما الرئيس حلبي والرئيس عبد الهادي، فقد اعترفا بجميع ما ذكر أعلاه أمام المجلس العرفي، وقد تأيد اعترافهما بشهادة سمو الأمير عبد الإله أمام هذا المجلس، وهذا ما جاء بحق المتهمين الرئيس حلبي والرئيس عبد الهادي.

أما المتهم جواد حسين، فقد نقل أحد المتهمين وهو الرئيس حلبي بملابسه الرسمية، مع أنه يعلم أن هذا الضابط غير مجاز. ومما يؤيد اشتراك جواد حسين في المؤامرة، اعتراف المتهم حلبي بأنه بينما كان آنياً بالعجلة، صادف جواد حسين في عجلة أخرى على السدة ونزل الاثنان من العجلتين وتوجها إلى المطار، وقطعا المسافة البعيدة مشياً، فترلا من السدة، الأمر الذي يدل على أنهما تذاكرا في الطريق بشأن الذهاب إلى كركوك، ولم يشأ أن يتداولوا في العجلة أمر المؤامرة. وفضلاً عن أنه من الذين سبقت له أعمال مضرّة للبلاد ومن الذين يشتغلون في أمثال هذه المؤامرات، بالنظر إلى سوء سلوكه وجرأته المشهورة، وقد اعترف المتهم بأنه قد نقل الرئيس حلبي بطيارته إلى كركوك ومكث هناك بضع ساعات وذهب إلى الموصل. ثم عاد به إلى بغداد وهذا يؤيد مواجهة جواد حسين التدابير المقتضية لقمع هذه المؤامرة المذكورة.

هذا وإن الرئيس حلبي ذكر لسمو الأمير بعض الأشخاص المناصرين لفكرته حسب زعمه، وهم من كبار ضباط الجيش، وذلك لأجل التمويه وجس نبض سمو الأمير واختباره فيما إذا كان يناصر هذه الفكرة أم لا؟ لأن سموه كان يرغب رغبة شديدة في الاطلاع على أسماء الذين سيقومون بالقتل وأسماء بعض أمراء الجيش، بدعوة أنهم من الذين سيجرون المؤامرة، وذلك لأجل دفع الشبهة عن المتهمين

المذكورين آنفاً. وهذا المتهم في جميع زيارته، لسمو الأمير كان مصراً على تنفيذ هذه المؤامرة لولا ما بينه سموه له، وهو عدم مساعدة قصره الحالي لاستيعاب وليمة كبيرة كهذه الوليمة، لذا أجلبها إلى ما بعد ختام بناء قصره الكائن قرب جسر الخر، فاصداً في الحقيقة منع حدوث هذه المؤامرة. طلب الرئيس حلبي من سمو الأمير أن يطلع على مخطط القصر الجديد، وفعلاً أخذ مخطط القصر وأبقاه عنده مدة يومين، ثم أعاده ولم يكتف بمطالعة المخطط، بل ذهب بالذات وكشف على مشتعلات القصر الجديد. وبين الرئيس حلبي لسموه أنه سيذهب إلى كركوك والموصل لاتخاذ الترتيبات المتعلقة بهذه المؤامرة، وفعلاً ذهب الرئيس حلبي بطيارة المتهم الرئيس المتقاعد جواد حسين إلى كركوك، ثم عاد وبعد عودته ألقى القبض عليه وزج في التوقيف.

أما الرئيس عبدالهادي فلم يشترك في جميع الزيارات التي قام الرئيس حلبي بها لسمو الأمير، سوى في المرتين الأولى لتعريف الرئيس حلبي لسموه وأطلع على بعض مقدمات هذه المؤامرة في هاتين الزيارتين. وبعد توقيف الرئيس حلبي أيضاً جرى توقيف الرئيس عبدالهادي، وكنتم الرئيس عبدالهادي هذه الأسرار. أما المتهم علي غالب، فعرض المؤامرة على فخامة رئيس الوزراء نوري باشا السعيد، وبعد سعي السلوك وأخرج من الجيش لسوء سلوكه، ولم يقدم دفاعاً مقنعاً لصالحه ينفي ادعاء اشتراكه في هذه المؤامرة.

أما المتهمان إسماعيل وبنون ولدا أحمد العباوي، فقد وردت عليهما أدلة كثيرة، منها: أولاً- المکتوب المرسل من صديق الدملوجي بخطه وتوقيعه إلى أخيه عبدالله الدملوجي في بغداد، وهو يتضمن أن المذكورين يدبران مؤامرة ويستغلان بنشويق في تحريك عشائر قضاء الشيوخان وسنجار للقيام بثورة ضد الحكومة والوزارة الحاضرة، وأن حركتهما هذه مبدوءة من زمن الوزارة السابقة وإلى قبلها أيضاً، نصرة لحكمت سليمان. وقد تأيد اشتراكهما في هذه المؤامرة بظهور أسلحة نارية من بنادق ومسدسات في بيوتهما دون إجازة، وكذلك عثور هينات التحري على الكتب التي سبق ذكرها آنفاً في دارهما والشاملة على وجود المؤامرة، وإلى غير ذلك من الأدلة واعتراف بنون.

وكان الموام إليه [أي: بنون] لم يسبق معارفه، فوسط الرئيس عبدالهادي - الذي له معرفة سابقة مع الأمير - لتقديمه، وذهب كلا الرئيسين سوياً إلى قصر سموه والرئيس حلبي لمعرفة غرض المؤامرة، وكيفية تنفيذها، وأسباب هذه المؤامرة. وأن الرئيس حلبي قد زار سموه لهذه الغاية نحو عشر مرات. أما سمو الأمير، فقد استنكر هذه المؤامرة الأثيمة، فوسع صدره لكتماها، فاستعمل الاحتياط والتدابير اللازمة بغية الاطلاع على نوايا المتأمرين؛ وهو تركهم للحيولة دون تنفيذها من جهة، ومن جهة أخرى إقامة علاقات ذات الشأن لاتخاذها مع بعض الأشخاص في الموصل، وبوجود اتصاله بالمتهم الثامن بنون عباوي وأخيه حيث اعترف المتهم الثامن بأنه شاهد جواد حسين في النادي قبل هذه المدة وسلم عليه، كذلك جاء في الكتب التي وجدت في دار بنون عباوي المتعلقة بالمؤامرة، اسم جواد حسين

بصراحة ولزوم إعطاء الكتاب بيده دون دائرة البريد. وكذلك مواجهته مع حكمت سليمان مراراً، كما جاء في إفادة الشهود والأوراق السرية، وفي إفادة حكمت سليمان المضبوطة أمام المجلس.

أما حكمت سليمان وإن كان قد أنكر اشتراكه في هذه المؤامرة، ولكن قد تبين من إفادته أمام المجلس، أنه كان قد سبق اجتماعه بالمتهم يونس عباوي النائب الأسبق في زمن وزارته. لما عرض عليه يونس عباوي الاشتغال معاً في أيام الوزارة الحاضرة، لم يوافق. إنما السيد حكمت سليمان لم يغير الحكومة بما كلفه، الأمر الذي يدل على أنه كان متفقاً معه في الرأي. كما أن السيد حكمت اعترف بأنه كان يتواجه مع جواد حسين وله معرفة واتصال معه. كما أن الموما إليه (السيد حكمت) اعترف أيضاً بأنه أرسل خيراً لبعض الموقوفين في غير هذه الدعوى أن لا يشتغل الآن في السياسة، بينما كان قد أفاد بأنه منذ سنة ونصف لم يواجههما. فيظهر من ذلك أن حكمت له رجال وأتباع تابعون لإشارته وينفذون أوامره سلباً أو إيجاباً، وقسم منهم من رؤساء العشائر. ورغم بياناته، أنه ترك الاشتغال في السياسة، وجاء في الإفادات المستمعة ضده والوثائق الرسمية المحفوظة بين الأوراق، ما يؤيد علاقته.

ولدى التأمل:

بعد التدقيق والمذاكرة ثبت للمجلس، أنه دبرت مؤامرة خفية مركزها بغداد من قبل أقلية المتهمين، وهم الرئيس البيطار حلبي، عبد الكريم والرئيس عبد الهادي كامل والرئيس المتقاعد جواد حسين والسيد حكمت سليمان والرئيس الأول المتقاعد علي غالب الحاج عريان والرئيس المتقاعد إسماعيل بن أحمد العباوي وأخيه يونس بن أحمد العباوي لقلب الحكومة وقتل عدد يتراوح بين أربعين وخمسين شخصاً من أمراء الجيش وكبار موظفي الدولة: من ضمنهم رجال الوزارة الحاضرة، بصورة إجراء وليمة في قصر سمو الأمير عبدالاله، إذا دُعي إليها مائتان وخمسون شخصاً من ضمنهم النوات المطلوب اغتيالهم والذين سيقومون بتفويض الاغتيال. وقد رغب المتهمون أن تعرض هذه القضية على سمو الأمير عبدالاله بواسطة الرئيس حلبي عبد الكريم.

(صورة قرار الحكم)

تشكل المجلس العسكري بتاريخ ٢٥ محرم ١٣٥٨ الموافق ١٦ مارت/ آذار ١٩٣٩. من الرئيس العقيد عبدالعزيز يامليكي والأعضاء الحاكمين: معروف جياووك وعبد العزيز الخياط والمقدمين سعيد يحيى ومحمود حلبي المأذونين بالقضاء.

١. حكم المجلس بالأكثرية على كل من المجرمين: حلبي عبد الكريم ويونس وإسماعيل ولدي أحمد العباوي بالإعدام شقاً حتى الموت، بعد طرد الرئيس حلبي من الجيش.
٢. وحكم أيضاً بالأكثرية على كل من جواد بن حسين و حكمت سليمان بالإعدام شقاً حتى الموت.

موافق	موافق	مخالف	موافق	مخالف
محمود	سعيد	عبدالعزیز الخياط	معروف	عبدالعزیز ياملکی
حلبي	يحيى	الحاكم	جياووک	العقيد
المقدم	المقدم	العضو	الحاكم	الرئيس
العضو	عضو	إني مخالف للفقرة الثانية من الأحكام المحررة أعلاه، حيث أن الحكم على كل من المجرمين حكمت سليمان و جواد حسين بالإقامة خارج بغداد لمدة ٥ سنوات، وأخالف على إعدامهما؛ وأوافق على الفقرات الأخرى للمحكومين الآخرين. عبدالعزیز الخياط	العضو	إني مخالف لقراري التجريم والحكم بأجمعهما، حيث لم تثبت المؤامرة وشهادات الشهود ملفقة. إني أوافق على إعدام البهطار حلبي، حيث هو بنفسه يقرر ويعتمد العمل في سبيل المؤامرة. وأوافق الحكم على حكمت سليمان وجواد حسين بالإقامة خارج لواء بغداد لمدة ٥ سنوات، وأخالف إعدامهما. ولا أوافق تجريم عبدالهادي وعالي غالب عريان وإسماعيل عباوي ويونس عباوي والحكم عليهم بئاتاً، ولذلك انني أكرر مخالفتي لقراري التجريم والحكم بالأكثرية. عبدالعزیز ياملکی
				١٩٣٩/٣/١٦

٣. وحكم أيضاً بالأكثرية على علي غالب بن الحاج عريان بالاشتغال الشاقة لمدة ثماني سنوات، ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين بعد انتهاء محكوميته.

٤. وحكم أيضاً بالأكثرية على الرئيس عبدالهادي كامل بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات، بعد طرده من الجيش، معتبراً حسن سلوكه وخدماته السابقة وحسن شهادتي الأمير عبدالاله والشيخ بهاء الدين النقشبندى من الأسباب المخفضة للعقوبة. حكماً صدر وفق المادة السابعة وبدلالة المادتين السادسة والثالثة عشرة من منشور الجيش والمواد الثامنة والعشرين والرابعة والخمسين والخامسة والخمسين من قانون العقوبات البغدادي، على أن يبلغ المحكومون وينفذ بعد اقترانه بالتصديق من المراجع الإيجابية.

حرر في يوم ٢٥ محرم ١٣٥٨ الموافق ٦ مارت/آذار ١٩٣٩

من مناقشة قرار الحكم

أنقل هنا صورة القرار (قرار التجريم والحكم) الذي أصدرته المحكمة في هذه القضية، وبضمنه بيان مخالفتي للأكثرية. مع العلم أن الأعضاء معروف جياووک، وسعيد يحيى ومحمود حلبي، في الجلسة السرية التي عقدتها المحكمة لإصدار الحكم كانوا ينادون بالأكثرية بالإعدام دون غيره من الأحكام، ولذلك حصلت مشادة مهمة بيننا. ومع ذلك وعلى الرغم من مخالفتي على صيغة قراري التجريم والحكم وموافقة الحكم، أفاد عبدالعزیز الخياط قررنا الحكم على حكمت

سليمان وجواد حسين بالإقامة خارج لواء بغداد، ولم يصدر الحكم بالاتفاق وصدر بالأكثريّة. ويقتضي أن نعرف من كل واحد لم يشهد الظروف التي كنا فيها آنذاك والمحيط الذي كانت المحكمة تجري فيها والتأثيرات المختلفة بصورة مختلفة من قبل نوري السعيد وطه الباشي وإسماعيل نامق وبعض الضباط (من النجم الناري وأعاونهم)، لذا لم تكن هناك ثمة سبيل لإظهار الحقيقة أكثر من ذلك.

النتيجة:

لم أشأ تبليغ المحكومين بالأحكام الصادرة بحقهم، لتجنب مشاهدة الأثار المؤلمة التي ستركها هذه الأحكام على وجوههم. أضف إلى ذلك أمراً آخر أهم وأخطر: ألا وهو الحذر من وصول نبأ صدور القرار بالأكثريّة إلى بعض الرفاق من الضباط الشديدي الحساسية وعديدي الوجدان، لتأمين سلامة تسليم المحكومين إلى السجن المركزي.

وبعد إيصال المحكومين بحراسة من القوة الآلية إلى السجن، سلمت الأوراق إلى قائد قوات المعسكر أمير اللواء إسماعيل نامق في مقابل وصل. وكانت هذه الأوراق عبارة عن ٢٠٥٣ صفحة، وكانت كل صفحة منها موقعة من قبلي.

(صورة الوصل)

استلمت جميع الأوراق والمستمسكات المتعلقة بقضية المتهمين: الرئيس حلبي والرئيس عبدالهادي وجواد حسين وحكمت سليمان وعلي غالب وإسماعيل ويونس ولدي عباوي. ومن ضمنها قرارا التجريم والحكم بحق المتهمين المذكورين وقرار التبرئة بحق المتهم صالح صائب، مع قرار الحكم الصادر بحقه، ولأجله أعملت هذا الوصل.

١٩٣٩/٣/١٧-١٦

عدد الصفحات: ٢٠٥٥

التوقيع: قائد القوات العسكرية لمنطقة المعسكر الرشيد

إسماعيل نامق

ولدى رجوعي إلى الدار وقريب منتصف الليل، طلبني على التلفون مرافق المرحوم الملك غازي محمود سلمان وطلب مني الحضور لمقابلة جلالته فوراً. وعندما مثلت أمام الملك، أمرني بتلخيص القضية له. وفيما كنت أعرض القضية، كان الملك غازي ينصت إلى حديثي هازأ رأسه لكل ما أقوله، ثم سمح لي بالانصراف من عنده، وقد تجلت على وجهه المحبوب أمارات رحمة واسعة كانت تغمره.

إعلان تعديل في قرار المحكمة:

وفي اليوم التالي قرأت بدهشة وحيرة حكم المحكمة معدلاً منشوراً في الصحف المحلية. ولو أن التعديل كان في صالح المحكومين تخفيفاً عن محكومياتهم، امتننت وسررت به أخذاً بأسباب الرحمة. ولكن الأمر كان على خلاف ذلك، إذ كانت الأحكام قد تبدلت تماماً، فجاءت بصورة مشددة ومبدلة تماماً. وما أن تأكد لدي مخالفة الحكم المنشور في الصحف، الحكم الصادر من المحكمة، حتى بادرت إلى كتابة تقرير عن ذلك إلى قائد قوات المعسكر. وبعد بضعة أيام أعدت كتابة التقرير مجدداً وشديداً. وأخيراً وبعد التقرير السادس بلغت جواباً عجبياً بأن لا علاقة بين المحكمة وبين كيفية التنفيذ. وهكذا وجدت نفسي مرغماً على المكوث، تركت لرجال الحقوق والعدل الحقيقين والتأريخ أن يحكموا في هذه القضية.

وكانت النتيجة أن أحداً من المحكومين لم يعدم. حيث أن المغفور له الملك غازي عفى عن اثنين من المحكوم عليهم بالإعدام مبدلاً إلى السجن المؤبد. وفي أثناء حركة رشيد عالي الكيلاني مايس/أيار ١٩٤١، أفرج عن السجناء جميعهم. هكذا كانت النتيجة.

وقبل أن أختتم هذا، لابد من أن أقول: إن من القواعد الأساسية في العالم أن أمور الناس لا تسير على الدعائم الدينية الثلاثة (ك، ل، ك)، ولا يمكن أن تسير بالسيف والسموم. بل يجب أن تسير في ضوء القانون مع تطبيق الميثاق المصادق عليه من قبل هيئة الأمم بصورة صحيحة وبالحق والعدل. ويجب أن تنال الأمة حقوقها بما فيها الحرية الشخصية وحرية الكلام والنشر، كما أن ميزان العدل يجب أن يهتز في ظل مخالفة الله فقط.

وفي الحديث الشريف: رأس الحكمة منافية الله. والحق يعلو ولا يعلى عليه. وقال أحد الحكماء: الحق حاكم عادل.

^١ من لا يعرف معنى (ك، ل، ك)، لطفاً فليسالني، حيث لا يمكنني أن أكتبه هنا.

(٨)

مصرع الملك فآزي

حادثة المصروع:

في صبيحة اليوم الرابع لشهر نيسان من عام ١٩٣٩، بينما كنت في البيت لم أأفادته بعد، أخبرني خادمتنا إثر عودته من السوق، بأنه شاهد علم النكبة الشمالية منكساً، وسمع الناس وهم يتحدثون عن وفاة الملك. فهرعت إلى التلّفون (الهاتف) للاستفسار من صلاح الدين الصباغ مدير الحركات آنذاك حول حقيقة الأمر، فاجأني بصوت مضطرب: بلي صديق (نعم صديق-صحيح). وأفاد بما يعني أنه قد عاد للتوّه من محل الحادث، وطلب مني أن لا أسأله عن أي شيء بهذا الخصوص. وتركني جوابه المضطرب وأسباب ذهابه إلى محل الحادث. ومن ثم طلبه بعدم الاستفسار عن الموضوع. في حيرة من أمري وتملكني قلق شديد. وحزن عميق، وغادرت بيبي فوراً متوجهاً إلى معسكر الرشيد.

وبعد ساعات صدر البيان الرسمي المرقم ١٥٦٨ والمؤرخ في ١٩٣٩/٤/٤، وأعقبه تعيين الأمير عبدالاله وصياً على العرش بكل سرعة ونص بيان حاكم التحقيق على قرار غلق الدعوى.

بيان رسمي

الرقم: ١٥٦٨

التاريخ: ١٩٣٩/٤/٤

بناءً على إخبار شرطة الكرخ عن حادثة اصطدام سيارة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم غازي الأول بعامود الكهرباء الواقع بين قصري الزهور والحارثية، وأودت الحادثة بحياة جلالتة وموته من جراء الصدمة المذكورة.

لقد حضرت محل الحادثة وأجريت التحقيق في هذه القضية، فأتضح من شهادة الشاهدين عبيد بن سعيد الخادم الخاص لجلالتة وعلي بن عبدالله ملاحظ اللاسلكي، اللذين كانا راكبين في نفس السيارة حين الاصطدام ومن شهادتي ياسين بن سلطان ومحسن بن خلف، اللذين حضرا حال حدوث القضية، ونقلّا جثة جلالتة من السيارة إلى قصر الحارثية، بأن جلالتة كان قد ركب السيارة من قصر الزهور نحو الساعة الحادية عشرة زوالية بعد الظهر من يوم ١٩٣٩/٤/٣ للذهاب إلى قصر الحارثية. وقد ركب الشاهدان في المقاعد الخلفية وكان جلالتة يقود السيارة بنفسه بسرعة زائدة. ولما اجتاز منعطف سكة القطار الواقعة بين القصرين، اختلت موازناتها من

سرعة السير، وانحرفت نحو اليمين وعواميد الكهراء المرتكزة هناك، فاصطدمت السيارة بعامود كهريائي بشدة قبل أن يتمكن جلالته من التخلص من هذه الكارثة. وقد سببت الصدمة قلع العامود المذكور وسقوطه على رأس صاحب الجلالة، فآدى هذا إلى كسر الجمجمة وانتشار الشظايا العظمية والمخ وتم نقله بواسطة الشرطة والشهود إلى قصر الحارثية. وبعد ساعة تقريباً، فاضت روحه وتوفي متأثراً من الإصابات. وبعد تأييد ذلك بالتقرير الطبي الصادر من الهيئة الطبية، ومن تقرير الخبراء الفنيين والشهادات المذكورة آنفاً؛ عليه وبالنظر إلى ما ورد أعلاه وبعد دراسة القضية من كافة نواحيها بكل دقة، ثبت أن هذه القضية حدثت قسراً، فقررت غلقها وحفظ الأوراق لعدم تحقق جرم جنائي فيها.

حاكم تحقيق الكرخ

صورة منه إلى:

نائب المدعي العام للواء بغداد / للعلم.

مدير شرطة لواء بغداد / للعلم.

أما الخادم الخاص لجلالته المسقى عيد بن سعيد، فقد حصل كسر في زبد يده؛ وأما علي بن عبد الله، فقد حصل له رض شديد في صدره، وقد أذخلاً المستشفى وهما تحت التدوي الآن.

التوقيع

مدير الدعاية والنشر والإذاعة

وبعده أذاعت الحكومة البيان التالي:

إن جلالة الملك غازي سبق له أن ذكر أمامنا بمناسبات عديدة، بأنه إذا طرأ على حياته حادث، فإن الأمير عبد الله يكون وصياً على نجله.

الساعة الثانية من صباح الثلاثاء المصادف ٤ نيسان ١٩٣٩.

عالية

راجحة

جلالة الملكة

صاحبة السمو الملكي

إن الشهادة المدونة أعلاه المعطاة من قبل صاحبة الجلالة الملكة وصاحبة السمو الملكي شقيقة جلالة الملك الراحل الأميرة راجحة، قد أيدت بحضورنا في ٤ نيسان ١٩٣٩.

رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

وزير المالية

نوري السعيد

ناهي شوكت

رستم حيدر

وزير الاقتصاد والمواصلات	وزير الدفاع	وزير العدل
عمر نظمي	طله الهاشمي	صبيح الدفتري
رئيس أركان الجيش	رئيس الديوان الملكي	وزير المعارف
حسين فوزي	رشيد عالي	صالح جبر

وبعد أن اطلعت على البيان الرسمي، وتعيين الوصي على العرش فوراً، وبيان حاكم التحقيق، ثم غلق الدعوى بهذه السرعة، والتقرير الطبي الصادر فور الحادث؛ جعلني هذا أن أفكر عميقاً، لذلك ذهبت إلى محل الحادث، لأعرف كيفية وقوعه، حيث كنت حينئذ رئيساً للمحكمة العرفية، وكانت كافة الأبواب تفتح لي دون استئذان. في محل الحادث حاولت الاتصال بالشخصين اللذين كانا يرافقان الملك، ولكن لم أجد لهما أي أثر، وحتى في المستشفيات، ولدى ملاحظاتي لوضع السيارة والعمود وخطوط الاطارات على الأرض وفي دواليب السيارة، لفت نظري الكثير من النقاط التي أدت إلى قناعتي بأن الحادث كان جريمة شنعاء، وذلك لأسباب عديدة، منها:

أولاً: أسلوب بيان حاكم التحقيق؛ فما هو الذي استند إليه وغلط به الدعوى؟ والتقرير الطبي لم يكن واضحاً.

علماً أن في الجيش إذا مات حصان أو شخص استمر التحقيق حوله أياماً عديدة، وهنا يموت الملك، ويغلق الحادث فوراً؟ لماذا يغلق حاكم التحقيق القضية بصورة فورية؟ ثم إن التقرير الطبي الصادر بلفت النظر، إذ كان موقعاً من قبل الطبيب الانكليزي سندرسن باشا والطبيب التركي الجنسية محمد أمين وهو من أحد أقرباء والدة الأمير عبدالاله. وفي محل الحادث شاهدت السيارة بحالة سليمة تماماً وكأنها لم تصطدم، حتى أن زجاج واجهتها لم ينكسر. كيف يحصل كل هذا النصادم والحادث للسيارة، وتبقى بعد ذلك سليمة بهذا الشكل؟

ومن جهة أخرى، فإن عمود الكهرياء المثبت على الأرض بالكوكركريت لدى وقوعه على السيارة، لماذا لم يظهر أي أثر لزعة التراب المحيط بجوار قاعدة العمود؟ كيف يقفز إلى التربة والعمود خلف السيارة، والعمود ممتد بجوار السيارة؟ ودواليب السيارة كانت سليمة وغير ميالة من التربة، وليس فيها أثر للطين من جراء انحرافها؟ لماذا لم تشكل لجنة فنية للتحقيق، وغلقت الدعوى بشكل فوري؟

بالنظر لكل هذا، فقد حصلت لدي القناعة الكافية بأن الموضوع كان ينطوي على الخبث، ولكن ما الذي كنت أستطيع أن أفعله؟ لماذا كانت الحكومة مستعجلة بالتقصير في أداء واجباتها؟ إذ كان المفروض عليها إجراء تحقيق علني في الموضوع للتوصل إلى الحقيقة، إن عدم إجراء التحقيق

جعل الناس يعتقدون أن هناك تعمداً. أما الشخصان اللذان كانا في السيارة، فقد قيل أنهما أدخلوا المستشفى، لكن الواقع -حسب ما اكتشفته- انتشاراً من قبل الطيار المدعو صباح وهو ابن نوري السعيد، وقد تم رميها في بحيرة الحيانية، وبذلك أزالوا كل أثر للشهود.

وفي اليوم التالي للحادثة أذاع يونس بحري من إذاعة برلين، بأن في الأمر تعمداً بسوء قصد وغدر، وظل يعيد ويكرر الموضوع لعدة أيام، وهذا ما سبب التوتر في البلد، وانتشرت حملة الاعتقالات الواسعة في مختلف أنحاء العراق. وفي الحقيقة كان الكل يحمي الملك غازي والجميع كانوا يعرفون ويسمعون -بعد مقتل بكر صدقي- بأن أعمال وتحركات الملك غازي كانت تحت رقابة هيئة حكومية، بأمر من ياسين الهاشمي، حيث إن أغلب الناس كانوا يعتقدون أن حركة بكر صدقي قامت بإيعاز وإشارة من قبله وهذا أثر في مصرعه.

تعيين الوصي:

بعد الحادث جرت في بغداد مظاهرات ومسيرات ليلاً ونهاراً، كانت كلها تبين حزن الشعب للملكه الراحل، وجرت مراسيم الدفن بصورة رائعة ومؤلمة وبكت له كل بغداد.

في يوم ٦ نيسان ١٩٣٩، عقد مجلس الأمة جلسة مشتركة برئاسة السيد محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان. وبعد تأييد الملك الراحل، تمت قراءة كتاب مجلس الوزراء المتضمن إعلان سمو الأمير ولي العهد فيصل ملكاً للعرش باسم فيصل الثاني حسب الدستور الأساسي، ووافق المجلس بالإجماع على نصب الأمير عبد الله وصياً على الملك. وحسب الدستور استقال نوري السعيد، فعهد الوصي بإعادة تشكيل الوزارة إلى نوري السعيد.

وبالنظر إلى العدد القائم آنذاك، فقد استغني عن مراسيم الاستيزار. وعقدت مراسيم الفاتحة في البلاط الملكي. وحضر الأمير عبدالله أمير المملكة الأردنية الهاشمية من عمان. وعقدت كذلك الفاتحة في كافة أنحاء القطر وعندها الشعب بهالغ الحزن.

إن شيوع وفاة الملك بالموصل حولها إلى بركان ثائر، حيث هاجمت الجماهير الشعبية القنصلية البريطانية، فحرقتها وقتلت القنصل فيها، الأمر الذي أدى إلى إعلان الأحكام العرفية؛ فتشكيل محكمة عرفية برئاسة العقيد فرج عمارة للنظر في القضية، حيث أصدرت بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٣٩ حكماً القاضي بإعدام أحد ملثمة الثانوية المدعو هشام عبدالله الدباغ، مع زميل آخر له، ويحس المتهمين الآخرين لمدة مختلفة. غير أن الشخصين المحكوم عليهما بالإعدام، أبدلت عقوبتهما إلى الحبس لمدة خمس عشرة سنة، نظراً لسفر سنيهما. والسيد هشام الدباغ ما لبث بعد ذلك أن أخرج من السجن، وبعد مياشرة قام بإصدار إحدى الجرائد السياسية في بغداد.

لقد كان المغفور له الملك غازي شوكة حادة في قلب الإنكليز، بصلاته الوطنية وبمكائنه بين الجماهير الشعبية التي أخذت تزداد تعلقاً به، إثر موقفه إبان حركة الإنكليز مع السفير البريطاني. وقد كان باسلاً مقدماً من أشجع الفرسان ومن أمهر قادة السيارات والطائرات، وإضافة إلى كل ذلك، فقد كان ميكانيكياً أدهشت براعته فيها الجميع. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد امتاز بالتواضع الجم وبروح عصرية متطرفة، فخلال سني دراسته وتدريبه بالكلية العسكرية الملكية، كان لا يفرق عن بقية زملائه الطلاب في شئ المجالات، وكانت معاملته وصلته بهم تجري ببساطة لا متناهية، فهو الذي كان ينخلف حذاءه ويندقيته بنفسه أسوة برفاقه. وكم من مرة تشاجر مع هذا وذاك وتبادل مع خصومه الكلمات، ثم عاد الصفاء بينه وبينهم شأن أقرانه من التلاميذ الشباب. وغير هذا وذاك، فقد كان يمتاز بخفة الظل وحبه للهزل والدعابة. هكذا كان جلالاته مشبعاً بالروح الديمقراطية التي حرص والده المغفور له فيصل الأول على تعليمها لولده.

سفري إلى الهند:

عندما كنت أستمّر في المحاكمات، زاد اصطدامي مع البعض، بسبب عدم موافقتي على تمشية الأمور خلافاً للعدالة، وبالوقت نفسه كنت مسؤولاً عن الآليات التي كانت تتوسع يوماً بعد يوم، وبحاجة إلى تأمين ملاكاتها ولوازمها. وأتعبتني كل هذه الأعمال والوظائف كثيراً. علاوة على هذا، فقد كنت أشعر بعدم الارتياح من الأوضاع ومن أعمال بعض الرفاق وبعض كبار المسؤولين آنذاك.

وفي نيسان عام ١٩٣٩، كان مفتش النقلات الميجر جيفرسون يشعر بالحالة النفسية التي أنا فيها وإرهاقي، فنصحني بالحد من نشاطي، قائلاً: بأنك حتماً ستمرض إن واصلت على هذا الإزهاق. وفي أحد هذه الأيام قال لي بأن هنالك عمليات آلية تجري في الهند على الحدود الشمالية الغربية، وبود المفتش العام الجنرال واتر هاوس أن تطلع أنت بنفسك على الحركات، لتستفيد منها من جهة، ومن جهة أخرى، فإنك سوف تتخلص من الوضع الذي أنت فيه الآن. فما هو رأيك؟

لقد وافقت، وأخذت المعاملة مجراها، فتمت موافقة رئيس أركان الجيش، وأخذت موافقة الحكومة الهندية الإنكليزية حينذاك. وتقرر سفري في بداية شهر مايس إلى الهند، حيث أحلّ ضيفاً على قيادة الجيش الإنكليزي الذي سيعود منهاجاً واسعاً لاستفيد من الحركات الآلية وتطوراتها الجديدة.

سافرت إلى كراچی عن طريق البحر، وهناك استقبلني ضابط ركن منطقة البستد الميجر امرسون وزرت دار قائد المنطقة، ولعدم وجود القائد في كراچی، رافقتني زوجته إلى النادي العسكري ومعامل مستودعات الآليات بكاملها ونوادي وحدات الآلية. وبعد ذلك أرفقوا معي خادماً، حيث سافرت إلى

لاهور وبيشاور، ثم زرت كافة الحدود الشمالية الغربية، أي حدود أفغانستان، ثم زرت منطقة وزيرستان، حيث كانت تجري فيها حركات واسعة النطاق من قبل القوات الآلية.

في منطقة وزيرستان كانت تجري الحركات بكل صعوبة، ولوجود قسم من شعبها بقيادة فقيراني يثيرون المشاكل والمشاكسات الكبيرة نحو الحكومة. وعلى طول طريق وزيرستان كانت المخافر مبنية بالحجارة والسمنت والشابيك والمراغل من حديد، وبداخل المخافر كانت كميات كبيرة من العتاد والطعام والماء وكل الحاجيات متوفرة لاحتمال استمرار المقاومة لمدة طويلة.

شاهدت منجزات كبيرة في معامل الأسلحة والآليات، واطلعت على مدرعات مركبة على شاصيات أمريكية، مثل فورد وشفرليت، في حين كنا نحن لشكري شاصيات روزرايس بأسعار عالية وكان على مفتش النقلات أن يعمل ويصمم مدرعات من الخشب، ثم تقطع من الحديد حيث يجري تركيبها.

لأجل هذا العمل كان جميع العمال في المعمل الكبير في وزارة الدفاع يشتغلون لإنتاجه. ولو حسبنا كلفة تركيب وإتمام إحدى المدرعات بالعراق، نجده أكثر من خمسة أو ستة أضعاف ثمن المدرعات التي تستورد من انكلترة جاهزة، وإن صنعها في العراق كان بدافع تشجيع الصنع المحلي، في حين كانت الحالة عندنا أن الحديد والمكانن كلها تستورد من انكلترة.

بعد اطلاعي على كل هذه الأمور، قدمت تقريرتي الخاص لذي عودتي إلى بغداد، حيث عرضت التفاصيل اللازمة، وبناء على ذلك باشرنا باستيرادها مباشرة من انكلترة. وعلى هذا الأساس، أخذ مفتش النقلات يقوم بتفتيش الآليات وبكامل النواقص إن وجدت. وأذكر بهذه المناسبة، أن القائد العام للجيش البريطاني في سمل، كان الجنرال كاسل الذي جاء إلى العراق إبان الحرب العالمية الأولى، عام ١٩١٤، كفائد للواء الخيالة الانكليزي الذي رابط بالقرب من بغداد في موقع اشتهر باسمه فيما بعد كاسلزيوست، وقد توفي الجنرال كاسل في ٢٤ كانون الأول ١٩٥٩ عن ٨٥ عاماً.

ومادمت وصلت في معرض حديثي إلى هذا، فلا يسعني سوى أن أشيد بالكرم البالغ والرعاية الحسنة اللذين لهما طوال مدة ضيافتي في الهند، لدى الجميع وعلى رأسهم الجنرال كاسل وقائد الجيش العاشر الفريق هرتلي وأمرى الوحدات الآلية، الذين لم يأكوا جيداً في تيسير مهمتي وتمكيني من الحصول على أعظم استفادة خلال تلك المدة الضيقة من زيارتي، الأمر الذي استوجب شكري.

كانت عودتي إلى بغداد بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٣٩، حيث بادرت إلى تقديم تقرير عن مشاهداتي وفي الدرجة الأولى عن الإدارة العسكرية وآليات الجيش، ثم عن معاملة السكان. إلا أن الذي استأثر بجُل اهتمامي، كان جميعة الخاكساريه، التي تشكل موضوعاً شيقاً لا بد لي من طرقة.

جمعية خاكساريه.. عبرة لنا:

لفت نظري عند زيارتنا من لاهور إلى بيشاور الكائنة على مقربة من الحدود الأفغانية، جماعات من الناس بزيات عسكرية موحدة، تزين أكتافهم أشرطة تحمل علامة النجمة والهِلال في أماكن مختلفة، بالقرب من المدن التي كنا نمر بها؛ وهي مهمة بأداء بعض التمارين العسكرية، ولكن بالعصي لا بالبنادق، وكانت تتقدمها أعلامها الخاصة بها المتنوعة بألوانها المختلفة والقريبة الشبه إلى العلم الإيراني. فلم أملك نفسي من سؤال المهجر هيجكوك مهامانداري الذي جاءني جوابه في كلمة واحدة، وهي خاكسار، فرجعت أنهم بعض أقسام الجنود وأثرت ألا أتعلم معه في الموضوع. ثم كانت ذات ليلة خللت فيها ضيفاً على مقر الجيش العاشر في موري، وفيما أنا بضيافة مدير الميرة للجيش العاشر الكرنل ويلكنسن أتناول معه الطعام، قدم إلى الباب على متن دراجة بخارية هندي بيضاء مزركشة، يعمل معه رسالة من رئيس الخاكسارية ويدعوني فيها لحضور الاحتفال المنوي إقامته في الساعة العادية عشرة من تلك الليلة، بمناسبة الذكرى الأربعينية لوفاة المغفور له الملك غازي. فقد علموا بوجودي هناك ورغبوا في أن أشارك معهم في احتفالهم، فسألت الكرنل ويلكنسن: إن كان بوسعي الذهاب بعد العشاء؟ فأجابني بالحرف الواحد: طبعاً يمكنك الذهاب، والمسجد ليس بعيد عنا؛ وعندئذ لم أنمالك عن السؤال منه، فقلت: ترى من هم هؤلاء الخاكسارية؟ أقبيلة أم طائفة؟ فأجاب صاحبي، قائلاً: يبدو لي من هذا أنك لا تعرف شيئاً عن هؤلاء، وأرى أن أسعفك ببعض المعلومات عنهم. ثم استطرد قائلاً: لا شك وأنتك لاحقاً في طريقك من لاهور إلى هنا تلك الجماعات المؤلفة من مئات وآلاف الأفراد في ملابسهم العسكرية وهم يمارسون تمارينهم العسكرية، أليس كذلك؟ فأجبته بالإيجاب، فقال: هؤلاء بعض الخاكسارية، والخاكساريون فئة قوية ذات مبدأ وعقيدة ولها تنظيمات واسعة ومهمة، وهم من أعداء الجيش البريطاني، وأمنيتهم ألا يبقى بريطاني واحد في الهند. فقلت له: مادام الأمر كذلك وأنا ضيف عندكم، فلا يمكنني حضور احتفالهم.

وعلى هذا فقد اعتذرت عن قبول الدعوة، وبقيت مع الكرنل ويلكنسن مستمراً على المحاورة معه، فسألته: وكيف تسمحون لهؤلاء بأن تكون لهم هذه التشكيلات والقيام بمختلف التمارين العسكرية، مع اتخاذ راية خاصة بهم، ماداموا يعادون الجيش والحكومة؟ فأجابني صاحبي مبتسماً: وهل نسيت أن الحرية الشخصية وحرية الرأي والكلام منزلة ومكانة رفيعتين لدينا نحن معشر الإنكليز. فإذا كان للفرد عندنا مطلق الحرية في التكلم بما يشاء وحتى بالتهجم الشديد على الحكومة في (هايدبارك) في لندن أمام أعين رجال الشرطة وعلى مسمع منهم، فلماذا تمنع الناس هنا من حقهم بالتمتع بنفس الحريات؟ إذن فليعلموا وليتكلموا بما أرادوا، بل وليكتبوا في صحفهم، وللخاكسارية عدة صحف مجازة كل ماشاؤوا. إنها حقوق يجب أن يتساوى فيها الناس جميعاً، وفي كل مكان. وأضاف محدثي قائلاً: وما الذي يضرنا من ترك قدر من الماء يغلي ويغور

فوق نار متأججة؟ لا شيء. إذ إن الماء سيظل يغلي ويفور.. ثم يغلي ويفور، حتى يستحيل بكثته إلى بخار، فلا يحصل أي ضرر. في حين لو أننا لجأنا إلى إحكام سده بغطاء، وتركناه بهذه الحال يغلي ويفور، فلن يكون من الانفجار بد. لهذا فقد أترنا أن نترك هؤلاء وحالهم، فلا نحاول منعهم مما يعملون، فليجتمعوا فيما بينهم وليقوموا بتمارينهم وليكتبوا وبنالوا علينا بالشتائم والسباب، ولكن الويل لهم إن لجأوا إلى القوة والسلاح، فسيجدوننا واقفين لهم بالمرصاد.

لقد كان لتحديث صاحبي هذا، تأثيره البالغ على نفسي، فهو بمماشاته قواعد السيكلوجية وتفهمه العميق للنفس البشرية بمثابة درس رائع في تطبيق الديمقراطية في إدارة شؤون الدولة، الأمر الذي دفعني لذكر هذه الحادثة لأضعها أمام المسؤولين عندنا، الذين يشرعون مختلف القوانين في كل فرصة لغرض إسكات الناس بالتطبيق على حياة الأفراد وحرمانهم من كافة الحريات، سواء بالكلام أو الكتابة وحتى بالتفكير. وبعد عودتي من الهند، تطرقت إلى هذا الجيش في تقريرتي إلى رئاسة أركان الجيش، وطلبتني على إثره نوري السعيد فكلمني بنائير، قائلاً: لم يكن يتوقع مني أنا أقدم تقريراً كهذا، إذ يؤثر على سياسة الدولة، وطلب مني الكف عن كتابة أمثال هذه التقارير.

الآن أفكر وأتساءل كيف كان هؤلاء يفكرون؟ وكيف كانوا وجماعته يحكمون؟ وكيف يوفقون أعمالهم لتتماشى وحقوق الإنسان التي وقع العراق عليها؟ كانوا يدرسون حقوق الإنسان في المدارس ويطلب الوزراء منهم حول الإنسان وحقوقه وينادون باسم الديمقراطية، بينما كانت القوانين تطبق أساليبهم الرهيبة البوليسية. إذ بدلاً من المحافظة على حقوق الإنسان، كانوا يطبقون دواعي الشر والاستهتار؛ وبدلاً من أن تسير الأمور بصورة ديمقراطية وعادلة، كانت تسير بصورة كيفية وديكتاتورية.

اعادة تعييني لرئاسة المجلس العرفي العسكري:

إثر عودتي من الهند بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٣٩، صدرت الإزادة الملكية بتعييني رئيساً للمجلس العرفي العسكري للمرة الثانية. ولدى مباشرتي بالعمل، وجدت في المحكمة أكداً متراكمة من معاذير الاتهام، تشمل مئات المتهمين من أرباب السوابق، وكلمهم من المعروفين بارتكابهم جرائم السرقة والتهديد والإيذاء والإخلال بالأمن. فعكفت على دراسة الأوراق، وإذا بها تكشف جانباً كبيراً من الفضائح والمهازل التي كانت تحتجح البلد، وأدناه نماذج منها:

(١) متهم يهودي يحتقر حاكماً في المحكمة، بضربه بخذاء.

(٢) عصابات متجولة في الأسواق تفرض وتجبي الاتاوات من أصحاب المحلات، ومن يمنع عن الدفع، يغلق محله بالقوة.

(٣) رجال يمزقون إطارات السيارات، إذا لم يدفع أصحابها لهم ما يريدونه من المال.

(٤) أشخاص يرابطون عند أبواب بيوت الفسق والدعارة، ليستوفوا رسماً من القادمين والمغادرين.

(٥) أشخاص يعيشون تحت حماية المسيرة المدعوة سلطانة، التي كانت تصد عنهم تدخلات الشرطة في أعمالهم، وإذا وصل بهم الأمر إلى القضاء، فإنها كفيفة بإغلاق الدعوى وتخليصهم.

(٦) ذوات يرضون بالزواج من المومسات الأجنبية لاكتسابهن الجنسية العراقية، ليسهل عليهن البقاء ببغداد. ومنهم من سولت نفسه بأن يستولي على كل ما يحصل عليه من المال.

(٧) أناس يجعلون من بيوتهم ومحلهم ملاجئ للصوص والنشالين ومخابئ للأموال المسروقة أو المهربة.. الخ، من جرائم وسوابق لا تعد ولا تحصى.

ولهذا فقد بادرت بالنظر في هذه القضايا، وبعد أن اطلعنا على الأوراق التحقيقية، وأخذنا بصمات أصابعهم لدى الشرطة وملفاتهم الشخصية، واستمعنا إلى شهادات الشهود، قررنا إلزام كل من ارتكب عشرة سوابق فأكثر خلال الثلاث السنوات المنصرمة تقديم كفالة نقدية قدرها ٤٠٠ أربعمائة ديناراً؛ أما الذين كانت «سوابقهم أقل من عشرة، فيقدمون ١٠٠ مائة دينار، وذلك للمحافظة على حسن السلوك والسيرة لمدة ثلاث سنوات؛ ومن يعجز عن تقديم الكفالة النقدية، يسجن ويجبر بعد انتهاء محكوميته على الإقامة خارج العاصمة ومراكز الألوية تحت رقابة الشرطة لمدة مختلفة. وبهذه الصورة تم تطهير العاصمة من شر هؤلاء المجرمين العصاة واستتب الأمن، ولم تعد مغامر الشرطة تسجل مثل هذه الجرائم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى انضح لنا خلال ذلك حقيقة الأوضاع التي كانت عليها الشرطة، إذ إن المستوى التربوي الذي كان عليه رجال الأمن بصورة عامة، والروحية التي كانت تهمين عليهم، ولا حرج شريرة. وكان كثير من النواحي الإدارية في الشرطة ناقصاً لعدم تأمين التدريب الكافي، وعدم الاهتمام بالأخلاق والبيئة. وكانت طرق الاستخدام غير صحيحة، ولم يجر التفريق بين وظائف الدرك وشرطة المدن، وإن مدبرهم في الأساس كانوا ناقصي التدريب غير كفوتين، إذ من الضروري أن يكون تنظيم الدرك وتدريبهم من قبل الجيش لاستعمال الأسلحة وممارسة الضبط والربط، ثم تدريسهم بعد ذلك قوانين الحقوق العامة فيما يتعلق بمعاملة الناس بالجسدي. واقتضى للقبول في صنف شرطة المدن أن يكون الطالب من عائلة شريفة وحائزاً على شهادة الدراسة المتوسطة في الأقل، مع النظر في لياقة الجسم بالنسبة لمدارس الشرطة. ويجب أن تشرف وزارة المعارف على كلية الشرطة من ناحية المستوى العلمي، وتطبق قوانين وزارة المعارف فيما يتعلق بكيفية قبول الطلاب.

المناشير المعادية وإفساد الطلبة:

عرضت علينا قضية توزيع منشائر تدعو إلى العصيان ضد الحكومة، ولدى تدقيق الأوراق ظهر أن النشاط كله يدور حول المدرسة الثانوية المركزية للبنين، ولما كان تحقيق الشرطة بهذا الشأن غير واف بالغرض المطلوب، اقترحنا إعادة إجراء التحقيق في القضية من قبلنا. وبعد جهد كبير تبين لنا أن مصدر هذه المنشائر جمعية سرية باسم "الكفاح والإصلاح" ومعظم منتسبيها من صغار السن، وبثبوت التهمة ضدهم، حكم عليهم بالجلد البسيط حفاظاً على مستقبلهم وسدّت القضية.

الشيء المؤسف في هذه القضية، أن أحد المعتجزين فيها كان من الطلبة الكبار في السن وقد سبق له أن قام بتوزيع المنشائر عدة مرات. وكم كانت دهشتنا كبيرة بعد أن أصدرنا الحكم بتجريمه مع بقية رفاقه، أن تقوم مديرية الشرطة العامة بالتوسط لإعفائه من العقوبة، بل إن مدير المعارف العام آنذاك فاضل الجمالي يادر إلى الاتصال بي تلفوياً طالباً العفو عنه. بيد أننا لم نبد أدنى التفات لتلك التوسّطات ولم نهتم بها، فنفذنا الحكم في المجرم المدلل مع غيره من دون أي تحيز. أما لماذا كان هذا التوسط والإلحاح؟ فالجواب هو أن صاحبنا كان جاسوساً في التحقيقات الجنائية براتب ثلاثة دناتير في الشهر لا غيرها، مكلفاً بمراقبة زملائه الطلبة. ومع ذلك، فقد قام بتوزيع المنشائر المذكورة، دون أن يستأذن مرجعه أو في الأقل إخباره. ليس هذا فقط بل انه ظل يقوم بهذا التوزيع. ولم يغير دائرته بها، إلا بعد مرور عدة أسابيع.

إنني أعرض هذه القضية على القراء الكرام مجرداً، لأترك لهم مجال التعليق عليها لأنفسهم. كما وأعرض على كل المسؤولين تربية الطلبة وتنشئتهم، ليمعنوا فيها قليلاً. وأخيراً أعرضها على رجال الأمن الذين لا يتورعون عن استخدام بعض الطلبة والزج بهم في هذه الميادين، مفسدين ضمائرهم وأخلاقهم، عسى أن تعتبروا بها.

ملاحظة:

أثناء قيامنا بتصفيّة الدعاوي المعتاة من مجرمي بغداد، اطلعنا على قضايا عجيبة وغريبة وخطرة في غاية الغرابة والخطورة تميز بعضها باشتراك الشرطة مع المجرمين، وفيما يأتي اورد بعض النماذج منها:

قنابل أمام نادي الفلاح:

حدث في ليلة ١٩٣٩/٦/٢٨ ان انفجرت عدة قنابل أمام باب "نادي الفلاح" في الباب الشرقي، وألقت الشرطة القبض على عدد من الأشخاص وقدمتهم أمامنا. بيد أن ما حصل في استجوابهم كان في منتهى الغرابة، فقد تبين لنا أنهم أبعد ما يكونون من التهمة. ونتيجة التحقيق الذي أجريناه في القضية، وخاصة من إفادة إحدى النساء الساكنات قرب النادي، فقد توصلنا إلى رأس الشليلة

والكشف عن الحقيقة، إذ ظهر أن إلقاء القنابل لم يكن إلا بفعل اثنين من أفراد الشرطة. وبالطبع فإن الشرطيين لم يرتديا ملابسهما الرسمية، على الرغم من كونهما يتقاضيان رواتبهما كاملة باعتبارهما من الشرطة المسزّين والمسجلين طلاباً في مدرسة الشرطة. والطريف أنهما لم يكونا يواظبان في المدرسة إلا في أوقات الألعاب الرياضية، وبصفة حارس المرمى في كرة القدم. وأما سائر الأوقات، فيقضيانها بالجلوس في قهوة شكر وحماية البيوت المشبوهة. ومن المؤسف حقاً أن شرطة العبثة لم تستطع أن تتحرك حيال كل ذلك رغم أنها كانت على علم تام بالموضوع، إذ كانت تلك البيوت تظلها حماية البعض من أصحاب النفوذ ولم يكن لمأمور المركز حينذاك إلا السكوت.

أرجو أن لا يحسب البعض أن هذه القضية تنقصها البرهان، فإنها حقيقة ثابتة في إفادات أفراد مراكز شرطة العياخانة ومدير مدرسة الشرطة آنذاك السيد مظفر أحمد. وبقي أن نذكر أن إلقاء القنابل هذا لم يكن إلا بإيعاز من مدير الشرطة العام السابق (ع ش) الذي ينتسب إلى جهة جميل المدفعي.

وأصدرت المحكمة حكمها بتاريخ ١٧/٩/١٩٣٩ على الفاعلين الأصليين بالحبس لمدة عشر سنوات وعلى شركائهم الأربعة لمدة أقل من ذلك. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد قدمنا تقريراً إضافياً عن هذه الحقائق إلى قيادة القوات العسكرية لترفعه بدورها إلى الجهات العليا المختصة، ولكنها أسدلت الستار على هذه القضية، بل القضية، دون أن يأخذ العدل مجراه فيها.

قضية البغاء بالقرب من البريد المركزي:

وردت إلينا قضية حادثة لأحد نواب الضباط ليلة توزيع رواتب جنود سريته، فبينما كان ماراً بمنطقة الميدان في طريق عودته إلى الدار، إذ وسوس له الشيطان وسولت له نفسه بالدخول إلى دار إحدى المومسات على مقربة من دائرة البريد المركزي ومديرية الشرطة العامة، حيث انتهكت بالشرب مع من كان معه هناك. وبعد أن أحس بالسكر، تبادر إلى ذهنه أنه يحمل معه مبلغ ٩١ ديناراً تخص سريته، وكان قد كتب مقدارها خلف أحد الدواليب من باب الاحتياط. وفيما هو كذلك، اقتحم الدار أربعة من السواق الوثيقي الصلة بالمومسات، وأمسكوا به وأهالوا عليه بالضرب بلا رحمة، فأخذ الرجل يستنجد ويستغيث بلا جدوى. وأخيراً تمكن منه المعتدون وخلعوا عنه ملابسه وألقوا به على قارعة الطريق.

ليس في الحادثة بعد ذاته ما يدعوني إلى سرده وتفصيله، وإنما الذي دعاني إليه هو موقف مفوض الخفر في مركز الشرطة؛ إذ عندما سمع حراس الليل الصراخ، هرعوا إلى مفوض الخفر ليحيطوه علماً بالحادثة، عسى أن يخف للنجدة الواجبة عليه، فإذا به - وقد علم بمحل الحادث - يطردهم قائلاً: ما عليكم. وعلى الرغم من ذلك وبنتيجة ما أجريناه من تحقيق واستجواب، تم لنا

التوصل إلى معرفة الفاعلين، فاستعيد منهم المبلغ الذي استولوا عليه بكامله وحكم عليهم وعلى شركائهم المومسات بالعقوبات الرادعة. وليس هذا فحسب، بل توصلنا أيضاً إلى أن مفوض الخفر كان بدوره شريكاً مع أهل الدار: وصدق من قال: حاميا حراميا.

مداخلة قائد القوات العجيبة:

١. الدعوى التي اتهم فيها المدعو هوبي حداد بتهمة إلقاء القنابل في الشارع، ثم ظهر لدى التحقيق أنها مجرد افتراء وتعتدي. عليه أصدرنا القرار بالإجماع بالإفراج عنه، وحولنا أوراقه للمبلغ تمهيداً لتبليغها به والإخلاء سبيله. وفي هذه الأثناء جاءنا قائد القوات الجنرال إسماعيل نامق وجلس بيننا مبادراً بالسؤال وبلهجة أمرة: يا ناس، كيف تبرؤون شخصاً من ذوي السوابق مثل هوبي حداد؟! الأمر الذي اندهش له الحاضرون، فلم أجد بداً من التصدي له بالجواب، فقلت له: يا باشا..! إن هذا الشخص قد أثبتت التحقيقات براءته، فقررتنا الإفراج عنه. ونحن الآن على وشك تبليغه بذلك وإخلاء سبيله، ثم سترسل الأوراق إليكم. وليس لكم حق التدخل في الأمر ولا من حقكم التعليق عليه، بل إن لكم أن تحضروا قاعة المحكمة إن شئتم للاستماع للمحكمة، وليس لكم حق التدخل فيها. وبعد هذا الجواب، نهض وأسرع مغادراً القاعة.

٢. وفي أحد الأيام، اتصل بي قائد القوات العسكرية تلفونياً. قائلاً: لقد أرسلت وراء المحامي نجيب الراوي، وهو الآن عندي، وإنني سأقوم بتوقيفه وإرساله إليكم. فأرجو التشدد في محاكمته والحكم عليه بشدة. فلما سألتها عما ارتكبه والتهمة الموجهة إليه، أجابني: ليس عليك إلا أن تفعل ما أردته منك، وهذا إرادة نوري باشا أيضاً. فقلت له: لك أن تأمر بتوقيفه، ولكي لن أتركه في الموقف عندما ولا لحظة واحدة. فأثاره هذا الجواب، فقطع المكالمة وأغلق تلفونه. وعندما وصل نجيب الراوي أرجعناه إلى داره معززاً ومكرماً. والسبب كان حسد الزواج، حيث إن إسماعيل نامق قد طلب الزواج من بنت محمد فاضل باشا الداغستاني، فلم تقبل الزواج منه، بل تزوجت من نجيب الراوي.

٣. ذات يوم سبق أمامنا المدعو عزت محمد الحلاق في الميدان لمحاكمته ولماذا؟ لا لشيء سوى أنه كان من أصدقاء المرحوم بكر صدقي، فهو كما يقول المثل الشعبي: "مو خوش آدمي". فبادرنا بتبرئته حالاً، وأطلقنا سراحه.

تلك هي بعض الدعاوي العجيبة التي مازالت تفاصيلها عالقة بذهني، فعمدت إلى إيرادها عبرة وعظة.

حادثة السلب في طويق المسيب - بغداد:

لقد ثبت للمجلس العسكري أن المتهمين: فيصل الملا عزيز، نصر إبراهيم الشريدة وفيصل الحسن وحسن العلي إبراهيم وكريم العودة وناجي محمد السعداوي وإبراهيم الخضير والشرطين هاشم موسى وديسكان الحائط، قد صمموا ارتكاب جريمة في ليلي ١٣، ١٥، ١٦/٨/١٩٣٩ في

الأراضي الكائنة تحت التلول قرب المسيب والمسماة أراضي "أبو لوكة"، بعد أن وضعوا حواجز من جنوع النخل، وكانوا مسلحين بأنواع الأسلحة من بنادق و خناجر ومسدسات ومكاوير، سلبوا جميع ركاب السيارات واللواريات المارة من الطريق، وأخلوا نقودهم وجرحوهم؛ كما استعملوا التعذيب والقسوة، حتى حاول أحدهم هتك عرض إحدى الركابات المسماة نجية. وبعد إجراء محاكمتهم والاستماع إلى الشهود، حكم على كل من المتهمين فبصل الملا عزيز ونصر بن إبراهيم الشريدة وناجي بن محمد العدوي بالإعدام شنقاً، والبقية بالاشغال الشاقة المؤبدة؛ وربط القسم الآخر بكفالة بتاريخ ١٩٣٩/٩/٢٥، ونفذ الحكم تماماً.

حادثة السلب في طريق الرمادي - بغداد:

لقد ثبت للمجلس العسكري أن كلا من المتهمين عيدان الحسين وعماش الحمادي وحسيب الشلال ودحام الحدم وعبد بن طابور وعبدالحسين الحاجم وعبود سلمان الخدود وخلف بن جاسم ورجه بن حسن وثواف بن ذباب الذيم، هم من عشيرة ابو فهد وعشائر الدليم، قد سلبوا في طريق الرمادي والفلوجة السيارات الآتية من سوريا عن طريق الدليم في ليلة ١٩٣٩/١٠/٩-١٠. وكان ركاب السيارات من المدرسين في المدارس العراقية، وكذلك عدد من المصطافين. وجرت حادثة السلب باستعمال السلاح وجرح بعض المسافرين، وسلبوهم كل ما لديهم، وكانت القافلة مكونة من أربع سيارات كبيرة تعود للشركة المتحدة وشركة الرافدين، وواحدة منها للقوة البريطانية في سن الذبان.

استعمل الجناة السلاح ودون رافة حتى بالنساء والأطفال. وبعد إجراء محاكمتهم والاستماع إلى أقوال الشهود، وبعد أن عثرنا على المسروقات والملابس الملوثة بالدماء، صدر الحكم بتاريخ ١٩٣٩/١٠/٢٣ على كل من عيدان الحسين وحسيب الشلال وعبدالحسين الحاجم ورجه حسن بالإعدام، وكذلك على عبد بن طابور بالإعدام، والبقية بالاشغال الشاقة المؤبدة.

قضية جلال شوقي وسلمان الجنابي ومدوبيهما:

أودعت لنا هذه القضية، وهي تهمة التآمر لاغتيال نوري باشا. وكان جلال شوقي يعمل مساعداً لي عندما كنت مديراً للآليات، فعرفت فيه ضابطاً جريئاً، ومن ذوي الغيرة، وقد لعب دوراً في قضية بكر صديق، وأما سلمان الجنابي، فقد كان ضابطاً قديراً، ويعمل معاوناً لمدير المعمل العسكري. ولم يكن هذان الضابطان من ذوي البهال، وكانا على أبعد ما يكونان من أمثال هذه الأمور.

ولم تكن هناك ثمة أوراق تحقيقية، غير صحيفتين دون مستند، إلا بهان مفوض الشرطة عبدالرزاق العسكري وهو أحد أقرباء فهد سعيد. والشاهد الوحيد، هو أحد برادي المعمل العسكري المدعو كاظم جعفر الذي نقل من معمل الآليات بسبب كثرة مشاغلته ومشاغباته. وكانت نظرة واحدة على هذه الأوراق كافية لإظهار عدم وجود أية مؤامرة، سوى أنها بسبب الضغينة والحقد الشخصي،

الذين تطوع المفوض لتنفيذهما ليتقرب من نوري السعيد وما ان اتضحت لنا هذه الحقائق، حتى بادرنا إلى تجميد القضية وطلبنا إجراء محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية الاعتيادية، حتى يتسنى لهم تمييز قراراتها، وطلبت سحب أوراقهما مبنياً أن القضية ملفقة تماماً.

ومع كون القضية على هذه الحالة، صدرت الإزادة الملكية بملرد كل من الرئيس الاحتياط سلمان بن عباس الجنابي والرئيس مبارك علي والرئيس جلال الدين شوقي والملازم الثاني عبدالعزيز عبد الهادي من الجيش، دون ذكر السبب وبعد نحو شهر من هذه القضية الملفقة، أصيب خال فهد السعيد المفوض عبدالرزاق العسكري بالمرض وتورم جسمه، ثم توفي في الصباح.

أول اتهام بالشيوعية:

حين كانت المحكمة مشغولة بمحاكمة المخلفين بالأمن، حولت إلينا اضيابة تحتوي على مايقارب الخمسمائة والخمسين اسماً بتهمة حملة فكرة الشيوعية، ويقتل أمراء الجيش في أثناء أحد اجتماعات الضباط في الجنوب. ومن بين هذه الأسماء، وجدت اسم العريف قادر أحمد وعزيز حسن متهمين بالرئاسة، والسبب هو العثور عندهم على صورة ستالين، على أساس أن العريف قادر يقوم بالدعاية لهم. لذلك طلب إسماعيل تايق باشا إجراء محاكمتهم بصورة سريعة، حسب طلب وزير الداخلية ناجي شوكت، ونزال أقصى العقوبات بحقهم، لقطع جذور هذه الفكرة. وكان العريف قادر أحمد وعزيز حسن من كتيبة الخيالة وكنت أنا قائدهم وأعرفهما حق المعرفة، فحققت مع العريف قادر أحمد وعزيز حسن بصورة خاصة عن القضية، وطلبت منهما ذكر ما يعرفانه عن فكرة الشيوعية وممن تلقا هذه الفكرة.

وكانت النتيجة مبهكة. فالعريف قادر وجد صورة ستالين تباع في السوق بحجم بوسكار، ونظراً لشواربه اشتراه، وفي المعسكر اطلع رفيقه عزيز حسن على الصورة. وفي هذه الأثناء اجتمع قسم من الجنود وقاموا يسألون عن صاحب الصورة ومن هو؟ فقد كانوا لا يعرفون ستالين، غير قيافته وشواربه الكبيرة. وأوصل أحد الجواسيس القطبية إلى أحد الموظفين، ثم وصلت إلى قائد قوات المعسكر، وبهذا تم توقيف الجميع.

وبعد أن اطلعت على ذلك، فهمت منهم حقيقة القضية ومدى جهلهم. علماً أن معنى الإنسانية يتجلى بثلاث نواح، هي: الأعمال والاحساس والأفكار. وبناء على هذا لم أجد عندهم أي عمل حقيقي واقعي، ولم تكن في إحساسهم وفي أفكارهم ميل إلى الشيوعية. وعلى هذه لم أجد أي شيء إجرامي، وخاصة في ذلك الزمن الذي كان فيه القانون لا يمنع فكرة الشيوعية في البلد ونحن على أي أساس أو وفق أية مادة قانونية نحاكمهم؟

لذلك قبل أن أعقد المجلس وأفتح الجلسة، أعدت أوراق التحقيق برمتها إلى قائد القوات، مبنياً عدم وجود سند قانوني يمنع فكرة الشيوعية، ويسمح بإجراء محاكمتهم؛ ولذلك لايمكنني

إصدار أمر التوقيف بحقهم، ثم أخلبث سبيلهم وأرجعهم إلى بغداد بالسيارة. وبعد مدة، عندما صادفت نوري السعيد، قال لي: عزيز، تصدر هذه الفتاوي وتمتنع عن محاكمتهم؟ فأعطيته الجواب اللازم، فسكت.

نبذة عن تاريخ الشيوعية:

الشيوعية عقيدة من العقائد الاجتماعية، ظهرت بعد ظهور الحركات الاشتراكية عام ١٨٤٧. أما كارل ماركس، فهو يهودي ألماني (١٨١٨-١٨٨٣) قاد الحركة الشيوعية، وفي عام ١٩٠٠ تشعب هذا المذهب في أوروبا، ومنذ هذا التاريخ استمر الصراع العنيف بين الاشتراكية والرأسمالية، إذ حصلت الانقسامات بين أتباعها. وكان فلاديمير لينين من الاشتراكيين واحد قاداتهم ١٨٧٠-١٩٢٤، قد نظم حزبه وياشر بثورات لإحلال الدولة العمالية محل الدولة البرجوازية، وتخطى على دكتاتورية التفكير وديكتاتورية العمل على أساس الشيوعية، وتجلت تثبيت الدكتاتورية دعا إلى توحيد السلطتين التنفيذية والقضائية في الدولة.

وقد قامت ثورة كبيرة ضد القيصر في ٨ آذار ١٩١٧، حيث أوقد نارها الجوع، فجرت مظاهرة كبيرة في بترسبورغ (لينيغراد)، وكانت أهم مظاهرة قامت بها الأحزاب العمالية على نطاق واسع. وعندما أرسل الجيش لقمعها، رفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين، وهكذا امتدت الثورة إلى صفوف الجيش. في ١٥/٣/١٩١٧ تنازل القيصر نيقولا عن العرش، وتكونت حكومة ديمقراطية في روسيا. وقد أطلقت الحكومة المؤقتة كافة الحريات، فأطلق سراح السجناء السياسيين، وأنهت القيود الدينية والعنصرية والاجتماعية.

ورجع لينين من المنفى في ألمانيا بقطار النقل إلى بتروغراد، حيث قدم له السلاح والمال حتى تخرج روسيا من الحرب القائمة بينها وبين ألمانيا. بتاريخ ١٦ تموز ١٩١٨ تم إعدام القيصر نيقولا مع جميع أفراد عائلته رمياً بالرصاص. ثم حصل الانقلاب العسكري وأسقطت الحكومة المؤقتة، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين. وفي هذا الانقلاب كان الأشخاص المسلحون من الجيش والبحرية والمجننون بقيادة تروتسكي، لذلك فإن روسيا الشيوعية تعد ٩ أكتوبر انقلاباً شيعياً. وكان عدد البلاشفة بين (١٠ - ٢٤٠) ألف في جميع أنحاء روسيا. أما نفوس روسيا فكان يزيد على ١٥٠ مليون نسمة. اعتباراً من آذار ١٩١٨ سيطر الشيوعيون على الحكم وانصرفوا إلى تصفية الشرطة والقضاء على كافة العناصر المناوئة للشيوعية سواء من الأحرار أو من العناصر الثورية والاشتراكية أو من الأحزاب الأخرى. وأثناء هذه التصفية، تم قتل الملايين في روسيا، حيث حلت الفوضى في البلد بتحريض العامل ضد صاحب العمل، والفلاح ضد صاحب الأرض، والجندي ضد أمره، والتلميذ ضد معلمه، والولد ضد أبيه.

وكان لينين لا يبالى بالقضاء على ثلاثة أرباع سكان روسيا، في سبيل الربع الباقي من الشيوعيين. وعندما توفي لينين في أوائل عام ١٩٢٤، انتقلت القيادة إلى ستالين، وبهذا حصل خلاف بين ستالين وتروتسكي، فهرب الأخير إلى الخارج، وأُغتيل في الخارج عام ١٩٤٠. وقد أعدم ستالين أكثر من ٢٠٠٠ شخص، وذلك لتقوية مركزه.

مقتل رستم حيدر، وزير المالية:

بتأريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ أُغتيل رستم حيدر من قبل المدعو حسين فوزي. وكان المرحوم من أخطر وأكفأ الرجال في الحكومة، يمكن القول بأنه كان بمثابة الرأس المفكر لها، إضافة إلى أنه كان يعد الرئيس الروحي للجعفرية. ومقتله حصل بيد شخص غريب لم تربطه به أية صلة.

بادر وزير الدفاع طه الهاشمي إلى طلبي حالماً بلغة النبأ، وقال لي: عزيز، لا شك أنك مدرك ما تسببه الجرائم السياسية لهذا البلد، فعسى أن تلتزم جانب الشدة في هذه المرة، ولا تعيد ما كان منك إزاء قضية حكمت سليمان. فأجبته: إنني في انتظار وصول الأوراق التحقيقية، وعندئذ أرى القضية. ولكن الغريب أن المتهم ما إن أُلقي القبض عليه وأُفتيد إلى موقف السراي، حتى بادر رئيس الوزراء نوري السعيد إلى زيارته في الموقف بنفسه ومصادقته. وبالطبع قد أثارت هذه المقابلة التقلبات والشائعات، إذ لم يكن لها داع أو ضرورة، وكان مثل هذه المقابلات تعد عملاً غير اعتيادياً بالنسبة لرئيس المحكمة.

وبعد سماعي بزيارة الرئيس، ذهبت بنفسي إلى موقف السراي وتحققت من صحة وقوع الزيارة. ثم وصلتني الأوراق التحقيقية، فلم أجدها سوى ورقتين مكتوبتين بقلم رصاص، ليس فيها غير شهادة شرطلي الخفر المرباط عند جسر الخمر في أنه تمكن من قراءة أرقام سيارة صبيح نجيب وإبراهيم كمال... إلخ. وعلى هذا أصدر قائد القوات العسكرية أوامره بالقبض عليهما بلا أي دليل. ثم طلبوا مني التوقيع على مذكرات توقيفهما، الأمر الذي استغفرتني جداً وأسفت على هذه العقلية التي تستسيغ أن يقوم غربي بالتوقيف ويطلب مني توقيع أمر التوقيف. ولكنني أرسلت وراء هذا الشرطي الخفر فوراً، لأسأله عن أرقام تلك السيارات، طالباً منه أن يكررها أمامي، فلم يكن منه سوى الصمت والعجز التام. فعدت أسأله عن ألوانهما، فلم يعرفها أيضاً. وعندئذ بدأت الأمور تنكشف على حقيقتها، فذهبت إلى وزير الدفاع طه الهاشمي مباشرة (نظراً لانقطاع صليبي بقائد القوات إسماعيل نامق إثر الجدل الذي ثار بيننا بسبب قضية هوبي حداد، كما سبق لي وإن سردته في الفصل السابق). وأوضحته له أن الأوراق الواردة إلينا من الشرطة ناقصة وغير وافية للموضوع، وأنه لابد من استكمال التحقيقات الأولية وإجراء الاستجواب قبل المباشرة بأية محاكمة، وبعده «تصدر مذكرة توقيف من قبلنا. فكان جواب الوزير طه الهاشمي كلمة واحدة: طيب طيب، ثم أردف قائلاً: فهمت قصدك، واغترقتنا.

تعيين غيري في رئاسة المجلس العرفي:

في اليوم التالي المصادف ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٠، اطلعت في الصحف على صدور الإرادة الملكية المتضمنة تعيين العقيد حميد رافت بدلاً مني في رئاسة المجلس العرفي، ففرحت لذلك كثيراً وكان الأمر بمثابة عيد بالنسبة لي. وقد صادف فعلاً يوم عيد الأضحى المبارك، فاحتفلت بالعيدين معاً، وهكذا تم لي التفرغ بمهام وظيفتي الأصلية، فعدت إلى ذلك الجهد لتنظيم القوات الالوية بدلاً من صرفه في أمور أخرى، وتحمل طلبات أولياء الأمور الذين يريدون تحقيق تأثيراتهم الشخصية ويحاولون حملي على تحقيق أغراضهم دون خشية الله، في حين كان دستوري مغافة الله.

ولابد لي أن أذكر في معرض حديثي عن هذه القضية، أن الفريق حسين فوزي رئيس أركان الجيش وصالح الدين الصباغ كانا متآلمين جداً من هذا الوضع والتبديل الأخير بالذات، وبأشهر المجلس العرفي اعتباراً من ٣ آذار ١٩٤٠ أعماله برئاسة العقيد رافت ونائب الأحكام مصطفى كامل، وذلك لمحاكمة الموقوفين التالية أسماؤهم: حسين فوزي موظف سابق، صبيح نجيب وزير دفاع سابق، إبراهيم كمال وزير مالية سابق، عارف قفطان متصرف سابق، نجيب الراوي محامي، محمد صالح الجعفري تاجر ووكيل التجارة، عبد عباس فلاح في اليوسفية. أما محاموهم فكانوا محمد علي محمود، نصرت الفارسي، بهجت زينل، سلمان الشيخ داود. وكان من بين أعضاء المحكمة الحاكم عبدالعزيز الخياط والحاكم عبدالعزيز المطير. والعضوان العسكريان المقدم سعيد يحيى والمقدم عزيز ياسين.

وتمت المحاكمة في خمس جلسات، إلا أن الأمور التي حدثت في هذه المحكمة، وخاصة كيفية استغلال البعض الفرصة لاتهام الأبرياء وسوقهم إلى المحكمة دون ذنب، فلن تدخل في حساب هذه المذكرات المقتضرة على المسائل الوثيقة الصلة بي، بيد أنني أشير فقط إلى المهازل وسوء الأخلاق وسلوك الشرطة وتدريبهم المعوج، الأمر الذي أدى إلى سقوط هيئة الحكومة أمام الشعب إلى درجة لا يمكن تغاضيها.

انتهت هذه القضية بالحكم على الجاني بالإعدام شنقاً حتى الموت وعلناً، وقد تم تنفيذ الحكم في يوم ٢٨ مارس/آذار ١٩٤٠ دون تبليغ المحكوم عليه به؛ مع أن الحكم كان صادراً قبل ستة أيام من تأريخ تنفيذه، بل ظل القاتل يجهل مسيره، حتى في يوم تنفيذ الحكم عليه، إذ جئ به مكياً بالأغلال تمهيداً لإعدامه، وظل يسأل من مدير السجن عن الحكم الصادر بحقه؟ وما أن شرع تنفيذ الحكم فيه، حتى أخذ يصيح قائلاً: قنعوني يا ناس، وغير ذلك من الأقوال المثيرة. وهذه التفاصيل إنما أوردتها نقلاً عن المرحوم السيد محمود السنوي متصرف بغداد آنذاك، حيث سردها أمام جمع غفير من الناس.

وأما فيما يتعلق بالسيدتين صبيح نجيب و إبراهيم كمال، وهما من أحسن النماذج للتطبيق الكفوء، فقد كان لتوقيفهما ومحاكمتهما أسوأ الأثر على نفسيتهما، إذ انهارت معنوياتهما رغم ما أعقب ذلك من الإفراج عنهما، ولم تمتد الحياة بهما كثيراً، فسرعان ما توفيا (رحمهما الله).

رفعت المحكمة إلى المجلس النيابي لائحة قانون خاصة بمنح مكافآت تقاعدية لأقارب المرحوم رستم حيدر، ونشرت صورة هذه اللائحة بتاريخ ٢ نيسان ١٩٤٠. نتيجة صدور هذا القانون الذي أعدته الحكومة بتأثيرات خفية، أرسلت مبالغ كبيرة إلى خارج الوطن، وكانت المكافأة التقاعدية ألف دينار ووزعت على جميع إخوة المرحوم؛ وقيمة الدينار ومستوى المعيشة في ذلك الزمن كانا غير ما هو عليهما اليوم؛ حيث كان كيس التمن بدينار واحد وثمانية فلوس، وأجرة العامل اليومية كانت خمسين فلساً، وأجرة الخادم والغادمة ديناران شهرياً، وقاط لباس (بدلة) مدني جيد بثلاثة دنائير؛ وكل شيء رخيص ومتوفر بالسوق.

قضية شاكر الوادي وإسماعيل شامق الاغا:

كان من جراء ما أفاد به حكمت سليمان وتأيد المحامي سلمان الشيخ داود أمام المحكمة، أن المحكمة قررت استدعاءهما، وبمجرد إشاعة هذا النبأ، أبلغني قائد القوات: أن أولياء الأمر يلحون على وجوب الشدة بإيقاع أشد العقوبات عليهما، بسبب الأعمال السابقة التي ارتكباها، كما طلب الفرسان الأربعة مني فرض عقوبات شديدة عليهما.

إلا أن التحقيق لم يسفر عن أية دلائل حول اشتراك الموما إليهما في المؤامرة، على الرغم من أن الأول كان أحد المتأمرين مع بكر صدقي في اغتيال جعفر العسكري، وفي حادثة إلقاء القنابل من الطائرات على بغداد، حيث سبب في مقتل ١٣ شخصاً برشاً. أما الثاني، فقد كان بكر صدقي يعتمد عليه في أنسه وسهراته، إلا أن العفو العام كان قد صدر بحق هؤلاء، فلم يعد هناك مجال لمعاقبتهم عن أعمالهم السابقة، فلم تستطع المحكمة إصدار أية أحكام على أساس الثأر والانتقام، لذلك أصدرت المحكمة قرارها بالإفراج عنهما بتاريخ ١٩٣٩/٣/٢٠، على الرغم من كل الطلبات التي قام بها كبار المسؤولين ومحاولاتهم لفرض إرادتهم عليها، لكنني -من جراء موقعي- قولت بالعداء من قبل بعض الرفاق ومن المسؤولين بصورة عامة.

وبعد مرور سنتين فقط على هذه الأحداث، انقلب الوضع رأساً على عقب كتقلب المناخ والرياح عندنا في بغداد؛ فإذا بالشخصين اللذين تم الإفراج عنهما، يغدو الأول منهما وزيراً لوزارة توري السعيد ويعمل معه بدأ بيد. والآخر يتم تعيينه في السلك الخارجي وقنصلاً عاماً في سوريا، ثم قائماً بالأعمال في طهران وكابل؛ فالإنسان لا يعرف مايقوله حول الاتحاد في المبدأ والتجانس في الأيديولوجية السياسية عند تكوين الوزارات في العراق؟

بعد هذا التغيير في الأوضاع، ظهرت لي أمور يقتضي تمسيتها، لأنها كانت بأيديهما وكان من اختصاصهما تمسيتها. ولكن بدلاً من أن ألقى منهما المساعدة، اكتشفت بأنهما يعملان على وضع العرافيل أمامي. الأول منهما بدلاً من الإسراع لتمشية أوراق التي تعرض عليه، أهملها شهوراً على منضدته وبادر إلى الاتصال ببعض المتأمرين ضدي. أما الثاني، فكان قائماً بالأعمال في طهران في عهد وزارة أرشد العمري صاحب الخلق العظيم، وقد منع نشر وبيع كتابي الذي أصدرته بعنوان "تأريخ ثورات الأكراد" ومن ثم منعني أرشد العمري من السفر إلى طهران أو خارج العراق خشية أن أقوم بطبع الجزء الثاني منه في طهران؛ إستجابة لمطلب عصمت ابنوتو رئيس وزراء تركيا، الذي أرسل رسالة إلى أرشد العمري وطلب منه منع طبع الجزء الثاني من الكتاب، لتأثيره في الأكراد المقيمين في تركيا.

وحسب إيعاز أرشد العمري في طهران، بادر إسماعيل حقي الأغا القائم بالأعمال العراقية آنذاك إلى مقابلة كل من وزير خارجية إيران ورئيس وزرائه السيد قوام السلطنة برفاقه مترجم، وطلب منه أن لا يسمح لي بدخول الأراضي الإيرانية والإقامة في طهران. لكن حضرات قوام السلطنة والمسؤولين الإيرانيين لم يهتموا بهذا الطلب، وأرسلوا لي الفيزة وسافرت إلى طهران. ولإثبات كذب وتلفيق الأغا، أنشر في ماياتي رسالته التي بعث بها إليّ حينئذ.

صورة رسالة الأغا ١٩٤٦/٩/١١

طهران

١٩٤٦/٩/١١

عزيزي الأخ السيد عزيز ياملكي المحترم

تحيات واشواق-

وصلتني برقيتكم وكتابكم، أما فيما يخص منحكم السمة الإيرانية، فإنني علمت أن السلطات الإيرانية لا توافق على دخولكم إلى إيران. وأسباب ذلك، انصالكم أثناء مكوثكم في إيران بـ"الجمعية الكردية"، وبالأشخاص الآخرين الأكراد. وإن كتابكم الذي طبعتموه ووزعتموه "كردستان وكرد اختلالي" ^{١٢} هو الذي أظهر اجتماعاتكم هذه. وعليه ترى السلطات المشار إليها وجودكم في إيران ضاراً بالمصلحة العامة، وعليه تمنع منحكم السمة لدخول إيران، وختاماً أرجو تحياتي للجميع.

المخلص

إسماعيل الأغا

^{١٢} طبع هذا الكتاب المؤلف بالتركية العثمانية عام ١٩٤٦ بطهران (مركز وزن)

هنا قبل أن أختتم هذا البحث، يقتضي أن أضيف بعض المعلومات حول هذين الشخصين:

شاكر الوادي:

تخرج من المدرسة الحربية التركية دون إكمال الدراسة بسبب الحرب. وكان والده صاحب علوة في الكرخ. هرب من بغداد بسبب ديونه واحتياطاته، ثم أعلن أحد أقربائه المسمى شلاش خير وفاته في تركيا، وأقام له الفانصة. وبعد مدة عندما أعلنت المشروطية العثمانية، أتى إلى بغداد مع جماعة "حزب الاتحاد والترقي". ووجد له الوالي فائق بك الرزولي من الاتحاديين، عملاً بعنوان متعهد أرزاق الجيش. بهذه الوساطة حصل على بعض المال، ثم غاب مرة أخرى عن بغداد. دون أن يعرف شاكر وبقيّة أولاده مكانه. وبعد مدة من الزمن، اتصل شاكر الوادي ببكر صدقي. وهو الذي رمى بالطيارة قنابل على بغداد، فسيب قتل ١٣ بريئاً، واتصل بعدئذ بالسفارة البريطانية، لغرض إقناعهم بأن حركة بكر صدقي غير موجهة ضد الإنكليز، وبهذا العمل دخل تحت حماية الإنكليز. وعيّن قائماً بالأعمال في إيران. ثم وزيراً للخارجية فالدفاع.

وفي هذه المدة باشر بتقديم النساء الجميلات إلى الوصي، وأقام الولائم لبعض الوزراء المعروفين بسيرتهم. بعد هذا وعندما أخرج اليهود من العراق، استولى على الكثير من المجوهرات والحلي والأموال. مثال على ذلك: أنه أخذ داراً من أحد اليهود في منطقة الكرادة قيمتها ٣٠٠٠٠ دينار بسعر ٣٠٠٠ دينار، ولم يعط إلى مالك الدار ولا حق دينار واحد، بل أخرجه من العراق بأقصى سرعة، واستملك بعد هذا أراضي واسعة في الكريعات شمال الصليخ وفتح شارعاً باسمه.

إسماعيل حقي الاغا:

كان من ضباط الخيالة، ولكنه بدين الجسم وبطلين، يكثر تعاطي الخمر، فكان بطله مخزناً للكحول. وكان رفيق الأنس والطرب لبكر صدقي، علماً وملماً بأهل الدعارة في كل من بغداد والموصل. في الموصل كان يحميهم من تعرضات الشرطة، خاصة زكية جورج و بهية مثلاً. وعندما كان رئيس المجلس العرفي في حركات الجنوب، أعدم عدداً كبيراً من السراكيل دون محاكمة، وتسبب في وفاة قسم منهم في عربة القطار اختناقاً. وكل هذه الأمور ثابتة ببيانات وإفادات نائب الاحكام انطوان لوقا. هذا وقد أصبح قنصلاً في حلب، لكنه نتيجة لأعماله وحركاته المشينة والمخزية، طلبت الحكومة السورية سحبه من هناك. ثم عندما كان سفيراً في أفغانستان، زاول تجارة المشروبات. ولدى عودته، أوقف من قبل سلطات الكمارك في مشهد، وجرت مخابرات عديدة بشأنه، إلا أن رفيقه وشريكه الوزير شاكر الوادي أنقذه من الوضع. توفي المؤما إليه بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٨ في مستشفى الرشيد العسكري.

أول مغارقات بين النجوم الناري:

بعد أن قمنا بتبديل وزارة جميل المدفعي عن طريق الانقلاب، وجاءت وزارة نوري السعيد باشا ووزارة الدفاع طه الهاشمي باشا، حيث كنا نريدهما وعملنا الانقلاب من أجلهما، وكل مطالبنا تمت لذلك وكان المفروض أن نترك السياسة لهما، لكن رأيت جماعة من رفاقنا: صلاح الدين الصباح وفيهي سعيد وكامل شبيب وخاصة محمود سلمان، كانوا يجتمعون دائماً مع طه باشا في داره.

وفي الوقت نفسه بدأت تجري بعض الأمور غير اللائقة، لذا قلت ذات يوم لطله باشا: أتيتكم إلى الحكم، لذا نرى أن تقطع اشتراكنا في السياسة واتصاليهم دائماً بك واتصاليهم مع المفتي الحسيني عن طريق محمود سلمان وإجراء بعض التثقلات. فأجابني طه باشا: يا عزيز، صحيح ما تقوله، ولكن ما العمل؟ وهم يراجعوني دائماً، ولا يمكن أن أردهم، إذ من طرف آخر يحاول رشيد عالي والمفتي جذبهم.

هذه الأحوال من جهة ومن جهة أخرى، كنت أسمع أن بعض جنود القوة الآلية وأمرها فيهي سعيد وبعض جنود كامل الشبيب كانوا يسلبون بعض السيارات في طريق المعسكر الرشيد حتى أنه في أحد الأيام كان العريف البريطاني سرجنت بولسون، المستخدم في معمل التصليح الآلي، راكباً في إحدى السيارات الأهلية بملايس مدنية، فتعرض للسلب وبطبيعة الحال، إن هذا الحادث لابد وأن يصل إلى مسامع مفتش الجيش البريطاني، فكيف لنا أن ننفيه؟! ولما بينت للجماعة هذه الحوادث وطلبت منهم الضرب على أيدي هؤلاء الأشخاص، تأثروا من كلامي كثيراً وانزعجوا.

وذات يوم أرسل فيهي سعيد المذرعين طارق و خالد إلى المعمل لتصليحهما فوراً، وللعلم انني كنت قد وضعت نظاماً مضدّاً عليه من قبل رئيس أركان الجيش عن كيفية إدخال العجلات إلى المعمل وتصليحها. وبصفتي مديراً للنقلات الآلية، كان واجبي مراقبة وتفتيش جميع الآليات وحسب النظام الموضوع. فكل عجلة تخرج من وحدتها، يجب أن يكون مع سائقها ورقة عمل، مدون فيها محل إرسالها والعمل الذي تقوم به؛ وأن لا تحمل أكثر من طاقاتها، كما لا تحمل أو تستعمل لأغراض شخصية؛ وأن تكون جاهزة دوماً للتفتيش في أي وقت كان؛ ولا يمكن إدخال أية عجلة إلى معمل التصليح؛ إلا ومعها أوراق مذكور فيها نوع العطل وأسباب العطل، وإذا وجد أي تقصير، يقتضي أن يدون ذلك في التحقيق، ويرسل معها، كما أن كل السيارات الشخصية لقادة الجيش وأمرائه، إذا صليح في المعمل، يطالب المعمل بأجور التصليح، وبعد تسلم المبلغ تخرج السيارة من المعمل. حتى ذات يوم أدخلت سيارة طه الهاشمي باشا في المعمل، بعد تصليحها لم تخرج من المعمل، إلا بعد أن أرسل شيكاً باسم المعمل، وبمبلغ أربعة دنائير ونصف أجرة التصليح، وبعد تسلم الشيك، أخرجت السيارة وكان طه باشا ممتناً منها.

وذات يوم كان إسماعيل نامق باشا يريد أن يحمل الفحم والأحجار من مقبرة الانكليز لبناء داره، فلم يقبل سائق السيارة، لذلك طلب من أمر فصيله الملازم عبدالكريم معاقبته وطلب منه

نشر العقوبة في القسم الثاني. ولما بلغت ذلك، رفضت معاقبته وأخبرت طه باشا بذلك. كما أن قائد الفرقة الثانية أمين زكي سليمان استعمل سيارته لقبول ونقل الضيوف والنساء. الأمر الذي سبب صرف زيادة في البتزين، فغررنا القائد هذه الزيادة. بهذه الأوضاع النظامية حدث أن فهد سعيد أدخل مدرعتين دون ورقة عمل، ولذلك لم تصلحاً، مما اضطر فهد سعيد لمراجعة صلاح الدين الصباغ للشكاية، ولكنني بينت سبب عدم تصلحهما؛ بحيث تبين أن المدرعتين كان يسوقهما كل من إسماعيل توحله وشاكر محمود رامت، وأثناء التدريب صادفنا غزلاً، فتركنا التدريب للحاق بالمدرعتين لصيده، فاصطدمتا أثناء الصيد وحصل فيهما عطل كبير.

إني ها وغيره بعض المخالفات التي ذكرت بعضها أخبرت بها أمين العمري، وأمين العمري جميعهم ووبخهم توبيخاً شديداً. ولذا فإن الرفاق زعلوا مني ومن أمين العمري، فحصل نوع من القطيعة بيننا. أنا في نظري إن الصداقة شيء والقيام بواجب الوظيفة شيء آخر، حيث إنني تربيت بهذه الروحية ضد الكذب والنفاق. بهذه المناسبة أريد أن أبين لرفاقي الذين كانوا عفيفين، إن صلاح الدين الصباغ الذي كان لبناني الأصل، بدلاً من أن يفكر بالعراق، كان همه وفكره منصفاً على أن يكون رئيساً لعموم الجيوش العربية. فهد سعيد، كان ذنب صلاح الدين، أما كامل الشبيبي فإنه كان يتمتع بالروحية العراقية، ولكنه كان ضعيفاً في العمل. وأما محمود سلمان كان ضابطاً قديراً، ومشجعاً بالروحية العراقية، ولكن كان يطمح أن يكون مثل الجنرال الإيطالي جنرال البو؛ لذلك كانت صلته بصلاح الدين الصباغ قوية، وهؤلاء بسبب معرفتهم بالملفي، فإنهم جلبوا المأسي والفتن والبلاوي للعراق.

في دار السيد رشيد عالي:

في أثناء مفارقتنا، زرت في أحد أيام الجمع دار رشيد عالي بك مقابل جامع القادرية. وعندما صعدت من الدرج، استقبلني ومسك بيدي وأدخلني إلى غرفة الاستقبال، وهناك جلس بجاني وياشر معي بالحديث من هنا وهناك. لذلك لم أتمكن أن أرى الموجودين جانب الشبايك، وبعد مدة قام قسم من الجماعة الموجودين. عندئذ شاهدت صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهد سعيد وإسماعيل نامق، يخرجون مع الجماعة. فلم أتحمل ذلك، فسحبته يد محمود سلمان وقلت: ما شغلكم هنا؟ فالتفت إلي رشيد عالي وسعيني، وعندما جلسنا قال: يا عزيز، إنني قعدتلك مخصصاً بجاني حتى لا ترى هؤلاء، أليس من الأحسن أن أسحبهم بجاني بدلاً من توري السعيد وطه وأعطف عليهم؟

حسين قلي خان والتقدير الالهية:

عندما كانت كتيبي في الموصل، عينت رئيساً للجنة مبيعات الخيل والبغال للجيش. وعندما نقلت إلى بغداد مديراً للنقلات الآلية، عينت أيضاً رئيساً لهذه اللجنة مع البيهري حسين فوزي والمقدم داود سلمان والخبير الأهلي الحاج رشيد الشبلي، علاوة على المنصب الأصلي. ولهذا السبب زينا أكثر ألوية العراق ونواحيه، كالحلة وكربلاء و الناصرية والكوت والبصرة والعمارة والبغلة وداقوق وكركوك وحوالها.

وبهذه المناسبة، كان المرحوم الملك غازي قد أوصاني أنه إذا صادفت حصاناً ذهبياً أصيلاً، أسود اللون وبين مناخيره بياض، علي أن أشتريه له. وفي الحلة رغم حيل الجتازية (الدالين)، وجدنا أكثر الخيول المناسبة للجيش. وبالمنااسبة أقول: كان لباعة الخيل يوجد ٢٧ حيلة. وعندما وصلنا البغلة، عثرنا على حصان تنطبق عليه الأوصاف التي طلبها مني الملك غازي. وعندما سألنا عن صاحبه، قالوا لنا: إنه يعود إلى حسن قلي خان أمير بشتكوه الإيرانية سابقاً. وقد استولى شاه إيران السابق على إمارته، فالتجأ إلى العراق واتخذ البغلة (النعمانية حالياً) محلاً لإقامته.

ولغرض شراء الحصان اتصلنا به، وعندما فاتحته لشرائه، أخذ يبكي بكاءً شديداً، وقال: كل ما بقي من ملكي حصانان، أحدهما ذهبان الذي تطلبون شرائه. فأبرقت إلى الملك مبيتاً له القضية، وطلبت موافقته لشرائه بمبلغ مائة دينار (دينار ذلك اليوم)، فوصلنا أمر الموافقة.

وبهذه المناسبة اقتضى أن أنقل هذه الحكاية:

عندما كنت في الجيش العثماني عام ١٩١٥، كنت مساعداً لكتيبة الرماحة النموذجية وأنا في منبلي، أتاننا رئيس أركان الجيش السادس الذي حاصر كوت الإهارة أمين زكي بك (وزير المواصلات في الحكومة العراقية فيما بعد)، وهو من جهة زوجته من أقاربي. وطلب منا رعيلاً لمرافقته لزيارة حسن قلي خان في بشتكوه. فأحضرنا رعيلاً وأنا قائدناهم، وتحركنا إلى بكرة، ومن هناك إلى بشتكوه. فوصلنا باستقبال عظيم في محل إقامة خان، وأقمنا في ضيافته ثلاثة أيام. ووجدت عنده جوقاً موسيقياً، ولكن الحانة -أعوذ بالله- غريبة و له أربعة عشر ولداً. كان أمين زكي بك يحمل معه هدايا باسم سلطان محمد رشاد المرحوم، وهي ساعة ذهبية ومسند ماويز مذهب وقرآن كريم مذهب، وكان القصد منه ومن الزيارة عدم إفساح مجال لبعض وحدات الجيش البيهطاني الموجود في جنوب الكوت للمرور بالمضايق الواقعة في إمارته. وقد أدخلنا الخان في إحدى الغرف التي كانت فيها خزنته، ورأيت بأمر عيني أربعة صناديق كبيرة مليئة بمجوهرات ذهبية قيّمة. وبعد سنتين نهب أولاده هذه الثروة الفخمة، والباقي ضبعله الشاه، فالتجأ إلى العراق. واني بعدما زرته لشرائه الحصان ذكرته بزيارتي السابقة له، فشرع يبكي على مصيره. ومعلوم أن كل شيء فاني ولا بقاء إلا لله.

الانقلاب العسكري الرابع وإحالتنا على النظام

بتاريخ ١٨ شباط ١٩٤٠ طُهر عقد اجتماع في غرفة مدير الحركات صلاح الدين الصباغ، منه ومن كامل الشبيب وفيه سعيدي وأنا، حيث أخبرنا صلاح الدين باستقالة وزارة نوري السعيد ورئيس أركان الجيش حسين فوزي باشا، الذي ضايق ذراعاً من بعض طلبات الهيئة التفتيشية الانكليزية. ولذلك استقال وقال: إنه ذهب إلى بيته، وذهب فتسائل صلاح الدين: ما الذي ينبغي عمله؟

وبعد التفكير، قررنا أن نذهب إلى دار أمين العمري، وهناك نقرر ما يلزم عمله. وعلى هذا عندما اجتمعنا مساءً في دار أمين العمري، قال لنا أمين العمري: أن حسين فوزي باشا موجود الآن في بيت طه الهاشمي، لذلك علينا جميعاً الذهاب إلى هناك. ولدى وصولنا إلى دار طه الهاشمي الكائنة في شارع الأعظمية، وجدنا هناك كلاً من حسين فوزي باشا وإسماعيل نامق باشا، وبين لنا طه الهاشمي وجهة نظره عن الأحوال السائدة، قائلاً: إن نوري باشا قد قدم استقالته ولا أعلم من الذي يكلفه الوصي بتشكيل الوزارة. وبعدئذ توجه إلينا يسؤال، فقال: ما تقولون أنتم؟

تكلم صلاح الدين الصباغ أولاً، قائلاً: نحن لا نقبل إلا أن يقوم نوري باشا بتشكيل الوزارة، وإذا أتى غيره للحكم كجميل المدفعي مثلاً، سيكون وضعنا محرجاً. وقد أیده في كلامه مباشرة كل من فیهی سعید وكامل شبيب بشدة. ثم توجه طه باشا إلّی، وقال: يا عزيز، ماذا تقول أنت؟ كنت أعرف منذ مدة أن حسين فوزي يمقت نوري السعيد ويميل إلى رشيد عالي الكيلاني، وأمين العمري أيضاً يمقت نوري السعيد ويؤيد جميل المدفعي. أما أنا ففي بادئ الأمر كنت أميل دائماً إلى نوري السعيد وطه الهاشمي. ولكن بعد محاكمة مؤامرة البيطار تكشفت لي نواياهما الانتقامية، لذا توجهت نحو حسين فوزي باشا - لأنه كان يمثل الحق والإنصاف في كل تصرف له -، فقلت: يا باشا! نحن قمنا بعملنا في الموصل، فأسقطنا حكومة حكمت سليمان، ثم أسقطنا حكومة جميل المدفعي، وكل ذلك حتى يكون الوصي على رأس المملكة، وهو موجود الآن. إذن ما الداعي إلى تكرار تدخلنا في القضية، وفي رأيي أنه يجب أن يكون الجيش وعلى رأسه رئيس أركان الجيش على الحياء. وأضفت إلى ذلك رد بعض المسائل التي جرت سابقاً، وأيدني في أقوالي حسين فوزي باشا وأمين العمري فوراً، وقالوا: إن ما بينه عزيز صحيح. أما إسماعيل نامق، فبقي ساكناً، وبعد أن انتهى رئيس أركان الجيش طه الهاشمي من حديثه، قام. وعلى هذا انفضت الجلسة ورجعنا إلى بيوتنا.

وفي صباح اليوم التالي: ذهبت إلى معسكر الرشيد لتفتيش وحدات الباننا، ولدى عودتي زرت أحد أقربائي السيد حسن المخزومي الذي كان قنصلاً فخرياً للسويد، ويسكن في رأس القرية بنائية أصغر.

وحسن المخزومي هذا كان على اتصال دائم بنوري السعيد، وهو إبان حكومة جميل المدفعي، قام في بيروت بطبع كاريكاتيرات مخزية بين فيها جميل المدفعي يدق الطبل، ووزير خارجيته توفيق السويدي يجمع من الموجودين الدراهم، ونشرها في بغداد لأجل لفت نظر نوري السعيد.

وفي دار حسن المخزومي وجدت من أقاربي سيف الله خندان وعزت بك عثمان باشا. وأثناء حديثنا مع حسن المخزومي من هنا وهناك، سألتني عن وجهة نظري في استقالة الوزارة وعن اتجاهات الجيش ومن سيشكل الوزارة؟ كنت أعرف مزاجه وصادقته مع الوزراء، فأجبت: حسن بك، لا أعلم وما بالنا من سيشكل الوزارة، والجيش تابع لرئيس أركان الجيش ولا يتدخل في السياسة. وسئري في الأبحاث المقبلة كيف أن حسن المخزومي أبلغ كلامي هذا إلى نوري السعيد وكيف أثر هذا الكلام على إحالي على التقاعد، واستمر تأثيره على مستقبلتي؟

بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٤٠ نشرت الجرائد صدور إرادة ملكية بإحالة حسين فوزي وأمين العمري وعبد العزيز باملكي على التقاعد.

كيف جرى الانقلاب الرابع؟

في عصر يوم ٢١ شباط ١٩٤٠، كنت في داري الكائنة في العواضية. وبعد اكمال اشغالي في دائرتي، جاءت لزيارة عائلتي زوجة المرحوم علي رضا العسكري، الذي هو من أقرباء نوري السعيد وفيه سعي. ولما رأني قالت: أعجب أنت في البيت؟ أجبت: نعم، لماذا؟ قالت: لا شيء.

وبعد منتصف الليل جاءني إلى داري عهد خورشيد مع ضابطين آخرين، وأعلموني أن قسماً من الجيش يجتمعون في معسكر الرشيد، وأن أمين العمري يستدعيك فوراً. إذ إن بعض الوحدات في معسكر الرشيد أعلنوا عصيانهم. على هذا تناولت التليفون لأطلب سيارتي من وزارة الدفاع الكائنة بالقرب من مسكني، إلا أنني وجدته ينتظرنني وقال: حسين فوزي باشا صادف سيارات الجيش العائدة لبعض الضباط، وعلم منهم بأن صلاح الدين الصباغ ونوري السعيد ذهبا إلى معسكر الرشيد، والوحدات مجتمعة هناك. لذلك فهو ذهب إلى قصر الرحاب، وأنا أيضاً ذاهب إلى معسكر الوشاش. وأنت اذهب إلى كتيبة الخيالة الكائنة في الكرنيتينة وأخير قوات الحرس الملكي لتلتحق بك. ثم بعد أن تتأكد من تحركاتهم، التحق بنا في مقر أمرة الوشاش، واني هناك اتصل بالوحدات.

وبعد ذلك شامت خروج الكتيبة بقيادة نجم الدين خضر النقيب ومرت على دار طه الهاشمي، وهناك علمت أنه قد ذهب إلى معسكر الرشيد. وعلى هذا، فقد تحقق لدي أن هناك مؤامرة مدبرة بالاتفاق مع طه الهاشمي ونوري السعيد مع بقية الرفاق. وما زيارة زوجة علي رضا بك للعائلة، إلا وسيلة لمعرفة حالي ووضعني، فهمت أنها كانت مبعوثة من قبل فهد سعي.

وفي هذه الظروف وجدت سيارة أجرة ركبنا فيها وتوجهت إلى معسكر الوشاش عن طريق جسر الكاظمية. وفي المعسكر المذكور كانت أغلبية الوحدات مجتمعة، كذلك كان هناك أمين العمري والشهواني وحميد رأفت وغيرهم، وعلى هذا فقد انكشف الوضع عندي، فأتضح أن صلاح الدين وكامل شبيب وفيهبي سعيد ومحمود سلمان قد جمعوا قطعاتهم في معسكر الرشيد، وأغلقوا جسر الأحرار الحالي، فأصبح الجيش بهذا الوضع منقسماً إلى جزئين. وبعد نصف ساعة من وصولي، اتصل حسين فوزي باشا تليفونياً، حيث كان قد ذهب عند الوصي على العرش، فبلغنا بتشكيل الوزارة من قبل نوري السعيد وإحالاته هو -أي حسين فوزي- على التقاعد، وطلب من أمين العمري إرجاع الوحدات دون أي عمل إلى ثكناتهم فوراً. على اثر هذا التبليغ المفاجئ، أجاب أمين العمري قائلاً لحسين فوزي: أمركم مطاع، ولكنك تنسحب، فماذا سيكون مصير الأمراء والضباط الموجودين والمجتمعين هنا؟

وعقب ذلك تناول نوري السعيد التليفون وتكلم مع أمين العمري، قائلاً: إذا تريدون الهدوء لهذا البلد وإطاعة الوصي، يقتضي إصدار أوامرك لإعادة الوحدات إلى ثكناتها. وأنا أعاهدك بعدم المساس بأي شخص، وأنت أيضاً صيرت إحالتك على التقاعد.

وبناء على هذه الأخبار، جرى تبليغ الوحدات المجتمعة هناك بالرجوع حالاً إلى ثكناتها، وخرجت أنا أفقش على سيارة للرجوع إلى البيت، فصادفت مولود مخلص باشا راجعاً من عند الوصي وقال: لقد علم الوصي بأن الجيش منقسم إلى قسمين، وقد انسحب رشيد عالي من حضور الوصي خوفاً، ولذلك توجه الوصي إلى نوري السعيد قائلاً: يقتضي أن تشكل أنت الوزارة. وبعد هذا توجه نوري السعيد إلى حسين فوزي، يبلغه بإحالاته على التقاعد وصدرت أوامر أخرى، ثم قال لي مولود مخلص باشا: تعال نرجع، إذ لم يبق لنا شغل، لنذهب إلى دورنا. وكان بيته قريباً من بيتي، على هذا جلست في سيارته، وقد شاهدني عدة أشخاص وأنا جالس في سيارة مولود مخلص باشا.

وفي يوم السبت عندما ذهبت إلى وظيفتي في وزارة الدفاع، وجدت فوق المنضدة أمر إحالي على التقاعد، مع حسين فوزي وأمين العمري في نفس القائمة. لذا ودعت رفاقي في مقر مديرية الآليات ورجعت إلى داري. فرأيتهما قد أصبحت محاطة بمختلف الباعة كبائع المربطيات وبائع الصودا وأنواع أخرى وكان بعضهم على دراجة. وأنا أعرف أن كل هؤلاء هم من رجال استخبارات الأمن من زمرة حسين علوان، والقسم الآخر منهم كانوا من الاستخبارات العسكرية. وكنت أقول لنفسي: هذه مكافأة لقاء خدماتي للبلاد و صداقتي للرفاق؟ لكنني كنت أسلي نفسي وأقول: أن الغرض من خدماتي بإخلاص كان لأجل وطني، فلا بأس إذا أحالوني على التقاعد؟ اعتكفت في بيتي أنشغل بترتيب البومات الطوايع التي سبق وأن جمعتها منذ ستين سنة، إذ كنت من هواةها.

وزارة نوري السعيد الخامسة:

شكلت الوزارة في اليوم التالي بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٤٠ المصادف ١٣ محرم ١٣٥٩. وفي اليوم الثاني ٢٣ شباط ١٩٤٠ جرت مراسيم استوزار الوزارة في ساحة السراي. ووصل كل من رشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان الملكي وسعيد حقي ناظر الخزينة الخاصة ورئيس المرافقين للملك فيصل الصغير أمير اللواء عبدالوهاب وبافر سركنش معاون رئيس التشريعات. وفي يوم رئاسة الوزراء، حضر إضافة إلى المدراء العامين، الأمهات والنواب، ومن العسكريين إسماعيل نامق باشا والعقيدان عبدالرزاق حسين وصلاح الدين الصباح فقط.

وكانت الوزارة تتألف من نوري السعيد رئيساً للوزراء ووزير الخارجية وكالة. وعمر نعلي وزيراً للدخالية وللعدلية بالوكالة، رؤوف البحراني للمالية، طه الهاشمي للدفاع، محمد أمين زكي للمواصلات والأشغال، وسامي شوكت للمعارف، وصادق البصام وزيراً للاقتصاد، وصالح جبر للشؤون الاجتماعية. وفي اليوم الذي شكلت فيه، صدرت في الصحف أخبار إحالة كل من رئيس أركان الجيش الفريق حسين فوزي، وقائد الفرقة الأولى أمير اللواء أمين العمري، والعقيد عبدالعزيز ياملي على التقاعد. وفي اليوم التالي -أي ٢٣ شباط ١٩٤٠- صدر هذا البيان الرسمي، وهو: لما كان كل من الفريق حسين فوزي رئيس أركان الجيش، وأمير اللواء أمين العمري قائد الفرقة الأولى، والعقيد عزيز ياملي، قد تصدوا إلى أمور لا تتفق والواجبات المفروضة على أمراء الجيش وضيباطه، فقد صدرت الإرادة الملكية بإحالة الموما إليهم على التقاعد ابتداءً من اليوم الحادي والعشرين من شباط سنة ١٩٤٠.

مدير الدعاية العام

حسب هذا البيان الكاذب، اعتبرتنا الحكومة متصددين لأمر لا تتفق والواجبات الملقاة على عاتقنا، في حين أن واقع الحال هو كما بينته سابقاً، إذ كنا نحن نطالب بالحياد وعدم تدخل الجيش في السياسة.

وأدلى نوري السعيد باشا حديثاً بالراديو، فقال: بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٤٠ لقد عالجت الداء.. القضية الخطر، وهو داء التأمير والأجرام السياسي الذي ظهر وتعدد ضحاياها في هذا البلد في السنوات الأخيرة. واستمر على هذه الوتيرة محاولاً تبرئة ساحته أمام الجمهور، ولكن خلال يومين فقط فهم الجمهور أن القضية مكيدة ومدبرة، إذ كان يحتذر من البحث في المجتمعات عن هذه اللعبة. حتى أن صالح جبر الذي كان وزيراً، قدّم استقالته بسبب مطالبته «سوقنا للمحاكمة بدلاً من إحالتنا على التقاعد. وبعد أربعة أيام جاء بنفسه إلى داري، وقال لي: بأنه كان مخطئاً بظليته وقدّم اعتذاره لي وبقيّة الرفاق. وهكذا كان تقدير المرحوم نفسه، إذ غلبه تفكيره الانساني، فوخر ضميره، وشكرته على ذلك شكراً جزيلاً.

وبتاريخ ٢٤ آذار ١٩٤٠ أجريت المناقشة في مجلس النواب عن الوضع، وقد دافع نوري عن سياسته، وقال وزير الدفاع طه الهاشمي: في خطاب نوري السعيد شيء مهم وهو الاستقرار، وأعتقد أن الشعب يطالب هذا الاستقرار، وأنا أخذت على عاتقي الاستقرار، وبعد حديث طويل مدح فيه نفسه ورفاقه، أضاف قائلاً: أما الرجال الذين أحبلوا على التقاعد، فأعتقد أن البهان الرسمي الذي صدر، يكفي لإيضاح السبب، وإن اتجاه الحكومة هو إبعاد الجيش عن السياسة.

وهنا يقتضي أن أقول: إن بيانات طه الهاشمي كانت كذباً وبهتاناً، حيث أنه كان نفسه من الذين ساهموا في زج الجيش بالسياسة لتتولى الحكم. وقد انبرى أحد النواب وهو المدعو باقر الحلي، فقال: هؤلاء يجب أن يتساقوا إلى المحاكم العرفية، وأناي وزملائي نثق تمام الثقة بأن أعطاء الوزارة الحاضرة هم ممن عرفوا بالماضي الجيد وبالإخلاص للوطن.

إن أغلبية أعضاء مجلس النواب على علم تام بماضي الحلي هذا، إذ إنه معروف بالماضي الأسود، ولذلك حصلت مشادة كبيرة في المجلس، أثارها المدافعون عنا في المجلس. وكانت بيانات علي كمال وجمال باهان شديدة جداً، شكراً لهم دوماً.

الوزارة الكيلانية الثالثة:

بتاريخ ٣١ آذار ١٩٤٠ قدم نوري السعيد باشا استقالته، نظراً للأحوال السائدة في البلاد، ولطيش بعض تصرفات الفرسان الأربعة، لم تتمكن الحكومة -أي حكومة نوري السعيد- أن تبقى في الحكم، على هذا فقد كلف رشيد عالي بتشكيل الوزارة حسب الترتيب الآتي، وفي حفلة الاستيزار خُلب للحاضرين وقال في خطابه: أتقدم بالشكر العظيم إلى صاحب السمو الوصي العظيم على ما تفضل وأولاني به من ثقة واعتماد كبيرين، وأرجو أن تعرضوا ذلك على أعتاب سموه، ثم التفت فخامته نحو الحاضرين وتفضل بما يأتي:

أيها السادة:

أشكركم وأقدر الشعور الذي دفعكم للحضور إلى هنا، وأعتقد أن هذا الشعور سيكون مشجعاً لي ولزملائي للقيام بأعباء المهمة الملقة على عواتقنا، وأنا سنبدل كل ما في الوسع لتحقيق أماني البلاد ولتوطيد دعائم الاستقرار وبث روح الطمأنينة على أسس رصينة لا تزعزعها الأهواء.

كلكم تقدرون الظروف العصيبة التي يجتازها العالم الحاضر، فيجب علينا إزاء ذلك أن نكون كتلة واحدة لا تفرق بيننا النزعات، وأن نضاعف جهودنا لتوحيد الكلمة وجمع الصفوف، إذ إن في ذلك قوة كبيرة تؤدي إلى إعلاء شأن البلاد في نظر الجميع. إنني لا أشك في أنكم تدركون خطورة المهمة المودعة إلينا، على أنني واثق من تأييد أبناء الشعب على اختلاف طبقاتهم، ليسهل علينا أداء هذه المهمة تحقيقاً لما يتوقعه من خير على يد هذه الوزارة.

ثم التفت فخامته إلى الموظفين الحاضرين ووجه كلامه إليهم قائلاً: إنني لوائق من أن إخواني الموظفين سيضاعفون جهودهم ويواصلون مساعيهم في خارج ساعات العمل، لترويج مصالح الاهلين وإنجازها بأسرع ما يمكن، حسب مقتضيات الحق والقانون ومع العناية بالمراجعات الرسمية التي تقع لهم. وبذلك تتوطد ثقة الجمهور بحكومتهم، ويتحقق الاعتماد المتبادل. ومما لا شك فيه أن العدل والحق يؤديان إلى حصول الثقة والطمأنينة في النفوس، وأن هذا مما يساعد الحكومة على القيام بما تنتظره البلاد من خدمات كثيرة.

وفي الختام قال فخامته:

أدعو الله أن يحرس لنا صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى وصاحب السمو الوصي العظيم، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد. وبعد ذلك نزل فخامته وزملاءه الوزراء وركبوا سياراتهم إلى البلاط الملكي العامر، حيث عرض فخامة الرئيس زملاءه أعضاء الوزارة على صاحب السمو الملكي الوصي المعظم. ثم صدرت هذه الإزادة الملكية بناء على ما عرضه رئيس الوزراء بتعيين رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية بالوكالة، ونوري السعيد وزيراً للخارجية، وتاجي السويدي وزيراً للمالية، وتاجي شوكت وزيراً للعدلية، ومله الهاشمي وزيراً للدفاع، وعمر نخعي وزيراً للمواصلات والأشغال، ومصادق البصام وزيراً للمعارف، وأمين زكي وزيراً للاقتصاد، ورؤوف البحراني وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وأدناه صورة العريضة التي قدمته إلى الوصي، شارحاً حقيقة الأحوال والإجحاف الذي لحقني:

بغداد في ٢٠ أغسطس/آب ١٩٤٠

إلى: صاحب السمو الأمير المعظم، الوصي على عرش العراق والقائد العام الأعظم

عندما أحلت على التقاعد بتاريخ ١٩٤٠/٣/٣٠، مع الفريق حسين فوزي وقائد الفرقة الأولى أمير اللواء أمين العمري، تعجبت وسألت عن السبب ولأجل أي عمل مخالف للنظام. وبعد مدة طالعت في الصحف مضمون البيان الرسمي الذي نشر، وقد ذكر فيه أننا قد تصدّينا لأمر لا تتفق والواجبات المفروضة على أمراء الجيش وضباطه، ففهمت الضرر الذي أصابني والظلم الذي تناولني دون أي سبب.

على هذا واجهت فخامة نوري باشا مرتين، وفي الأخيرة بين تأثره من سوء التفاهم الذي حدث وتأسفه لتفهمهم القضية إياه خلافاً للواقع، وأنه بنفسه يرى من المناسب عودتنا إلى الجيش، وحتى انه سيكلف وزير الدفاع ويؤمن رجوعنا وبتلافي القصور الواقع.

وعند مواعدي وزير الدفاع معالي ملة الهاشمي، فهمت أنه قد تكونت عنده فكرة خاصة غير صحيحة، وبين أن حضوري في الوشاش يعد قصوراً. وكذلك حديثي في دار حسن المغزومي قد جلب بعض الشبهات، لذلك لا يمكنه تعديل فكرته.

با صاحب السمو المعظم! الآن قد مضى على القضية ستة أشهر وجرت مناقشات ووجهت أسئلة في المجلس النيابي، ووزير المعارف السيد صالح جبر استقال لهذا السبب. ورغمما على هذه الأحوال، فوزير الدفاع لم يتمكن أن يقدم تصريحاً صحيحاً أمام المجلس. ومع ذلك عرف أكثر الناس الحقيقة، ولكن يوجد قسم لا يعرف ويتصور أننا مجرمون. لذلك وإثبات حقي وبثيرة نفسي، وتخليصي من الظلم والغدر، اضطررت إلى أن أعرض لكم الأمور الآن. وأسترحم من عطف سموكم أن تأمروا رئيس الوزراء بأن يعطي النتيجة إلى القضية وإلى حالتي التي هو يعرفها حق المعرفة.

١. خدماتي وصدقي وإخلاصي لهذا الوطن معروف لكل معارف في الجيش. علاوة على هذا، يثبت صورة كتاب معالي طه باشا المربوط عن إحالتي. فلماذا يحيلني وزير الدفاع للتقاعد بدون سبب وبدون اجراء أي تحقيق كان؟

٢. إنني أريد وأستذكر مضمون البيان الرسمي، حيث لم يكن صحيحاً، وأصرح مبيناً أن تلك الحالة المنشورة في البيان لم تقع متي مطلقاً، وأنني لم أتصدد لأي عمل كان. وأشهد صاحب سموكم المعظم، بأنني لم أواجه سموكم منذ ستة، لذلك كيف أستندوا أسباب إحالتي على التقاعد لذلك البيان المرتب؟

٣. أمر إحالتي للتقاعد يخالف تماماً قانون التقاعد العسكري، حيث تنص المادة الثالثة من القانون المذكور على اشتراط أن يكون ذلك بناء على طلب مني، أو بائناً ببعة مزممة، أو بتحديد المن، أو بعدم الكفاءة، أو بسوء السلوك الذي يشكل بسببه مجلس عسكري يتحقق منه.

٤. نظراً على هذه الصراحة القانونية، فإن المواد المذكورة لا تنطبق عليّ بسبب النقاط الآتية:
أ. في أول الأمر، الإرادة الملكية التي صدرت بصورة مستعجلة لا تبين الفقرة، ولكن عدلت في وزارة الدفاع وضمن الفقرة على عدم الكفاءة بصورة إكمالية.

ب. فقرة عدم الكفاءة لا يمكن تطبيقها بحقي، حيث انني إلى يوم تبديل الوزارة -أي إلى ٢١ شباط ١٩٤٠- كنت كفوءاً لوظيفتي وحيث يثبتها التقارير المنشورة بتاريخ مختلفة من قبل وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش. وتقديرات البعثة العسكرية البريطانية كلها تبرهن كفاءتي في وظيفتي وكوئي أرفع منها. أما في يوم تبديل الوزارة في منتصف تلك الليلة، انقلبت هذه التقديرات إلى عدم الكفاءة فوراً، وإلى تناسي ستة وثلاثين سنة خدمة، وكذلك إلى إضاعة مستقبلي في الحال دون سبق وإزهاق حقي غدرًا وظلمًا.

ج. في نظم وزارة الدفاع، عند إحالة مقدم أو فما فوق على التقاعد، يقتضي رفع تقرير من قبل رئاسة أركان الجيش مبيناً عدم كفاءة ذلك الضابط، ويناقش هذا في مجلس الدفاع، ومن ثم يحال الضابط على التقاعد.

والحال كل هذا لم يجز ولماذا؟ هل حقوق الضابط لا يسان بالنظام والقانون؟ وبناء على عدم مراعاة هذه النقاط، فإنني أعد إحالتي على التقاعد جارياً خلافاً للنظام وقانون الدولة أولاً؛ وثانياً الوصمة التي وصفتي بها وزير الدفاع من حيث عدم الكفاءة، ليست صحيحة ولا يمكن أن أقبلها.

د. أما إذا كنت قد تصديت إلى عمل مغالفة للقانون، كما مبين في البيان الرسمي المرتب، فكيف يكون جزاء الضابط إحالته على التقاعد؟ وهذا أيضاً لا يتطابق مع نص القانون، حيث مادة القانون صريحة ومبين فيها وجوب إحالة هؤلاء إلى المجلس العسكري، والنهاية تكون إما التبرئة وإما القصاص المستحق. وليس من الحق أن يقاصص الضابط البريء بصورة كيفية وتُجل إرضاء ثلاثة ونصف من الأشخاص المعلومين في الجيش.

يا صاحب السمو المعظم: لا يوجد غدر أعظم لضابط يحترم وطنه وهو قادر لهذا العمل. رغماً عن هذا، يمضى مستقبله وأماله فجائياً دون سبب ظلماً وغدرًا.

منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا وفي كل حكومة وفي كل إدارة ليس هناك دستور يأمر العدالة بمعاقبة شخص دون توجيه أي سؤال له وفهم الحقيقة منه. حتى لو كان هذا المتهم قاتلاً ومقبوضاً عليه بالجرم المشهود.

٥. الآن أرجع إلى كيفية جريان الحادثة وعلاقتي بها.

يوم استقالة الوزارة، اجتمعنا في دار طه الهاشمي كل من حسين فوزي وأمير اللواء أمين العمري. وأمير اللواء إسماعيل نامق والعقيد صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب وفهبي سعيد ومحمود سلمان والعاجز. وبعد شرب القهوة، قال طه باشا لنا: "إن رئيس الوزارة تعبان، وكل أعمال الوزارة تصطدم في مجلس الأعيان، وتقابل بهجمات المجلس النيابي؛ وحالة الموقوفين في قضية المرحوم رستم حيدر قد جلبت المشاكل للحكومة، وتوجه الرأي العام هو ضد الحكومة. وهذه الأحوال أجبرت رئيس الوزراء إلى أن يقدم استقالته، ووزير الدفاع بذاته غير مستعد في هذا الزمن أن يشكل الوزارة".

وبعد إبداء هذه الأيضاحات، علق كل واحد منا عليها ببعض الكلمات، ثم سأل الوزير من كل واحد منا عن رأيه. فهنا أبدى رئيس أركان الجيش أمير اللواء أمين العمري رأيه، ويُن أن قرار الاستقالة يعود إلى رئيس الوزراء نوري باشا نفسه، وتشكيل هيئة على وزارة جديدة يعود إلى صاحب السمو المعظم ولا يوافق على تدخل الجيش بالسياسة.

أما العقيد كامل شبيب وصلاح الدين الصباغ وفهبي سعيد، فقد أصروا على إجبار الهيئة بابقائهم في الحكم مادام الجيش -أي نحن- نساندهم. وحين تكلمت أنا، كنت بجانب رئيس أركان الجيش. وعلاوة على هذا، بينت أن الحكومة قصرت قصوراً كبيراً بحقنا في قضية تحقيق مقتل المرحوم رستم حيدر وتوقيف الأشخاص قبل الحصول على أدلة كافية. وكان من الصواب أن تترك

القضية للمحاكم، مادام فعل القتل كان موجوداً وكل يجد حقه تماماً بصورة علنية، ولا يتدخل فيها المسائل التي أدت وستؤدي إلى قيل وقال.

وعاصمة كان من القصور العظيم أن يودع أمير اللواء نامق قائد القوات معسكر الرشيد الأوراق إلى المجلس العرقي، دون الحصول على أدلة كافية، ثم سحبها وتوديعها إلى المجلس التحقيقي الذي تشكل مرة أخرى لهذه الغاية، وهذه الحالة مغالفة لقانون الإدارة العرفية، وعلى كلامي هذا جرت مناقشة معه.

في اليوم التالي كان يوم الأحد والمصادف للعاشوراء، ثم كنا نسمع توجيه رئاسة الوزارة إلى فلان.. فلان. أما يوم الثلاثاء المصادف ٢١ شباط ١٩٤٠ مساءً، قد كنت في داري وصدفة زارتنا امرأة المرحوم علي رضا بك العسكري، وظلت عندنا إلى الساعة الحادية عشرة في الليل.

وفي الساعة ٣/٣٠، أي بعد منتصف الليل، دق جرس دارنا بقوة. وعند قيامي من النوم، واجهت بعض الضباط في السيارة، وأبلغوني بأمر رئيس أركان الجيش أن ألتحق بمقره. حيث أن بعض الوحدات في معسكر الرشيد قد قامت بالعصيان.

ونظراً لهذا الخبر وارتباط وظيفتي به مباشرة، باشرت بلبس الملابس، وكذلك أردت طلب سيارتي الموجودة في القلعة لكنني وجدت تلفون القلعة لا يشتغل وأردت الاتصال برئيس أركان الجيش وطله الباشا ومعسكر الرشيد. إلا أن كل التلفونات كانت لا تجيب. على هذا، هرعنا إلى دار رئيس أركان الجيش. ومن هناك إلى دار أمير اللواء أمين العمري اللتين كانتا قريبتين من داري، وهناك قال لي أمين العمري: حسين فوزي باشا صادف في سيارته الجيش فراش بعض الضباط، وفهم منه أن هناك مؤامرة، لذلك ذهب إلى قصر الرحاب، واني أيضاً ذاهب إلى مقر الوشاش. وأنت بعد أن تسفر كتيبة الباشي، ألتحق بنا في مقر الوشاش. على هذا توجهت إلى تلك الجهة. وفي ساحة البلاط الملكي صادفت سيارة باص فارغة، وركبت إلى دار معالي طه باشا. وهناك أخبرني الشرطي بعدم وجود الباشا، وعلى هذا توجهت بكل سرعة إلى الوشاش.

وعند وصولي إلى مقر الوشاش، شاهدت وحدات من صنوف مختلفة وقسم كبير من الضباط، وبينهم كثير من المقدمين والعقلاء مجتمعين بقباهة سفوية. وعند دخولي غرفة القيادة، وجدت أمير اللواء أمين العمري واقفاً في رأس التلفون. سألت منه عن رئيس أركان الجيش والوضع. أشار إليه بـ"لي" أن رئيس أركان الجيش قد استلم أمر إحالته على التقاعد ورجعت القوة، واجتمعت بأمر السمو الوصي المعظم ولأن ينتظر إرادة لأرجاعها. على هذا رأيت أنني بعد انصراف رئيس أركان الجيش، لا لزوم لبقائي وخرجت.

عند نزولي إلى محل السيارات، صادفت مولود مخلص باشا راجعاً إلى داره، ورجوته أن يأخذني معه، حيث داره قريب إلى دارنا. في الطريق فهمت من المشار إليه أن الاجتماع قد جرى بأمر من سموكم، ثم تشكلت الوزارة الجديدة، وأحيل فوزي باشا على التقاعد.

علاوة على ما عرضت أعلاه، أعرض لسموكم:

أ. الوظيفة التي كنت فيها كان أمر الثقيلة الآلية التابعة رأساً لرئاسة أركان الجيش، وعلى طلبه فإن إجابتي له فوراً كانت اضطرارية. وعدا هذا، فإن هناك عقداً مثلي ومقدمون آخرون مجتمعون في مقر الوشاس وحضروا مع وحداتهم. لماذا لم تطبق التقاعدية بحقيهم وطبقت بحقي فقط؟

ب. أما حديثي في دار حسن المخزومي، فقد كان بسيطاً جداً. وهذا الشخص رغمًا عن أنه لبناني الجنسية، قد حصل على الجنسية العراقية لأجل تأمين الحصول على تعهدات كبيرة من الحكومة. أما أنا من جهة وجود قرابة نسائية، فقد كنت أرتاده أحياناً. لذلك قبل أيام من عيد الأضحى، عندما زرته كان نائباً السليمانية: سيف الله خندان وعزت عثمان باشا حاضرين. وبأشر حسن بصوت عال بين تأثيره لأجل صديقه المرحوم رستم بك حيدر، ويسأل: لماذا أبقي الموقوفون تحت التوقيف رغمًا عن ورود برقيات من الخارج تطلب إدانتهم؟ ولماذا لم تعدوهم فوراً وتيقوهم في السجن؟

فأجبت: لماذا هذا الكلام؟ الحكومة عملت أكبر عمل، وقد أخذت الأوراق من العدلية وأودعتها إلى المجلس العرفي لينظر بأمرهم. وأنت ماذا يهمك؟ (حيث أنني كنت في ذلك الزمن رئيساً للمجلس العرفي ولم أكن مفصولاً بعد).

لكن هذه المكالمة أوصلت من قبله بصورة متغيرة إلى معالي نوري باشا، مفيداً أنني ذكرت بأن الجيش أرسل برقيات إلى هنا وهناك لتخليص الموقوفين.

يا صاحب السمو! هل هذا يكون سبباً لإحالة أحد الضباط للتقاعد فجائياً؟ وإن كانت هذه التقلبات صحيحة؛ أقول: إن التحقيق في هذا يمكن أن يجري بسهولة، حيث كل البرقيات المسجوبة بصورة رسمية لها نسخ في دوائر البرق. وعند تدقيق تلك الأوراق، كان يظهر كذب حسن مخزومي، لكنهم لم يدققوا في أصل هذه المعاملة.

د. يا صاحب السمو المعظم، في جميع بياناتي أعلاه، يشاهد أن إحالتي على التقاعد جرى بصورة كيفية غداً وظلماً دون سبب. بل يوجد سبب حقيقي، هو عدم ممنونية بعض الأشخاص (يمكن إثباته رسمياً ووثائقياً) عن سر أعمال. عندما كنت في رئاسة المجلس العرفي العسكري أسلك طريق الحق وعدم قبول التأثير في وعدم قبولي البقاء مثل آلة الشر والتهديد، ثم إبداء رأيي بصراحة في اجتماعاتنا ووقوف في ضد إشتغال الجيش في السياسة، لأداته إلى الاضطراب وخلق الفوضى في البلاد.

لذلك إحالتي هذه حصلت اغبراراً عند الأشخاص المعلومين لديكم، وتوسلوا بتبديلي أولاً من وظيفة رئاسة المجلس، وفي النهاية حسب رغبة المصمم ربيت القضية في تلك الليلة وقدمنا للتضحية.

ومعروف لسموكم في تاريخ فرنسا القريب "قضية دريفوس"، وسجن هذا الضابط بدون سبب، وكان صادقاً في أعماله ومخلصاً، ولكن وزير الحربية رغمًا عن معرفته الحقيقة كان مع المرتبين، إلا أن العدل الإلهي برز في ضمان بعض الأشخاص، مثل زولا وبيقار؛ فبدافعهم العظيم تجلى الحق والعدل وتبرأ ذلك المتهم وكوفي عما لاقاه.

وأيضاً يأمر النبي العظيم (ص) أتباعه أن يحكموا عقولهم ويحذروهم من الوقوع في شرك أهل الخداع والمطامع والذين يسعون إلى قيادة العامة. ورغمًا على هذا، فإنني لم أجد ضميراً قوياً طاهراً ليدافع عني مثل زولا وبيقار، لينظروا بحقي المغضوب ويطبقوا معنى العدل والحق ولو قسماً منه. لذلك يا صاحب السمو! فقد اضطرت أن التوج إليكم لأظهر العدالة، والأمر منوط لإرادتكم مولاي.

العقيد المتقاعد

عبد العزيز مصطفى ياملكي

٢٠ أغسطس ١٩٤٠

الخطاب التاريخي البليغ والخطير الذي ألقاه الوصي عبد الله من الإناعة اللاسلكية العراقية على الشعب العراقي:

إخواني وأبنائي:

لقد رأيتم كثيراً من الأعمال وسمعتم أقوالاً كثيرة، في أثناء الحركة الهدامة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني وضباط الجيش الخمسة، الذين استلما أن يخدعهم بأخباره ويستخدمهم في مآربه ومطامعه. ولا شك في أنكم تواقون إلى سماع وصف الحوادث التي سبقت تلك الحركة، من مصدر ليس لصاحبه غرض في دعاية أو مآرب غير سعادتكم.

لذلك جئت في هذا المساء لأبسط لكم بعض الحقائق عن الحوادث التي سبقت تلك الحركة، تاركاً لكم الحكم فيما ادعاه رشيد عالي وأعوانه من كذب وبتان. ولكي يتيسر لي أن ألمّ بالموضوع الالمام التام، لابد لي أن استعرض الحوادث التي تقدمت الحركة الأخيرة. وهذه الحوادث تبدأ من شهر أيلول سنة ١٩٤٠، حينما كان رشيد عالي الكيلاني رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية، فنشأ بين قصرنا الملكي وبينه خلاف في الرأي يتناول سياسة الدولة الداخلية منها والخارجية.

إن الخلاف حول السياسة الداخلية كان منحصراً بسوء تصرفه في مختلف شؤون الدولة، وهذا ما أدى إلى كثير من الحوادث المؤلمة، التي أريقَت بسببها الدماء بلا مسوغ. وأما الخلاف حول

السياسة الخارجية، فقد نشأ عن إقدام رشيد عالي الكيلاني على إيفاد أحد الوزراء مفاوضاً بعض الدول الأجنبية، بدون أن يكون لي أو لمجلس الوزراء علم بذلك وعن اتصالاته الوثيقة ببعض مفوضي دول المحور مباشرة، وبدون علم وزير الخارجية. وهذا ما كان موضع الشك والريبة وباعثاً لي على شدة الحذر واليقظة.

وقد أدت هذه التصرفات وأضرارها إلى حصول انشقاق بين صفوف الوزارة نفسها، وهذا - كما لا يخفى - أمر غير طيبعي وغير محمود العواقب في وزارة تتولي إدارة شؤون البلاد، في مرحلة من أدق وأخطر المراحل التي يجتازها العالم.

ولما شعرت بأن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ، اضطرت في مستهل عام ١٩٤١، إلى جمع مجلس الوزراء ومفاتيحه هذه الأمور الخطيرة، وطرحت على بساط البحث قضية انشقاق الوزارة، والاختلاف الناشئ بين قصرنا الملكي وبين رئيسها، وتداولنا حول هاتين القضيتين طويلاً. وقد أوضحت للوزارة في أثناء هذه المداولة، أننا لما أردنا تقوية وزارة نوري السعيد الأخيرة بإشراك عناصر أخرى فيها، استقالت تلك الوزارة. على أن تؤلف بدلاً منها وزارة تتمتع بثقة رجال البلد والرأي العام. فقلت لهم: تألفت وزارتك على هذا الأساس، إلا أنني أشعر الآن كما يشعر الجميع، بأن وزارتك عدا كونها غير حائزة على ثقة رجال البلد والرأي العام، فإنها ينقصها التضامن الضروري بين أعضائها. لذلك أرى أنه لا بد من إيجاد علاج لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة في هذه الظروف.

وبعد أخذ وردٍ طويلاً، استقر الرأي على أن يسعى الوزراء أنفسهم لإزالة ما بينهم من سوء التفاهم، والرجوع إلى الصواب، وذلك تقوية لوزارتهم وتعزيزاً لمزلتها لدى الرأي العام. وتركت للوزارة الوقت الكافي لهذا الغرض، ولكننا وجدنا بعد مدة أن كافة الجهود التي بذلت في هذا السبيل ومن ضمنها الجهود التي بذلتها أنا بالتعاون مع بعض المخلصين من الرجال، ذهبت سدى.

وبهذه المناسبة، لا بد لي من إطلاعكم على الوثيقة التاريخية التي وقع عليها رؤساء الوزارات السابقة في تلك الأونة، حول لزوم التضامن والسير على الخط السياسي التي تتطلبها مصلحة الوطن في مثل تلك الظروف. وهذا نص الوثيقة التي كانت جميع تصرفاته منافية لما جاء فيها: نظراً لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة وتصافي القلوب وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفريغ لمعالجة الأمور وتمشيتها بصورة اعتيادية دستورية، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي:

١. تؤلف وزارة قومية مؤتلفة، يختار رئيسها صاحب السمو حسب التقاليد والاستشارات المعتادة.
٢. رؤساء الوزارات السابقون ورجال الدولة الموقعون يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها وخارجها. ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه، ينبغي تأييدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه وتجنب مناوئتها.

٣. توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم.

جميل المدفعي، توفيق السويدي، ناجي شوكت، ناجي السويدي، نوري السعيد، رشيد عالي الكيلاني، علي جودت.

ولما تأكدنا من صعوبة إيجاد التضامن، اقترحت أن تفسح وزارة رشيد عالي الكيلاني المجال لتأليف وزارة متجانسة. فجاءني وفد من الوزارة مؤلف من رشيد عالي الكيلاني، وناجي السويدي، وطه الهاشمي، وأخبروني بأنهم يرغبون في الإشارة إلى أن اقتراحي في صدد استقالة الوزارة غير دستوري. فأجبتهم بأنني لست بالذي يريد أن يقبل على صورة غير دستورية، ولكني أرى أن بقاء مقدرات البلاد بأيدي وزارة غير متجانسة، يوسع شق الخلاف بين أعضائها يوماً بعد يوم. الأمر الذي لا يتفق ومصلحة البلاد. ثم أوضحت لهم أننا جميعاً ينبغي أن نسعى لخدمة هذا الوطن وفق تقاليد القومية، ونسهدف تأمين مصالحه والمحافظة على دستوره. فإذا كانت الوزارة خلافاً لرأيي، لا ترى من المصلحة أن تنتهي عن الحكم وليس لي حق دستوري في إقالها، فإني بصفتي غير مسؤول دستورياً- أترك للوزراء تقرير موقفهم. لافتاً نظرهم إلى أن تبعة الحوادث يحتمل أن تنشأ عن هذا الأصرار الواقع على عوانقهم.

وبعد مدة من الزمن جاءني طه الهاشمي، وأخبرني أن شقة الخلاف بين أعضاء الوزارة تتسع يوماً بعد يوم، وهو يرى أن التضامن بينهم يكاد أن يكون متعسراً. واقترح أحد الأمرين لتسوية الخلاف، وهما:

١. خروج نوري السعيد وناجي شوكت من الوزارة، لأن وجودهما فيها يكاد أن يكون السبب في انشقاقها، بالنظر لاختلاف سياستهما.

٢. استقالة الوزارة الكيلانية، على أن يعهد إلى ناجي السويدي بتأليف الوزارة الجديدة. وكان طه الهاشمي يميل إلى الحل الأول، في حين كنت أفضّل الثاني، ولكنني لم أنجح فيه، بسبب ما كنت لاحظته من وقوع حركة غير مرضية من قبل الضباط بتحريك من رشيد عالي، فاضطريت إلى قبول الحل الأول. وبالفعل فإن نوري السعيد قدّم استقالته من وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤١، إلا أن ناجي شوكت لم يفعل ذلك.

ولما رأيت أنه لم يتم جزء واحد فقط من الحل الذي جرى الاتفاق عليه، فقد احتفظت باستقالة نوري السعيد، إذ علمت أن عدم تقديم ناجي شوكت استقالته وفقاً لما تم الاتفاق عليه، كان من تدبير بينه وبين رشيد عالي، وهو إخراج نوري السعيد فقط من الوزارة.

ولما رأى رشيد عالي أصراري على عدم قبول استقالة نوري السعيد، ما لم يقدم ناجي شوكت استقالته، جاءني يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١ ومعه طه الهاشمي، وأخبرني أن ناجي شوكت قد قدم استقالته، وطلبنا إلى قبول استقالة الاثنين معاً.

وقد وجدت في جريان الأمور على هذا التنسيق، وفي جو مليء بالدس وسوء النية، ما يحتملي على الترتيب في الأمر، وعدم التسرع في قبول الاستقالتين. وبناء على ذلك اتصلت بباقي الوزراء واطلعتهم على جلية الأمر، فشاطرني الوزراء شعوري وأغريوا لي عن عدم ارتياحهم من هذه التصرفات والحلول.

ولما اجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي، قرر الوزراء الاستقالة، وطلبوا من رئيس الوزراء أن يبلغني قرارهم هذا. ولكن رشيد عالي أصر -بالرغم من ذلك- على عدم الاستقالة. فلما رأى الوزراء ذلك، بادروا إلى تقديم استقالاتهم على انفراد ووصلتني صور استقالات جميع الوزراء، ماعدا رشيد عالي ورؤوف البحرائي.

إن المادة الرابعة والستين من الدستور العراقي تنص على ما يأتي: "لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة، ولا يقل عن الستة". لذلك كان من البديهي أن تصبح وزارة رشيد عالي غير دستورية، بعد أن استقال منها كافة الوزراء ولم يبق فيها سوى هو نفسه والبحرائي. وكان مفروضاً أن لا تغيب هذه النقطة عن فكر رشيد عالي الكيلاني، ولكنه رغم ذلك أصر على البقاء في دست الحكم، وأراد أن يدعم وزارته الاستثنائية بصورة تخالف الدستور والأداب السياسية المألوفة، إذ إن مجلسي الأعيان والنواب لم يؤيدا أعماله وأنا لم أعد أثق به، كما قد سبق وأن استقال زملاؤه الوزراء وانفضوا عنه. ولما كنت معتقداً أن استمرار الحالة على تلك الصورة مضر بمصالح البلاد ومخالف للدستور، فقد استدعيت رئيس أركان الجيش ومدير الشرطة العام وأوضعت لهما الموقف، وبيّنت لهما عدم مشروعية وزارة رشيد عالي وأوصيتهما بعدم إطاعة الأوامر التي قد تصدر إليهما خلافاً للقوانين المرعية والدستور.

وبعد أن تأكدت من أن كلا من رئيس أركان الجيش ومدير الشرطة العام سيقومان بواجبهما القانوني في مثل هذه الظروف، وببذل كل منهما ما في وسعه للمحافظة على الهدوء والسكون إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة، انصرفت إلى الاتصال ببعض رجالات المملكة وأعيانها للتداول في الموقف الراهن، والتعاون على حل الأزمة الناشئة من عدم استقالة رشيد عالي وبقائه في الوزارة بصورة مخالفة -صراحة- لأحكام الدستور.

وحين كنا منهمكين في هذا الأمر، أخبرني بأن أحد قادة الجيش وهو العقيد محمود سلمان الذي كان يشغل منصب أمر القوة الجوية الملكية يرغب في مقابلي. ولما أذنت له بالمقابلة، أخبرني بأنه جاء مندوباً عن الجيش، أي عن وكيل رئيس أركان الجيش والعقلاء الأربعة الذين يعرفهم

الرأي العام، ليخبرني بأنهم يرغبون في بقاء السيد رشيد عالي في منصب رئاسة الوزراء مهما كلف الأمر. فنهضته فوراً إلى أن القوانين المرعية تحظر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية، ولفنت نظره إلى أن اختيار شخص رئيس الوزراء حق من حقوق الدستورية، واني بعد المداولة مع رئيسي مجلس الأعيان والنواب وبعض رجالات البلد، سأغ لي أن أختار لمنصب رئاسة الوزراء الشخص الذي تتطلبه مصلحة البلاد.

فانصرف العقيد محمود سلمان، ولكنني لم ألبث بعد ذلك أن علمت بأن الجيش في حالة الإنذار. ولما سألت رئيس أركان الجيش عن سبب الإنذار، أنكر وجوده. ولما كنت قد علمت بوجود الإنذار من مصدر ثقة، بعثت برئيس المرافقين لمقابلة رئيس الأركان للاستفسار منه عن جلية الأمر. ولكن رئيس المرافقين لم يتمكن من مقابلته، لأنه كان وظيفته الأربعة في اجتماع لدى رشيد عالي في وزارة الداخلية.

وقد جاءني العقيد محمود سلمان بعد ذلك، وأبلغني أن العقلاء الأربعة مضربون على مطلبهم، وبناء على هذا، فقد مطلبهم إلى قصري لإقناعهم بأن المطلب خارج عن اختصاصهم. ولما حضروا إلى القصر، قابلهم رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر وحاول إقناعهم قبل مقابلتي لهم، ولكنهم أكدوا تمسكهم بمطلبهم. وهددوا باحتلال بغداد بقوات الجيش وبوخامة العقوبة إذا لم ينفذ المطلب، وفأهوا بكلمات لا محل لذكرها هنا.

فلم أجد حينئذ بدا من مقابلتهم بنفسني، لأسدي لهم النصيح لأخر مرة. وقد قمت بذلك فعلاً، فدخلت عليهم وأوضحت لهم حقيقة الموقف من الوجبة الدستورية ومن وجبة المصلحة العامة. وبيّنت لهم أن اختيار رئيس الوزراء من حقوق العرش، وأن تدخلهم في شؤون الدولة السياسية مغالفة للقانون ومضرة لمصلحة الوطن. ونصحتهم أن ينصرفوا إلى الاهتمام بواجباتهم العسكرية، وبأن لا يدعوا للفرق سبباً إلى التغلب عليهم.

وقد كان رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر موجوداً في الغرفة التي قابلتهم فيها، ولما غادرت الغرفة ظل معيهم، فأخبروه بأنهم مضربون على مطلبهم في بقاء رشيد عالي على رأس الوزارة ولو كانت غير دستورية، وإن أدى ذلك إلى انسحابي من الوصاية على العرش. وقد حاول أن يتوسط في الأمر، فذهب وإياهم إلى السيد رشيد عالي، آملاً في الوصول إلى حل للأزمة والخروج من هذا المأزق الحرج. ولكنه لم يلبث أن عاد ومعه العقيد محمود سلمان، وقد أخبروني: أن القوم مجتمعون على إحداث ما لا تحمد عقباه، إذا أصررت على التمسك برأيي. وأشار عليّ بأن اتلاني ما قد يلحق بالبلاد من ضرر، وذلك بمجاراتهم ريثما يتيسر الوقت الملائم لحل الأزمة. ثم أخبروني بأن العقيد محمود سلمان قد أتى بإرادة ملكية تقضي بتعيين علي محمود وبونس السبعراوي وزيرين، لأقوم بالتوقيع عليها. فهضمت فوراً أن

القصد من هذا التعيين إدخال بعض العناصر التي عرفت تطرفها الكثير في ميولها النازية كما تقدم، وأن القوم يرمون بتعيين مثل هذين الشخصين إلى إكثار العناصر النازية.

ونظراً إلى رغبتني في إنقاذ الموقف واجتناب الخطر، فقد وافقت على تسوية الأزمة بقبول استقالة نوري السعيد وناجي شوكت، على أن يسحب باقي الوزراء استقالاتهم، وأسند مناصبي الوزيرين المشار إليهما إلى كل من ناجي السويدي وعمر نطلي بالوكالة. وقد تظاهر القوم بقبول هذا الحل، ولكنني فهمت في اليوم التالي، أن رشيد عالي وأعوانه الضباط قد عادوا، فأصروا على إدخال علي محمود ويونس السبعراوي في الوزارة، فاضطرت بناء على ضغطهم الشديد إلى التوقيع على الإرادة الملكية بتعيينهما وزيرين.

ولما علم باقي الوزراء وعلى رأسهم ناجي السويدي، بأن يونس السبعراوي قد أصبح زميلاً لهم في الوزارة، وأن تسوية الأزمة قد تمت على هذه الصورة، رفضوا البقاء في مناصبهم بالنظر إلى عدم ارتياحهم لوجود يونس السبعراوي بينهم، وأصروا على الاستقالة. وهكذا تم تعيين عناصر أخرى في مناصبهم حتى كمل عدد الوزارة على الصورة التي اطلع عليها الجميع.

وفي خلال المدة الكائنة بين ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١ وبين ٣٠ منه، وهو يوم انعقاد مجلس النواب، شاعت بين الناس بعض أخبار الحوادث التي بسطتها في خطابي هذا. ولما التأم المجلس وجه أعضاؤه إلى رشيد عالي أسئلة عدة، حول الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة وأخرجوا موقفه إخراجاً شديداً. ولما لم يجزأ رشيد عالي على الإجابة على أسئلتهم خوفاً من إمالة اللثام عن مساوئه، غادر قاعة المجلس من غير أن ينسب بيلت شفة. وعند وصوله ديوان مجلس الوزراء، أعد فوراً إرادة ملكية بحل المجلس، وحملها إليها بنفسه للتوقيع عليها، وكان على جانب كبير من الاضطراب والتأثر. فسكنت من روعه وأخبرته بأنني أرى تأجيل ذلك إلى وقت آخر.

وقد فعلت ذلك نظراً لأسباب عديدة، أهمها ما يأتي:

أولاً: انني لم أجد سبباً معقولاً لحل المجلس، بل كان الأمر على خلاف ذلك.

ثانياً: أن ميزانية الدولة كانت قيد المذاكرة في المجلس، وليس من المصلحة حل المجلس قبل إنجاز الميزانية.

ثالثاً: أن رشيد عالي كان يستبد بأرائه، ويستعين بأعوانه من ضباط الجيش على قضاء الأمور التي كنت أعارضه فيها، وذلك بالرغم من وجود المجلس، فكيف به إذا حل المجلس؟!

ولكن رشيد عالي أسر على التوقيع على الإرادة التي يحملها. ففكرت أن مجرد موافقتي على اقتراحه، يجعل مركز الوصي على العرش خاضعاً لأهوانه وأهواء أعوانه، ويفقدني السلطة التشريعية؛ وهي التي من شأنها أن تحول دون تصرفاتهم الاستبدادية.

مصدر: تقرير مهندس الجيش محمد فوزي في لندن
Personality notes on certain members of the Iraqi armed forces produced
by General Waterhouse to the War Office, dated 10th August, 1939
Document No. F.O. 371/ 25217 (B-661)

Asid (Lieut.-Colonel) Asis Ibn Mustapha Yasmulki
O.C. Mechanized Transport

Born Becca, December 1891.

Kurdish - family settled in Suleimaniyah district and has many relations among Kurdish sheikhs in that area. Father was the then well-known General Mustapha Pasha Yasmulki (Turkish Army).

Married to a Turkish woman of good family. Asis Yasmulki was educated in Turkey and entered the Turkish Army about 1914, serving with a cavalry guards regiment. He has seen active service against the British at the Dardanelles and Palestine, and is in possession of the Iron Cross (two classes) and a Turkish medal for gallantry. At the end of the war, he left Turkey and travelled in France and Germany. About 1921 he obtained a commission in King Hussein's forces and then threw his lot with King Faisal. Believed to have got into trouble at the Sannat Operations for objecting to opening fire against the Iraqis.

Asis Yasmulki has qualified at the Iraqi Staff College, and earlier in his career passed through a Turkish Staff College.

During the Bekr Sidqi regime Asis Yasmulki was A.S.F. for a short period, but came into opposition to Bekr because of his friendship with Nuri Pasha. He was retired from the Army and during this period left the country because of an attempt on his life. -as reinstated after Bekr's murder and has worked hard to bring the A.S.F. branch of the Army into a more efficient state.

He took active part in the coup d'etat of Christmas 1938 and is known to have been responsible for much of the organization. Was appointed President of the Court Martial which tried the members of Hikmet Salim's Conspiracy (Spring 1939), and he still holds that appointment. He is apparently a close confidant of Salih-ad-din Sabagh.

He is not easy to make friends with, being shy and reserved almost to the point of being taciturn. He is polite without being effusive and is always well turned out. He neither drinks nor smokes but is not in any way ostentatious Mohammedan. He is very "open minded" about world affairs and although pro-British he makes no parade of that fact, and will willingly admit that he admires many French and German points and qualities.

He is an excellent disciplinarian and while he cannot be said to be popular with his brother officers, it is certain that they respect him.

Has very recently done a four weeks tour in North India as a guest of the Indian Army and has come back much impressed with what he saw of organizations, repair facilities, and much pleased with the cordial reception given him.

مهندس الجيش
والجيش
العثماني
في
البحر
المتوسط
في
البحر
المتوسط
في
البحر
المتوسط

لذلك طلبت من رشيد عالي أن يترتب ولو يوماً واحداً، ولكنه أبى ذلك وقال: إن المجلس أماته، وأنه لا يستطيع مقابلة المجلس مرة أخرى، لاسيما والمجلس يستأنف جلساته في اليوم التالي. وكان الوقت حينئذ عصراً، فطلبت من رشيد أن يمهلني إلى المساء للتفكير في الأمر. فوافق على ذلك وانصرف، على أن يعود إلى مقابلتي في الليل. ولما كنت مصمماً على عدم التوقيع على إرادة حل المجلس، فقد غادرت بغداد من فوري إلى الديوانية، تخلصاً من ضغط رشيد وأعوانه من الضباط الذين كانوا في كل مرة يضعون الجيش في الإنذار، ويجلبون لي الأوامر الملكية لئلا أجبرني على التوقيع عليها.

أجل، لقد غادرت بغداد لأكون حراً في التصرف بحقوقي الدستورية، بعيداً عن الضغط والتأثيرات الطائشة. وبسفري هذا أصبح رشيد في موقف من أخرج المواقف، لأنه وجد نفسه أمام الأمر الواقع. وقد كان عليه إما أن يلحق بي إلى الديوانية للتوقيع على الإرادة، وهذا ما يحول دونه ضيق الوقت، وعدم تيسر وسائل الضغط التي يستعملها في بغداد؛ وإما أن يواجه المجلس في صباح اليوم التالي، ويتلقى منه الضربات التي لا يستطيع أية وزارة أن تتحملها؛ أو أن تجيب عليها بغير الاستقالة، لأنه كان من المؤكد أن يقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة.

وأمام هذه العوامل القاهرة، وإزاء الموقف الحرج الذي أوقع فيه رشيد عالي نفسه، وجد نفسه مضطراً إلى الاستقالة. فاستقال في تلك الليلة وأبرق إلي باستقالته إلى الديوانية، فقبلتها فوراً. وكانت الاستقالة المذكورة -كما تذكرها- منطوية على كثير من الهمات وقلب الحقائق، وأن لهجتها كانت بعيدة عن القواعد المتبعة في هذا الشأن. ثم بحثت أطلب بعض رجالات المملكة وأعيانها إلى الديوانية، فوصلها بعضهم وبعد المداولة معهم في تأليف وزارة جديدة، قرر أبي أن علي أن أعيد بتأليفها إلى طه الهاشمي، اعتماداً على ارتباط هؤلاء الضباط واعتمادهم عليه، أملاً في أن يبذل ما في وسعه لإبعادهم عما كانوا متورطين فيه من التدخل في السياسة، وصرفهم إلى واجباتهم الرسمية الرئيسية.

وقد أخذ طه هذه المهمة على عاتقه، وكان أول ما اشترطه لإنجازها، عدم معاقبة الضباط المذكورين أنفاً على الأعمال التي أتوا بها، وذلك لاعتقاده بأنهم لم يقوموا بها عن سوء نية، وبأنهم لابد أن يقلعوا عن غيهم ويصلحوا ما أفسدته الوقائع السابقة. وكانت موافقتي على هذا الشرط اضطرارية، وذلك لإفساح المجال أمامهم لإصلاح أنفسهم. ولاسيما بعد أن تعهد طه الهاشمي بالتأثير فيهم وإرجاعهم إلى جادة الصواب.

وبعد أن ألف طه الهاشمي وزارته عدت إلى بغداد، وسارت الأمور على صورة مرضية في الظاهر، ولكن لم يلبث أن اتضح أن رشيد عالي كان لا يزال مستمراً في دسائسه مع أولئك الضباط. فاضطر طه إلى نقل أحدهم وعارض الضباط هذا النقل وتمسكوا ببقائه في بغداد. ويظهر أنهم أخافوا طه الهاشمي، فأشار علي بمقابلتهم وما شأنهم، ولكنني لم أر من اللاتق بمهمة الحكومة ولا من مصلحة المملكة أن يظل هؤلاء الضباط القلائل مسيطرين على شؤون الدولة،

بنقلون ما يشاؤون ويرفضون ما يشاؤون، على حين أن أربعة ضباط لا يمثلون من الجيش إلا أنفسهم ولا يهمهم من أمره غير توريطه في السياسة، التي لم يتورط فيها جيش من جيوش الأمم إلا وكان في ذلك حثف الأمة وهلاكها.

وكان يؤلفي كثيراً أن تلوث سمعة الجيش العراقي، الذي كنت أتمنى أن يكون مضرب المثل في ضبطه وانتظامه، على أيدي قبضة من الضباط هم بين طامع لا يهيمه إلا جر الغنائم أياً كان مصدرها، ولا يتورع في جعل نفسه مطية لبعض ضعاف النفوس من رجال السياسة الذين لا يتورعون في الوصول إلى الحكم بأية وسيلة كانت، شريفة أو غير شريفة.

وفي أواخر شهر مارت سنة ١٩٤١، وهو الوقت الذي ينتهي فيه اجتماع المجلس النيابي، راجت شائعات كثيرة كان مؤدى بعضها أن رشيد عالي والضيابط الأربعة سيقومون ببعض الأعمال التهديدية عند ابتداء عطلة المجلس السنوية.

لذلك انتهزت فرصة يوم تأجيل المجلس، وهو يوم الاثنين الموافق ٣١ مارت ١٩٤١، وجمعت مجلس الوزراء ودارت المذاكرة حول الموقف الراهن وما ينشر حوله من الشائعات، وقد كنت متأكداً من سوء نية هؤلاء النشر، ولكن طه الهاشمي دافع عنهم بحرارة، وأكد أنهم قد أقسموا له بشرفهم العسكري، على أنه لن تبدر منهم أية حركة من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة، أو التدخل في السياسة، فاكتملت مجلس الوزراء بضمائم طه الهاشمي وانفضت الجلسة، وصدرت الإرادة الملكية في اليوم عينه بتأجيل الدورة النيابية بالنظر إلى انتهائها من ذلك النهار والليلة التي تلتها بسلام.

وحل نهار أول نيسان فكان هادئاً أيضاً، إلا أنه في المساء استيقظت من نومي قبل منتصف الليل بصورة غير اعتيادية، وأخبرتني الخادم بأن قوات عسكرية تحيط بالقصر من سائر الجهات، وعلى إثر تحقيقي من ذلك، غادرت القصر متوجهاً نحو بغداد وقد استطعت أن أخترق الحصار بملطف من عند الله، وسرت إلى دار عمي الأميرة سالمة، ولم تلبث صاحبة الجلالة الملكة التي اندهشت للحادث بعد أن اهتدت إلى مكاني، فحضرت بعد ساعة للامتنان عن وصولي، وأخبرتني أن أحداً لم يمس قصر الزهور بسوء.

ولما انبلج الصبح عادت جلالتها إلى قصر الزهور، في حين توجهت أنا إلى البصرة، فبلغتها مساء الخميس الموافق ٣ نيسان ١٩٤١، وقد حاولنا هناك أن نستقدم أعضاء الوزارة، لنعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني، لكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول إلينا، وكذلك علمت هناك أن الضباط أرغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته.

ولم تصلنا الاستقالة، بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية، لذلك لم نتمكن من تأليف وزارة جديدة، وبناء على التصرفات التي صدرت باسم حكومة الدفاع الوطني، وكانت مخالفة للدستور، ونظراً لضرورة معالجة الحالة في جو صالح، اضطررنا إلى مغادرة البصرة إلى خارج العراق، وهكذا

بقينا إلى آخر لحظة، نبذل ما في وسعنا من أجل صيانة الدستور، الذي أقسمنا بإخلاص أن نحافظ على أحكامه من عبث الزمرة التي لم تأبه أن تضرب به ويقديسته عرض الحائط.

إخواني:

تلك هي الظروف والعوامل التي تقدمت الحركة الأخيرة، التي لا يمكننا أن نصفها إلا بأنها لطخة سوداء في تاريخ هذه الأمة المجيدة. أما الأمور المنكرة التي جرت في خلال تلك الحركة وأدت إلى جلاء تلك الزمرة عن البلاد، وانتهت برجوع الأمور إلى مجاريها الاعتيادية، وعودة أحكام الدستور إلى الحياة، بعد أن خنق الدستور وعطلت أحكامه، فأمر يعرفه الجميع ولا يحتاج إلى إيضاح. وقبل أن أنهي كلمتي هذه، أرى من المفيد أن ألفت نظر الرأي العام الكريم إلى بعض الأمور التي لها علاقة بالموضوع.

لقد قام رشيد عالي بحركته الهدامة، وخرج على دستور الدولة وقوانينها وسياساتها التقليدية، بقصد خدمة دول المجور؛ مستعيناً بنفوذ زمرة من الضباط الذين لم يترددوا في تمثيل أدوار القواد الدخلاء، الذين كانوا يفرضون إرادتهم على الدولة في العصر العباسي. ومن المؤسف أنهم قاموا بذلك وبحريض ومساندة بعض الضيوف الذين بالغوا في إكرامهم، فأسأوا المقابلة وبحماسة بعض قصار النظر من المواطنين الذين لا يرون أبعد من أنوفهم.

والمفروض أن لا يجهل رشيد عالي خطأ عمله، باعتباره ممن اشغلوا أعلى مناصب الدولة، ولكنه حاول عيئاً أن يخفي ذلك بالدعايات الكاذبة ويرمي غيره بالهم الشائنة، التي إن صحت على أحد فلا تصح على غيره.

يقول المثل: إن حبل الكذب قصير، وللباطل جولة ثم يضمحل. لذلك سرعان ما انقطع حبل رشيد عالي وزمرته، وسرعان ما انكشف أمرهم واضمحل باطلهم واتضح بطلان دعاويهم. ولو كان رشيد عالي وزمرته ومستشاروهم على شيء من صدق الوطنية ونبل الغاية، لثبتوا على رأس القوات النظامية والأهلية التي زجوا بها في أتون الحرب، واستشهدوا في سبيل غايتهم، شيمة القواد والزعماء العرب في مثل هذه الظروف في كافة أدوار التاريخ. ولكنهم بدلاً من أن يفعلوا ذلك، فروا فرار العبيد، تاركين وراءهم جنودهم وقواتهم والوطن الذي يدعون الغيرة عليه عرضة لتشد الأخطار.

لقد أثبتت الحوادث أن المخلصين الحقيقيين لهذه البلاد هم أولئك الذين يخدمونها بصمت، ويحرصون على مصالحها، ويحترمون دستورها وتقاليدها، ولا يفرطون في شيء من حقوقها. إن سياسة هذه المملكة التي تدير عليها، هي السياسة التي خطبها لنا زعيمنا المغفور له الملك فيصل الأول، وسار عليها خلفه المغفور له أخي الملك غازي، وأيدتها كافة الوزارات العراقية؛ وهي السياسة الرشيدة التي كان شعارها الوطن فوق الجميع، وحماية أحكام الدستور، والوفاء بالعهود، باستثناء الأدوار التي مثلها رشيد عالي في وزارته وفي عهده المزيف الأخير.

وقد ألحقت حركة رشيد عالي أضراراً عظيمة بمصالح البلاد المادية والأدبية، وليس بالإمكان أن نعوض هذه الأضرار إلا بالاخلاص الصادق والعمل المثمر لخير بلادنا ورفاقها.

إخواني:

لقد ذللنا كثيراً من العقبات وتغلينا على الهفوات الماضية، بعون الله تعالى، ثم بالتعاون مع المخلصين من الرجال. وعلينا الآن أن ننظر إلى مستقبلنا بثقة وأطمئنان. يجب أن لا يتسرب إلينا اليأس من جراء الأحداث المزعجة، التي آلت بالبلاد على يد نفر عرفتم مبلغ ما يتطلون عليه من الأثنية وضعف النفوس. وقد فشلت فشلاً تاماً محاولات الدول الأجنبية الطامعة في نيل مآربها الخسيسة من بلادنا المقدسة، وإن نجحوا في بعض البلدان الأخرى. أجل، لقد سفكوا دماءنا الطاهرة، ولكننا استطعنا أن نضمد جروحنا الدامية. ولاهد لي هنا أن أشكر جميع من ساهم في تضييد تلك الجروح.

أعزائي:

انني وأنا في عهد الشباب، أرى من واجبي أن أوجه بعض كلماتي إلى بعض الشباب المثقف في بلادنا وفي أنحاء العالم العربي كافة، داعياً إياهم إلى النأز، قائلاً: إن الحكومة العراقية ساهرة على صيانة استقلال البلاد وحريتها، وهي لا تدخر وسعاً في قمع كل من تحدته نفسه بالإخلال بالسكينة والراحة العامة شأن كل حكومة شريفة الغاية، حازمة في سياستها، وفي ذلك ما فيه من الخير لبلادنا والعالم العربي أجمع.

ويجب أن يكون العراق وقياً بعبوده، متمسكاً بها وبجميع ما يدعم كيانه واستقلاله. على كل منكم أن يقوم بواجبه في هذا السبيل. فلتتوحد الجهود جميعاً نحو أهداف العراق ومثله العليا، تحت راية سيدنا الملك فيصل الثاني المعظم، أمانة فيصل الأول ووديعه غازي الأول والله ولي التوفيق.

خدمتي في وزارة الخارجية

في أيلول من سنة ١٩٤٠، كان على رأس الوزارة رشيد عالي الكيلاني، وكان الجيوشي نوري السعيد وزير الخارجية، والعميد طه الهاشمي وزيراً للدفاع، وفي ذات يوم جاء إلي داراً في العواضية كل من السيد سامي شوكت وتحسين العسكري، وقال لي: البس حالاً، فخامة نوري السعيد باشا يريدك الآن، وحسب أمره جئنا لناخذك. على هذا ذهبت معهما إلى دار نوري باشا، وهناك عانقني وياشر يأخذ من خاطري، وقال: إن ما جرى لقد جرى خطأ، ويعدده قال: عزيز! اسمع، إن مجلس الوزراء قد بحث أمر الحيف الذي لحق بك، وبالفريق حسين فوزي، وأمير اللواء أمين العمري بإخراجكم من الجيش، وأنه قد عرض على المجلس أن يتم تعيينكم في الخارجية، ثم استمر قائلاً: إن في النية فتح مفوضية عراقية في أفغانستان، وإنه ينسب إيفادي إلى هناك بصفة قائم بالأعمال. واختتم حديثه بالسؤال عن موقعي من هذا العرض ورأيي فيه. وقد تمثل أمام ناظري موقف الثلاثة والنصف - لقد ثبتت هذه التسمية لهم من قبلي - العقدا: صلاح الدين الصباح وكامل شبيب وفيهي سعيد ومحمود سلمان؛ وعدم رغبتهم في بقائنا ببغداد بعد ما صدر عنهم من خيبتهم ونكتهم بعهودهم، وحيث انني كنت أود تجنب ملاقاته أي واحد منهم في ذلك الوقت، فقد كان جوابي: إنني موافق على ما عرضه علي.

فرد نوري السعيد علي، قال: طيب! بعد هذا ينبغي علي أن أقابل كلاً من: حسين فوزي وأمين العمري، بغية إقناعهما بإفاد حسين فوزي إلى أفغانستان، وأمين العمري إلى طهران. على ذلك قابلت كلا منهما واستمعلت رأيهما، فإذا بالفريق حسين فوزي يبدي رفضه للفكرة رفضاً تاماً. وأما أمير اللواء أمين العمري، فعلى الرغم من موافقته، فقد أحبط المشروع لرفض الشاه السابق قبول جنرال عسكري عنده. وهكذا انهار مشروع التعيين الثلاثي، واستقر الأمر على سفري لوحدي إلى أفغانستان، غير أن الاثنين الآخرين رفضوا الأمر وبقياً في بغداد وكنت أنا الوحيد بينهم لم أعرقل أمر التعيين وغادرت إلى مقر عملي الجديد. ومع ذلك فهؤلاء الثلاثة والنصف عرقلوا أمر تعييني أمام مجلس الوزراء. وبفضل جهود رشيد عالي الكيلاني والفريق الهاشمي صدرت إرادة ملكية بتعييني مديراً للدعاية العامة. ولكن هذه الإرادة الملكية لم تنشر في الصحف، ثم انني لم أبأشر بمهام منصبتي الجديد. فقد أبلغوني بأن لا داعي لذلك، لأن الأمر وقي ولن يدوم، ويحق لي أن أنسأ: في أية بلاد، فيما عدا العراق، تصدر فيها أرادات ملكية سراً وفي الخفاء، ثم تلغى بعد مدة وجيزة لتبديل بصورة أخرى. وهكذا بقيت الحقيقة خافية وتم كل شيء في سكون وارضاءً للثلاثة والنصف وزمريهم.

وبعد أسبوع وبتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٠ ورقم ٤٩٥، صدرت إرادة ملكية ثانية بنقلي من مديرية الدعاية العامة وتعييني في السلك الخارجي. واستناداً إلى ذلك وبتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٤٠ ورقم ١٤٥٣، أصدرت وزارة الخارجية أمرها بتعييني «سكرتيراً أول في كابل براتب ٤٥ ديناراً، على أن أداوم في دهبان وزارة الخارجية حتى اشعار آخر. ولكن لما كان تعييني أولاً مديراً عاماً للدعاية فتعييني بالخارجية والخدمة الطويلة في الجيش في السابق، كل ذلك لا ينسجم مع الراتب الضئيل الذي تم تعييني به، بل إنه كان لا يتفق وقانون الخدمة المدنية. وبعد سنتين من مراجعاتي الرسمية بهذا الخصوص، وعلى الرغم من ثبوت حقي في تعديل راتبي كما بينته البيانات الرسمية التي أدرجها أدناه، ولكوني لست من منسوبي أو محسوبي أحد الوزراء، فقد حفظ الموضوع وتم تجاهل أمره من قبل بعض الموظفين في وزارة الخارجية، مثل موسى الشابندر ومجدي العلوي. وإذا تطرقت لهذا الموضوع بالذات، فسوف أذكر البيانات الرسمية عنه والمؤيدة لوجهة نظري في مغدوبيتي، وأريد به أن أقدم دليلاً آخر على أن دفة السياسة العراقية والتوجهات فيها، تسيطر عليها الأهواء والأغراض التي إذا شاءت صعدت بالمرء إلى أعلى، وإن أرادت ضربت حقوقه عرض الحائط وجعلتها في عالم النسيان.

(صورة البيانات الرسمية)

وزارة المالية

العدد: ٦٢٧٦

التاريخ: ١٥ صفر ١٣٦١

٤ مارس ١٩٤٢

إلى: وزارة الخارجية - بغداد

بالإشارة إلى كتابكم المرقم ١٨٥، والمؤرخ في ١٩٤٢/٢/٢٤.

يظهر من تدقيق القضية أن السيد عزيز ياملكي، قد عين مديراً للدعاية العامة في الخدمة المدنية، براتب الدرجة الثالثة للصف الأول ومقداره ٤٥ ديناراً، بموجب قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٩٤٠/٩/٢٤، وذلك بعد إحالته على التقاعد في الجيش. وقد تم تعيينه في السلك الخارجي عملاً بأحكام المادة الثانية عشرة من قانون الخدمة الخارجية رقم ٤١، لسنة ١٩٤١. وبما أن الموما إليه خريج مدرسة عالية وقد مارس مهنته منذ أكثر من ٣٢ سنة، باستثناء ضمانات الحرب، فإن الراتب الذي منح له في بدء تعيينه أقل مما يستحقه، لو أخذت كل المدة التي قضاها في ممارسة مهنته بصورة مستمرة بنظر الاعتبار، إذ أنه يستحق راتب الدرجة الأولى للصف الأول ومقداره ٧٠ ديناراً. وذلك عملاً بمنطوق المادة الثالثة من قانون الخدمة المدنية التي نصت على أنه يجوز أن يعين خريج المدارس العالية أو المهينة -الذي اشتغل بصورة

مستمرة في المهنة التي تخوله شهادته ممارستها- في وظائف إحدى الدرجات التي لها علاقة بمهنته، بشرط أن لا تقل مدة اشتغاله فيها عن المدة المشترطة للترقية. حيث يجب أن يقضيها الموظف من خريجي المدارس العالية أو المهنية من حملة نفس الشهادات للوصول إلى تلك الدرجة. على أن المادة الثامنة والعشرين من القانون المذكور أنفاً نصت على أنه لا يجوز ترفيع الموظف أكثر من درجة، إلا إذا توفرت فيه مؤهلات المادة السابعة، فيجوز حينئذ ترفيع الموظف إلى درجة مؤهلة لشهادته التي حاز عليها، دون الالتفات إلى مرور المدة القانونية للترقية مع مراعاة الفقرة أ من المادة ١٩، وعليه بالنظر للنصوص القانونية المتقدم ذكرها، فلا مانع من إعادة النظر في راتب الموظف الموضوع البعث ومنعه ما يستحقه منه بالنظر إلى خدماته الميينة أعلاه.

على ممتاز

وزير المالية

تأيد من قبل وزارة العدلية بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤٢.

سكرتارية مجلس الوزراء

٢٣ ربيع الأول ١٣٦١

٩ نيسان ١٩٤٢

بالإشارة إلى المخاطرة المنتهية بكتابكم المرقم ١٣٣٠ والمؤرخ في ١٩٤٢/٣/٢٤، تؤيد هذه الوزارة كتابها المرقم ١/ج/٣٣٣ والمؤرخ في ١٩٤٢/٣/٢٢، وليس لديها ما تضيفه إليه.

وزير العدلية

كان هذا هو القرار، والعق لم يطبق بحقي وحفظ في وزارة الخارجية.

سغري إلى طهران:

في أوائل تشرين الثاني أمرني نوري السعيد بالتوجه إلى طهران، حيث يلتحق بي الملحق السيد إبراهيم فضلي. فأتابع السفر إلى كابل بصفتي قائماً بالأعمال في المفوضية العراقية، التي تقرر فتحها بأفغانستان أخيراً.

وهكذا بدأت بالسفر منفرداً باتجاه طهران. وفي طهران كانت آنذاك مفوضية تمثلنا فيها، وكان القائم بالأعمال - والوزير أخيراً - هو العقيد المتقاعد السيد شاكِر الوادي. واقف هنا لحظة، لأذكر أنني حينما كنت رئيساً للمجلس العرفي ببغداد في سنة ١٩٣٨، كان السيد الوادي رهن التوقيف بأمر قائد القوات العسكرية الفريق إسماعيل نامق، متهماً في قضية حكمت سليمان المعروفة وكان نوري السعيد يطالب بإعدامه. ولما لم أجد تهمة حقيقية في هذه القضية توجه إليه، فقد أنقذته من الاعتقال وحينئذ ارتأى إيفاده خارج العراق، فأوفد إلى طهران براتب العقيد الأصلي ٤٢ ديناراً. لقد أهدى في ذلك الوقت السيد الوادي لطفاً بالغاً معي، ويبدو أنه لم ينس

الموقف الذي وقفته بحقه في المجلس العسكري. وليس لي أنا بدوري إلا أن أسجل شكري للمعاملة الطيبة التي لاقيتها منه في طهران. وفي بحر أسبوعين علمت أن السيد إبراهيم الخضير، قنصل العراق في الشام سابقاً، وكان قد تم سحب يده بسبب صدور بعض التصرفات النابية منه في حالة سكر شديد، قد عين أخيراً قائماً بالأعمال في كابل بتأثير من خاله السيد توفيق السويدي، وبالفعل فقد حضر إلينا في طهران وبصحبه السكرتير السيد إبراهيم فضلي.

وعلى هذا الوجه استقرت الأمور. وانكشف لي التناقض الصارخ بين الوعود التي بذلها أمامي نوري السعيد وأنا ببغداد، وما تم في غيابي وأنا بعيد في طهران. وبعد فإن تكليف هيتلر الدبلوماسية الموقدة إلى كابل، كان مخالفاً من أساسه للبروتوكول الدبلوماسي. إذ أنه يقضي بأن يفتح أحد الوزراء المفوضية الجديدة. وبعد أن يتم تقديم أعضاء البعثة الدبلوماسية إلى رجال الحكم في أفغانستان، يغادر الوزير تاركاً القائم بالأعمال مكانه. إلا أن أحداً من وزارة الخارجية لم يلتفت إلى هذه الناحية، ولم يعر أي اهتمام لمثل هذه الاعتبارات، وتغاضت الحكومة الأفغانية بدورها عن هذه الهفوة الدبلوماسية الصادرة من دولة شقيقة مسلمة، وأثرت السكوت عنها.

من طهران إلى كابل:

بتاريخ الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٠ غادرنا طهران بسيارات خاصة. استأجرنا كل واحدة منها بمائة وخمسة وعشرين ديناراً. وعن طريق طهران - سمنان - سيزهوا - نيشابور، وصلنا مدينة المشهد المقدسة.

كنا قد عرجنا في طريقنا على ضريح الشاعر المشهور عمر الخيام والحديقة الفسيحة التي تحيط به، حيث يقع على بعد أربعة كيلومترات من بلدة نيشابور في الموقع المسى الإمام المحروق. وقديماً كانت مدينة مشهد المقدسة تسمى طوس، التي كانت عاصمة لولاية خراسان. وهناك وفي الفندق المسى باختر استرحنا يومين كاملين. وفي أثناءهما قمنا بزيارة والي خراسان والوكيل المتولي على العتبة المقدسة المدعو آغا فتح الله باكروا، الذي نظم لنا زيارة خاصة للحرم الشريف.

إن النظام والنظافة اللذين شاهدناهما في جامع مشهد الرضا والطاقين المؤمنين من قبل الصفويين والقاجاريين، يدعوني إلى القول: اني إلى حد الآن لم أر مثيلاً لهذا الجامع بين المعابد الإسلامية في البلدان العربية قاطبة.

وبعد ستة أشهر عندما سافرت مع عائلتي، قمت بزيارة أخرى لهذا الجامع. فلاحظت نفس النظام والنظافة اللذين لاحظتهما في زيارتنا الرسمية الأولى. وهذا ما أكد انطباعي الحسن عنه وعن القائمين بأمره.

قبر هارون الرشيد:

لقد ألمني حقاً أنني وأنا في مشهد رأيت ضريحاً متواضعاً، بل حقيراً، لا يحمل حتى كتابة تدل على شخصية الرفات التي يضمها، مهملات في زاوية قرب باب الجامع الذي جرى توسيعه، والناس الجيلة تؤمه كل يوم لتمطره اللعنات وتبصق عليه. ذلكم هو ضريح الخليفة العباسي الشهير هارون الرشيد، الرمز الخالد للعصر الذهبي في تاريخ الامبراطورية الإسلامية والحضارة العربية الذي طبقت شهرته الافاق، وكان جديراً بالحكومة العراقية أن تطالب برفاته لنقلها إلى عاصمته بلد الرشيد. أظن أن ذلك أقل ما يمكن أن تؤديه الحكومة العراقية والشعب العراقي لذكرى هارون الرشيد، وأرى أيضاً أنه جدير بالذكر ما لاحظته من وفرة في واردات أوقاف مشهد وحساباتها المخبولة والتلفيفة.

إن كل زائر هناك يلاقي معاملة مسافر ثلاثة أيام، تكريماً له واحتفاء به. وأخيراً فإنني أسجل هنا ما لاحظته عن القائمين بأمر جامع مشهد، الذين لا يدخلون بالمصاريف من أجل المحافظة على روعته وبهائه. لقد كانت مشهد من المواقع المهمة بالنسبة للجيش الإسلامي، ولذلك فهي تضم اليوم آثاراً رائعة ونادرة، وإن المكتبة الفخمة التي أنشأها الشاه السابق لتضم اليوم نفائس لا تقدر من مخلفات الحضارة الإسلامية والعربية، ولقد شاهدت أنفس المخطوطات ونسجاً قديمة ثمينة من القرآن الكريم. وأما حالة الفنادق التي مررنا بها في طريقنا من طهران إلى مشهد، فقد كانت سيئة للغاية. ولكننا ما إن اجتازنا الحدود الإيرانية-الأفغانية، حتى كنا نصادف فنادقاً في كل أربع أو خمس ساعات، وهي فنادق حكومية مربوطة رأساً بوزارة الخارجية الأفغانية، ويديرها مدير قدير حصل على خبرته في ألمانيا، وهي مؤنثة بأحسن الأثاث والعناية بالمسافر ممتازة وأسباب الراحة متوفرة. وهي -والحق يقال- من الفنادق التي لم أر مثيلاً لها على أي طريق من الطرق التي قطعناها في سفراتي في بلاد الشرق الأوسط الأخرى. إن أهالي أفغانستان قوم هادئون ومسالمون، والطرق فيها آمنة، وهي مشهورة بفواكهها والتي هي من أحسن فواكه العالم. وعلى الرغم من أن معظم الطرق التي مررنا بها كانت غير مبلطة، فقد اجتازتها سيارتنا بسهولة ودون أن يعترض سيرنا أية عقبة.

المسافة ما بين طهران وكابل:

إن المسافة بين طهران و كابل ٢٠٠٠ كيلومتر تقريباً، وهي كما يأتي: من طهران - مشهد: ٩٦٠ كم، تقطع في يومين ولا توجد فنادق على الطريق، توجد بعض المقاهي. مشهد - حدود أفغانستان (يوسف آباد)، ٢٤٠ كم وتقطع بيوم واحد. يوسف آباد- هرات ١٢٠ كم، يوجد في هرات اوتيل صغير ودار استراحة حكومية. هرات - فرة، مسافة يوم واحد وهناك اوتيل واحد. فرة - قندهار، مسافة يوم واحد، هناك نهر أرمنند في الطريق تقطعه السيارة بنفسها خوضاً، والركاب يعبرون على جسر قديم متحطم نوعاً ما. قندهار- عزني، مسافة يوم واحد. عزني - كابل ١٠٠ كم، وفي كابل يوجد فندق فخيم.

يبدأ موسم الثلوج اعتباراً من أول كانون الثاني حتى نيسان، وبعده تبدأ الأمطار حتى حزيران. لذا يستحسن أن يكون السفر قبل شهر كانون الثاني. أما الطريق، فليس بالجيد ولا بالبريء، بل هو وسط بين ذلك. وكانت أجرة السيارات من طهران إلى كابل ١٥٠٠ تومان. أما مدة السفر فكانت أسبوعاً تقريباً.

في كابل:

قطعتنا المسافة بين طهران وكابل خلال عشرة أيام. كان الجو فيها بارداً لطيفاً. وقد قولنا في كل مكان بحفاوة وترحيب بالغين. وفي اليوم الرابع من شهر كانون الأول ١٩٤٠ وصلنا كابل وحللنا في فندق دار الأمان الواقع بمحلة شهرنو، واستمرت ضيافتنا ثلاثة أيام. ثم وقع الاختيار على دار والي كابل السابق لتكون مقراً لمفوضيتنا وانتقلنا إليها.

يصل بين كابل وبين دار الأمان شارع مستقيم طوله ٧ كيلومترات، تحفّ بهجانبه أشجار الصفصاف ويبلغ عرضه ٦٠ سم. وفي اليوم المعين لنا لمقابلة وزير الخارجية الأفغانية، ذهبنا ثلاثتنا مرتدين ملابس البونجور، ومررنا أولاً بغرفة رئيس التشريفات لوزير الخارجية سردار غلام محمدخان، وجلسنا عنده قليلاً. ثم صعدنا إلى الطابق الثاني ودخلنا غرفة الوزير الفسيحة حيث تلقانا بترحيب وكرام بالغين. وقد جلس إبراهيم الخضيرى وأسساً رجلاً على رجل ممسكاً بالخطاب الديبلوماسي (لتر أوف قريدانس Letter of Credence) الموجه من وزير خارجيتنا إلى وزير الخارجية الأفغانية، وطلب يتكلم وهو على هذه الحال. وإذا ببعض الزرار يندخلونه تفتح، فيظهر لباسه الداخلي الأبيض، وإبراهيم الخضيرى غير منتهى إلى نفسه. فأسرعت أنهز فرصة انشغال الوزير الأفغاني بتقديم السيكاير لنا، وأشارت إلى إبراهيم الخضيرى لغلق نافذته، فلم ينتبه إلى وعذته اضطرت لتكرار الإشارة إليه، فإذا به يصيح بأعلى صوته وأمام الوزير: "ها شكو؟"، فلم أرد جواباً واكتفيت بالنظر إلى الجزء الأسفل من جسمه. وإذا فطن إلى هناك، نهض واقفاً وأخذ يزور الزرار سرواله، وهكذا اظهر في أول مقابلة لنا مع الوزير الأفغاني فساد ذوقه وسماحته وسوء أدبه.

واستمر حديث إبراهيم الخضيرى بعد ذلك حول الصيد والكلاب التي يعشقها كثيراً لمدة طويلة، وبدأ الوزير يتململ وإبراهيم مازال ممسكاً بالخطاب في يده. وأخيراً وبعد مرور أكثر من ثلاثة أرباع الساعة، خطر له أن يقدم إليه الخطاب. ولما سأله السيد إبراهيم فضلي عما دعاه إلى تأخير تسليم الخطاب الديبلوماسي؟ أجابه: انه لم يكن يعلم بأن السيد محمدعلي خان هو نفسه وزير الخارجية. وأطن أن لا لزوم لأن آيين الانطباعات السيئة التي تركتها أول مقابلة بين هيتنا الديبلوماسية وبين وزير الخارجية الأفغانية، ولا أعرف ما أقول للحكومة العراقية التي انتخبت هذا وأرسلته؟ وكيف ينتخبون ويرسلون هذه الأشكال إلى الخارج؟

أما بالنسبة لي، فقد كنت على سابق معرفة بمحمد علي خان. فقد صادف حين كنت مديراً للتغليات الالية بوزارة الدفاع عام ١٩٣٨، أن أوفدتني الحكومة العراقية إلى الهند لمشاهدة تمارين

الوحدة الميكانيكية للجيش الهندي البريطاني (بريتيش انديا)، فالتقيت بمعاله على ظهر الباخرة التي أقلتني من البصرة إلى كراچی، فتعرفت عليه وقضينا معاً سبعة أيام، وهكذا كانت معرفتنا لبعضنا وثيقة.

إن السيد إبراهيم الخضيری (سبورت مان) حقاً، وهو صياد وسائق ماهر أيضاً، ولكنه مولع بامتداح نفسه والزمو بها، مرتبك في معاملاته وصلاته، حريص على ماله وجيبه إلى أقصى حد، وبارع في مضاعفة الأرقام في كشوفات الحسابات والفواتير الحكومية. وأخيراً فهو فظ غليظ، ومحروم بالفطرة من الذوق، وتكفيه شرية كأس ليكشف عن دخيلته أمام مجالسيه. وبعد؛ فهو على موائد القمار أسوأ ممثل للعراق في البلاد الأجنبية. ولكن يكفيه أن يكون هو ابن أخت توفيق السويدي وزير الخارجية، الذي سبي باللص الأحمر.

حفلة المفوضية المصرية:

لن يغيب عن خاطري الحادث الذي حدث في إحدى الأمسيات، حيث دعانا وزير مصر المفوض السيد محمد سليمان بك الحوت إلى دار المفوضية المصرية، فانتظم في الحفل لفيف حول مائدة كاريه مربعة: يتألف من إبراهيم الخضيری، ويقابله في الطرف الثاني من المائدة السفير الكبير الإيراني والأديب والشاعر أديب السلطنة محمد سميعي خان، ثم السيد محمد سليمان بك الحوت، وأمامه إبراهيم فضلي.

دارت أقذاح الويسكي على الحاضرين، وكلما تكرر تقديم الويسكي، ازداد صوت إبراهيم الخضيری ارتفاعاً وتضاعفت الكلمات البذيئة التي تخرج من فمه. وقد انتهزت فرصة وهمست في أذنه أن يكف عن الشرب، بيد أنه بدلاً من أن يقدر الموقف ويأخذ بنصيحتي نهض واقفاً طالباً المزيد من الويسكي وبدأ محتدداً وقد اتسعت حقيقته؛ حتى أن السيدات اللاتي كن على مقربة منه بدأن يبتعدن عنه، وتوجبت أنظار الجميع نحوه. وأخذ السيد إبراهيم فضلي يعتذر للسفير الإيراني عما يبدر من إبراهيم الخضيری، فقال السفير: لا بأس.. فهو لا يزيد عن كونه حيواناً. وأما الوزير المصري فقد بدا أكثر ارتباكاً واضطر إلى أن يضع مبالغ كبيرة وبصورة متتالية على المائدة، حتى يبتعد الأنظار عن هذه التصرفات دونما جدوى. وأخيراً لم ينقذ الموقف سوى الوزير الفرنسي مسيو شاتينيوا، الذي تعين بعد ذلك في الجزائر وروسيا، حيث نهض واقفاً مستأذناً، وهكذا خلص الجميع من هذا الموقف الحرج.

وبعد مدة توصلت صداقتي مع مسيو شاتينيوا، وقال لي في معرض كلامه في ذات يوم: يجدر بكم أن تلفتوا أنظار المسؤولين ببغداد إلى تصرفات إبراهيم خضيری، فلعله يحسن أخلاقه قليلاً.

مبنى المفوضية:

بعد مدة طويلة قضيناها في فندق دار الأمان وبعد مخابرات إبراهيم الخضير العبددة مع بغداد، استأجرنا دار والي كابل السابق بأجرة باهضة لتكون مقراً لمفوضيتنا. واستأجرت بدوري دار الدكتور محمد علي خان في المحلة الجديدة واختزنت لوازم الشتاء، وكل ذلك بنية استقدام عائلي من بغداد. وأسجل هنا ملاحظاتي عن المناخ في بلاد أفغان؛ إن الفصول الأربعة منتظمة ومتميزة بعضها عن بعض بوضوح. وتهبط درجة الحرارة أحياناً إلى ٢٧ درجة تحت الصفر شتاءً، وتكتسي الأرض بالثلج. فيبدو ناصع البياض. وعندما تهب الرياح وترسل الشمس اشعتها الذهبية يزداد المنظر روعة وبهاء.

العودة إلى بغداد:

بتأريخ العشرين من شباط ١٩٤١ وصلتني برقيات من أمين العمري ومن مهدي سليم حكيم بوجوب حضوري إلى بغداد، لاشتداد وطأة المرض على والدتي. وبفضل الفريق طه الهاشمي وصلتني إجازة عشرين يوماً. وفي الحال استقلت سيارة غادرت بها كابل في تمام الساعة الثالثة صباحاً، وفي الساعة الحادية عشر والنصف من نفس اليوم وصلت بيشاور، حيث استقلت منها قطار المساء فوصلت كراچي في ظرف أربع وعشرين ساعة.

وبمعاونة السيد كاسم الدجيلي، قنصل العراق في كراچي آنذاك، حجزت مقعداً على إحدى الطائرات، فافلنتني إلى بغداد. وهكذا قطعت المسافة بين كابل وبغداد في ثلاثة أيام، وأصبحت أنا في العراق في أشد الظروف توتراً؛ فقد وجد رفاقنا الثلاثة والنصف الميدان خالياً أمامهم، فأصبح كل منهم قائد فرقة وسيطروا على الحكم وراء الستار. وقد اتبعوا سياسة مختلفة مع كل واحد من الأقطاب الثلاثة رشيد عالي و نوري السعيد وطه الهاشمي، بغية اجتذابهم إلى ناحيتهم وهكذا.

وفي مثل هذه الظروف التي كانت الأهواء والمنافسات تلعب دورها في سياسة العراق، كانت البلاد في أمس الحاجة إلى يد حديدية تعتقل هؤلاء في ليلة واحدة، وتعلن إحالتهم على التقاعد بالإذاعة. وكان ذلك وحده كفيلاً بأن يتجنب العراق الويلات التي مرت به بعد مدة من الزمن، ولما كنا قد أعطينا هذه الضحايا قرائناً على مذبح المطامع السياسية. ولكن ومع كل الأسف لم تظهر مثل هذه اليد الحديدية في تلك الأيام. ولا اتجهت نية أحد إلى مثل هذا الاجراء. بل بالعكس فإن الاقطاب الثلاثة نوري السعيد، طه الهاشمي، رشيد عالي، كانوا في سباق لكسب هؤلاء إلى جانبهم، بغية تقوية مراكزهم في الحكم.

لقد توهّم نوري السعيد أن الثلاثة والنصف من أنصاره، وأنهم مخلصون له. وأما طه الهاشمي، فقد كان وقاره وعناده سبباً في تخلفه عن ميدان السباق. ولكن السيد رشيد عالي بما عرف عنه من ذكاء وشطارة، وبمعاونة مفتي فلسطين، نجح بواسطة محمود سلمان في اكتساب الثلاثة والنصف إلى جانبه، وظهر دهاءه في تغلبه على خصميه اللذين كانا أكثر اتصالاً منه بالجيش.

هكذا كانت الأوضاع عند قدومي إلى بغداد. وقد عرضتها كما كانت وبكل وضوح، إذ إنني بعيد عن تشويه الوقائع أو تحريفها، ولا يهمني سوى إظهار الحقيقة كما كانت دون زيادة أو نقصان.

مرض والدتي والاختيار:

بسبب مرض والدتي، مددت إجازتي وبقيت في بغداد. وفي يوم الثلاثاء من الأسبوع الأخير لشهر شباط ١٩٤١، زارني في بيتي أحد أصدقائي، وهو المرحوم سعيد التكريتي من المقربين إلى الثلاثة والنصف، وأحاطني علماً بأن الثلاثة والنصف يترصدون لقلب الحكومة، ويريدون تشكيل حكومة باسم حكومة الدفاع الوطني.

ومن المضحك أن الانكليز كانوا يجهلون ما يجري في الخفاء، وإن غرورهم أعماهم عن رؤيته. وفي يوم الخميس اشتدت وطأة المرض على والدتي وفي اليوم التالي المصادف ٢٨ آذار ١٩٤١، توفيت إلى رحمة الله. فنقلنا جثمانها إلى مقرها الأخير في السليمانية. غير أنني وأوصيت زوجتي قبل سفري، أنه في حالة ما إذا حضر صديقي فلان وأخبرها بقيام حركة، بأن تبادر بإرسال برقية تقول فيها: بأن العائلة في صحة جيدة. لأكون على بينة من الأمر ولكي أحدد موقعي وأعمل على ضوء ذلك، ويمكن أن أسافر من هناك إلى كابل.

قبل إعلان ثورة رشيد عالي كيلاني:

وفي السليمانية استمرت الفاتحة لوالدتي من ٢٩ آذار ١٩٤١، ثلاثة أيام في دار شقيقتي زوجة عزت بك الجاف، ولم يقع خلال تلك المدة أي شيء. وكان المنتصرف آنذاك السيد عبد الحميد صرصر، الذي كان صديقي وقد عرف بترامته وحياده في السليمانية، فاتصلت به وسألته عن بغداد، فأجابني: ليس هناك من جديد. وفي اليوم التالي اتصل بي تلفونياً وأخبرني بأن الاتصال التلفوني قد انقطع مع بغداد. وأنه لا شك قد حدث شيء هناك؛ وسألني: هل أنت على علم بذلك؟ ثم قال: انه قادم للبيت للتباحث معي، وبعد هذا مباشرة أعلمني أمر العامية صديقي الحميم الزعيم توفيق حسين بوقوع انقلاب في بغداد. وأنه تلقى أمراً باعتقال ضابط الاستخبارات البريطانية في السليمانية.

وفي الوقت نفسه، جاءني ابن عمي المرحوم المقدم أحمد فخري وسلمني برقية وردت قبل بضعة أيام من قبل زوجتي، تقول فيها: أن العائلة في صحة جيدة، وذلك حسب اتفاق مسبق.

وأبدي أسفه لأنه لم يتمكن من تسليمها لي في حينه، ولتصور الفارئ الشعور الذي انتابني لدى سماعي هذا الكلام منه.

تمكن المرحوم رشيد عالي لذكائه ودعواته من سحب الفرسان الأربعة من نوري السعيد وطه الهاشمي وجعلهم إلى جانبه، وتمكن من سحب ود المفتي أمين الحسيني بواسطة محمود سلمان، حيث كان الأخير صديقاً حميماً للمفتي في أثناء الحرب العالمية الأولى. ومن أسباب الخلاف بين رشيد عالي الكيلاني والوصي عبد الله، أن الوصي قد حال دون تمكنه من وضع يده على أوقاف القادرية، لذلك باشر بحبك الدسائس بمختلف الطرق، وبأشر من هناك افتراق مع الوصي ورشيد عالي. وعندما ربط رشيد عالي الفرسان الأربعة في عريته وأمسك زمام الأمور بيده، عمد معهم إلى تنحية طه الهاشمي، الذي كان على رأس الحكم من تاريخ ٣ شباط ١٩٤١. وكان طه الهاشمي يدافع عن الثلاثة والنصف أمام الوصي بثبات، ورغم هذه الحسنات فقد جاءه في «سعيد في مساء يوم ٢ نيسان ١٩٤١ في داره الكائنة في الوزيرية، موقداً لإبلاغه بلزوم تقديم الاستقالة. وعندما رأي طه الهاشمي عدم جدوى تقديم النصائح لفهبي «سعيد ولا فائدة من المناقشة معه، اضطر إلى أن يجبره على أن يسلمه استقالته.

مع استقالة طه الهاشمي، تحركت القملعات المسلحة الآلية التي كانت تابعة لقيادة فيبي سعيد وأحاطت بقصر الوصي. وقام الملازم رشيد فليح وزفاهه بتفتيش الأقسام الداخلية للقصر. بيد أنهم لم يظفروا بالوصي، حيث إنه استطاع الإفلات من أيديهم والوصول إلى البصرة ومنها إلى فلسطين، لمراقبة الأوضاع من هناك.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال، وهو: أن الوصي كيف استطاع الهرب وذهب إلى الجنوب؟ هذا كان يعرفه (س. ش. ع. ي)، وبهذا الإفلات أنقذ حياته من موت محقق، ولم يتعرض للتحقيق والإهانة. إن ما صدر بعد ذلك من البيانات من قبل بعض الذوات، كان كلها كذب وجبل وغير مطابق للحقيقة.

وعندما أخبرني «سعيد التكريتي يوم الثلاثاء مساءً، ذهبت يوم الأربعاء صباحاً إلى البلاط وقابلت الوصي عبد الله، وقلت: سيدي بسبب بعض الأتباء التي سمعتها، أرجو من جنابك أن تذهب إلى مزرعتكم، وتبتعدون عن أجواء بغداد لمدة من الزمن. فسألني الوصي: هل هناك شيء ما؟ ومن قال لك؟ قلت: من المحتمل أن يكون هناك شيء، ولكن أعتذر من حضرتكم، فإنه لا يمكنني أعرض اسم الشخص. على هذا قال: طيب وأشكرك. وعندما رجعت إلى دار والدي في العيواضية، وكان هناك دار مستشار وزارة الخارجية المستر آدموندز، فدفقت على بابه، وقابلته، فقال: أرجوك حالاً اذهب إلى الجتال وارهاوس الذي يسكن في العلوية وأخبره، على هذا ذهبت فأخبرته، ولكنه قال: يا عزيز بك! أشكرك ولكن تعال اشرب قهناً، وإذا صار إحدى الحركات ثلاثة

اسكودرون^{*} من حيانية حالاً يطفئ كل شيء. ولكنني أجبت وقلت: اكملانس، القضية ستقع وخذ بالك هم ستكون ما بين المسجونين في السفارة. على هذا ضحك ورجعت من هذه المقابلة إلى دارنا. يوم الأربعاء حملني سعيد التكريتي مرة أخرى، فقال: يا عزيز! لا بد من وقوع انقلاب في هذا الأسبوع، وأنت احفظ نفسك. وعلى هذا لم أذهب يوم الخميس إلى البلاط، ولكن صديقي السيد الدكتور سامي شوكت الذي كان على خلاف مع ناجي شوكت وكان داره مقابل البلاط الملكي، قلت له: إنني لا يجوز أن أدخل البلاط مرة أخرى، أرجو أن تخبر الوصي حالاً بذلك، وخاصة أن والدتي مريضة جداً، فلا يمكن أن أفارقها. اليوم التالي المصادف يوم الجمعة ٢٨ آذار ١٩٤١، توفيت والدتي وأخذناها إلى مئواها الأخير في السليمانية. فقلت لزوجتي: إذا جاء سعيد التكريتي، أو إذا جرى انقلاب اكتبوا لي برقية نحن في صبة جيدة. والي هناك أدبر أمري. على هذا، استطاع الوصي عبدالإله أن يذهب إلى الجنوب، وإلا كان يقع بيد الأجلاف العقيرين، فأنقذ حياته.

وفي البصرة كان المنصرف آنذاك صالح جبر وبقي على ولاته للأمير، وساعده على الإفلات، لولا مساعدته له لكان قد وقع في قبضة أمر الحامية رشيد جودت، وكان الأخير ينقل التعليمات التلغرافية من متصرف العمارة ماجد مصطفي، وحول إليه ٨ آلاف دينار.

إعلان تشكيل حكومة وطنية:

بعد استقالة طه الهاشمي كما مدرج أعلاه، ألف رشيد عالي الكيلاني وزارة جديدة على الشكل الآتي: رشيد عالي الكيلاني عين نفسه رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة، ناجي السويدي للمالية، ناجي شوكت للدفاع، علي محمود الشيخ علي للعدلية، محمد علي محمود للاشغال، رؤوف البحراني للشؤون الاجتماعية، وبولس سباعوي للاقتصاد، الدكتور محمد حسن سلمان للمعارف، موسى الشايندر للخارجية.

وفي ٤ نيسان ١٩٤١، كان يصادف الذكرى السنوية لجلوس الملك فيصل الثاني، أي ١٩٣٩، ولذلك جرت الاحتفالات وأقيمت الأفراح المعتادة. وفي مساء نفس اليوم أعلن عن تشكيل حكومة الدفاع الوطني، وألقى وكيل رئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي خطاباً، بين فيه ولاءه للحكومة الجديدة. وها أنا أدون فيما يأتي بعض مقتطفات منه: "... إن سمو الأمير عبدالإله أخذ بخالف واجباته في الوصاية.. وأحدث انشقاقاً في صفوف الأمة.. وأخذت شؤون المملكة تسير من سيء إلى أسوأ، نظراً لتصرفات الوصي ويطانته.. وبناء على ما تقدم وحرصاً منا على محافظة كرامة الأمة وسلامة الدولة؛ فقد أودع دفة الأمور إلى حكومة الدفاع الوطني، وقد أولى الرأي العام ثقته بالسيد رشيد عالي الكيلاني، وطلب منه الجيش تحمل المسؤولية..، وليحى جلاله الملك المهدى".

* اسكودرون: سرية عسكرية. (مركز وثق)

وفي الحقيقة اجتمعت هذه الهيئة وأعلنت عن تشكيل حكومة وطنية، ولم تكن للرأي العام العراقي ولا البرلمان ولا الشخصيات السياسية في البلد مساهمة فيه، بل تم ترتيبه من قبل رشيد عالي الكيلاني نفسه مع الفرسان الأربعة، ومن ثم طلبوا من الفريق أمين زكي «سليمان» إعلانها.

وأمين زكي كردي، لكنه لم يكن يظهر قوميته للمحافظة على مركزه الوظيفي. وللحقيقة أقول: إنه بقدر ما كان عفيفاً، فإنه لم يكن كفوءاً لإشغال هذا المنصب بتاتاً، ولكن أسند له هذا المنصب لقدمه، وقد كان مطيعاً للفرسان الأربعة» وعندما انتهت هذه الأزمة وجرت محاكمته، اعترف في المحكمة بأنه لم تكن له أية سلطة، بل كان محتكراً بيدهم.

بعدما أعلن بيان رئيس أركان الجيش: ألقى رشيد عالي خطاباً بالراديو، وأعقبه مدير الدعاية العام صديق شلشل، وفي اليوم التالي كان جميع الصحف «حسب الأصول» مملوءة بالتعلق، وبأشرت بنشر المقالات والمديح، مدعين تضامن الشعب تحت لواء زعامة الكيلاني. وأخذت برقيات التأييد من الممثلين تنهال بتأثير الموظفين الإداريين من جميع أنحاء القطر. وهذه الظاهرة المزرية أصبحت عادة جارية عقب جميع الانقلابات التي حدثت في البلاد.

ونظراً لمجريات الأحداث، فقد فرّ كل من: جميل المدفعي، وعلي جودت إلى البصرة. ومن هناك التحق بالأمير عبد الله بواسطة طائرة انكليزية. أما متصرف لواء البصرة صالح جبر، فقد ألقى القبض عليه من قبل أمر الحامية رشيد جودت، وأرسل مخفوراً إلى بغداد.

تعيين وصي جديد والوضع:

لقد «سى» رشيد عالي وجماعته أنفسهم بحكومة الدفاع الوطني، وأرادوا تعيين وصي بدلاً من عبد الله؛ فعثروا على الشريف شرف من العائلة الهاشمية، ولكنه كان فقير الحال ويعتاد الجلوس في مقاهي الأعظمية، فجاءوا لتعيينه باسم الوصي المعظم، ويقال: إنه عندما جلبوه، كان يرجف من الخوف ولا يعرف كيف يجلس؟

وعند تنصيب الشريف شرف وصياً على العرش بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٤١، قالوا له: أسند منصب رئاسة الوزارة إلى رشيد عالي، ورشيد عالي شكل وزارته الرابعة وجرى استيزاره حسب التقاليد المعتادة. وحضر في حفلة الاستيزار أعضاء مجلس الأمة، الذين كانت واجباتهم في كل اجتماع رفع اليد بالموافقة، وممثلو الجيش وموظفي الدولة وبعض الممثلين من أشراف البلدة.

عندما اجتمع المجلس النهائي بتاريخ ١١ نيسان ١٩٤١، أقر اعتبار عبد الله معزولاً من الوصاية وصادق على الوصي الجديد، ورفعت الأيدي بإعلان الموافقة حسب المعتاد. أما في مجلس الأغنياء، فلم يحضر رئيسه محمد الصدر وناب عنه علوان الهاسري.

من المؤسف جداً، أن نفس هذا المجلس النيابي الذي صادق على عزل الوصي الشرعي الأمير عبدالله، ونصب الشريف شرف وصياً على العرش، قام بعد فشل الحركة وعودة عبدالله بالمصادفة على بطلان ما سبق أن قرره؛ وأقر بإعادة الأمير عبدالله وصياً على العرش، وبأدر أعضاء المجلس إلى تقديم تبرعاتهم للأمير، فهل رأيتم أعجب من هذا المجلس النيابي؟

بتأريخ ١٦ نيسان ١٩٤١ أطلق سراح حكمت سليمان من معتقله في السليمانية، وأفرج عن الكثيرين من السجناء السياسيين العاديين. غير أن الحكومة البريطانية لم تعترف بحكومة الدفاع الوطني وبإجراءاتها المذكورة آنفاً، رغم توالي الأيام، وبعد مدة عين السياسي الشهير كورنواليس سفيراً لبريطانيا في العراق، بدلاً من السفير السابق مستر بازل بتوتون. وبدأ السفير الجديد بإجراء اتصالات برشيد عالي، وعرض عليه أن اعترف بحكومته، بالوضع الجديد مرهون بتنحية الثلاثة والنصف - الفرسان الأربعة - من الجيش، وعلى هذا أصبح موقف رشيد عالي محرجاً جداً. وعندما أفشى مدير تشريفات وزارة الخارجية عبدالقادر صالح إلى صلاح الدين الصباغ هذا الخبر، ساور القلق نفس الثلاثة والنصف، وبدأوا غير واثقين برشيد عالي، وأخذوا يعقدون الاجتماعات فيما بينهم للتداول عما ينبغي عمله في حالة تلبية طلب الإنكليز من قبل رشيد عالي، وفي الزمن الذي كان الجيش الألماني يلحق الأضرار بالبواخر التجارية في اليونان وحول جزيرة مالطة، أما البلاغ الإيطالي، فيقول: إن الجيوش اليونانية في بيروت ومقدونيا قد ألقت سلاحها واستسلمت. ومن جهة أخرى، طلبت الحكومة البريطانية السماح لبعض قواتها بالمرور من البصرة إلى سورية عبر العراق، عملاً بأحكام المعاهدة العراقية - البريطانية، ولكن الحكومة والفرسان الأربعة خافوا على أنفسهم حسب عقليتهم، فماتوا وتلكأوا ووضعوا العراقيل المختلفة لعدم تلبية الطلب. وبتأريخ ٢ نيسان ١٩٤١، وصلت القوات البريطانية إلى البصرة في طريقها للمرور إلى البحر الأبيض المتوسط. وعندما أعلن راديو لندن ذلك، حصلت البلبلة في البلد. ولغرض الكشف عن مقدار القوة التي ستأتي بالباوخر، أرسل صائم العسكري بالطائرة إلى الخليج ومضيق هرمز للاستطلاع. وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة حرصها على تنفيذ أحكام المعاهدة، بسماعها لبعض القوات البريطانية بالتزول في البصرة للمرور عبر العراق، بشرط: هل يجوز للجيش ترك سلاحه؟

زرنا في إحدى الليالي مع الفريق حسين فوزي وزير العدل علي محمود الشيخ علي في داره بالأنظمة زيارة ودية، واستفسرنا عن الخلافات مع الإنكليز، فكان جواب الوزير أن العراق يطلب مرور القوات البريطانية بدون سلاح. وعندما سمعنا هذا القول من الوزير، استغربنا كثيراً وأخذنا أنا وحسين فوزي باشا ننظر الواحد إلى الآخر. ولكنني لم أستطع السكوت وما صيرت، فسألت الوزير: هل يمكن أن يقبل الجيش البريطاني أن يسلم سلاحه ويعبر من هنا بدون سلاح؟ وأجابني الوزير على سؤالي بقوله: يا أخي ما العمل؟ إن صلاح الدين يريد هكذا. وهكذا كانت عقلية الوزير في ذلك الزمن.

عيد الجيش وفتح النار على الإنكليز والوضع في بغداد:

في يوم ٢ مايس ١٩٤١، كان عيد ميلاد الملك، لذلك كانت تجري مراسيم وأقيمت الأفراح، وكانت الحكومة من جهة أخرى تدعو الشباب إلى الدفاع عن كيان الوطن، وجرت حفلة تدشين قاعة المأمون (قاعة الشعب الحالي). وفي مساء اليوم نفسه، صدر البلاغ الآتي من الأركان العامة، يعلن فيه: في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين من صباح هذا اليوم، فتحت القوات البريطانية المراقبة في معسكر الحبيانية نيرانها على قطعائنا، فاضطرت قطعائنا إلى الإجابة على ذلك بالمثل. ولما حاول العدو والطائرات قصف قطعائنا، أطلقت مدفعيتنا النار، فدمرت خمساً منها وأحرقتها. إن كل ما جاء في هذا البلاغ كان كذباً تماماً. أما الصحيح، فكان كما يأتي: عندما أصبحت الظروف عصيبة، تشكلت قيادة القوات الغربية، ونصب صلاح الدين الصباغ نفسه قائداً لها. وكان من ضمن هذه القوات التي تحت إمرة، فهي سعيد الذي أرسل مع القوات الآلية إلى جسر الفلوجة، لكنه ذهب مع قواته إلى التلال المشرفة على المعسكر البريطاني في الحبيانية. إذ كان يعتقد أن رشيد عالي يهيئهم على التقاعد كما عرضت سابقاً. لذلك فكر في نفسه أن يستغل هذه الفرصة بفتح النار على القوات البريطانية المراقبة، لإحداث البلبلة والصدام بين الجيش العراقي والجيش البريطاني، وعندئذ لا يمكن لرئيس الوزراء إحالهم على التقاعد. وفي سعيد بهذا التفكير وبدون تقدير الموقف فتح النار على القوات البريطانية، وبذلك باشر الطرفان بالترشق، أي أن الجيش البريطاني لم يكن هو البادئ بفتح النار على القوات العراقية. بل إن أول من أطلق النار على القوات البريطانية كان فهي سعيد، وأيضاً رواية إسقاط الطائرات البريطانية لا أساس لها من الصحة.

هذه الحقيقة التي أقولها نجدها في كتاب مذكرات صلاح الدين الصباغ (صفحة ٢٢)، إذ جاء فيها القول: إن ما فعله فهي سعيد هو ارتكاب غلطة سوقية فاحشة، مخالفاً أوامري، فتعذر عليّ تلافي الأمر. وكان من أسباب اندحار الجيش العراقي في سن الذبان وعدم مواصلة القتال. وعندما علم صلاح الدين بنياً بفتح النار، أسرع إلى مقر فهي سعيد واصطدم معه وسحبه من القيادة فوراً. هنا يقتضي عليّ أن أقول: إن عمل فهي سعيد لم يكن غلطة سوقية، بل أنه عمل جنوني كان الدافع له محاولة احتمال إحالهم على التقاعد. وهكذا زج الجيش في الحرب، وسبب خسائر فادحة في الأرواح والعتاد والأدوات. وأما ما قاله صلاح الدين في مذكراته، فإنه يعزو أسباب اندحار الجيش العراقي في سن الذبان إلى فهي سعيد، فقوله هذا غير صحيح لا يجوز قبوله، لأن حقيقة أسباب الاندحار كانت عدم تقدير الموقف من قبل القيادة العامة، وقصر نظر الوزارة وعدم تبصرها بعواقب الأمور، وخضوعها لأفكار الثلاثة والنصف خوفاً من ضياع كراسيمهم.

وفي بداية وقوع هذه الأحداث، كنت لا أزال في السلمانية أراقب الأوضاع والتطورات، وبعد مدة من الزمن اتصلت بصلاح الدين الصباغ تلفونياً، وأبلغني أن حياتي وحريتي في أمان وصداقته لي باقية، وعلى هذا رجعت إلى بغداد.

كان سكان العاصمة في ذلك الوقت يتظاهرون بالاستقلال حسب تشويقات الحكومة في الشوارع، وقد جمعت كافة وسائل النقل الميكانيكية لخدمة الجيش. في حين استغل قسم من الشرطة هذه الظروف، ملأ جيوبهم بشئ الطرق والوسائل، واستمرت عمليات التجنيد والسوق في جو صاخب وهائج. وفي خلال ذلك ظلت الطائرات البريطانية تحلق في سماء بغداد، وتلقي شق البيانات والتهديدات وألقت عدداً قليلاً من القنابل للتخويف أيضاً.

وقد توالى البلاغات الحربية الكاذبة المسلسلة كل يوم، وفي كل بلاغ يشبهون كل جندي من جنودنا بعنتر بن شداد وأن طائراتنا لا تسقط وتسقط طائرات عديدة من طائرات العدو، والحقيقة أن كل تلك البلاغات كانت كاذبة.

كان قائد القوات صلاح الدين الصباغ يعد نفسه نابليون بونابارت، ومدير أركان حركته حقي عبدالكريم -ولو أنه كان قدراً- إلا أنه كان نصف مجنون. وهذه الحكومة مع أركان حريتها هذه، كانت بدون استخبارات كافية وبدون تقدير موقف، وكان اعتقادهم السائد أن ثلاث فرق عسكرية عراقية، تتمكن من دحر الجيش البريطاني الذي يعد بمئات الألوف وتجمع من القارة الهندية والباكستانية وأستراليا وغيرها.

وفي هذه الأثناء صدرت فتوى من نجم الدين الواعظ باسم مفتي الديار العراقية بخصوص الجهاد، وفتاوى أخرى من علماء السنة والشيعة؛ مثل السيد أبو الحسن حجة الإسلام، والسيد محمد الحسين، وبياء الدين النقشبندي، ومحمد حسين كاشف الغطاء، وعبدالكريم هبة الدين الحسيني. وبالطبع لا داعي للقول بأن هذه الفتاوى كانت كلها مقابل ثمن من الحكومة. لقد جرى أسر الرعايا البريطانيين وعمولوا معاملة أسرى الحرب، إلا أن سلوك الشرطة العراقية في مثل هذه الأحوال معلوم لدى الجميع. لذلك لا أذكر منها شيئاً. وأعلن أحد ضباط الطيران في الجريدة أنه بمسدسه تمكن من إسقاط طائرة بريطانية فوق داره!!

ومن الغريب أنه إلى يوم فتح النار بين الجيش العراقي والجيش البريطاني لم تكن حكومة رشيد عالي قد اتصلت بالألمان، وبعد الاصطدام مباشرة قامت وزارة الخارجية العراقية بالاتصال من خلال برقية رمزية مع سفارتنا في أنقرة وغيرها. والنفاسيل بخصوص هذا الموضوع ستجدونها في القسم المدون في مذكرات كمال حداد الذي كان مع رشيد عالي.

وبعد مدة وصلت طائرات قاذفة وأول طائرة وصلت الى سماء بغداد، وكان على متنها ابن الجنرال فول بلومبرج. وقد قتل برصاص العراقيين عندما فتحت القوات العراقية نيران رشاشاتها على طائرته، وهكذا استقبل التعاون الألماني.

ولم تجد الطائرات الألمانية الأخرى الوقود في مطار الموصل وفي بغداد. وسلم السفير فون غروبيا إلى رشيد عالي ٢٠٠٠ ألف باون انكليزي، ذهب ووعده بأنه سيسلم إليه ثلاثة ملايين أخرى باسم المساعدات المالية. لقد كان من دواعي ألعي وأسفي الشديد ما كنت ألاحظه من ارتباطك وفوضى في خطط وحركات قواتنا الآلية وكيف جمعت وسائط النقل من الشعب لمساندته، وخصوصاً كنت مديراً للتنقيات الآلية وبالتعاون مع كل من مفتش الجيش ميجر جفريس ومع مديرية الحركات، كنا قد وضعنا خطلاً كاملاً معدة لكل الاحتمالات وصالحة لكل وضع. ولكن هذه الخطط ظلت مهمة في خزانات وحدات الآلية ولم يرجع إليها أحد للاستفادة منها، بل تمت الحركات بصورة مرتجلة، ولم تكن تختلف في شيء عن حروب العشائر الذين يجبلون فنون الحرب.

وفي اليوم الثاني لعودتي الى بغداد وعندما خرجت من بيت أمين زكي بك، تقابلت مع صلاح الدين الصباح في الطريق وكان قائداً للجبهة الغربية، فسألته: كيف وضع التصادم بين قواتنا والقوات الانكليزية في الحبيانية؟ فكان جوابه: أخي ان شيئاً كهذا لم يكن في النية القيام به، ولكن فبهني سعيد قد تصرف بصورة كيفية وقذف معسكر الانكليز في الحبيانية بنيران مدفعيته، فصرنا جميعاً أمام الأمر الواقع واضطربنا إلى الماضي فيما بدأ به، مع العلم أنني قد سارعت بالذهاب إلى مقر فبهني سعيد وأثبت به حالاً إلى بغداد.

وبعد هذا ظلت أندارس الأوضاع في بغداد، فرأيت أننا لا نملك سوى ثلاث فرق ناقصة وضعيفة، لن تستطيع الصمود أمام القوات البريطانية المدربة والوفيرة العتاد، وقدرت أن القتال بيننا سوف لن يستمر شهراً. وعلى هذا رأيت أن من الأنسب لي العودة بسرعة إلى مقر وظيفتي في كابل، وهكذا راجعت وزارة الخارجية لهذا الغرض.

بيد أن توقف عمليات الصرف في البنوك جعل الحصول على النقود اللازمة لسفري أمراً متعذراً، فخللت زمناً أتنقل بين ديوان وزارة الخارجية ومديرية المحاسبات لتدبير المبلغ اللازم، وفي خلال مراجعاتي هذه صادف وأن التقيت برشيد عالي الكيلاني في ديوان وزارة الخارجية، فأخذني إلى إحدى الغرف وبدأ هو بالحديث، قائلاً: إنه لا يريد عودتي إلى كابل، وأنه ينوي تعييني مديراً للأمن العام، فسكتت ولم أجبه على ذلك، ولكنني بادرت أسأله عن كيفية تطور الأحداث بهذا الشكل؟ فأجابني الرجل: والله شاهد على صحة قولي، عزيزاً! إن ثلاثهم والنصف قد دبروا هذه الأمور بدون علي، وأنا غير راض عنها وأؤكد لك ان لا شأن لنا مع الألمان، غير ان تطور الأمور على هذه الصورة، وضعني أمام الأمر الواقع، فلا أستطيع ترك هؤلاء وحدهم وانني مضطر للبقاء وإياهم.

التقيت بعد هذا ثانية برشيد عالي، فأفهمته أن قبولي الوظيفة التي عرضها عليّ سيكون مدعاة للاشكال بوجود ثلاثة قادة فرق ضدي، واني أرى من الأفضل لي أن أرجع الى مقر وظيفتي في كابل؛ ففكر قليلاً وأجابني قائلاً: على رسلك وليكن كما تريد. ثم أصدر أوامره بإجراء كافة التسهيلات اللازمة لغرض سفري. وقد تملكني العجب وأنا أرى رئيس الوزراء مشغولاً بهذا وذاك، بينما وزير خارجيته موسى الشابندر قابع في غرفته كالصنم لا يعنيه شيء مما يدور حوله.

وأقول الحق: انني لم أعرف في ذلك الزمن وزيراً عراقياً كالكيلائي مهتماً بكل صغيرة وكبيرة، مدققاً ومتفحصاً الاضابير والسجلات بهمة ونشاط عجيبين، فلقد كان الكيلائي يقضي الساعات الطوال في حر تموز بديوان وزارة الخارجية، مكباً على دراسة التقارير والملفات بكل عناية وتدقيق. ولكنه كان طموحاً ومطلب من الوصي ان يأخذ تولية جميع اوقاف القادرية الغنية، ولكن الوصي لم يوافق على ذلك، ولذلك تدهورت العلاقة بينهما وحاول بكل ما أوتي من قوة الوقوف ضده.



بنكهی ژین

العودة إلى مقر وظيفتي في كابل

وبعد أن اطمأنت بخصوص سفري من بغداد، بدأت بتصفية أعمالي على وجه السرعة، وبعدها غادرت بسيارتي مصطحباً عائلتي في العاشر من شهر مارس باتجاه خانقين. ولقد كانت الطائرات الانكليزية في ذلك اليوم تلقي بقنابلها على العاصمة بغية إرهاب سكانها ليس إلا، حيث أن زجاج النوافذ في جميع الأحياء ظلت سالمة.

وعندما وصلنا خان بني سعد، رأيت طيارينا قد اخفوا طائراتهم عن الانظار، وكانوا في حالة سينة من الارتباك والقلق. وحالما رأوني، بادروا بالسؤال مني عن الأوضاع في بغداد، من بينهم رشاد ياور. وعن طريق خانقين اتجهت إلى طهران، وقد وجدت مع الأسف الشديد أن الدينار العراقي لا قيمة له بناتاً في المصرف هناك.

وبقيت في طهران عشرين يوماً ريثما يتجلى الوضع. وخلال هذه المدة كان شاكر الوادي القائم بالأعمال في طهران، ثم حضر طالب مشتاق كقائم بالأعمال في طهران، ثم حضر ناجي السويدي وتوفيق السويدي، ثم صبيح نجيب وحكمت سليمان وصالح جبر بالتعاقب، ولقد اتجهت إلى مفابلة كل واحد منهم.

فأما القائم بالأعمال شاكر الوادي، فقد كان يسافر الألمان من جهة، في حين كان يتلقى أوامره من الانكليز مباشرة. وأما القائم بالأعمال الثاني طالب مشتاق، فقد كان يقول: إننا أصدقاء الألمان الآن، وإن مصير بلادنا مرتبط بمصيرهم. وكان من العجيب أن يستخدم سيارة أحد كبار اليهود العراقيين المدعو معلم مصري في اتصالاته بالسفارة الألمانية!

وأما ناجي السويدي، وكان ما يزال يعد نفسه وزيراً للمالية، وقد جاء باسم مهمة رسمية تتعلق بشؤون النقد العراقي والإيراني، وكان ينتقد سياسة الوزارة العراقية ويصرح قائلاً: إن لا شأن له بالأعمال الجنونية التي تقوم بها وزارته.

وكان كل من توفيق السويدي وصبيح نجيب يستغفان بهذه الأحداث. أما الأول فقد كان حزيناً على تركه بغداد وتجارته ومراهنته أكثر من أي شيء آخر. وأما صالح جبر، فبعد الموقف الذي وقفه في البصرة من حكومة الدفاع الوطني طلبوا حضوره إلى بغداد، ثم جعلوه رهن التوقيف في العباخانة. وفي أثناء اعتقاله هذا، أبدى له السيد حسام الدين جمعة مدير الشرطة العام آنذاك معونة فائقة لغرض تأمين راحته وصحته.

فلما قدم إلى طهران، رتب له السيد «سيف الله خندان» مقابلة مع السفير البريطاني «سير بولارد» في دار كثرانه، واستمر اجتماعهما مدة طويلة، تبادلوا خلالها معلوماتهما ووجهات نظرهما! وأثناء وجودي في طهران، كان عبد الملك الخضيرى سكرتير المفوضية العراقية يقوم بجمع التبرعات من اليهود، بناء على تعليمات من شاكرو الوادى باسم إعانة الهلال الأحمر. والسيد عبد الملك يستلم هذه المبالغ الكبيرة ويلقي بها في خزانة المفوضية الحديدية، دون أن يجشم نفسه عناء حسابها أو تقديم وصل بها. وكل هذه المبالغ العظيمة المجمعة دخلت جيوب شاكرو الوادى وعبد الملك الخضيرى.

لقد كانت الصلات بين اليهود والحكومة العراقية على مايرام حينذاك، وكانت لليهود تجارة رائجة جداً، فجمعوا منهم مئات الألوف من التومان الإيراني. وكان كل ١٣ تومناً يقابل باونا استرلينياً واحداً. واني أتساءل اليوم وأقول: ما هو مقدار المبالغ الذي تم تسليمه إلى خزانة الدولة أو إلى الهلال الأحمر من مجموع هذه المبالغ التي جمعت بغير حساب؟

وفيما أنا كذلك وإذا بي أحس بالمال الذي عندي يكاد أن ينفذ، فاستقر عزمي على مواصلة السفر^{١٣}. بتاريخ ٢٨ مايس غادرت طهران متوجهاً إلى مدينة مشهد، وحيث علمنا بما آلت اليه الأوضاع في العراق، وهناك أخبرني حاكم باكروان بقرار هيئة الحكومة من بغداد والتجانبهم إلى إيران. ثم اجتزنا الحدود الأفغانية عند اسلام قلعة وتابعت «سفري بطريق هرات – فرح – قندهار، فوصلت دار المفوضية بكابل بتاريخ ١١ حزيران ١٩٤١.

ما الذي كان يجري في بغداد عندما كنت أقطع المسافة بين مشهد وكابل:

أخذت القوات الانكليزية والقوات الأردنية بقيادة كلوب باشا تتقدم داخل الأراضي العراقية، وترغم الوحدات العراقية على التقهقر من جميع الجهات، حتي انها لم تجد وقتاً كافياً للانسحاب إلى الشمال والاحتماء فيه، وأخذ رؤساء الحركة يتعيبون عن مقراتهم والوزراء يتركون وزاراتهم فارين إلى إيران. وفي هذه الظروف الحرجة، اتصل مدير شعبة الحركات العقيد نورالدين محمود بأمين العاصمة أرشد العمري، من أجل تشكيل لجنة لمفاوضة القيادة الانكليزية بتاريخ ٢٩ مايس ١٩٤١، وعقد هدنة.

^{١٣} سبب بقائي في طهران كان إيراني إلى ابني الكبيرة بريهان التي كانت في الجامعة الأمريكية في بيروت، ان تترك الكلية فوراً وتتخرج بناً لذا عندما وصلت إلى بغداد، وجدت سيارة السيد علي ممتاز الذي كان من معارفنا، يريد التحرك إلى إيران، ولذلك طلبت منهم ان تسافر معهم. وأخذ علي ممتاز معنا في بغداد آجرة كاملة إلى طهران نقداً. إلا أنه أوصليها إلى كرمشاه فقط، وهناك تلتطف عبدالكريم الكهلاني وأبى شهامته بقامها في كرمشاه لوحدها، فأخذها بسيارته وأوصليها إلى طهران وسلمها إليّ. واقتضى هذا الأمر مني أن أئين مقدار إنسانية عبدالكريم وعلي ممتاز؟

وفي هذه الأثناء وبعد سقوط الفلوجة، عاد الوصي من الأردن إلى الحباينة وبواسطة السفير البريطاني سير كورنواليس تم التوقيع على شروط الهدنة، وكان ذلك في يوم ٣٠ مارس ١٩٤١.

وانني أرى أن هذه الشروط التي اتفق عليها الطرفان كانت عادلة ومنصفة حقاً بالنسبة للعراق، فقد كان الجيش العراقي في حالة يرثى لها من التشتت، وكانت الفوضى ضارية اطلانها في صفوفه ولا توجد حكومة مسؤولة. ومع ذلك، فقد قبل الإنكليز رجوع الجيش العراقي إلى ثكناته دون مساس بتجهيزاته أو أسلحته، وأطلقوا سراح الأسرى العراقيين في الحال. غير أن الجنود الأجانب الذين وصلوا إلى العراق من الألمان والايطاليين، قد جرى اعتقالهم. وهكذا لو نظرنا إلى هذه الشروط، لرأينا أن كل شيء قد عاد إلى حالته الطبيعية السابقة، وان الإنكليز قد تساهلوا جداً مع العراق وأظهروا جنتلمانية جداً.

وأما الشرطة العراقية في بغداد فبدلاً من أن تحرص على محافظة الأمن، فإنها بالعكس قد أهملت واجباتها واشترك قسم منهم مع الأتالي في نهب المحلات اليهودية. وبهذه الصورة جرت حوادث نهب وسلب اليهود والتعرض للنساءهم وقتل صغارهم وكبارهم. مما كان له أبلغ الأثر على نفسية اليهود العراقيين، فتوجهت انظارهم إلى ترك العراق والسفر إلى الخارج.

وبعد عقد الهدنة وقبل عودة الوصي إلى بغداد، أنبطلت رئاسة الوزارة إلى جميل المدفعي بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤١، الذي عين نظيف الشاوي وزيراً للدفاع، ومصطفى العمري للداخلية، وعلي جودت الأيوبي للخارجية، وعين أمين العمري لرئاسة أركان الجيش. وشرع باتباع سياسة جديدة ترمي إلى إسدال الستار على الماضي، وتهدئة الجميع، واستراح إلى سياسته هذه وظل يعد الأيام لتمديد بقائه في الحكم، وفي الليالي يسهر على موائد اللعب في صمت وسكوت.

هروب المخربين من البلاد:

هرب أصحاب هذه التكية بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٤١ إلى إيران، وتركوا الجيش والمملكة تحت رحمة الإنكليز. في حين كان الواجب عليهم ان ينتحروا، مثل سليمان العسكري في الشعبية، ومثل الجنرال صامصانوف الروسي، وجنرال نوجي الياباني، ومثل المارشال هندنبورغ وهتلر... وغيرهم.

وبعد هروب هؤلاء من البلاد، أعلن للشعب في صباح يوم الجمعة المصادف ٣٠ مارس ١٩٤١ عن اجتيازهم الحدود العراقية من خانقين، وهم الشريف شرف، ورشيد عالي الكيلاني، وعلي محمود، ووكيل رئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي سليمان، وصالح الدين الصباح، وكامل شبيب، وفهسي سعيد، ومحمود سلمان، وبولس السبعراوي وبعض أتباعهم.

وعلى هذا أخذت مسؤولية الحكم والمحافظة على الأمن لجنة مؤلفة من أمين العاصمة أرشد العمري، ومدير الحركات نورالدين محمود، ومدير الشرطة العام حسام الدين جمعة، والزعيم

حميد نصره. واثارت جميع الطرق والشوارع في العاصمة وخارجها، وباشرت بتنظيم منهاج لاستقبال الأمير عبدالاله. وعند وصوله بالطائرة، جرى له استقبال حافل، وطلبت اللجنة حل كتائب الشباب وتسليم ما لديهم من الأسلحة والعتاد.

رجوع الملك والوصي:

عندما وصل الملك فيصل الثاني والوصي إلى بغداد، تألفت الوزارة المدفعية الرابعة بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤١، كما يأتي: جميل المدفعي للرئاسة، علي جودت للخارجية، مصطفى العمري للدخلية، إبراهيم كمال للمالية وللعدلية بالوكالة، نظيف الشاوي للدفاع، جلال باهان للمواصلات والأشغال، محمد رضا الشبيبي للمعارف، نصرت الفارسي للاقتصاد والشؤون الاجتماعية.

وأعلنت الأحكام العرفية برئاسة العقيد مصطفى راغب، والمقدم ناجي عبدالرزاق، والمقدم طاهر محمد: وعضوية كل من الحاكم محمد فهمي الجراح، والحاكم مصطفى عزت عبدالسلام. وتم تعيين عبدالحميد عبدالمجيد متصرفاً للواء بغداد، وأحمد الراوي مديراً عاماً للشرطة، وحسام الدين جمعة متصرفاً للواء الدليم، وحسن فهمي متصرفاً للواء الديوانية، وعبدالرزاق حلبي متصرفاً للواء البصرة، وأمين العمري رئيساً لفركان الجيش.

وبتاريخ ٦ حزيران ١٩٤١، أعلنت وزارة الدفاع ما يأتي: بعد أن وثي أولئك الذين زجوا بالبلاذ في حرب طاحنة ثم انهزموا، وبعد المداولة مع الوزراء السابقين وأشرف البلد، قرر عقد صلح شريف وإرجاع الأمور إلى مجاريها حسب المعاهدة العراقية - البريطانية، وللحفاظة على البقية الباقية من الجيش وصيانة المملكة من الكارثة. واتفق ممثلو الطرفين على الشروط الملحقه أدناه: إيقاف القتال، والمحافظة على استقلال المملكة التام، واحتفاظ الجيش بكامل معداته وسلاحه وتجهيزاته، وانسحاب الوحدات إلى معسكراتها السامية، وفتح خط المواصلات حسب نصوص المعاهدة العراقية - البريطانية، وتسريح الأسرى وإلقاء القبض على القوات المسلحة للدول الأجنبية، أي الألمان والمليان.

خلاصة عن نتيجة قيام حركة رشيد عالي:

لما أعيد تأليف الحكومة الشرعية في البلاذ على إثر حركة رشيد عالي، أعلنت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤١، وألف المجلس العسكري برئاسة العقيد مصطفى راغب كركوكي، وعضوية الحاكم عبدالعزيز الخياط، وخليل امين، والعقيد محمد علي سعيد الموصلاني، والرئيس عبدالله رفعت النعساني الموصلاني، للنظر في محاكمة المسؤولين عن الحوادث التي وقعت.

إن كثيراً ممن كانت لهم علاقة مباشرة بالأفعال الجرمية، لم يتيسر القبض عليهم، ولذلك صدرت الأحكام عليهم غيابياً. وتوضيحاً في القضية نقول: إن كل واحد يشعر بما لا تزال الأمة

تعاينه من نتائج الكارثة التي أوقعها الحركة الهدامة التي قام بها رشيد عالي وأعوانه، ومن جراء هذه الحركة الطائشة. ومما يؤسف له أن تلك الحركة لم تنته بالخير العظيم الذي كان مقدرًا لها، وإنما ألحقت بالبلاد أضراراً فادحة، وقضت على عدد كبير من النفوس البريئة. وثبتت أضرار العراق بموجب وثائق رسمية بـ ١,٠٢,٣٣٦ مليون ديناراً. ووقع في النفوس من القتل ٦٨٠ شخصاً، وعدد الجرحى ٧٩٦ شخصاً، والمفقودين ٥٧١ شخصاً، ومجموعها في النفوس ٢,٠٤٧ شخصاً. كل هذه التفصيلات والافادات نشرت في جريدة الزمان في عددها ١٤١٠ بتاريخ ٥ مارس ١٩٤٢. وقد حصرت التهم بما يتعلق باستعمال القوة في إسقاط وزارة طه الهاشمي الشرعية، وبالإعتداء الصريح على حقوق العرش الدستورية.

وبعد جلسات طويلة للمجلس العرقي العسكري بتاريخ ١/٦/١٩٤٢، تقرر التجريم والحكم على كل من الوزيرين علي محمود الشيخ علي، ويونس السبعاني، ورئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي سليمان، والعقيد فهد سعيد، والعقيد محمود سلمان، والمحامي صديق شندل بالإعدام شنقاً، ثم تبديل الحكم بالنسبة لأمين زكي سليمان إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وذلك لكونه لم يكن يملك أية سلطة. وكذا قرر المجلس إبقاء أملاك المجرمين المذكورين التي سبق حجزها، محجوزة إلى أن يكتسب الحكم الدرجة القطعية، وطلب من المجرمين تسليم أنفسهم، والمحكمة سمعت شهادات جميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي ومحمد الصدر وتوفيق السويدي وداود الحيدري وعبدالمهدي وصالح جبر وصادق البصام وصالح باش عيان وطاهر الصابوني وأحمد الجلبي وأرشد العمري ونورالدين محمود وعبدالجبار أمين وحسام الدين جمعة وجلال خالد والمقدم ايوب سيري والرئيس الأول عطا صالح والرئيس الأول خيرالله محسن والملازم الأول عبدالحليم عبدالغفور والملازم جميل الخشاب. ثم بيان الوالدة والوصي عبدالاله أيضاً.

وكان أمر الدفاع فاضل محمود وقاسم العلوي وغيرهما، مثل الادعاء العام حمدي صدرالدين. وفي النتيجة تم تبليغ المتهمين، ولكن صلاح الدين الصياغ وكامل شبيب كانا غائبين وصدر الحكم عليهما غيابياً.

شبه الادعاء العام هذه الفتنة بالجريمة المحمدية، التي ارتكها درويش وحدي في أواخر سلطنة السلطان عبدالحميد خان الثاني في سنة ١٩٠٨، وفي تاريخ العثمانية يشار إلى هذه الواقعة باسم "٣١ مارس وقعه سي"، وكان القصد من ذلك في الظاهر تضليل الشعب باسم الدين؛ في حين كان في الباطن الفتك بالوزارة الدستورية، وقتل الأبرياء، والنهب والسلب. وأما في العراق، فكان السبب لأجل الكرسي والمقام.

ونشرت وقائع المحاكمات مفصلاً في جريدة الزمان، التي كانت تصدر من قبل توفيق السمعاني ومديرها المسؤول كامل قزائبي في يوم ٥ مايس ١٩٤٢. وفي أثناء هذه المحاكمات، وجدت مفكرة محررة بخط صلاح الدين الصباغ، مشروح عليها العبارات والاشارات التي تتضمن الفتك كما مدرج في أدناه:

١. سرکش باقر الحسيني (تشریفات البلاط الملكي)، محاكمة وطرده.
 ٢. عبيد (عبيد عبدالله، مرافق الوصي)، محاكمة وطرده.
 ٣. الشريف فواز والشريف حسين، طرد إلى الأردن.
 ٤. الشيخ خضر، للتقاعد.
 ٥. عبدالمهدي (وزير الاقتصاد)، محاكمة ومنعه من الخروج من بغداد.
 ٦. جميل المدفعي وعلي جودت، من رؤساء الوزراء السابقين، إبعاد.
 ٧. جلال بابان وعزيز ياملكي، إبعاد فوراً.
 ٨. ثوري السعيد، إبعاد فوراً.
 ٩. معسن أبو طليخ ورايح العطية، محاكمة وتوقيف.
 ١٠. مولود مخلص، إشارة استفهام؟
 ١١. صالح جبر وتحسين علي، فصل.
 ١٢. اسم الوصي مكتوب، ولكن مشطوب عليه بقلم أحمر مع وضع إشارة استفهام؟
- بتأريخ ٢٦ شباط ١٩٤٢، صدر البيان الرسمي الآتي:

بيان رسمي

بناء على ثبوت قيام الأشخاص الآتي ذكرهم بأعمال تنطبق عليها الفقرة ٧ من المادة ٥٥، من مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠، فقد تقرر حجزهم، وعلى ذلك ألقى القبض عليهم، وأرسلوا إلى معتقل الفاو والسلمان.

مدير الدعاية العام

مظفر إبراهيم عقيد ركن متقاعد، داود سلمان الجنابي عقيد متقاعد، عبدالقادر عباس مقدم متقاعد، ناصر حسين الجنابي مقدم متقاعد، صالح حسين فوزي رئيس أول متقاعد، حسام الدين عبد الجبار رئيس أول متقاعد، نعمان رضوان رئيس أول متقاعد، خير الدين خورشيد رئيس أول متقاعد، علي غالب عريان رئيس أول متقاعد، محمود هندي رئيس أول متقاعد، صفاء الدين عبد الوهاب رئيس متقاعد، عبد الجليل يعقوب رئيس متقاعد، عبدالله نوفل ملازم متقاعد، حفي توفيق المقتي ملازم متقاعد، شناوه ناصر ملازم متقاعد، شناوه عرد ملازم متقاعد،

داود سرعت ناجي ملازم متقاعد، أحمد عبد الاطرفي ملازم متقاعد، كاظم جعفر ملازم متقاعد، كمال قنبر وفي ملازم متقاعد، خيرالله طلفاح ملازم متقاعد، مهدي هشام، عربي جواد الكرخي، داود خضير وحساني كاظم.

في الأخير:

النتيجة:

وبعد مدة أوقفت جماعة الباهيين إلى إيران، وأرسلوا إلى جنوب أفريقيا وأمريكا، ثم أرجعهم إلى بغداد. وهذه التفاصيل توجد في كتاب كمال حداد وفي الأسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١، بتاريخ الوزارات العراقية، عبدالرزاق الحسني وغيره، وأما أنا، فاني أدون ها هنا نتيجة محاكمتهم في بغداد. نفذ حكم الإعدام بمحمد فهد سعيدي، ومحمود سلمان، ويونس السبعاني، في فجر يوم ١٩٤٢/٥/٥ في معتقل أبو غريب، وكامل شبيب في ١٩٤٤/٨/٢٠ في سجن بغداد المركزي. وصالح الدين الصباغ في ١٩٤٥/١٠/١٦ باب وزارة الدفاع (رحمة الله عليهم).

نظرة عامة الى الحركة من الوجهة الداخلية:

قبل ان انتقل الى الحديث عن المرحلة الثانية، أرى ان أصف بإيجاز ما كانت عليه الحالة الداخلية في العراق منذ بدء حركة مائس حتى نهايتها. وأول ما يجدر ذكره، أن رشيد بك حافظ على الأمن الداخلي، ولم يفسح المجال للانتقام من العناصر المعارضة له. ولما أوقف العسكريون السيد صالح جبر متصرف البصرة بسبب تمسكه بقرار سمو الموصي عبدالاله وجماعته الى الطائرات البريطانية، أرادوا محاكمته وسجنه، عارضهم رشيد بك ونهت عن عزمهم. ووقف سماحة المفتي موقفاً مماثلاً، وتوسط السيد إبراهيم عطارياني والسيد مولود مخلص، ورجا من القادة أن لا ينتقموا منهما ولا من غيرهما، وان لا يفسحوا مجالاً للتشفي من أحد. يضاف إلى ذلك، أنه لم تحصل أية حركة ضد اليهود في بغداد، إلا عندما غادرها فخامة الكيلاني ووصل طهران. ولما رجع سمو الوصي عبدالاله مع السادة نوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي إلى بغداد، وتألفت وزارة السيد جميل المدفعي، حصلت اضطرابات في العراق نتيجة للشعور المكبوت. ثم أخذت الحكومة في طرد الكثيرين من الأساتذة والمعلمين والموظفين وكبار رجال الدين الذين ينتمون إلى البلاد العربية كسوريا وفلسطين، وحجز قسماً منهم في السجون والمعتقلات، منهم الضباط السادة صبيح العمري، ومحمود البندي، وعبدالقادر الحسيني. وأبعد الأستاذ الكبير سامع الحصري والدكتور عمر فروخ ومئات غيرهما إلى خارج العراق.

ثم زج في السجون جماعات وطنية ممتازة من شباب العراقيين، وأكثرهم من رجال حزب الاستقلال الذي ما فتئ يحارب الاستعمار ورجاله، ويجاهد في بلاد الرافدين في سبيل القضية العربية بعزيمة لا تكل وعقيدة راسخة.

وتعاقبت الوزارات العراقية، ولكنها كلها كانت برئاسة نوري السعيد، إلا إذا أراد الراحة والاستجمام وأراد أمراً، فإنه يعهد بالوزارة إلى غيره، ولكنه كان يمسك زمام السلطة ولا يتركه أبداً؛ فإذا أراد الرجوع إلى الحكم، عهد إليه سمو الوصي بتشكيل الوزارة من جديد، بعد تهينة الأسباب لانسحاب الوزارة القائمة وهكذا دواليك.

بعض الحقائق عن صلاح الدين الصباغ وعن مذكراته:

كان صلاح الدين الصباغ أول رقم للفرسان الأربعة، أو حسب تسميتي لهم بعد افتراقنا (يعني رأس أوج يغطي الثلاثة ونصف). تعرفت عليه منذ انتسابي إلى الجيش العراقي في سنة ١٩٢٤، وعرفته ضابطاً خيلاً عريضاً ونزهاً جداً، ومجتهداً في واجباته، ولكنه متعصب في آرائه الشخصية. وتعلم اللغة الانكليزية قبل الكثير من الضباط، ويجيد ركوب الخيل إجادة تامة، إلا أنه غارق بالغرور. وكانت خبرته في شؤون السياسة الدولية ضئيلة، وكان يحلم بتحقيق الامبراطورية العربية الكبرى بزعامته العسكرية ويكون هو على رأسها، إلا أنه في الأخير لم يتمكن من تقدير الموقف في حركة مايس. لمعرفة نتيجة إجراء العمليات بثلاث فرق عسكرية.

وبعد أن توطدت صداقتنا وعلاقائنا مع صلاح الدين، عرفت انه يتمسك بالقومية العربية ولا يهمل العراق، مع العلم أنه من أصل لبناني أولاً ومتزوج من انكليزية والدة يحمل لقب الشابي، على الرغم من أنه كان يسكن في مدينة الموصل منذ مدة طويلة. وكنت أحس أنه كان ينفر من الأكراد، مع أن في ذلك الوقت لم يكن أحد يفكر بالقومية، وكان الكل يتكلم باسم العراق، ولا توجد تفرقة عنصرية وخاصة في الجيش.

محبت سنوات عندما حصل العراق في عهد بكر صدق على بعض الطائرات والمدافع، فأخذ يعلن عن قيامه بمحاربة الانكليز بها وتحرير سوريا والكويت. وبناء على اقتراح وتنسيق من بعض ضباط الانكليز قام بإنشاء خط دفاعي في حدودنا الشرقية، لمنع التجاوز الروسي المحتمل. وبهذا صرفت مبالغ طائلة ولم ينتفع منها غير المقاتلين وشركائهم. وقد تعجبت حينه لموافقته على هذا الاقتراح، وبمرور الأيام قمنا بالانقلابات المتتالية بالاتفاق مع صلاح الدين باسم منظمة النجوم النارية، كما جاء فيما سبق من هذه المذكرات. وبعد مدة عندما رأينا منه ومن رفاقه الآخرين الأعمال الطائشة والأفكار الشوفينية والتعصب القومي، حيث لا ينسجم هذا كله مع واقع عراقنا، انعزلنا عنهم أنا وقائد الفرقة الأولى أمين العمري، ورئيس أركان الجيش حسين فوزي فكرياً وعملاً، وبقينا نحن على الحياد.

وظلَّ صلاح الدين ورفاقه الثلاثة يقومون بأعمال طائشة، وأخطاء فاحشة، ومن جراء عدم تقديرهم للموقف وقلة التفكير في السياسة، والوضع السياسي بصورة خاصة، جلبوا البلاء والضرر العظيم على العراق والعراقيين، وكانت النتيجة أن أعدم هو مع رفاقه الذين بقوا معه، رحمة الله عليهم. بعد إعدامه، نشرت مذكراته في سورية، وحسب ما سمعت فإن آجرة الطبع دفعت من قبل قيادة الجيش السوري. وبعدما اطلعت على هذه المذكرات، اقتضي أن أهدي عدة ملاحظات حول بعض ما ورد منها:

١. لم يقد صلاح الدين كتيبة أو حتى سرية واحدة عملياً في العراق، ومع ذلك فإذا به يعين نفسه قائداً لقوات الجبهة الغربية العراقية عام ١٩٤١. وبالطبع فإن إنساناً كان هذا شأنه لا يكون كفواً لهذه القيادة بتاتاً، إذ أنه لم يسبق أن قاد كتيبة واحدة في الأقل، فكيف يتمكن أن يقوم بقيادة قوة كبيرة!!!

٢. يكثر صلاح الدين في مذكراته جملة: "... لأنه تجري في عروقه دماء عربية"، وهو بهذه العقلية كان يفكر أن أي شخص إذا لم يكن عربياً لا شأن له، ولم يكن يوافق بعبداً أن العراق للعراقيين. وبهذا يكشف عن نزعته وفكرته وبغضه للأكراد. والأكراد سكنوا العراق قبل بزوغ فجر التاريخ، وقدموا خدمات جليلة لرفع راية الإسلام عالية، وهذا ما يشهد به التاريخ نفسه.

٣. في ص ١٧، من مذكراته يقول: "إن حمين فوزي أحيل على التقاعد قسراً، وبذلك فقدت صديقاً". والحال أن إحالة الفريق حسين فوزي باشا للتقاعد مع أمين العمري وأنا، أي ثلاثتنا، كان بتأثير مباشر منه على نوري السعيد وطله الهاشمي، وفي ليلة الانقلاب الرابع العسكري في الوشاش. وعلى هذا، فإن ادعاءه كان خلافاً للواقع تماماً.

٤. في ص ١٨، يقول عن أمين العمري: "لم يناهض أمين العمري بكر صدقي لعقيدة بل لكرهه شخصيته، ثم يقول: غلبت عليه الملموح حدود قابليته، فدفعه ذلك إلى أن ينقلب على أسدقائه وأنا منهم، وأن يكيد له نوري، فأحاله على التقاعد ونحن منه «ساخرون»". حول هذه التهمة الغربية أقول: هناك تفاصيل في بحوث اغتيال بكر صدقي، تبين كيف ولماذا ناهض أمين العمري أعمال بكر صدقي؟ فصلاح الدين بقوله هذا يكذب ويفتري افتراءً عظيماً، ويقول صلاح الدين: غلبت ملموحه حدود قابليته، وأقول: هذا كذب بلا حياء. الحقيقة الخلاف بين أمين العمري ورفاقه مع جماعة الفرسان الأربعة أو على تسميتي أوج بجقثر (الثلاثة والنصف)، هو أنهم شاهدوا أعمالهم الطائشة وخروجهم عن النظام والقانون، مثل: سلب الأشخاص في طريق معسكر الرشيد، وإبواء المجرمين وعدم إحضارهم أمام مجلس التحقيق والمحاكمة عليهم. ومن أعمالهم الصبيانية: القيام بصيد الغزلان بالمدركات، حيث أدى إلى تصادم المدركات فيما بينها، وعندما كانت هذه الأخبار تصل إلى أمين العمري، كان يفرض عليهم عقوبات التوبيخ والتكدير، لذلك كانوا يتضايقون منه. هذه هي الدوافع التي دفع صلاح الدين إلى

أن يكتب في مذكراته عن أمين العمري بما لا يليق به.

٥. في ص ٢٢، يقول صلاح الدين: "كامل شبيب.. أناني فردي يغدر بصاحبه ويتقلب في اقل من لمح البصر، لأنه في ساعة المحنة تغلب جبان وعند النصر غضنفر همسور.. وقد يخون مبادئه وينافس معتقداته لفرط جبنه وانانيته، تلك الخصال دفعته إلى خيانة مبادئه والتأثير في جنود فرقته والكيد لأصدقائه، فكان هذا أحد عوامل فشلنا في القتال ضد الانكليز وعدم الاستمرار فيه". هذه الأقوال افتراء على كامل شبيب، حيث ان صلاح الدين الصباغ كان قد عين نفسه قائداً للقيادة الغربية، وكان يقتضي أن يعترف بعدم تقدير مواقفه وجهله، وأنه بدون استحضارات لا يمكن أن يحقق نتيجة جيدة ومفيدة عن الدخول في الحرب مع الانكليز. إن المقصر الأول هو فهمي سعيد ومطوعة صلاح الدين له في الاستمرار في الخطأ بالعمل، ثم تأييد رشيد عالي ووزرائه.

٦. في ص ٢٥، يهاجم صلاح الدين الأقليات الموجودة في العراق، ويتجاهل أن هذه الأقليات سكنوا العراق قبل نزوح العرب إليه. ولهم حضارات مدنية عريقة، إلا أنه ينكر هذه الحقائق.

٧. في ص ٢٩، يقول بخصوص الانكليز: "ليس من ذنب أفنك بالعرب ولا من عدو ألد للإسلام من بريطانيا". نعم لنسلم بصحة هذا، ولكن لماذا قد تزوج من إحدى الانكليزيات وله منها ولد؟ ولم كان ينظف الكلب العائد ليروميلو مفتش الخيالة ويتملق له دوماً؟ ومن هذه العجبة تعين معلماً في مدرسة الخيالة.

٨. في ص ٣١، يقول: "... أرى بكر صدقي يسوقك يا أخي الجندي العراقي لقتل أفراد قبيلتك، فأنارت موقعة العارضات". والحال كان هو في تلك الحركات مديراً للحركات العسكرية، فإذا كان متألماً جداً، فكان ينبغي عليه أن يستقيل من تلك الوظيفة!!

٩. في ص ٣٣، يقول: "قال لي قائد عسكري: في اعتقادي إن فشلكم كان لسببين، الأول: انحياز الوصي وصاحبه نوري، وعلي جودت، وجميل المدفعي، إلى المعسكر البريطاني. والثاني: أن حركتكم لم تقع في الوقت المناسب، بل جاءت سابقة لأوانها، وكان عليكم أن تترقبوا الفرصة السانحة". إن هذا القول كان لاتفون غروية، الذي كان سفيراً لألمانيا في العراق في حينه.

١٠. في ص ٧٢، يكرر مرة أخرى كراهيته للأقليات وخاصة الأكراد وهنا يبين نظرياته الخبيثة مرة أخرى.

رد على مذكرات السيد ناجي شوكت:

السيد ناجي شوكت، الوزير المزمع في العهد الملكي، ومرة رئيساً للوزراء، نشر مذكراته وقد اطلعت عليها ووجدت فيها مواداً ملفقة ومغلوبة ومغايرة للحقيقة والواقع، لذا رأيت من الضروري الرد عليها بالايضاحات الآتية:

١. ذكر المشار إليه في مقدمة كتابه أنه من أنجال أحد بنيجري أغاسي، ولذلك فإنه ليس عراقياً أصيلاً كباقي بعض العوائل الساكنة في العراق؛ لأنه في دور احتلال الحكومة العثمانية لبلغاريا وصربيا ويونان، كانوا يجمعون أولاد المسيحيين ممن لا يتجاوز أعمارهم ١٢-١٤ سنة ويرسلوهم إلى استانبول، حيث هناك يربون تربية عسكرية إسلامية. وقد شغل قسم منهم مناصب مختلفة وعليا. أما البقية فكانوا يوزعون كجنود للولايات. لذلك لا يعرف أحد أجداد وأصل وجنس الانكشارية (بنيجريين).

٢. يقول السيد ناجي شوكت، في الصفحة ٩: "إنه انتهى إلى حزب الحرس الذي أخذ على عاتقه شعار الثورة". ولكن المؤلف حفظه الله، لا يقول كيف استلموا أكياس الذهب التي قدمتها لهم الحكومة البريطانية للثورة ضد خليفة الإسلام؟

٣. في الصفحة ١١، يقول: "سعى اسمي أحد المجتهدين الأعظم في الكوت". ولكنه لم يذكر من هو ذلك المجتهد الأعظم؟

٤. في الصفحة ٢٩٠، يقول: "إن حكمت سليمان وغيره كانوا قد استغلوا مناصبهم واستولوا على أراضي أميرية تبلغ ١٧٠٠٠ دونماً، وأن توفيق السويدي كان يسرق علناً". ويذكر كذلك في مذكراته "أن ناجي السويدي قد ذهب بالتعاون مع جورج عابدين ثروة العراق وأراضيه". أقول: كيف تجرأ هؤلاء على هذه الأعمال وكان هو وزيراً مزمناً ولم يحرك ساكناً؟ أسأل: لماذا سكت؟

٥. في الصفحة ٢٧٩، يذكر جرائم بكر صديقي وما قام به من أعمال مؤلمة في الفرات، وكيف قام بقتل الآلوريين بدون رحمة ونفذ حكم الإعدام بحق ٦٣ شخصاً دون استحصال الإزادة الملكية. أقول: كيف سكت سيادته على تلك الأعمال الوحشية؟ كان عليه أن يحتج في الأقل أو يستقبل.

٦. بخصوص اغتيال بكر صديقي، يقول: "لا يستبعد أن يكون لكل من توري السعيد ومطه الهاشمي يد في تدبير الاغتيال". وهذا غير صحيح بنائاً، لأن توري السعيد كان في مصر آنذاك، ومطه الهاشمي كان في أنقرة. وأما أسباب اغتيال بكر صديقي فيرجع إلى أعماله السيئة التي لا تتناسب مركزه كعسكري. وكذلك قتله جعفر العسكري، وجبه للفساد وخاصة إخراج المؤسسة **هضبة** من المبني العام وتزوجه منها، وهناك مسائل وتفصيل كثيرة حول الموضوع وستظهر في مذكراتي إن شاء الله.

٧. إن ما ذكره في الصفحة ٣٦٦، حول حكمت سليمان غير صحيح، واني أردته رداً قاطعاً، لأن المحاكمات جرت بناء على اعتراف الملازم عبد الهادي، والبيطار حلبي عبد الكريم، وعلى شهادة الوصي عبدالاله. والأوراق كلها محفوظة في وزارة الدفاع، وإن الحكم صدر بالأكثرية وبمخالفة عبدالعزيز الخياط.

وإني أسأل سيادته: هل يتذكر اليوم الذي قد زارنا في المحاكمة بمعسكر الرشيد وكنا في الحديقة، وتوجه إلى وقال بالحرف الواحد: يا عزيز بك! لا تطولوا المحكمة، أعدموا حكمت سليمان حالاً حتى نخلص من الإشاعات؟ وقد دهشنا لهذا الطلب الذي يصدر من وزير الداخلية، فالتفتت إليه وقلت: سيدي الوزير! نحن لسنا قضاة ولا نلتصق توصياتك، أرجو أن تتركنا واذهب، فذهب حالاً. وبعد أيام أعلمت نوري السعيد باشا بكل ما جرى، وقال لي: حسناً فعلت.

٨. في الصفحة ٣٧٠، يقول: "إني خلصت حكمت سليمان من الإعدام". وهذا كذب تماماً كما بينت أعلاه، وإني أقسم بالله أنه ما جرى أي تأثير أو طلب لا من نوري السعيد ولا من طه الباشا ولا من الإنكليز. هذا وبعد الاستماع إلى الشهادة الكاذبة، صدر القرار بالأكثريّة. وكما ذكرت أعلاه، أنا والعضو عبدالعزيز الخياط خالفنا قرار الحكم، ولكن في اليوم التالي نشرت الجرائد خطأ قرار الحكم. وقد اعترضت على التحريف والنشر ست مرات، وكان السيد ناجي شوكت وزيراً للداخلية آنذاك. وعندما قدم الحكم إلى الملك غازي لتصديقه، طلب حضوري في منتصف الليل بواسطة مرافقه محمود سلمان، وقد قال لي الملك حين قابلته: "كيف أصادق على حكم لم أتمكن أن أقرأ وقائعه التي تزيد على ألفي صحيفة؟ بين لي بصورة مختصرة القضية". لذلك عرضت على الملك القضية بصورة وافية وبرأت ساحة حكمت سليمان، فافتنع الملك وامتنع عن تصديق الحكم، وهكذا أنقذت حياة حكمت سليمان. وهناك تفاصيل أكثر يجدها القارئ في مذكراتي. وأمل أن أجد من ينشر تلك المذكرات لتسويد بعض الوجوه حين يقرؤون الحقائق التي سأسردها.

٩. في الصفحة ٣٦٨، يقول: "فرغنا من مهزلة الأحكام العرفية". أريد أن أتوجه إلى حضرتي بالسؤال وأقول: من كان وزيراً للداخلية آنذاك، حين كانت الأحكام العرفية تمثل تلك المهزلة؟ ولماذا لم يحتج عليها أو يستقيل؟

١٠. بخصوص مقتل الملك غازي يقول في الصفحة ٣٧٤: "ذهبت إلى محل الحادث لمشاهدته بنفسي، قرأت السيارة مقلوبة". وهذا خلاف للحقيقة، حيث إن السيارة ليست مقلوبة، بل إنها قد خرجت على جنب حسب الخريطة التي أخذتها والمقتولان كانا من عبيد الملك، ثم أغرقت جثمتما من قبل صباح ابن نوري السعيد في بحيرة الحبيانية. وصدر قرار للتحقيق حالاً من قبل حاكم تحقيق الكراة الذي أغلق الدعوى. والعجيب أن السيد ناجي شوكت في ذلك الوقت لم يحرك ساكناً، ولم يقل شيئاً حول الموضوع!

١١. اتهم السيد ناجي شوكت، الملك غازي بالشذوذ الجنسي. وهذا كذب وبهتان عظيم، لأن المعروف والمسموع عن الملك غازي أنه كان يختلي بالنساء في أطراف قصر الزهور، حيث يجلبن له من قبل سماسرة ذوي الألقاب البحث الزائد في أوراق المحكمة.

١٢. ما هو الخلاف بين ناجي شوكت بك وإخيه السيد سامي شوكت الذي كان يعمل بكل إخلاص ولماذا يكتب ضده؟ ويكتب عن أخيه الضابط المدفعي رفعت حول الـ ١٦ ليرة، التي كانت قيمة أقراط امرأة هولندية وقد سرقتها. وحققت شخصياً في القضية بأمر من نوري السعيد، وثبتت السرقة، وتمت إعادة الأقراط إلى صاحبها.

١٣. في الصفحة ٤٠، يقول: إن إحالة رئيس أركان الجيش حسين فوزي، وأمين العمري، وعزيز باملكي كان بسبب مقتل رستم حيدر. وهذا كذب آخر من الأكاذيب التي يسردها المؤلف المحترم. والحقيقة أن مقتل رستم حيدر كان بتاريخ ١٨/١/١٩٤٠، أرسلت إلي أوراق القضية وهي صيفتان، وطلب إجراء المحاكمة بتهمة ملفقة ضد عدة ذوات آخرين باعتبار أنهم كانوا مشتركين في الجريمة. وعندما قرأت الورقة، فهمت أن التهمة ملفقة ولم يجر عليها أي تحقيق ابتدائي، والسيد نوري السعيد زار القاتل في الموقف. لذلك رفضت النظر في مثل هذه القضية وأرجعت الأوراق. وعلى هذا، فإن مجلس الوزراء عين حميد رأفت محلي، وهو الذي حسم القضية وصدرت الأحكام ضد أشخاص برينين. وقد رجعت أنا إلى وظيفتي الأصلية مديراً للنقلات الآلية في وزارة الدفاع.

أما أسباب إحالتنا على التقاعد فهي: أنه بعد الانقلاب العسكري الرابع حصل خلاف بيننا نحن النجوم النارية بصدد تشكيل الوزارة. هل يشكلها السيد رشيد عالي أم يشكلها نوري السعيد؟ ولكن بالنسبة رشيد عالي آنذاك كلف نوري السعيد بتشكيلها، والوزارة أحالتنا على التقاعد بتاريخ ٤/٣/١٩٤٠، أما أنا فقد عينت في وزارة الخارجية بتاريخ ٢١/٢/١٩٤٠.

١٤. عن سبب هروب الوصي في الصفحة ٤٦٨، يبين السيد ناجي شوكت أنه يجبل ذلك. وهذا غير صحيح. لأنه نأ يعرف الحقيقة وتفاصيل الموضوع قبلاً.

١٥. في الصفحة ٤٥٦، يقول: "إننا ألفنا حزباً سرياً ضد الحكومة". لا أعرف كيف ألف هذا الحزب، وهو أحد أعضاء تلك الحكومة؟

١٦. أريد أن أسأل: في عهد اشغال سيادته منصب وزير الداخلية، جرى توقيف عدة أشخاص وإحالتهم إلى المحكمة بتهمة تشكيل الحزب الشيوعي. ولما وصلني الأوراق، أفرجت عنهم. لعدم وجود نص قانوني يمنع تشكيل هذا الحزب. وأرجعتهم بسيارة حالاً.

١٧. يقول في الصفحة ٤٨٠: "إن كوردنواليس كان حاكم العراق المطلق". أقول: لماذا سكنت حضرته ولم يستقل أو يمنع تدخلاته؟

١٨. في الصفحة ٤٨٦ - ٤٨٧، ذكر معلومات خاطئة عن المصادمات التي جرت في سن الذبان، وقد ذكرت الحقائق الصحيحة عن المصادمات سابقاً.

١٩. في الصفحة ٥٨١، يقول: "في إحدى الحفلات، أخذ الوصي زوجة أحد الوزراء على مرأى من الناس وأدخلها معه في إحدى الغرف في القصر". لماذا لم يذكر اسم هذا الوزير؟
٢٠. في الصفحة ٥٩٨، بحث عن تهجير ١٣٠٠٠٠ يهودي عن العراق، ولكن لم يقل كم دينار كان يؤخذ من كل يهودي؟ وإلى جيب من كان يدخل هذا المبلغ، وقد كان وزيراً للداخلية؟
٢١. أريد أن أسأله وقد كان وزيراً للداخلية: كيف هربت المرأة المسماة برنسس نظيرة بالطائرة إلى إيران؟ في الوقت الذي كانت هذه المرأة مطلوبة للمثول أمام المجلس العرفي لمحاكمتها بتهمة التجسس، ولها أصابع في حركة الشيخ خوام ودور أساسي في قضية حكمت سليمان.



بنكهی زین

في كابل

وصلنا كابل بتاريخ ١١ حزيران ١٩٤١ ظهراً، فتوجهنا نحو المفوضية وتركت عائلتي في السيارة خارج الباب، ودخلت أنا لأخذ مفاتيح داري التي كنت قد اودعتها هناك، حيث انني كنت قد استأجرت دار سردار محمدخان قبل مغادرتي كابل لمدة سنة كاملة، وكنت قد دفعت بدل ايجارها مقدماً واشترت كافة اللوازم البيتية ووضعتها فيها.

شاهدت السيد إبراهيم الخضيرى جالساً في طارمة المفوضية ومعه الوزير المفوض المصري سليمان بك الحوت وشخص أوروبي، فسلمت عليهم وأعلمتهم أن العائلة بالباب لا يمكنني الجلوس معهم كثيراً، وطلبت مفاتيح داري. وإذا بإبراهيم الخضيرى يجيبني قائلاً: إنك كنت قد سافرت لمدة عشرين يوماً فقط، فلما طال غيابك سلمت المفاتيح لأصحاب الدار وأجروه للغير. فأجبته: ولكن كيف تسلم المفاتيح ومعى عقد بإيجار الدار؟ فكان كل ما قاله جواباً على ذلك: هذا هو.

وهكذا اضطررت الى أخذ عائلتي وأقمت في اوتيل كابل، وكانت الأجور فيه آنذاك باهظة جداً. وبعد حين من الزمن ذهبت الى رئيس البلدية ليجد لنا داراً، فعرض داره علينا وتقرر أن يسلمني الدار بعد يومين. وفي اليوم الثاني ذهبت إلى المفوضية، وكان الملحق السيد إبراهيم فضلي مسافراً إلى بغداد في إجازة لجلب عائلته. وحالما رأي إبراهيم الخضيرى قال لي: هيا بنا الى المفوضية الألمانية لأقدمك إليهم، فاندحشت من قوله، وقلت له: ولكن يا إبراهيم بك ما معنى هذا؟ إذا كنت تقصد إخبارهم بمجيئي، يقتضي أن تكتب الى كافة المفوضيات ووزارة الخارجية الأفغانية. وأما الذهاب إلى السفارة الألمانية، فلا يجوز بالمرّة، خصوصاً بعد التبدل الذي طرأ على سياسة حكومتنا منذ اثني عشر يوماً. فأجابني محتداً: أنا لا أعرف هذا وذلك. إنني رئيس الهيئة هنا. تفضل معي. فما أن سمعت منه هذا الجواب قلت له بكل هدوء: معذرة! فإنني لا أستطيع مطاوعتك بهذا الخصوص، وغادرت المفوضية.

وبعد يومين من هذا الحادث وصليتي منه إنذار بوجود الحضور الى المفوضية، فذهبت مع وقت الدوام بدون أن أراه وقبعت في غرفتي، وجاءني السكرتير الأول للمفوضية المصرية عروسي بك ليدعوني الى حفلة الشاي في داره، ثم أخذ يتكلم عن أنواع المهازل التي ارتكها إبراهيم الخضيرى أثناء غيابه عن كابل.

وفي دار عروسي بك التقيت بالوزير المفوض الانكليزي لفنتنانت كولونيل ج. فيريزنتلر، وأثناء حديثه معي سألتني: أين تسكن الآن؟ فأجبته: في الاوتيل، ولكنني سأنتقل الى دار رئيس البلدية. فقال لي: لا تستعجل. فلما استوضحته السبب، قال لي: لقد جرت مسائل كثيرة مع السيد إبراهيم الخضيرى أثناء

غيايت، ولقد كتبت مرتين إلى مرجعي وسأكتب غداً للمرة الثالثة، إنني لا أستطيع البقاء في كابل إذا بقي إبراهيم الخضيرى فيها، وإنني لا أود رؤيته في أي مكان". فأتت الصمت ولم أسأل عن الأسباب. وبعد ثلاثة أيام في الصباح المبكر قبل شروق الشمس وصلتني رسالة مستعجلة من إبراهيم الخضيرى، يقول فيها: عزيزي عزيز بك! لقد طلبت بصورة مستعجلة من بغداد، فوصلتني الموافقة على ذلك، أرجو حضوركم في الحال حتى أستطيع السفر اليوم. وقدرت في نفسي حقيقة الأمر، وأدهشتني أسلوب رسالته الرقيقة، فأضحكني كثيراً؛ وبدأت بالذهاب إلى المفوضية، فإذا به يقابلني بكل أدب ولطف، ثم وقعت على جدول الأثاث الموجود بدون أن اطلبه مع الموجودات وحالتها. وسافر هو في نفس اليوم دون أن يودع أحداً من المفوضيات ووزارة الخارجية الأفغانية ومعارفه في كابل.

وعندما قارنت ما هو مدرج في جدول الأثاث مع ما هو موجود فعلاً في المفوضية، وجدت: اورطئين إيرانيين غير مدرجة في الجداول وإن إحدى السجاجيد ناقصة، ووجدت المناشف الثمينة التي كانت قد اشترت بواسطة قنصلنا العام آنذاك السيد عبدالاله حافظ من بومباي، كلها مستعملة في غسل كلاب الصيد. وكذلك كان معظم ملقومات الشاي ناقصة، وأما المشروبات المجلوبة باسم المفوضية فكانت فارغة، وقد صفت القناني لتبدو كأنها مليئة. ومنذ حضوري إلى كابل وأنا اسمع وفي كل مكان عن ميازل سلفي إبراهيم، وأينما كنت أحضر ومع من كنت أتواجه أسمع حديثاً عن ذلك، فاضطرت إلى إخبار وزير خارجيتنا على جودت الأبوي عن حقيقة الأمر.

تعييني قائماً بالأعمال:

بعد سفر إبراهيم الخضيرى، سكنت في المفوضية وأخذت أدير الأمور بنفسي، حيث لم يكن هناك سكرتير وحتى كاتب محلي. وبموجب كتاب وزارة الخارجية د/١٣٢٥/٢٤١ كانون الأول ١٩٤١، تعينت قائماً بالأعمال، فأصبحت مخصصاتي بموجب الخدمة الخارجية على أساس راتب وزير مفوض اعتباراً من ١٩٤١/٦/٢٦، مع مخصصات سيارة. وبعد أن جمعت معلومات جديدة عن السيد إبراهيم الخضيرى وحققت عما نسب إليه، أخبرت مرجعي بكل ذلك بالتقرير الآتي:

(صورة التقرير)

١٧ حزيران ١٩٤١

سري خاص

إلى: وزارة الخارجية الجليلة

عند وصولي إلى كابل بتاريخ ١٩٤١/٦/١١، وفي أول ملاقاتي مع بعض النوات والأشخاص، لاحظت أن الحالة التي تسير في المفوضية تضر بمصالحة المملكة وتنزل شرف تمثيل الدولة، لذلك اضطرت أن أخبر فخامتكم بما يأتي:

١. القائم بالأعمال السيد إبراهيم الخضير، اشتغل بكل جهد لإصدار منشور الجهاد والدعايات الكاذبة والسخيفة، ولكن جميع توسلاته هذه وأعماله قد أتت بتأثير سلبي ومنفي؛ وذلك لعدم معرفته أصول الدعاية وعدم مراعاته القواعد الدبلوماسية ومكره الشديد.

٢. من الغريب أن السيد الخضير مازال متصلاً بالسفارة الألمانية، وأول أمس كان عنده شخصان ألمانيان، أحدهما يسمى غيلهاممر، وحين وصولي طلب مني أن يقدمني إلى السفارة الألمانية، وهو يعتقد أن استقلال العراق لا يتقدم إلا بواسطة الألمان، وعلى ما يقال أنه قبض سبعين ألف روبية هدية من الألمان.

٣. ان وزارة الخارجية الأفغانية وجميع الهيئات الدبلوماسية الموجودة في كابل قطعوا علاقاتهم مع السيد الخضير، لا يدعونه ولا يزورونه؛ ما عدا وزير مصر شخصياً (حيث يقال: هو أيضاً مائل إلى الألمان).

٤. وزير الخارجية الأفغانية قد أنذره لترك دعايته السخيفة، وتعديل أحواله الشخصية لعدم اتلافها مع السياسة الأفغانية، وعلاوة على هذا، منعت الحكومة نشراته وجميع اعاناته. السيد الخضير طلب مواجهة الوزير مراراً، ولكنه رفض مقابلته وواجهته أيضاً.

٥. أول يوم وصولي، طلب ملاقاتي شيخ الهيئات الدبلوماسية، وهو سفير تركية الكبير ممنوح شوكت بك. فبين لي بكل أسف أعمال وأخلاق السيد الخضير، واكمّل بياناته بعين التعبيرات الأتية: "عزيز بلنا! نعم إن المأمور يتبع سياسة حكومته، ولكن يطبق التعليمات بصورة شريفة لا بصورة دنيئة وسافلة، ولا ينزل منزلته الاجتماعية إلى أدنى درجة بين الجميع. فالقائم بالأعمال المسعى الخضير قام بأعمال سخيفة وانت ستسمع في كل محل ذلك. وعندما أردت أن أصبحه مثل ممثل لدولة جارة، صديقة وحليفة، تجاسر في تحقيري. فرأيت أنه ليس بإنسان، فطرده وأخبرت أنقرة بذلك". ومن ثم سألت السفير: كيف أن الحكومة العراقية تستخدم أشخاصاً مثل هذا وتدخّله دبلوماسييه؟ إن السفير سافر بعد يوم من ملاقاتي له بإجازة إلى أنقرة، ولابد أنه في أنقرة حينما يصلكم كتابي هذا.

٦. دعاني للعشاء تحسّين بك باج المستشار ونائب السفير التركي، وقال مابآني: انني لا أريد البحث عن إعماله ونشراته المضحكة، ولكن أريد أن أقول: ان لهذا الشخص أخلاقاً سافلة، ونحن متألّمون من أن شخصاً كهذا تعارفنا عليه كممثل جارتنا. وأرجو منك ان تبين لحكومتك ماجرى والأحوال التي سأكفيها لك.

استمر تحسّين بك في حكايته وأيده اسكندر اورييس سكرتير السفارة، وقال: "هذا السكير في جميع المجتمعات ينسى نفسه أنه يمثل دولة، وعندما يلعب الورق ولأجل كم روبية أفغانية، يتطاول في منضدة اللعب على السفراء والنساء ويصبح عليهم بأصوات عالية وكلمات بذينة. حتى

انه مرة عبط على سفير إيران الكبير سمعي خان، فتدخل تحسين بك باج ولكن السفير مال على تحسين بك، وقال: أنت تعد هذا إنساناً حتى تنصحه؟ وبعد هذا قال تحسين بك ضاحكاً:

"في إحدى السهرات التي أقامتها السفارة الكبيرة الروسية، حضر هذا الخضير، وطلب الرقص مع زوجة السفير الألماني. واني كنت أتكلم حينذاك مع السيدة نفسها، وهي رفضت قائلة: إنها لا ترقص. ولكن الخضير أصر طالبا الرقص. وقال: كيف لا ترقص النساء الألمانيات؟ فأجابته السيدة قائلة: يا سيد! أولاً: نحن في الحرب لذلك لا أرقص. وثانياً: اني زوجة ممثل الدولة الألمانية. ودولتكم وان كانت في الحقيقة قد تحولت إلى جبهتنا، ولكن الى الآن لم تعد الصلات الدبلوماسية معكم. على هذا احمز الخضير وابتعد عنها. قال تحسين بك: اني كنت أتصور أن الخضير يترك السهرة بعد كل ما جرى، ولكني رأيت أنه توجه الى زوجة السفير الإيطالي وطلب الرقص معها، ولكن هذه السيدة مشهورة بجرأتها، فقالت في أول جوابها: إنني لا أعرفك أيها السيد. ولكن الخضير قال: كيف لا تعرفيني؟ اني زرت المفوضية وتركت بطاقتي إليكم. فأشارت السيدة إليه بالابتعاد. على هذا أمسك السفير الروسي من يدي ورجا مني أن أسحب الخضير وأخرجه من السهرة، فاضطرت إلى إخراج الخضير من مشكلات عظيمة.

٧. سكرتير السفارة التركية قال لي: "إن الخضير رغباً من ممنوعة المسكرات في أفغانستان يطلب المسكرات من الهند. وبعد انقطاع طريق الهند، راجع السفارة التركية وطلب منهم كمية من الويسكي، وعندما أخذها لم يعد إليهم".

السكرتير الأول للسفارة البريطانية الميجر فليتشر دعاني الى داره، كان هناك أيضاً الملحق العسكري الكولونيل لانفشر، وقال لي: "نحن لسنا متأثرين من أعمال الخضير ودعاياته التي لا تساوي شيئاً، بل متأثرون من ما كان يقول بأن حكومة بغداد تعارينا ولكنه هو صديقنا. ومن جهة أخرى يقبض المبالغ من السفارة الألمانية ويقول لهم: ان الانكليز ذهبوا عنده وتوسلوا لترك الدعايات ضدهم وأسعفوه بمبالغ كبيرة". وكذلك يقول الميجر فليتشر: أن الخضير تداين منه كمية كبيرة من خراطيش الصيد ولم يقب دينه لمدة أشهر، وانه اضطر لمطالبتة، ولكن الخضير امتنع عن إرسال دينه وقد كرر الميجر طلبه بدون فائدة، ومن ثم انقطعت العلاقات الدبلوماسية.

٩. حضرت في حفل الشاي مع السفير البريطاني السير تابلر والليدي تابلر، وعلمت منهما أن السفير كان متأثراً جداً عن المسائل التي صدرت بأوضاع القائم بالأعمال إبراهيم الخضير. وقال السفير: إنه أنزل من موقعه الاجتماعي بين الهيئة السياسية وبين الافغانين، واني سأسمع عنه في كل الأندية، ولا يرى أن يكرر ما عمله لي، ولكنه يجب أن أقول شيئاً، وهو: أن هذا الشخص ليس له تربية ذاتية، وأنه بأسف لمعرفته إياه.

١٠. السكرتير الخاص للسفارة البريطانية الكابتن ليدال أخبرني مسألة أخرى، وهي: في أوائل شهر مايو كان هناك حفلة كبيرة مرتبة في دار أحد رعايا الحكومة البريطانية المسمى هانتر وكيل شركة راديو، لأجل جمع إعانات لشراء سيارة مستشفى لإهدائها لبلدية كابل. وقد حضر الخضير الحفلة بدون أن يكون مدعواً، وحال بين الرعايا البريطانيين والرجال البارزين من الأفغانين قائلاً: إنه صديق ولذلك جاء. وعلى هذا لم يتكلم الحاضرون شيئاً وقبلوه بأدب. ولكن صباح يوم الحفلة نشر السيد الخضوري نشرات وقال: أيها الأفغانيون! إن الانكليز يجمعون نقودكم لأجل الصليب الأحمر، ويقنعونكم بهذا العنوان.

١١. السكرتير الأول للسفارة المصرية السيد عروسي بك كرر لي هذه الحكايات المعروضة أعلاه، ومسائل أخرى رديئة صادفها في حفلات أخرى، وبالخلاصة قال: "ما عزيز بك! ما رأيت إنساناً كهذا، باسم العرب ما بقي وجه.

١٢. زرت مدير التشريفات في وزارة الخارجية، وهذا الشخص من العائلة المالكة وابن عمه جلالة الشاه، وله منزلة كبيرة بين موظفي الحكومة. بعد أول كلمات الترحيب، باشر بتعداد سيئات الخضير وعن تأثر وزارة الخارجية من سلوك الموما إليه، وأن أعمال القائم بالأعمال قد وضع الحكومة الأفغانية في وضع حرج. وأن الخضير تجاوز وتكلم بحقه في كل مكان بكلمات قاسية. وكان المدير حينما يتكلم تدمع عيونه، وفي النهاية قال: "إننا نريد اعتبار العراقيين إخوة، وكنت أنصوّر أن أجد نفس الشعور في الخضير، ولكن مع الأسف". بالطبع لا يخفى على فخامتكم كيف اني بقيت في وضع حرج تجاه هذا الشخص المحترم.

١٣. زرت رئيس البلدية لاستئجار داره، وقد أتى هناك معين أول للوزارة الخارجية حبيب الله خان ملرزي أكبر شخص بعد وزير الخارجية وهو مشغول في السفارات الخارجية لستين عديدة، فسلم علي وسألني: لماذا لم أزره حين وصولي؟ فبينت له: أني مشغول بإيجاد بيت لعائلتي، حيث أننا ساكنون في فندق. على هذا قال: "إنني أحب الصراحة يا أخي، اني متألم جداً من القائم بأعمالكم السيد الخضير، ونحن نحب العراقيين ونعدهم إخوة لنا. لذلك ابين لك: أن هذا الشخص ليس دبلوماسياً ولا شخصاً له تربية إسلامية أو شخصية. نحن استحيين أن نخبر الحكومة العراقية، ولكن ألمنا وأسفنا تضيق على قلوبنا، ولأن رأيتك فلم اتمكن فأخبرتكم". ومن ثم دعاني وطلب من رئيس البلدية أن يعاونني.

١٤. علاوة على هذه المسامعات سمعت من مدير الفندق ثم من عضو في مجلس الأعيان الذي أصله عراقي ومسمى حسين الأفغاني وأخوه، ثم من أصدقائي، وبينهم أحد معاوني رئيس الأركان الحربية العمومية مصطفى خان، والثاني مرافق لجلالة الشاه ومن غيرهم، عن سيئات السيد

إبراهيم الخضيرى، على هذا عرضت على فخامتكم التفصيل لتصوروا الوضع، حيث انها قضية شائعة في جميع كابل ولأجراء ما يلزم الأمر لكم سيدي.

عبدالعزیز باملکی

السكرتير الأول

مصادفات:

وبعد مدة من الزمن، عندما تعين توفيق السويدي وزيراً للخارجية، اطلع على هذا التقرير الذي قدمته بحق ابن أخته، فحقد علي ولم يترك فرصة إلا وقف ضدي فيها، فعارض تعديلي رائي الذي أبدته الكتب الصادرة من وزارة المالية وتصديق من وزارة العدلية. وهناك قضايا عديدة لا أريد أن أخوض في تفاصيلها هنا واكتفي بذكر قضية تجارته بالويسكي في إيران وعدم قيد رسوم التأشيرات الممنوحة هناك، الأمر الذي سبب تغريم كاتب السفارة خالد الجيدري، ثم اتصاله بالعميرة المزيفة التي كانت ذات علاقة في قضية حكمت سليمان، وسأشرح هذه القضايا في بحثها الخاص.

التجسس:

مساء ذات يوم من أوائل شهر تموز وكنت جالساً في حديقة المفوضية، علمت أن أحد الأجناب قادم، وهو بالباب يريد مواجهتي على انفراد. فلما قابلته، عرفت فيه الرجل الذي كنت قد رأيته جالساً مع إبراهيم الخضيرى في مفوضيتنا حال وصولي إلى كابل، والذي كنت قد أشرت إليه سابقاً. وقد بدأ هو بالحديث متكئاً بالألمانية، فأفهمي أنه ألماني وعنده أوفيس تجاري كبير يسمى غيلهاممر، ثم انضح لي أنه يتكلم الانكليزية والفارسية بطلاقة تامة. وبعد أن قدم نفسه تابع حديثه قائلاً: لقد فهمنا أنك صديق السيد الخضيرى، وأنت قد درست في ألمانيا وتميل إلى الألمان، وأنت قد تلت ايزنل كروس (وسام صليب حديدي حربي)، ولهذا فإن وزيرنا هنس بلكر بود مواجهتك لبعض الشؤون. وقد أثار حديثه فضولي. ولأجل أن اطلع على ما يريدون، وافقت على المواجهة، واتفقنا على اللقاء في اليوم التالي في المحل التجاري (غيلهاممر) الذي كان قريباً منا.

وذهبت في الموعد متنكراً في زي افغاني. فرأيت المنزل يقع وسط حديقة كبيرة، وقد ربطت ثلاثة كلاب تركستانية في أطرافها. واستغرق غيلهاممر في الضحك حالما وقعت أنظاره علي وأنا بزي افغاني. ثم قدم لي فروالين سكرتيرته الرائعة الجمال. وقد لمحت في إحدى الغرف أربع آلات مطابعة فوق أربع مناضد كتابية وعدة طرود، وكانت هنالك خارطة كبيرة للمملكة الأفغانية معلقة على الحائط ومؤشر عليها في نقاط متعددة بالقلم الأحمر.

وجلسنا في الغرفة، وبعد ثلاث دقائق دخل الوزير المفوض الألماني ع. ج. هنس بلكر، وهو شخصية جذابة وقد باشر الحديث بشكري على قبول دعوته، واعتذر بان الأوضاع الراهنة استوجبت تعارفنا

سراً. ثم أردف قائلاً: إن في أفغانستان نحو ١٨٠ ألمانيا بين موظف وتاجر ومهندس، وانهم جميعاً يعملون إضافة إلى وظائفهم العادية من أجل ألمانيا الكبرى والفوهرر هتلر العظيم. ثم تطرق إلى الحديث عن العراقيين الذين لجأوا إلى إيران بعد الحوادث الأخيرة. وقال: إنهم سيعودون إلى الوطن مغلفين قريباً، وإذا أردت الاتصال بهم فإن وسيلة المخاطبة معهم هي بعنوان مايسورماير في السفارة الألمانية بطهران. ثم تابع حديثه في مختلف الشؤون، وأخيراً وصل إلى النقطة الأساسية التي دعاني من أجلها، وهي أنهم بحاجة إلى شخص ليسافر إلى بشار، وهي بلدة هندية ومجاورة للحدود الأفغانية، ليتسلم من هناك صندوقاً صغيراً وينقله لهم، وأنه ينسبوني للقيام بهذه المهمة بالنظر لثققتهم بي، وخصوصاً أنني أستطيع السفر بسهولة بفضل جواز سفري الدبلوماسي.

وكان جوابي: اني لن أستطيع السفر إلى الهند، إلا إذا طلبت إجازة من حكومي، ووعده بالاتصال به ثانية حالما استعد للقيام بهذا العمل، فسره ذلك كثيراً وانتهت مقابلتنا على هذه الصورة. ولما خرجنا من عندهم، قررت إخبار حكومي وحلفائها بالتكليف آنذاك بذلك، فاتصلت تلفونياً بالوزير المفوض الإنكليزي الكولونيل سير فويزنتنر وطلبت منه مقابلته في أمر عاجل، فأجابني: انه سيكون في انتظاري، فذهبت إليه وقصصت عليه ما كان من أمري مع الألمان، وختمت حديثي قائلاً: إن هذه القضية لا تخص حكومي، بل تخصكم انتم بالدرجة الأولى، ولهذا فاني لم أنوان عن إخباركم بها، وبقدر ما أدهشه حديثي، سر به سروراً عظيماً. ورجائي أن أمهله إلى الغد حتى يأتيني بالجواب.

وفي صباح اليوم التالي اتصل بي تلفونياً، وأخبرني أنه قادم عندي لتناول بعض القهوة التركية. وعند مقابلتنا قال لي: إنه قد اتصل بحكومة الهند وتلقى جواباً يتضمن شكري على موقعي، وانهم يحيثون اتصالاً مع الألمان والسفر إلى الهند، لاستطيع الحصول على معلومات أكثر بهذا الشأن. واختتم كلامه قائلاً: نحن الآن بانتظار همتك وباستطاعتك زيارتي متى ما أردت بلا تكليف ولا إخبار، واطلب حضوري متى ما شئت، وإنني مستعد لبذل كل معاونة ممكنة تطلبها مني. وقد أجبته: إنني موافق على ذلك، ولكن لا بد من إخبار حكومي في بغداد بالأمور وطلب إجازة السفر إلى بشار. وبناء على ذلك، طلبت برقية إجازة لمدة عشرة أيام للسفر إلى بشار، وكتبت تقريراً مفصلاً معنوناً شخصياً إلى وزير خارجيتنا فخامة علي جودت الأيوبي، بينت فيه ملائسات الوضع ومجريات الأمور، وأرسلت تقريرتي هذا بواسطة البريد السياسي السريع للمفوضية الإنكليزية في كابل.

بعد ثلاثة أيام جاءني الجواب من وزير الخارجية، يقول: مادام لا يوجد سكرتير في المفوضية فكيف تسافر ولم؟ لهذا اتصلت بالسير تندر لأخبره بالنتيجة، وفي الوقت نفسه أخبرت الألمان أنني سأتأخر عن السفر بضعة أيام أخرى حتى لا تنقطع صلتهم. وقد طلب مني الألمان هذه المرة أن ألتقط صور المراكز الدفاعية الجديدة التي أنشئت في مضيق خيبر، فأجبته: انه لأسهل علي من ذلك سألتقط لهم أكبر عدد من التصوير وسأؤشر إلى المراكز الحيوية على الخارطة، ولكنني

سألهم: إنكم تطلبون مني السفر والتزول في أوتيل دين، فكيف سيكون اتصالي مع الشخص المطلوب؟ وكيف تخبرون ذلك الشخص عن سفري وشخصيتي، أخشى أن تنتبه عيون الإنكليز إلى ذلك؟ ثم أردفت: سأولي بالاستفسار عن ماهية الصندوق المطلوب مني إحضاره، وهل هو جهاز لاسلكي للمخابرة؟ ففهمت منهم أن واسطة اتصاليهم هي معمل كونسروه* للفواكه الكائن في قندهار، الذي يديره المدعو غلام سرور وهو أحد معتمديهم، وأنهم يستخدمون علب الفواكه المصدرة في المخابرة بلمسق رسائلهم على العلب التي تغطي بعد ذلك بالأوراق المنقوشة الخاصة بهذه العلب. وأن وكيلهم في الهند يتعرف على هذه العلب عن طريق علامات متفق عليها، وبهذا تستمر مخابراتهم بانتظام وفي أمان. وأما وكيلهم في بيشاور، فهو الكابتن هوف ومهمته استقصاء الأخبار وإبصارها إليهم. وأما الصندوق المطلوب إحضاره، فهو مجلوب من اليابان، ويحتوي على جهاز مخابرة صغير الحجم ومبتكر حديثاً.

وقد علمت منهم كذلك، أنهم يدبرون قلب الحكومة الأفغانية الحالية ونصب حكومة جديدة موالية لهم برئاسة وزير مفوض أفغاني كان في برلين. وبعد مدة أخبرت أن شخصين ألمانيين بصفة دكتورين في علم الحشرات، حين كانا يتجولان في المناطق القريبة من الحدود الهندية، اشتبكا مع دورية شرطة واسفر التصادم عن جرح أحدهما، وأنه لدى تفتيش متاعهما، عثر على مبالغ كبيرة من النقود مع خرائط وخملط ترمي إلى قلب الحكومة الأفغانية. هذا وقد أودع الشخص الجريح في أحد المستشفيات الأفغانية المسماة علي آباد.

لقد ظلت المخابرات جارية بيني وبين بغداد حتى أواسط شهر آب، من أجل منعي إجازة تمكيني من السفر، ولكن بلا نتيجة وكان كل برقية أبعثها والجواب الذي يصلني يستغرق أسبوعاً بأكمله. وهكذا طالقت قصة الإجازة حتى حدث ما قلب الأوضاع برمتها وكان ذلك على الوجه الآتي:

في الوقت الذي كان الجيش البريطاني قد أكمل سيطرته على الأمور في العراق وضرب النازيين، فاعتقل عدداً كبيراً منهم وفر قسم آخر منهم ملتحجاً إلى إيران، كانت جحافل الجيش الروسي قد صددت الزحف الألماني في القفقاس. وحينذاك قرر الحلفاء السيطرة على إيران للقضاء على النشاط الألماني فيه. وعلى هذا زحفت الجيوش الحليفة عليه من كل جانب واحتلته وأسرت جميع الألمان والعراقيين الموجودين فيه، وتنازل الشاه عن العرش ولاد بالفرار. وكانت الخاتمة أن لقي حتفه بأيديهم. وكانت أحوال الأسرى نعمة للغاية، وقد أرسل قسم منهم إلى سيبيريا وأرسل العراقيون إلى أفريقيا الجنوبية، غير أن كلا من مفتي فلسطين ورشيد عالي الكيلاني أفلتا من قبضتهم بأعجوبة. وفر صلاح الدين إلى تركيا بطريق تبريز. وحين كانت هذه الأحداث تجري في إيران، تبدل الوزير المفوض الإنكليزي سيرتنلر الذي أعلمني أنه لم تعد هناك حاجة ما لسفري إلى

* كونسروه: معليات (مركز زين)

الهند، وأخبرني أنه سيحل محله المستر وايلي من حكومة الهند المركزية وهو معروف بشدته وصرامته، وإن العزم قد استقر على إخراج جميع الألمان من أفغانستان، وأنه حالما يصل المستر وايلي، فإنه سيطلب من الحكومة الأفغانية ترحيل الألمان من البلاد في أسرع وقت.

وهكذا أُلغي مشروع سفري إلى الهند. وبعد أسبوع وصل المستر وايلي، وكان ان طبق القرار فعلاً، فتم إخراج الألمان جميعهم من الأراضي الأفغانية، حيث بوشر بترحيلهم عن طريق الهند إلى العراق ومنه إلى تركيا فألمانيا.

ولقد عاملت الحكومة الأفغانية هؤلاء الألمان معاملة طيبة وممتازة، فخصصت لهم سيارات الجيش لنقلهم ووفرت لهم كل أسباب الراحة في الطريق. غير أن الألمان ساءت أحوالهم عندما وصلوا إلى الهند، فقد تصدى الجنود الانكليز لتفتيش ملابسهم وجردهم من كل ما يشم منه رائحة شك. وعندما مروا عبر العراق، منع الاتصال بهم منعاً باتاً. لقد كان مصير رفاقنا الثلاثة والنصف كماياتي: عندما التجأ صلاح الدين الصباغ إلى تركيا عن طريق أذربيجان، طلبت الحكومة العراقية تسليمه. غير أنه الحكومة التركية كانت قد حكمت عليه بتهمة دخوله أراضيها بدون جواز سفر. فأجابته بعدم إمكان تسليمه قبل انتهاء مدة محكوميته. وبعد انتهاء هذه المدة، وكانت الأوضاع العالمية قد بدأت تسير في صالح الانكليز. ألحت الحكومة العراقية على تسليمه وضغطت الحكومة البريطانية على الأتراك لإجابة الطلب، فاحتالت الحكومة التركية للخروج من هذا المأزق بطريقة غير شريفة ومخالفة للعرف والتقاليد الدولية، فأخرجت صلاح الدين الصباغ من بلاده على طريق الحدود السورية وأحاطت الانكليز علماً بذلك، واضطر صلاح الدين إلى الاختفاء في حلب، غير أن القوات الانكليزية التي كانت تحتل البلاد السورية آنذاك، أحاطت بالمدينة وفتشت جميع محلاتها، حتى ألقت القبض عليه وأرسلته إلى بغداد، حيث بقي معتقلاً في أبي غريب. أما كامل الشبيب وفهبي سعيد ومحمود سلمان؛ فقد أعادهم الانكليز من أفريقيا الجنوبية إلى أن جرت محاكمتهم وأعدموا شنقاً في باب المعظم بتاريخ ٤ مايس ١٩٤٢. رحمة الله عليهم.

غدر عظيم:

حين كنت أؤدي واجباتي على أحسن وجه في كابل، عمد جميل المدفعي رئيس الوزراء إلى إصدار المرسوم المدرج صورته أدناه، وتوخى فيه مصلحة رفاقه الأصليين أهل الائتلاف المفلت وبعض الضباط الآخرين، الذين كانوا قد أحيلوا على التقاعد إثر إقالة حكومته السابقة.

مرسوم ذيل قانون رقم ٦٣، لسنة ١٩٤١

خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١، لسنة ١٩٣٧

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٢٦، من القانون الأساسي، وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء، أمرت بوضع المرسوم الآتي:

المادة الأولى:

أ. لمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الدفاع، أن يقرر إعادة استخدام الضابط من رتبة مقدم فما فوق المصالح على التقاعد، بموجب الفقرة (د) من المادة الثالثة من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٧، ضابطاً دائماً في الجيش، إذا تبين له أن حالة الضابط على التقاعد قد جرت في ظروف وأحوال لا يمكن التثبت معها من انطباق الأسباب الداعية إلى الإحالة على التقاعد على الأحكام القانونية، وتحققت كفاءته لدى مجلس الدفاع. والضابط المعاد استخدامه على هذا الوجه لا يعد ضابط احتياط ما لم يحال على التقاعد مرة أخرى.

ب. تعد المدة التي قضاهما الضابط المعاد استخدامه بموجب الفقرة السابقة خارج الخدمة في الجيش بعد إحالته على التقاعد خدمة في الجيش لغرض الترقية والتقاعد.

المادة الثانية: ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولمدة شهر فقط.

المادة الثالثة: على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماعه القادم.

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادي الثاني سنة ١٣٦٠، واليوم السادس عشر من شهر تموز سنة ١٩٤١.

عبدالله، جميل المدفعي رئيس الوزراء، مصطفى العمري وزير الداخلية، علي جودت الأيوبي وزير الخارجية، إبراهيم كمال وزير المالية ووكيل وزير العدلية، نظيف الشاوي وزير الدفاع، محمد رضا الشيببي وزير المعارف، جلال بابان وزير المواصفات والأشغال، نصرت الفارسي وزير الاقتصاد، جعفر حمندي وزير الشؤون الاجتماعية.

وقد سارع رئيس أركان الجيش أمين العمري إلى الاتصال بي بصورة خاصة، ليخبرني بأمر هذا المرسوم وأقبحني أن الغرض منه هو إعادة رتبة وزير الدفاع نظيف الشاوي ورتب الضباط الآخرين سعيد التكريتي ويوسف العزاوي وبهاء الدين توري ومحمد علي سعيد.

وقال لي: إنه قد ألح بشدة على وزير الدفاع ورئيس الوزراء لإدراج اسمي أنا أيضاً مع هؤلاء في الجدول، ولكنه لم يفلح في إقناعهم. وأردف: انه يحسن بي المبادرة فوراً بالمواجهة بهذا الخصوص. وعلى هذا، فقد بعثت برفقة إلى وزارة الدفاع، رجوت فيها شمولي بهذا المرسوم، وانتظرت كثيراً دون جدوى. وأخيراً علمت أنهم لم يدخلوا اسمي في الجدول، وان هذا الجدول قد اقتصر على أسماء

هؤلاء الرفاق وحدهم. وعلى ذلك، فقد قدمت تقريراً بواسطة وزارة الخارجية إلى مقام رئاسة الوزارة. ولكن ذلك كله لم يجد نفعاً. وفيما يأتي أدون صورة تقريري المشار إليه أعلاه.

(صورة التقرير)

١٩٤١/١٠/١٨

بواسطة وزارة الخارجية الجليلة

إلى: فخامة رئيس الوزراء الأفخم

لا يخلو على فخامتكم أن معالي طه باشا الهاشمي قد أحالني على التقاعد من غير سبب مبرر، إنما مرضاة للثلاثة والنصف المعلومين للكل وخاصة لفخامتكم. وبالنظر لوقوف فخامتكم على هذه الحقيقة المرة، تطلعت بتعبي في السلك الخارجي بإقصاء المغدورين ومكافئة الأبرار الذين لحقهم الغدر والضرر: فصدر مرسوم خدمة الضباط رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١، الناخذ لمدة شهر واحد فقط. وعندئذ أبرقت للوزارة أملاً بالاستفادة والانسواء تحت مشمولية هذا المرسوم، غير أنه سرعان ما خاب ظني، نظراً لعدم إجابة معالي وزير الدفاع السابق لسوالي. هذا بينما أعيد لخدمة الجيش بصورة دائمية بعض الضباط الذين أحيلوا على التقاعد مع معالي وزير الدفاع السابق، وتعبير أصبح لقد أعادوا المحسوبين لهيئة الوزارة السابقة. وبهذا لقد أضافوا إلى مغدوريي حيفاً جديداً.

فاني ان تقدّمت لفخامتكم الآن، إنما أتقدّم معرباً عن خيبي على العثور على مجموعة قوانين وأنظمة عراقية يضارع هذا المرسوم في الوضوح، من أنه شرع في مكافأة بعض خواص المحسوبين ومهضم حقوق الآخرين المبعدين عن العاصمة، وبفسر ذلك الأشخاص المعادين للخدمة وتحديد مدة تنفيذ المرسوم بشهر واحد من تأريخ نشره. فعلى ذلك، ليس بين المعادين إلى الخدمة -إلا اللهم إذا استثنينا واحداً أو اثنين منهم- من أدى أية خدمة للمملكة وخاصة في أيام محنتها، أو من عرف منهم بالأخلاص الحقيقي لسيادة المملكة.

وختاماً أسترجم من فخامتكم ومن الحكومة العادلة إعادة النظر في حقوقي المخصوصية في الجيش، حيث إن يقائي في هذه الدرجة يسبب لي ضرراً دائماً. هذا، وإذا تفضلتم برفع مغدوريي، ولاسيما إن المرسوم لم يمر من المجلس النيابي حتى الآن: أترك لحكم فخامتكم استخدامي في الجيش، أو إعادتي إلى السلك الخارجي، أو تنسيبي لأية وظيفة شلتكم.

عزير ياملكي

القائم بأعمال المفوضية

لقد عمدت إلى الإشارة إلى هذا الموضوع، لأبين بجلاء تردي الأوضاع ونقص العدالة في البلاد وانتشار الفساد فيها. فالقوانين التي تصدر في العراق، لا تقصد منها المنفعة العامة، وهي لا تطبق على الأفراد بروح الانصاف والمساواة، بل إن معظم قوانينها تصدر وتعديل لصالح فئة ضئيلة من المحسوبين والمنسوبين. وما يكاد المجلس يوافق على لائحة قانونية، حتى تعقبها التعديلات والذبول. وكل ذلك دليل على أن هذه القوانين لا تراعى الدقة في تشريعها، وإنما تلعب الأهواء دوراً رئيسياً في إعدادها. وأعني بالدرجة الأولى مصالح الوزراء الشخصية ومنافعهم الخاصة. وكذلك شأن الإيرادات الملكية التي كثيراً ما تعدل لصالح أشخاص معينين ليس إلا. وفيما يلي أثبت بعض الأمثلة التي تؤكد قولي، وسأقتصر في ذلك على بعض ما حصل في الجيش في تلك الحقبة من الزمن.

وعندما أعيد أمين العمري إلى الخدمة، كان الواجب يقضي بإعادة خدمات الفريق حسين فوزي وخدماتي أنا أيضاً؛ لأن ثلاثتنا قد تمت إحالتنا على التقاعد في قضية الوشاش في عين اليوم والساعة نفسها وبإرادة ملكية واحدة، ولكن أحداً لم يلتفت إلينا ولم يعن بإحقاق الحق، فلعبت المنسوبية دورها وأعيد أمين العمري وحده، لأنه كان ابن عم مصطفى العمري وزير الداخلية، وأنا كنت كردياً لم أُنسب لأحد؟

فبعد هذا من الزمن، أصبحت الإيرادة الملكية المرقمة ٦٥٧ لسنة ١٩٤١ لرفع اسم الزعيم محمد سعيد التكريتي منها – نشرت في الوقائع العراقية العدد ٢٠٧٥ - لسبب واحد فقط، هو أن يحصل الموما إليه على مدة أكثر في الخدمة، ليتمكن ترفيعه بسرعة. وقد بدلت إيرادات ملكية كثيرة، بحيث حصل عدد غير قليل من الضباط على التقاعد باسم العجز والعاهات كذباً وزوراً. وهناك الكثير من هذه الخروقات لا في وزارة الدفاع فقط، بل في كل الوزارات: كلها ناطقة بما تفعله المحسوبيات والمنسوبيات بسياسة بلادنا وقوانيننا وإدارتها، وسأضرب صفحاً عنها الآن، لأن المجال أضيّق من أن يتسع لبحث كل ذلك.

في أوائل تشرين الأول استلمت الكتاب صورته المربوطة من نوري السعيد، بعث به من مصر معترفاً فيه بخدماتي وبما لحقني من حيف وغدر عظيمين.

وفي هذه الأثناء رجع إبراهيم فضلي مصطحباً عائلته من بغداد، فسهل أموري وسنحت لي الفرص للزيارات. وإني لا أملك إلا امتداح خصائص السيد إبراهيم فضلي الطيبة، فهو -والحق يقال- موظف قدير ونزيه، وذو أخلاق حميدة وأدب جم.

بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٤١ تبدلت الوزارة، وعين فخامة نوري السعيد رئيساً للوزراء وألف وزارته. وفي أواخر شهر تشرين الأول ١٩٤١، استلمت برقية بالتهيو للسفر إلى بغداد، وبعد يومين وصلتني برقية ثانية تطلب رجوعي إلى بغداد بالسرعة الممكنة والاتحاق بوزارة الدفاع. فاضطرت إلى التخلص من الأثاث والحوائج البيتية والفرش التي اشتريتها من إيران، فبعيتها بثمن بخس جداً،

ثم ودعت أقراني وأصحابي ومن يلزم وداعهم في كابل بتاريخ ٣١ تشرين الأول ، ثم غادرت كابل إلى بيشاور ومنها بسيارتي إلى لاهور فكراجي، حيث تركت سيارتي لإرسالها بالباهظة وزكيت مع عائلي إحدى الطائرات إلى بغداد.

وفي بغداد، عندما وصلتها: علمت أن أمين العمري قد استقال من رئاسة أركان الجيش، وتعين أمير اللواء إسماعيل نامق مكانه، وأن تبدلات واسعة قد جرت في وزارة الدفاع. وإن الوزارة مشغولة بتشكيل فرقة آلية لتسافر إلى جبهة القفقاس للاشتراك في الحرب باسم العراق ضد الألمان.

وفي اليوم الثاني ذهبت لمقابلة نوري السعيد في داره، فأبدى لطفاً بالغاً معي، وبين لي رغبته في إعادتي إلى الجيش بوظيفة مهمة، فهو يريد تشكيل فرقة آلية وتعييني قائداً لها، ولذلك انه سيعمل بإصدار قانون لإعادة ترتيب أسوة بما عمله جميل المدفعي لرفاقه. ورجائي موافاته في وزارة الدفاع في اليوم التالي.

وفي اليوم التالي ذهبت إلى وزارة الدفاع، فإذا به يأمرني أن أبقى في وزارة الخارجية باسم مهمة خاصة في بغداد، ريثما يصدر القانون اللازم لاستلام وظيفتي في وزارة الدفاع، ثم نبني إلى أن أزور رئيس أركان الجيش إسماعيل نامق. وفي اليوم الذي بعده، كتبت اللاتحة المدرجة صورتها أدناه، وأرسلتها إلى مجلس الوزراء الذي أحاله إلى المجلس النيابي.

(صورة اللاتحة)

لاتحة قانون ذيل قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧:

المادة الأولى: لويزر الدفاع بناء على توصية مجلس الدفاع، أن يقرر إعادة استخدام الضابط المتقاعد وفق الفقرة (د) من المادة الثالثة من قانون التقاعد العسكري رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧، بإزادة ملكية ولمرة واحدة فقط ضابطاً دائماً في الجيش، وذلك إذا تبين لمجلس الدفاع أن إحالة الضابط على التقاعد قد جرت في ظروف وأحوال لا يمكن التثبت معها من انطباق الأسباب الداعية إلى الإحالة على التقاعد على الأحكام القانونية. والضابط المعاد استخدامه على هذا الوجه، يعد ضابط احتياط ما لم يحل على التقاعد مرة أخرى.

المادة الثانية: إن المدة التي قضاها الضابط المعاد استخدامه بموجب المادة السابقة خارج الخدمة في الجيش قبل إعادة استخدامه، تحسب له جميعها خدمة في الجيش لغرض الترفيع. وأما الغرض من التقاعد، فالمدة التي قضاها في خدمة تقاعدية تحسب جميعها والمدة التي قضاها بدون خدمة، فيحسب نصفها.

المادة الثالثة: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الرابعة: على وزير الدفاع تنفيذ هذا القانون.

مواجهة إسماعيل نامق:

امثالاً لأمر نوري السعيد، فقد زرت إسماعيل نامق في غرفته، وجلست معه. ويادر هو يطلب الشاي لي ثم ابتدأ بالحديث قائلاً: نحمد الله أننا لم نضع طريقنا. وكان يقصد أن يقول إننا أضعنا الطريق، فقلت له: يا باشا! كفى، أعرف ما تريد أن تقوله، ولكن الصحيح هو العكس؛ فلستنا نحن من أضاعوا الطريق. ونهضت واقفاً وغادرت غرفته، دون أن أنتظر منه جواباً أو قولاً آخر.

وهنا يقتضي المقام أن أبين شيئاً عن المؤامرات إليه، وما أنا أسجله في سطور قليلة: عندما عرضت اللائحة على مجلس النواب، أحييت على اللجنة العسكرية وحضر الجلسة إسماعيل نامق، الذي صرح بأن هذا القانون لا يستفيد منه إلا عزيز باملكي. غير أن اللجنة لم تستمع رد اللائحة، ولكنها أجرت فيها تعديلاً، بحيث أصبحت مدة بقائي خارج الخدمة العسكرية غير محتسبة ضمن مدة خدمتي. وبهذه الصورة قدمت اللائحة للمجلس وقرئت القراءة الأولى. فلما سمعت بهذا التلاعب الفاضح، شكوت الأمر إلى نوري السعيد، فأمرني بالحضور إلى وزارة الدفاع غداً. وفي اليوم التالي ذهبت إليه في غرفته، فوجدته مع إسماعيل نامق ومعاون رئيس أركان الجيش بهاء الدين نوري. ولما عرضت عليه الأمر، التفت ناحية إسماعيل نامق وسأله: كيف يحدث هذا وقد ذهبت أنت إلى المجلس ممثلاً عن الوزارة؟ فكان جوابه: مولاي! اللجنة هي التي اعترضت. غير أنني كنت أعرف كيف حدث كل ذلك فلم ألق صبراً، فاندفعت قائلاً: باشا مادام هذا (مشيراً إلى إسماعيل أغا) هو الآن على رأس الجيش، فإني لن أستطيع الرجوع إلى الخدمة العسكرية، فأكون تحت إمرته. ورجائي هو إعفائي وإبقائي في السلك الخارجي، ولا شك أنكم تعرفون هذا الشخص جيداً. فسكت نوري السعيد ولم ينس ببنت شفة، ولكن إسماعيل نامق قال مرتين: باشا، باشا ... انظر ماذا يقول؟ ولكن فخامته لم يجبه أيضاً، وانسحبت أنا من الغرفة وخرجت. وكان ان تأثر فخامته مني آنذاك مع الأسف. وهكذا بقي أمري معلقاً، وبقيت ببغداد بعدئذ باسم مهمة خاصة في وزارة الخارجية، وبهذه الصورة ظلت بلا عمل. تمكنت أن أذهب كل رأس شهر إلى وزارة الخارجية لقبض رائي. واستمر هذا الحال ثمانية أشهر كاملة.

تعييني قنصلاً في الهند:

بتأريخ ٣٠ أيلول ١٩٤٢، أصدر الأمر الوزاري المرقم ٦٤٩/٢٤١/ذ بتعييني قنصلاً أول في بومباي، بدلاً من السيد توفيق السعدون.

وفيما كنت أتجه للسفر، إذا بمدير الشعبة السياسية عبدالمجيد علاوي يخبرني بالترتب قليلاً، لأن هناك تبديلاً في الموضوع. فلما استوضحته السبب، أعلمني أن قنصل بومباي السيد توفيق السعدون قد رفض الذهاب إلى كابل، وأنه لحين أن تسوى هذه المسألة، لن تستطيع السفر.

بتأريخ ١ تشرين الثاني ١٩٤٢، صدر الأمر الوزاري المرقم ٧٢٠/٢٤١/ذ بتعييني قنصل العراق الأول في كراچی بدلاً من بومباي. ولما سألت السيد عبدالمجيد علاوي عن السبب، قال: إن لمة أموراً قد حدثت في كراچی، لذا اقتضى سفرك إليها.

وبناء على ذلك، فقد تمهيات ثانية للسفر وأعطيتهم جواز سفري للتأشير عليه. فمرت أيام ولم يعد إليّ جوازي، فاستغربت الأمر واتصلت بالسيد عبدالمجيد علاوي لمعرفة الأسباب، فإذا به يفاجئني بالقول: إن الانكليز لا يرغبون في ذهابي إلى هناك. وعندما سألت السبب في ذلك؟ سألني بدوره عن رأيي في تعييني في مكان آخر. فلم أجبه، وبعد مدة راجعت وزير الخارجية السيد داود الحيدري، فاتصل بدوره بالسيد عبدالمجيد علاوي الذي أنبأه أن الانكليز لا يريدون ذهابي. وعندئذ قلت لمعالیه: مادام الأمر كذلك، فأرجو السماح لي بمقابلة مستشار الوزارة المستر سي. جي. آدموندز، فإذا به يقول: لا.. لا.. لا تفعل ذلك.

وهكذا وجدت نفسي في منتصف الطريق، فلا أنا أستطيع السفر ولا أنا أستطيع البقاء في مسكني ببغداد، فاضطرت لمراجعة رئيس الوزراء فخامة نوري السعيد، وبيّنت له ما حصل، فإذا به يقول: كيف أنت باق في بغداد إلى الآن؟ وكيف يقول لك داود الحيدري مثل هذا القول؟ فسألت فخامته أن يسمح لي بمقابلة مستر آدموندز. فأجاب: طيب قابله وأخبرني بالنتيجة.

فلما راجعت مستشار وزارة الخارجية مستر سي. جي. آدموندز، وبحثت معه الأمر. أبدى دهشته من الموضوع، وقال: إذا كان الانكليز لا يريدون حقاً، فلا بد من معرفتي أنا بذلك. ثم رجاني أن أمهله إلى الغد ريثما يتحقق من صحة الأمر. وفي اليوم التالي ذهبت إليه ثانية، فإذا به يقول: إن كل ما قيل لك لا أساس له من الصحة، وإن جواز سفرك جاهز في القنصلية البريطانية. ثم طلب حضور عبدالمجيد علاوي وسأله أمامي عن الموضوع، فأجابه قائلاً: إنه قد سمع ذلك من داود الحيدري ولهذا لم يطلب إعادة جواز سفري من القنصلية.

وهكذا انكشف لي حقيقة هذه المناورات الدينية، وعلمت أن الذين لا يرغبون في سفري ليسوا هم الانكليز، وإنما من نفس جماعتنا، هؤلاء الملاعين. وبعد يومين سافرت مع عائلتي عن طريق البصرة بالباخرة إلى كراچی.

في كراچی:

عند وصولي إلى كراچی نزلنا في بناية القنصلية. وعندما كنت أستعد في اليوم الثاني للذهاب إلى حاكم السند لتقديم أوراق تعييني، رأيت السيد كاظم الدجيلي، وطلبت منه أن يرافقني لكي يقدمني إلى الحاكم والمنتسبين إليه ويودعهم في الوقت ذاته. وقد وافق على ذلك طبعاً. ولما أردنا الخروج، علمت أنه لا يملك سيارة وطلب عربة للجرة، ثم أخذ معه العلم العراقي على السارية الخاصة وأراد أن يعلقها على العربة. وعندما شاهدت هذا الوضع المضطرب، اعتذرت عن الذهاب معه بهذه الطريقة. وفعلاً افترقت عنه، وذهبت لوحدي. ولقد كان السيد الدجيلي بخيلاً للغاية، وكان يستفيد حتى من رواتب البواب والمطباخ وقد استغنى عن هؤلاء وكانت زوجته تقوم بالطبخ. في حين كان هو يستفيد من الرواتب ويتركها في جيبه.

وكانت زوجة السيد الدجيلي ألمانية وقد تزوجها عندما كان في القدس، وكانت هي زوجة طبيب يهودي ألماني وقد قتل هناك، وبعد ذلك تزوجت السيد الدجيلي. وفي كراچی كان يلبس من ملابس الزوج القليل، وعندما كانت الملابس لا توافق جسمه كان يشتم زوجته. وقد نفذ صبر الزوجة في أحد الأيام، والتجأت إلى القنصل الأمريكي* حيث حاول مصالحتها. ويظهر أن الخبر وصل إلى بغداد، في اثر ذلك تم نقلي من بومباي إلى كراچی لأحل محله.

وبعد وصولي إلى كراچی لاحظت أن الباعة المتجولين أحاطوا بالقنصلية، فعلمت أن حكومة السند قد وضعت المراقبة حول القنصلية. وسبب ذلك اني عسكري واني اشتركت مع وحدات "بريتيش اينديا"، وعندما حدثت حركات رشيد عالي ضد الانكليز، كنت قائماً بالأعمال في أفغانستان، ولكن المراقبة لم تدم كثيراً. فقد أقمت يوم ميلاد الملك فيصل الثاني مأدبة كبيرة بالمناسبة ودعوت إليها رئيس حكومة السند المستر داو Daw وأمرائها والسيد جناح، وألقيت في المأدبة كلمة وبيّنت فيها اني وحكومتي لا نعمل ضد الامبراطورية البريطانية. وكان من نتيجة ذلك ان اختفى وتم سحب كافة الأشخاص الذين كانوا يراقبون القنصلية من الخارج.

ولقد حضر المأدبة السيد جناح مؤسس الدولة الباكستانية، وفي ذلك الوقت كان السيد جناح لا يزور أحداً ولكني كنت قد تعرفت عليه بواسطة عائلة عبدالله هارون المعروفة. ولذلك فقد حضر المأدبة، ثم أرسل لي بطاقة معايدة. ولقد تعرفت على أكثرية التجار الكويتيين المقيمين

* كان القنصل الأمريكي في كراچی ماسي C. E. Macy وزوجته كانت فرنسية. لجأت زوجة كاظم الدجيلي إليها.

في كراچی، وكانوا يملكون السفن الشراعية، وكانت أكثرية التجارة الخاصة بالكويت والسعودية بيد هؤلاء التجار. وكثيراً ما كانوا يراجعوني عند حصول مشاكل خاصة بهم، وخاصة في مسألة الكمارك، وكنت دائماً أساعدهم، لأنهم كانوا من البلدان العربية الشقيقة، وكانت القنصلية العراقية هي القنصلية الوحيدة التي تمثل البلاد العربية في ذلك الوقت.

وكونت أزمة السكر والاطارات مشكلة كبيرة في العراق في ذلك الوقت، وبعد أن بحثت الموضوع مع هؤلاء التجار، وجدت انه بإمكانني إرسال كميات كبيرة من هذه المواد إلى العراق وبأسعار رخيصة، على أن تدفع أثمانها عند وصول البضاعة إلى البصرة. ولقد عرضت الموضوع على وزارة الخارجية العراقية، ولكنها وبتأثير من المستشار البريطاني منعتني من القيام بهذا العمل، وإضافة إلى ذلك طلبت مني أسماء التجار الذين سيقومون بالعمل، ولكني طبعاً رفضت إعطاء الأسماء حتى لا تطلع حكومة السند على أسماء التجار.

المقاطعة وحاكم البهوالپور:

تقع مقاطعة بهوالپور الإسلامية في السند وشمال پنجاب، وحاكم المقاطعة من سلالة العباسيين الذين فتحوا الهند، وحاكمها الحالي يسمى الكولونيل محمد صادق خان صاحب بهادور وألقابه: (رکن الدولة، حافظ الملك والدولة، معين الدولة) نواب الحاج سيد محمد صادق خان صاحب بهادور العباسي، ويتبعها سطران من أسرى النياشين والمداليات.

ولد عام ١٩٠٤ وقد أدى مراسيم الحج عام ١٩٣٩، وهو عضو في مجمع البرنسبة الهندية منذ ثلاثين عاماً. وكان واحداً من اثني عشر أميراً تمت دعوتهم إلى حضور مراسيم التتويج للملك انكرا عام ١٩٣٧. وقد عاون هذا الأمير الانكليز معاًونة كبيرة سواء بالأشخاص أو بالمال والمواد اللازمة في الحرب. وتبلغ مساحة هذه المقاطعة ٢٣٠٠٠ ميل مربع. وفي سنة ١٩٤٢ كان عدد نفوسها يبلغ ١٣٠٠٠٠ مليون، ووارداتها تبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠٠ باوند سنوياً.

وفي يوم من الأيام زارني وزير داخلية السيد هاشم خان وبصحبه امرأة محجبة، وأبلغني أنها زوجة أمير المقاطعة، وقد طلقها وهي ترغب في السفر إلى دمشق لأنها سورية الأصل. وطلب منحها سمة المرور. وطبعاً وافقت، وطلبت منها باللغة العربية أن تسلمني جواز سفرها. فلما سمعتني أتكلم بالعربية رفعت الحجاب عن وجهها، وإذا بها امرأة بارعة الجمال وقالت: مادمت أنك تمثل دولة عربية، فاني أرغب إبلاغك بأحوالي واطلب حمايتك. ثم قالت: إنها من عائلة القطب في دمشق، وقد تزوجت هذا الأمير، وكانت عادته أن يجمع دائماً بعصمته أربع زوجات، واني نفذ صبري وقد طلقني الآن ليتزوج غيري. وانهم قد أخذوا منها مجوهراتها ومؤخر مهرها، وقد وعدوا بأنهم سيرسلون حوائجها بعد سفرها. وقالت: إنها تشك في ذلك، وطلبت مني أن أحصل على حقوقها وأسفرها إلى بلادها. ولقد وعدتها بذلك، وطلبت من الوزير أن يحضر مجوهراتها وأموالها،

وانها قد دخلت بحمايتي، وفعلاً استطاعت الحصول على ما تشاء، وتم تسفيرها بالطائرة عبر العراق ووصلت بلادها سالمة.

وبعد مدة قام الحاكم بزيارتي، ثم دعاني إلى زيارة مقاملته، وقد لبيت الدعوة وبقيت في ضيافته خمسة أيام. وللأمير عدة قصور، وله طريق سكة حديد خاص به، وعريته الخاصة مزينة. والقصور مبنية داخل حديقة كبيرة جداً ومسورة، وفي كل ركن قصر خاص بإحدى زوجاته، إضافة إلى قصور أخرى خاصة بالدائرة الرسمية والبلاط، والخدم كافة يرتدون الملابس العباسية القديمة.

وفي القاعة الكبرى وعلى حائط كبير معلق غطاء من الكعبة المكرمة، إضافة إلى رائحة المسك والعنبر تفوح في كل مكان. وقد عرفت خلال بقائي في ضيافته انه مولع مثلي بجمع الطوايع البريدية، ولكنه كان يجمع كل صادرات الطوايع العالمية، وكان يضع البوماته في صناديق محكمة ضد الهواء (اير بروف) حتى لا تتأثر بالرطوبة، وتتحرك هذه الصناديق بعربات كهربائية خاصة.

وقد سألته عن زوجاته وكيف يعدل بينهما؟ فقال: إيهن يسكن في قصور متشابهة تماماً من جميع الوجوه، وانه يعمل ليلاً بالطوايع في القاعة الكبيرة حتى إذا شارفت الساعة العادية عشرة يتوجه إلى الحديقة ولا يعين أين يذهب، فأينما تأخذه رجله يدخل. وفي كل قصر يحتفظ بمجموعة كاملة من الملابس، بحيث لا يحتاج إلى وقت خاص ليغير ملابسه. ثم قال: إنه الآن يحتفظ بثلاث زوجات وقد طلق الشامية، لأنها لم تحسن معايشة بقية زوجاته. وللأمير عدة أولاد، ولكن ولي العهد من زوجته الهولندية ومن عائلته الأصلية.

ظهور نظرية، إحدى الجاسوسات البريطانيات:

في أحد الأيام راجعتي شخص يرتدي الملابس المزركشة، وقال انه «سكرتير ميرهائيس الرئيسيس التركية امينة خانم». وقال: إن الأميرة تطلب موعداً لمقابلتي. وقد وافقت، وبعد نصف ساعة وقفت مركبة الأميرة أمام القنصلية ودخلت الأميرة وسكرتيرتها لمقابلتي. وقد وجدت أمامي شابة بارعة الجمال ترتدي الساري الهندي من النوع الراقى جداً، وبعد السلام والجلوس بدأت تتكلم بالانكليزية، وقالت: إنها ترغب في السفر إلى بيروت، وتطلب «سمة المرور» من العراق فوراً.

فقلت: حسنأ حسب أمرك، وطلبت منها جواز «سفرها». فلما قدمته، وجدت انه جواز «سفر انكليزي والاسم عبارة عن توركيش برنسس امينة، ولم يدرج في الجواز اسم الأب والزوج ولا محل الولادة ولا تاريخ حصولها على جنسية بريتش انديا.

وعلى ذلك توجهت إليها بالتركية وقلت: إني أعرف التركية وأعرف الكثير من أعضاء العائلة المالكة العثمانية، وطلبت اسم والدها؟ وتاريخ تركها تركياً؟ وماذا تفعل في بريتش انديا؟ وعند سماعها هذه الأسئلة، احمر وجهها ورفعت حاجبها، وأجابني بالتركية: السيد القنصل ما دخلك

أنت بهذه الأسطة؟ إنني بصفة سائحة أو مقيمة، وكل ما أريد منك هو المرور من العراق. وعند سماعي لغتها عرفت حالاً أنها ليست تركية الأصل وليست من العائلة المالكة، ولغتها للتركية يشبه لفظ الأتراك الأزمن. وتعجبت كيف حصلت على الجواز بهذه الصفة والاسم؟ ولما بدأت أقلب صفحات الجواز، طلبت مني أن لا أؤخرها، ثم قالت ضاحكة: انه ليس لديها وقت لإعطائي المزيد من الإجابات. ولكني باعتباري فجأة قائلاً بالترمنية: بابرنفون، وتعني صباح الخير: قلت لها: إن المحاسب غير موجود ولا أستطيع إيجاد الملوانع، ورجوتها أن يعود سكرتيرها بعد ساعة ليأخذ الجواز جاهزاً. وعلى ذلك فقد قامت لتذهب، وأبدت معي لطفاً زائداً، وينظرات رقيقة جداً، وقالت: مرسي عزيز بك، وذهبت.

ولقد بقيت أفكر في هذه المرأة وكيفية حصولها على الجواز الانكليزي، وعلمت أن هناك سراً خفياً يحيط بهذه المرأة. وفعلاً بعد ساعتين دق جرس التلفون وكانت المكلمة من سكرتير حكومة السند، وبعدها مكلمة أخرى من اجودانت الحاكم البريطاني للسند، يطلبون مني تسهيل مهمة حصول الأميرة على سمة المرور بصورة مستعجلة. في الوقت الذي كنت في حيرة من أمري، حضر سكرتير الأميرة بعد الظهر، وقال: إن الأميرة مرضت فجأة، وأنها صرفت النظر حالياً عن السفر وطلب استعادة جواز السفر العائد لها. وبعد أسبوعين من هذا الحادث، اتصل بي شخص هندي، يعمل في دائرة تفسير الطيارات، كان مخبراً خاصاً وقال: إن أميرة تركية ترغب في المرور من العراق. وقد حصلت على سمة المرور من حكومة لاهور، واستفسر فيما إذا كان ذلك جائزاً، فطلبت منه الاحتفاظ بالجواز لحين وصولي عنده. وقد ذهبت إلى تلك الدائرة ولكن بصفة زيارة، فوجدت الجواز على منضدة أحد الموظفين الذي اتصل بي، فمددت يدي بداعي الفضول وقلبت صفحات الجواز، ثم أخبرت المدير أن سمة المرور خطأ وكيف يجوز إعطاء سمة مرور بهذا الشكل؟ وأخذت قلماً أحمرأ وكتبت كلمة ابطال على تأشيرة المرور، وقلت: إنه من حسن الحظ حضرت لأصحح مثل هذا الخطأ، ولم يستمع مدير الدائرة أن يقول شيئاً ثم تركت الدائرة. وبمطبيعة الحال لم تستطع الأميرة السفر والمرور من العراق.

سفرتي إلى لاهور:

بعد مدة من الحادثة السابقة وفي نيسان عام ١٩٤٤، اضطررتي ظروف العمل السفر إلى دبردون قرب لاهور، فقد توفي أحد العراقيين الأثرياء، فوجب علي الذهاب لتثبيت مخلفاته وممتلكاته.

وعند وصولي لاهور لابلد القطار، كان لابد من قضاء ليلة في لاهور، وعند دخولي الفندق الكبير هناك، طلبت غرفة جيدة واعطيت اسمي. وعند سماع الموظف اسمي، انحنى أمامي راجعاً وأبدى تشرفه بحضوري، وقال انه سيقودني بنفسه إلى غرفتي. وعند وصولنا الغرفة قال: إن الغرفة قد حجزت باسمي منذ يومين من قبل هزهاينس توركنش برنيس، وأنها ستتشرف بزيارتي بعد قليل.

وقد تعجبت كثيراً ولم أقل شيئاً، ولكن عند بقائي وحدي أجريت تفتيشاً في الغرفة وفي الدواليب والحمام. ولما لم أجد شيئاً، بدأت اغسل وجهي، وفجأة دخلت الأميرة الغرفة دون أن تدق الباب، ووجهت كلامها لي بالتركية قائلة: أهلاً وسهلاً! فقد رأيت في المنام تشريفك ولذلك حجزت لك هذه الغرفة. فشكرتها وقلت: لم أر أن الأميرة تملك إضافة إلى جمالها القابلية على المعجزات أيضاً. وعند سماعها ذلك ضحكت عالياً، وقالت: أرجوك اترك هذه الكلمات، انك لم توافق على تسفيرتي إلى بيروت، ولكني أستضيفك هنا وأرجو منك قبول ضيافتي، فقلت لها: حسب أمرك. وبعد ذلك قالت: إنها لا تخاف مني. فقلت لها: ما سبب الخوف؟ وما الداعي لأن تخاف ومن أي شيء؟ ولكنها لم تجبني وطلبت مني أن أرسل بطاقتي إلى حاكم لاهور، فلما أخبرتها أنني لا أنوي البقاء في لاهور وأنني سأتركها صباح اليوم التالي إلى ديردون، فقالت إنها تعرف ذلك ولكنها ترجوني أن أرسل الكارت، فوافقت على طلبها، وطلبنا من إدارة الفندق إرسال بطاقتي إلى الحاكم فوراً.

وبعد ذلك تركت الأميرة غرفتي، وبعد نحو ساعتين حضر شخص وبملابس مزركشة وراكباً دراجة بخارية وسلمني دعوة من الحاكم، يظهر فيها سروره بمروري من لاهور ويطلب مني قبول الدعوة لتناول العشاء، وأنه سيرسل سيارته لأذهب بها إلى الدعوة. وقد لبثت الدعوة لتناول العشاء وذهبت إلى دار الحاكم، حيث جرى استقبالي بصورة عظيمة. وعندما أدخلوني الصالون، وجدت نحو أربعة عشر شخصاً آخرين. وعند وصولنا إلى مائدة الطعام، وجدت الأميرة وقد تصدرت المائدة بصورة المضيفة (هوستس)، وجاء محل جلوسي إلى يمينها، في حين جلس إلى يسارها المستر سيرغييف الحاكم البريطاني. وأثناء الطعام قالت للحاكم: إنها ليست صديقة لي فحسب، بل إنه توجد بيننا سلة قرابة. وعند ذلك هنأني الحاكم على هذا الشرف. وقد كانت مفاجأة لي ولم أقل شيئاً، ونظرت إلى الأميرة وإذا بها تشير لي بالسكوت، فلم أقل شيئاً.

وخلال الطعام وبعد تناول الحكايات والنكات مع الحاكم، شرب الجميع قدحاً على شرف مقابلتي لهم. وعند تركنا المائدة وجدت الفرصة لأتكلّم معها خفية، وقلت: أرجو أن تتركي هذه المهزلة، وما معنى ادعائك القرابة معي؟ إنني سأضطر أن أفضحك. فقالت: أرجوك أن تصبر، ألا تعرف أن من صبر ظفر؟ وقالت: إنها ستصل كراحي قريباً وتكلم معي هناك. ثم سألتني هل هناك قنصل آخر أو معاون قنصل في كراحي؟ وقالت: إن شخصاً يدعى خالد حمدي قد حضر لاهور، وقال: إنه قنصل عراقي، وطلب غرفة رخيصة جداً؛ وقد أعطوه غرفة في الخيمة، وإن أصحاب الفندق مستغربون من هذه الحالة، وطلبت مني أن أسأل عن هذا الشخص عند عودتي إلى الفندق، وتركتني ولم أشاهدها بقية الليلة.

وعند وصولي الفندق، سألت عن السيد خالد حمدي وأرسلت في طلبه ليحضر ويقابلني فوراً.

فضيحة خالد حمدي وخالد الزهاوي:

عندما حضر السيد خالد حمدي، عرفت أنه أحد الملاحقين في مفوضيتنا في كابل، ثم سألته: لماذا أتيت إلى لاهور؟ ومن أين أتيت؟ وأين ستذهب؟ أجاب أن بعض واجباته تافهة، طلبت منه جواز سفره، ولما تصفحته، لاحظت من التأشيرات الموجودة فيه أنه خرج من كابل عن طريق هرات - مشهد وحده دون استصحاب زوجته، ثم عاد من مشهد إلى زاهدان بسيارات الحمل، ومن زاهدان إلى لاهور، ويريد أن يسافر من بيشاور إلى كابل. وبعد هذا، أجبر أن يقر بالحقيقة كما يأتي: كان سفره من كابل في ١٥ آذار ١٩٤٤، وعندما وصل إلى المشهد، باع سيارتيه اللتين جلبهما من كابل بواسطة صاحب الاوتيل باختران مهدي قلي. ووقع على ورقة البيع لشخصين تركيين. كانا قد قدما من أفغانستان إلى المشهد، حتى ثبت السيد خالد حمدي صحة المبلغ الذي بيعت به السيارتان المذكورتان لأعطائهما إلى السيد خالد الزهاوي. حيث ان السيارتين المذكورتين تعودان إلى الزهاوي حسب قوله.

ثم قال: إن السيارتين كانتا محملتين بالامارات والفرو الأفغاني، وتعود إلى خالد الزهاوي. وكان مدير كمرك مشهد يريد الحصول على الرسوم الكمركية من هذا التهريب، لذلك انهزم عن طريق زاهدان إلى لاهور. ومن هنا سيرجع إلى مقر عمله في كابل. وبعد اكتشاف أمر هذه الفضيحة، أدين أن أعمال خالد الزهاوي لم تنته بهذه التجارة فقط، حيث سمعت فيما بعد الكثير من الأعمال المؤسفة التي انتشرت أخبارها في كابل.

كشف حقيقة الأميرة:

بعد عودتي من ديروادون، طلبت من أحد عملائنا من الهند وله اتصال بالقنصلية، أخباراً عن الأميرة، وعرفت منه أن الأميرة التركية هي رئيسة للمراقبة في شرطة كراچی وهي مسؤولة عن فتح كافة المراسلات ومراقبتها.

وبعد عودتي بأسبوعين، اتصلت بي امرأة، وقالت بالتركية -وهي تحاول تغيير صوتها-: إنها الآن في كراچی، وترغب في مقابلتي ودعوتي لتناول الشاي معها في فندق كيارني غرفة رقم ١٠.

وقد لبيت الدعوة، وعرفت أنها الأميرة المعبودة. وعند وصولي الغرفة، استقبلني خادماتها وقالت: إن الأميرة في الحمام وانها ستحضر لمقابلتي فوراً. وقد وجدت في الغرفة عدة حقائب؛ وقد فتحت إحداها وإذا بها خاصة بالمراسلات، ووجدت فيها رسائل من مدير الشرطة العام في كراچی، ومن سكرتير حكومة السند. وفي هذه الأثناء دخلت الغرفة وصرخت محتجة عليّ وعلى فتحي حقيبتها، فقلت: ان لا تتحد، واني لست بقريب لها، وانها يجب ان تكون صريحة معي وان تبين لي معنى هذه الألاعيب، وإلا سأفضحها وأفضح ألاعيبها.

وعند ذلك بدأت تبكي وجلست أمامي، فمسحت دموعها وقالت: انك كشفت أمري وانني قد هربت من بغداد بسببك، وانني أعيش هنا ومكلفة بخدمة (البريتش انديا). وبعد ذلك تفاهمنا وبدأت تسرد قصتها، فقالت: إنها من الأرمن الأتراك وابنة أحد الصرافين الكبار في لبنان وقد توفي والدها، وانها قد ولدت في لبنان، وقد درست إضافة إلى اللغة التركية والأرمنية اللغات الانكليزية والفرنسية والعربية دراسة كاملة. وقد التحقت بالاستخبارات البريطانية. ونظراً لقابليتها ولياقتها، فقد بدلوا جواز سفرها وتم إرسالها إلى بغداد، حيث كانت تحت حماية السفارة البريطانية. وقد تعرفت على السيد توفيق السويدي، وكانت تقوم بدور الوسيط بينه وبين السفارة البريطانية، وتعرفت كذلك على السيد عبد الحميد الشالحي وأرشد العمري وغيرهما. وتحدثت عن دورها في قضية عصيان الشيخ خوام، وكذلك تحدثت عن كيفية اشتراكها في قضية حكمت سليمان وتعرفها على بعض الأشخاص، كالمطبيب البيطري حلبي بواسطة أرشد العمري. وأنه عندما تم إلقاء القبض على بعض الأشخاص وبوشرت محاكمتهم في قضية حكمت سليمان، وكنت أنا في ذلك الوقت رئيساً للمحكمة العرفية، حاولت أن أفنئس عنها لأجدها: إذ جاء ذكرها في المحاكمات، وكانت تسمى آنذاك باسم نظيرة. وانها عندما ضاق بها الأمر بسبب التحقيقات، هربت بواسطة القنصل الهولندي إلى إيران، ومن هناك وبمعرفة الشرطة الإيرانية المتصلة بالجاسوسية البريطانية، سافرت إلى الهند. وقالت انها في الهند تعلمت اللغة الهندية، ودخلت إلى بلاط عدد كبير من الراجات، ثم تعينت لرقابة مراسلات البعثات الدبلوماسية وبعض الأعمال الأخرى المشابهة؛ وانها بذلك كانت تحصل على رواتب عالية، يسرت لها العيش كأميرة.

وبعد أن كشفت أحوالها زادت اتصالاتي الشخصية بها، وقد سافرتنا سوياً في وقت ما إلى شمال الهند لما سوري وكشمير، وقضيت معها في إحدى البنگلات.

وخلال سفرتنا هذه، أخبرني أن الاستخبارات البريطانية قطعت عنها رواتبها، بسبب علاقتها الشخصية بي، وطلبت مني أن أتزوجها. وقد رفضت الطلب وقلت: انني لا أستطيع أن أتزوجها بتناً، وطلبت منها عدم مفاتيحي بهذا الموضوع أبداً. وبعد مدة وعندما وصل أمر نقلي إلى إيران وعرفت أنني استعد للسفر، قالت انها لن تبقى في الهند بعد سفري وانها سترجع إلى لبنان.

نظي من كراحي الى ايران:

عند وصولي إلى طهران، نزلت في فندق بارك، وكان الفندق قريباً من البناء السابق للمفوضية. وعند رجوعي في أحد الأيام الى الفندق، قالوا لي: إن المدام حضرت من بغداد وهي في غرفتكم. وقد تعجبت ودخلت الغرفة، وإذا بي أشاهد الأميرة، وقد ارتدت ملابس النوم وترقد في الفراش.

فصرخت بها قائلاً: ما هذا وكيف حضرت؟ ولماذا استخدمت اسم زوجتي؟ فقالت: إنها قد حضرت وقررت البقاء معي. وإنما وجدت أن أسهل وسيلة لذلك، هو أن تدعي بأنها زوجتي. وعلى هذا الحال، اضطرت البقاء معها وبعدها انتقلت معها إلى إحدى الدور العائدة إلى عائلة الوزير باكروان. وخلال هذه المدة بدأت افتش عن الفيلات في منطقة دربند، لغرض اعدادها واستدعاء عائلتي من بغداد. عندما تنتهي شهر دراسة ابنتي في بغداد آنذاك.

وعندما أحسبت الأميرة بما أفعل، وتأكدت أنني سأجلب عائلتي واسكن معها، بدأت بالبكاء وخرجت من الغرفة. وكانت أوضاعي مع الوزير عباس مهدي في هذه الأثناء غير جيدة في المفوضية. وقد بدأت بعض المشاكل وكنا نجتمع مع موظفين آخرين من مفوضيتنا ونبحث في شؤون الأحوال الشخصية للوزير، كما مدرج بالتفصيل في الفصل القادم من مذكراتي.

وبعد عدة أيام أخبرني فراش المفوضية: أن امرأة شابة وبملابس هندية تدخل المفوضية من الباب الخلفي، وتلتقي بالوزير المفوض عباس مهدي بصورة خفية. فعرفت أنها لابد وأن تكون الأميرة. وفي اليوم التالي سألتها عن سبب زيارتها المتكررة للوزير المفوض، قالت إنها صديقة قديمة له ولتوفيق السويدي، وأن الوزير المفوض حاول أن يحصل منها على معلومات خاصة بي، وقالت انه يريد التخلص مني، وحدثتني رغبت في جلب عائلتي، فإنها أيضاً لا ترغب في أن أترك طهران. وقد طلبت إليها أن تمتنع عن التدخل في شؤوني الخاصة، وإني لا أوافق على زيارتها للوزير المفوض مرة أخرى. وعلى ذلك قالت: انها ستتركني وتسافر إلى لبنان.

وفي الحقيقة، فإنها بعد يومين تركت طهران وسافرت إلى بغداد، وظلت في بغداد بحماية القنصل البريطاني. وقد زارت أرشد العمري وجمال بابان وحمدي الهاجيجي والوصي الأمير عبدالاله، واستطاعت إقناعهم بأن ما يكتبه عباس مهدي بحقي صحيح، وإن بقائي في طهران خطر عليهم وعلى الدولة، وادعت أنني تزوجتها. ولم يحاول أحد من الأشخاص التثبت من صحة ادعاءاتها أو مطالبتها بأدلة على صحة أقوالها، وقد استفاد توفيق السويدي وأرشد العمري من هذه الاتهامات، وأيدا كتابات عباس مهدي وتقاريره بحقي، واتفقوا جميعاً على إنزال الضربة بي،

كما سيأتي بحثه في الفصل الآتي. وبعد ذلك تركت الأميرة بغداد وسافرت إلى دمشق ومصر وانتهت صلي بها منذ ذلك الوقت.

نقلي من كراجي إلى طهران والعضائخ التي صادفتها في المفوضية:
في بداية خريف سنة ١٩٤٤، بلغت بأمر نقلي كسكرتير أول في المفوضية العراقية في طهران، وذلك بتنسيب من الوزارة. وقد كانت سفارتنا حينذاك على مستوى المفوضية.

وقد سررت جداً بهذا النقل، لأنني كنت أجيد اللغة الفارسية إجابة تامة ومولعاً بأدبها. وعلى هذا الأساس، غادرت عائلي بالطائرة متوجهة إلى بغداد وبقيت انتظر قدوم خلفي السيد منير رشيد. وبعد وصوله سافرت بالطائرة إلى بغداد، وطلبت من السيد منير رشيد أن يقوم بأجراء تحميل سيارتي في الباخرة إلى ميناء المحمرة الإبراني. وفي بغداد قابلت وزير خارجيتنا آنذاك أرشد العمري. وفي أثناء هذه المقابلة تناول في حديثه معي الوزير المفوض في طهران عباس مهدي قائلاً: "...انه شخص يصعب التفاهم معه وطبعه.. وعادي..". تحدث كما لو كان يريد فصله أو نقله من السلك الخارجي، وطلب مني البقاء في بغداد مدة، انتظاركاً لنتيجة الاجراء المزمع أن يتخذ.

بعد أسبوع طلبني وذكر لي أن هناك جهات قوية تدافع عن الموما إليه، لذلك لم يتمكن أن يعمل شيئاً. والأكثر من ذلك، ان الوزير المفوض قد طلب الاسراع في إرسال الموظفين، ولهذا يقتضي سفري حالاً إلى طهران ثم أضاف قائلاً: "...أريد منك اخباري بكل ما يحدث بالمفوضية، وان الوزارة يجب ان تعلم"، وهنا فاني الاعتذار عن تدوين الكلمات الأخرى التي تقوه بها عند مقابلته في ذلك اليوم.

وغداة وصولي إلى طهران قابلت الوزير المفوض، فإذا به يبادرني بالتذمر وعدم ممتونيته من الموظفين الموجودين عنده وانه يريد نقلهم وتبديلهم. ونظراً لعدم معرفتي بموظفي المفوضية وطباع الوزير المفوض، فقد كانت إجابتي له لا تتعدى السكوت.

بعد مقابلتي موظفي المفوضية السيد هاشم خليل وعبدالحق فاضل وإبراهيم الزنبيق والتعرف عليهم، بدأوا بدورهم يتذمرون من الوزير المفوض ويعددون أعماله، وأضافوا قائلين: انه يتقاضى نقوداً مقابل السمات التي كان يمنحها، وذكروا حوادث أخرى من هذا القبيل. وهكذا رأيت نفسي بين طرفين متناقضين، فبدأت عملي محاولاً جهدي التوفيق بين الطرفين من جهة، ومراقبة الوضع وتنظيم العمل من جهة أخرى.

لذلك بدأت بدراسة المعاملات والاضرابات السابقة ووثقت اتصالي بالموظفين، وطلبت منهم أن تكون المراجعات والمعاملات بواسطتي إلى الوزير. وهكذا مر شهر ورأيت خلاله أن الوزير لا يقوم بعمل ولا يطلب شيئاً سوى منح السمات من قبله شخصياً. في حين يقضي بقية الموظفين أوقاتهم بمعالجة الصحف والمجلات. هذا على الرغم من وجود عدة قضايا دبلوماسية معلقة بين العراق وإيران.

موجودة في أعضائها وقد أهملت معالجتها منذ مدة. ولذا جمعتهما ودرستها، ثم قابلت الوزير المفوض لمشاورته بشأنها، ولكنه بادرني قائلاً: "هذا ليس من شأنك ولا تتدخل بالسياسة العليا. انت كنت فتنصلاً.." ولهذه الدراية أجبت الوزير: طيب، واستدرت لأخرج من الغرفة، فبادرني قائلاً: انني لاحظت أنك تخرج من المفوضية كل يوم بعد الدوام مع الموظفين، وانني أرى من المناسب أن تخرجوا هكذا جميعاً. فلم أفهم قصده حينذاك، وأجبت: اني أنا الذي طلبت من الموظفين ذلك، حتى لا يترك أحدهم المفوضية قبل انتهاء الدوام. وحتى أكون على اتصال دائم معهم، وخاصة لأننا في بلد أجنبي ومن المستحسن أن نعرف تصرف كل موظف ينسب للمؤسسة؛ فلم يرد علي وسكت.

ويظهر أن اتصالاً بالموظفين لم يرق له، فكان يسعى جهده للتفريق بيننا باختلاق الوشائيات خفية. وقد تجلّى غيطة عندما دخل غرفتي صبيحة أحد الأيام، وطلب مني أن أكتب له في الحال تقريراً شاكياً فيه كلا من السادة هاشم خليل وإبراهيم الزئبق وعبدالحق فاضل، وأن أطلب في الوقت نفسه مضاعفة الكتاب، لكثرة وتراكم الأعمال. ولما بينت له أن المذكورين أعلاه من أحسن الموظفين عندنا، وليس هناك ما يوجب التذمر منهم، وأن أعمالنا في المفوضية ليست بالكثرة التي تتطلب مضاعفة عدد الموظفين، اشتد انفعاله وحنقه، وترك غرفتي ولم يعد مرة أخرى.

بعد هذه الحادثة بعدة أيام، وصلت سيارتي الخاصة من الهند إلى المحمرة بواسطة توماس كوك. وكان عنوان المعاملة الموجبة لي مكتوباً (شارشادافير)، بدلاً من سكرتير أول. وقد أرسلت المعاملة من قبل نائب القنصل في كراچی مؤيدة من قبل القنصلية العراقية في المحمرة. وعندما أخذت هذه الأوراق إلى الوزير ورأى العنوان الموجه لي، غضب واحتد قائلاً: لا يمكن أن تكون السيارة لك بهذا العنوان، وأن هذا تزوير. وانني لا أقبل جلب هذه السيارة، وانها ليست ملكك بل هي تعود إلى بسعر رخيص. فلم يعطوني ذلك، فكيف يجوز لك أن تملك سيارة؟ فأجبت: أرجو من معالي الوزير أن ينتبه لما يقوله، فأولاً: إن الحكومة العراقية لا تعطي الموظفين سيارات، وثانياً: إن السيارة ملكي وإن موظفين آخرين أخرجوا مثيلتها، وإن وزارة الخارجية العراقية بصورة خاصة قد توسلت لدى السفارة البريطانية في العراق لتسهيل هذه المعاملة لي. كما وإن الوزارة قد أعلنت حكومة الهند والمفوضية بذلك، وانني عند سفري من كراچی لم أجد باخرة لتحميل سيارتي إلى هنا. لذا فقد تركتها أمانة عند قنصليتنا هناك، ليرسلوها لي بعدئذ، والي أرجو من معالي الوزير أن يستعمل كلمة التزوير في محل آخر يليق بها. وقد أنهى كلامه بقوله: لن أكتب للحكومة الإيرانية لشحن سيارتك بالقطار إلى طهران. ولذا اضطررت على ترك الغرفة، ورفعت تقريراً مفصلاً بتاريخ ١٩٤٥/٦/١٠ إلى وزارة الخارجية - صورته مرفقة طياً-، وقد قدمت صورة منه إلى معالي الوزير.

بعد مدة وصلتنا برقية من وزارة الخارجية العراقية تبين أن السيارة عائدة لي، وتطلب من المفوضية إجراء جميع التسهيلات اللازمة لجلب السيارة إلى طهران، لكن الوزير رفض أمر الوزارة.

وقد سببت هذه التأخيرات إبقاء السيارة في المحمرة في العراق شهوراً، فأنثرت فيها رطوبة الجو والبحر، كما سرقت منها بعض أقسامها حسب شهادة الإخراج وتصديق القنصلية في المحمرة. وقد تراكمت المصاريف عليها لحساب شركة توماس، فاضطرت أخيراً إلى التثبيت شخصياً لجلتها إلى طهران، وقد كلفني أكمال نواقصها المسروقة نفقات كثيرة واضطرت لصيغها من جديد.

بعد ذلك طلبت مكرراً من وزارة الخارجية تضمين المسيب والضرر الحاصل من جراء التأخير والنقل، لكن النتيجة لم تصلني أبداً. إن ظهور سيارتي الأنيقة في طهران كَوْن صدمة قوية لمعالي الوزير، فلم يعد يرغب في أن يرى سيارته القديمة التي صار منظرها رديئاً بالنسبة لسيارتي، فما كان منه إلا أن يأمر بمنع دخول سيارة السكرتير الأول فناء المفوضية، مع جواز دخول سيارات أرباب المصالح إلى فناء المفوضية الواسع. ولكنني لم أهتم بهذه الأعمال الصبائية، وجعلت سيارتي تنتظرنني في خارج بناء المفوضية.

في ذلك الحين لم يجسر أحد من العراقيين على الدخول إلى المفوضية، على الرغم من وجود ما يقارب ٤٨٠ عراقياً من ذوي المكانة في طهران، ولم يكن يسمح لأحد منهم دخول المفوضية. كأنهم ليسوا عراقيين وليست هذه المفوضية عراقية.

وأذكر هنا حادثة شاهدها شخصياً، وهي أن أحد التجار الكبار دخل إلى المفوضية ليجدد جواز سفره. ولما صار في غرفة وكيل القنصل في تلك اللحظة، دخل معالي الوزير الغرفة وأشار إليها. وما أن وقعت عينه على التاجر، حتى طرده من المفوضية. ومع ذلك، فإن الوزير كان يرسل بين حين وآخر قوائمهم إلى بغداد، مبيناً فيها مصاريف دعوات موهومة بقيمتها ويذكر فيها أسماء بعض العراقيين زاعماً أنه دعاهم؛ وأذكر دعوة ٣٠٠ مدعو عراقي ومصرف ١٥٠ ديناراً، في حين أنني وباقي الموظفين لم نسمع إلا حفلة أقامها لستة أشخاص فقط، وهكذا كانت معاملة معالي الوزير المفوض للعراقيين.

وسما يلتفت النظر انه كان يتهي بنفسه المعاملات الخاصة بسمات المراجعين وجوازاتهم. وكان يتابعها بيده من غرفة إلى أخرى، حتى انه دخل غرفة الكتاب ذات يوم أكثر من ثلاثين مرة. وقد شاع عنه أن أحد فراشي مفوضية أخرى سأل من الملحق عبدالحق فاضل: من هذا الذي يدور بالبساوورتات بين الغرف؟ ولم يجد عبدالحق فاضل جواباً إلا أن يقول: انه رئيس الفراشين.

ان ما ذكرته أعلاه كان من بواعت دهمشي، خاصة وأنا في بداية عهدي بالاشتغال مع مثل هذا الوزير. فلما استفسرت عنه من باقي الموظفين، طلبوا مني الانتظار للجواب على ذلك حتى يحين موسم الزيارات، حيث يكثر عدد المسافرين إلى العراق لأرى بعيني المخازي التي تقع في المفوضية.

لقد صبح ما ذكره، فإن الوزير كان عليه أن يتخذ إجراءات منتظمة لتسهيل سفر هؤلاء الزوار للعتبات المقدسة، إذ من المعروف لدى الجميع أن آلافاً من المسلمين الإيرانيين يحرسون على زيارة العتبات المقدسة في العراق. إلا أنه بدلاً من وجوب تشجيع وتسهيل زيارة هؤلاء للعراق، فانه -مع

الأسف الشديد- كان يخلق للزوار عراقيل ومشاكل تعيقهم عن السفر، وكان يذيقهم ألواناً من العذاب ويضع أمامهم الصعوبات والعقبات، فيضطرون إلى سلوك سبل ملتوية لتأمين هذه الزيارة.

لقد ظهر لي أنّ المفوضية كانت تتقاضى في السابق مايقارب ٥٠٠ تومان من الذين يريدون السفر كتأمينات، في حين أن الوزير المفوض قد ترك للشرطة الإيرانية القيام بهذا العمل، وأفادهم بذلك فائدة عظيمة وأضر بالعراق. وإن هؤلاء الزوار كان عددهم يبلغ عشرات الآلاف، فكان يذيقهم مر العذاب، لكي يحصلوا على جوازات سفرهم. فقد كان على الزائر المسافر أن يتمكن أولاً من إنهاء جواز سفره عند الشرطة المحلية، ثم يراجع المفوضية العراقية في وسط الجمهور المزدحم. وبعد توصلات عديدة وانتظار لأيام طويلة يستطيع الحصول على تأشيرة جواز سفره من قبل الخادم الخاص للوزير المفوض. وبعدئذ يراجع البنك المملّي الإيراني ليسلم التأمينات، ومرة أخرى يراجع المفوضية لإنهاء معاملات أخذ السمة الرسمية، وبعد الانتظار الطويل تحت الأمطار والثلوج (في سنة ١٩٤٤) حتى يتمكن من الحصول على الجواز.

عندما حل شهر محرم في أول يوم عندما أتيت إلى المفوضية صباحاً، رأيت جمهوراً كبيراً على بابها يبلغ عددهم الألفين، والأمطار تنساقط بشدة وأبواب المفوضية مغلقة. فشقت طريقي بصعوبة واستطلعت بعد مدة وبعد الصباح الطويل أن أجعل بواب المفوضية يفتح لي الباب الصغير. فلما سألت عن أسباب غلق الباب، أجابوني: ان الوزير أمر بذلك، فبقيت نحو الساعة والنصف في غرفتي. وبعد ذلك ذهبت إلى غرف الموظفين، فإذا بهم جميعاً بلا عمل، ولما استفسرت من نائب القنصل حينذاك السيد هاشم خليل عن سبب تأخير الجمهور وعدم انجاز معاملاتهم؟ أجابني ضاحكاً: ان جوازات سفرهم جميعها عند الوزير وهو بنفسه جمعها، لذلك فإنه ينتظر وصولها منه لانجاز معاملتها. فلما سألت عن معنى ذلك؟ ظهر لي أن الوزير كان يجمع الباسپورتات بواسطة الفراشين نوري وعبدالحسين، حيث كانا يأخذانها من المراجعين الواقفين في الخارج، وتم يسلمانها إلى الوزير. فيقوم هذا بدوره بإرسال جوازات السفر إلى نائب القنصل لإنجاز معاملاتها، وبذلك يحصل أصحاب هؤلاء الجوازات فقط على التأشيرات دون غيرهم.

وبالفعل عندما قاربت الساعة الثانية عشرة من الدوام، دخل الفراشان غرفة نائب القنصل حاملين كمية من جوازات السفر التي جمعت عند الوزير. وبعد ذلك فتحت أبواب المفوضية وبدأ الفراشان بمناداة أصحابها لاجراء معاملاتهم، في حين عاد الباقون ادراجهم دون جدوى.

وفي صباح اليوم التالي عند ذهابي للمفوضية، رأيت نفس الوضع يتكرر، ونظراً لالمامي الجيد باللغة الفارسية والاذرياجانية، اندمجت بين الجمهور لاستعلم عن الوضع، فوقفت على الحقيقة المخزية وهي: ان على كل شخص يود الحصول على التأشيرة، أن يقدم جواز سفره وبطئته ٤٠ توماناً إلى الفراش الذي يقوم بدور الوسيط. وعند رجوع الفراش نوري للمرة الثانية، شاهدني بين

الجمهور، ولكنني استطعت بدوري أن أضبط سبعة جوازات سفر، بداخل كل واحد منها أربعون توماناً. بعد ذلك فتحت الباب ودخلت غرفة الوزير رأساً ورأيتة ينظر في بعض الجوازات. وقد وضعت أمامه الجوازات والدرهم التي مسكتها بيد الفراه المذکور، وطلبت منه ان يأمر بالتحقيق ضد الفراه نوري، وضد أصحاب جوازات السفر المضبوطة. فأجابني قائلاً: "طيب طيب..."، ولكنه لم يفعل شيئاً. وعلاوة على ذلك، فقد أخذ النقود من جوازات السفر المضبوطة التي أعطيتها إياه، ولم يرجعها إلى أصحابها. وهكذا مرت الأيام ونفس الأحوال تتكرر، وأنا مستمر بضبط جوازات السفر وتقديمها لمعالي الوزير المحترم!

غير أنه بعد مدة من الزمن بدأت الجرائد الإيرانية تشن هجوماً عنيماً على تصرفات المفوضية، ذاكرةً الوضع الذي يجري فيها مفصلاً [وقد قدمت صوراً من تلك المقالات المخزية التي تظهر فيها فضيحة الحادثة في طهران، إلى وزارة الخارجية].

وبعد نشر هذه المقالات في عدة جرائد وسكوت الوزير عنها، تأثرت لهذه الأوضاع كثيراً. وقد كرر الموظفون الآخرون بياناتهم السابقة -عندما كنت وقتئذ في الهند-، فقد شنت الجرائد الإيرانية ضد المفوضية هجوماً مثل الهجوم الذي تشنه هذا العام، وأخبروني بأن نسخ تلك الجرائد العائدة للسنة الماضية محفوظة في الأضبار، ويمكنني مشاهدتها ان أردت.

وعلى هذا طلبت الأضبار، وتمكنت من قرائتها، وأنا في أشد العجب والدهشة مما حدث. فعلى الرغم من كل ما سبق ومن تكرار هذه الحوادث المخزية في السنة الماضية، فإن وزارة الخارجية العراقية لم تسمع بها، وإن المفوضية نفسها لم تفعل شيئاً في وقتها. بعد هذا، رأيت من الواجب علي أن أجمع هذه المقالات وأقدمها للوزير المفوض، وزجوت منه القيام بالاجراءات المقتضية وعدم إعطاء المجال لهذه الشكايات، ولكنه لم يفعل شيئاً، عدا جوابه: طيب طيب، ولم يعدل عن تصرفاته السابقة ولم يغير الحكومة العراقية ولم يقدم احتجاجاً إلى الحكومة الإيرانية. وبناء على هذا الأمر الواقع والهجوم المتواصل على المفوضية التي بدلاً من أن تمثل العراق تمثيلاً حسناً وترقي شأنه، قد حطت من قدره وجلبت له العار والخزي، لهذا دفعتني وطنيتي وضميري إلى القيام بالواجب، وهو اخبار وزير خارجيتنا بما يجري في طهران. مرفقاً نسخاً من مقالات الجرائد المحلية التي تبين الوضع مع صور من ترجمتها. ولذلك أخذت الآلة الكاتبة إلى غرفتي الرسمية وكتبت الرسائل بنفسي حتى إنتهاء وقت الدوام. ولم أستطع إتمام ما بدأت به، فوضعت الأوراق ونسخ الجرائد في درج مكتبي وأقفلته، وتركزت المفوضية. وعند رجوعي في اليوم التالي، وجدت درج مكتبي مكسوراً، وقد سرقت منه جميع الأوراق، ونسخ الجرائد، ومعها طوابع بريدية بقيمة ٥٠ ديناراً ودفتر الشيكات الخاص بي، مع ثلاث رسائل شخصية.

وطبيعي كان أول من سألهم هما الفراشان نوري وعبدالحسين، فاعترفا بدخول الوزير المفوض بنفسه إلى غرفتي واشتغاله بفتح مكتبي، وثبت لي أن السارق هو الوزير. على هذه الأحوال المؤسفة، فقد جمعت نسخاً أخرى من الجرائد المذكورة، وكتبت تقريراً مفصلاً عن الحالة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٥، ألحقت بذلك التقرير خمس مرفقات وعريضة عن سرقة مكتبي، طالباً فتح تحقيق وأرسلت جميعها إلى وزارة الخارجية وصورة منه إلى الوزير المفوض ليعلم بما فيها.

بعد هذه العادثة بعدة أيام، دخل الوزير المفوض غرفتي فجأة، صائحاً: "انظر أقول لك! كما أنك دبرت المؤامرة التي أسقطتني من وزارة المعارف لأجل نوري السعيد وطله، فالآن تكتب التقارير وترسله". ثم هاجم عليّ بصياح شديد، وذلك بحضور نائب القنصل عبدالحق فاضل. ونظراً لوجودنا في بلد أجنبي طبعاً شعوري، فلم أقدم على عمل شيء، سوى أني أشرت له إلى باب الغرفة وقلت له: اخرج. وفي أثر ذلك، ترك الغرفة حالاً وخرج، ولما كان من المستحيل أن أتمكن من الاستمرار في الاشتغال معه واحترم هذا الشخص، فقد أرسلت البرقية التالية إلى بغداد وتركت المفوضية.

وزارة الخارجية - بغداد، ١٩٤٥/٢/١٠.

محرم الوزير عليّ في غرفتي بحضور الموظفين واضطرت إلى ترك عملي، أرجو إرسال محقق وجميع إخبارات الوزير غير صحيحة.

عزيز باملكي

إن الوزير المفوض عندما كسر مكتبي وسرق أوراق، كان على علم بأنني سأعرض الوضع في طهران على بغداد. وقد كتب برقية إلى بغداد مفيداً بأنني أحرض الجرائد الإيرانية على ماكتبته، ولا بد أن اهتمي ببعض التهم التي لا أعرفها. وعلى هذا، فإن السيد أرشد العمري وزير الخارجية حينذاك، بدلاً من أن يفكر ويقرر أن الواجب والمنطق يقضيان عليه القيام بالتحقيق في هذه الحالة الخطيرة، غير أنه نظراً لشراسة طباعه ومجهوره المعلومين عند الجميع وسكوت مدير الخارجية العام فاضل الجمالي العلقي بتأثير طائفته على أعمال الوزير المفوض، فقد أصدر قراراً حالاً بإنهاء خدماتي وفق المادة ٢٦ من قانون الخدمة الخارجية لسنة ١٩٤٠، مع عدم مراعاة منطوق نص المادة القانونية المذكورة، حيث أنه لم يرفع تقريراً تحريراً عن أسباب إنهاء خدماتي. ولم يتخذ مجلس الوزراء قراراً بذلك حسب مقتضيات القانون، بل كل ما عمله أن أعد الإزادة الملكية وعرضها فوراً على البلاط الملكي بنفسه، واستحصل الموافقة عليها. وعلى هذا الوجه انتهت خدماتي ظلماً وغدراً وأبلغت المفوضية، وذلك بتاريخ ٤ شباط ١٩٤٥.

عند رجوعي إلى بغداد قابلت وزير الخارجية أرشد العمري، فقال لي: بأنه لم يكن يعرف عن مقالات الجرائد والقضية شيئاً، ولكن الأمر انتهى ولا يمكن تصحيحه الآن، ويمكنه استخدامي في

الوظائف المدنية. وذكر لي أن إحدى النساء المسماة (توريكيش برنس) راجعته حسب توصية توفيق السويدي، فلما قابلها تحدثت عن عباس مهدي وأنه هو المحق وانني متجاوز عليه، ولذلك اعتمد على برقيات عباس مهدي.

وأضاف انه مسافر حالياً إلى سان فرانسيسكو. وبعد ذلك راجعت رئيس الوزراء في ذلك الوقت حمدي الباجه جي، وعندما بينت له القضية بتفاصيلها، أجابني بكل تأثر بأنه لم يكن يعرف المشكلة كما هو. وتعجب وتأسف كيف جرت القضية وتمت بدون تحقيق؟ وأضاف بأنه سيحقق فيها ويطلب إرسال محقق إلى طهران ولا يقبل هذه الحالة المخزية والغدر. ثم وعدني بإعادة كافة حقوق كاملة، ووعدني بتعديل بعض المواد من قانون الخدمة الخارجية لسنة ١٩٤٠، التي تعين مثل هذا التصرف.

والحقيقة انه بعد مراجعاتي إلى سمو الوصي وولي العهد هو بالذات، قرر مجلس الوزراء تعديل قانون الخدمة الخارجية، وخاصة المادة ٢٦ منه بموجب إشارة خاصة من البلاط الملكي بتاريخ ١٢ مايس ١٩٤٥. رقم ٣٧٧ إلى مجلس الوزراء.

غير ان تبدلات وتأجيلات الوزارة والمجلس سببت تأخر هذا التعديل المنوي استصداره، وما انني أضغ أمام القارئ ما يأتي:

١. كنت أرى بعيني الأعمال السيئة والتصرفات الشائنة -التي ذكرتها سابقاً- تحدث في المفوضية، وجراند إيران تكتب عنها بلهجة مؤلمة لاذعة، وكلها تمس كرامة وسمعة البلاد. وان المفوضية بدلاً من أن تقوم بتحسين مركز العراق ورفع سمعته، كانت تفسح المجال للإساءة إلى هذه السمعة، وان الوزير المفوض هو المسبب الوحيد لذلك. فهل من الانصاف والغيرة الوطنية أن أسكت على ذلك؟ ولا أحاول اخبار الوزارة التي أنا مرتبط بها؟ وهل الاخبار عن هذه الأمور الحقيقية والواقعية تشكل جرماً أحاسب عليه وتنهى خدماتي وبدون سؤال وجواب؟ ام أن ماقت به يستوجب شكري لحسن قيامي بواجباتي، حينما يتطلبه القانون والمنطق والوجدان؟

٢. عندما رجعت من إيران عائدأ إلى بغداد، بادرتي أرشد العمري قائلاً: إن الوزير المفوض يدعي أنك قد حرضت الجرائد الإيرانية لتكتب ضده، لذلك فإنه تعجل بانهاء خدماتي. ولكن لو فرضنا جدلاً بأنني قد قمت بهذا التعريض فعلاً، فما القول بما نشرته الجرائد الإيرانية في السنة السابقة حيث كنت في الهند؟ وقد جرت القضية المخزية نفسها في المفوضية للسنة المذكورة، فهل كنت أنا المحرض أيضاً؟

ولكن في الحقيقة والواقع أن أرشد العمري لم يقرأ تقاريري ولم يجز أي تحقيق عن ذلك، بل انه حكم عواطفه وأخذ حيفه من جراء تحقيقات بعقه في المجلس العرفي في قضية سماسرة بكر صديقي، وأنهى خدماتي بصورة كبقية.

٣. ان محتويات المقالات المنشورة لم تكن في انتقاد الوزير المفوض فحسب، بل كانت طعنات مؤلمة ضد مملكتي، تلك المملكة التي دافعت عن كيانها وشرفها طيلة حياتي العسكرية راميةً بنفسني في النار. وكم مرة همت بتضحيات وأعمال لرفع النكبات والمؤامرات الدنيئة التي انتابت البلاد في بعض أيامها السوداء وفي وقت صمت الجميع ولم يحركوا ساكناً، وقد وقفت أمام الذين أرادوا ان يلقوا بمملكتنا في المهالك. فيها ترى لم قيمت بكل ذلك؟ ألم يكن لحفظ وإعلاء شرف كيان البلاد مدفوعاً بواجبي الوطني واعتزازي به؟ وعليه، لما كانت هذه هي الحالة هنا، فكيف إذاً يمكنني أن أعمل شيئاً يمس بسمعة مملكتنا في طهران؟ كما أن إخلاصي للوطن دفعني إلى أن لا أسكت ولن أسكت عن هذه الحالة المخزية، التي شاهدتها بعيني وثبتها فيما عرضته معروضاتي بعشرات من الشهود، ورأيت من الواجب أن أخبر المراجع العليا في وطني. فهل يكون جزائي لقاء قبائي بهذا الواجب، إنهاء خدماتي بلا تحقيق ولا محاكمة؟

٤. ان أرشد العمري عندما استلم برقية الوزير المفوض، خطر بباله ويتأثر الجنس اللطيف، إنهاء خدماتي حالاً. ولكن في هذه الأثناء شاء القدر أن تقع الجرائد الإيرانية بيد معالي داود الحيدري، وان المشار اليه قد زار وزارة الخارجية وبرز الجريدة إلى فخامة أرشد العمري، وهذا بدوره تعجب واستغرب وذهب إلى غرفة فاضل الجيمالي مدير الخارجية العام، وهناك وجدوا تقارير وقصاصات الجرائد. عندئذ فقط طلبوا شخصاً ليترجم المقالات. وبعثوا على مستشار المفوضية الإيرانية الغاي بهنام وسألوه عن كيفية نشر هذه المقالات ضدينا. والمستشار أجابهم قائلاً: بأن الجرائد في إيران حرة، وكان بإمكان الوزير المفوض عباس مهدي أن يقيم الدعوى ضدهم هناك. ثم أضاف قائلاً: بأنه قد وصلته أيضاً شكاوي ضد أعمال مفوضيتنا، مثبتة بالقضايا الواقعة والنشريات الرسمية عن ذلك (اني أعرف أن عباس مهدي....)، تلك الكلمات المخزية التي لا يمكن أن أكرر تدوينها فيما أعرضه هنا.

٥. على الرغم مما تقدم، فلو فرضنا بأنني كنت مقصراً، كان من الصواب في الأقل قراءة تقاريري ولو بصورة بسيطة، واستجوابي والتحقيق معي للتأكد منها وبعد ذلك يتقرر مصيري. إن القواعد الأساسية في شرائع وفوائن المبعثات الدبلوماسية والديساتير الوجدانية والانسانية في جميع أنحاء العالم، تنص على أنه إذا قبض على القاتل بالجرم المشهود أو الجاسوس في ساحة القتال بالفعل المشهود، يجب أولاً محاكمته ثم الحكم عليه.

غير أن عدم الأخذ بجميع هذه الأصول القانونية والوجدانية بنظر الاعتبار، وتحت تأثير إحدى السيدات التي زارت فخامته لهذه الغاية، جعلته ينهي خدماتي غداً وظلماً ومخالفاً لمنطوق النص القانوني، ومخالفاً للعدل الذي ينادي به العالم وتدعيه الدولة العراقية.

٦. أناشدكم بالله، هل يجوز في قانون العدالة أن اتعرض لهذا الغدر والظلم وتبقى مراجعاتي بدون جواب ولا تحقيق؟ ويسود حياتي هذا الظلام الدامس وأبقى معذباً وقلبي مكسوراً، ولا أتمكن من المطالبة بحقوقى المغصوبة طيلة عشرات السنين؟ مع أن تقاريرى الرسمية وشهود العيان أحياء يرزقون ويؤيدون الحقيقة، وليس هناك من يجيب دعوة المستغيث المظلوم والمغدور!

قائمة بأسماء الشهود:

السيد هاشم خليل، موظف بوزارة الخارجية.

السيد إبراهيم زبيك والسيد عبدالرحمن البصام، موظفان في وزارة الخارجية.

السيد عبدالحق فاضل، قنصل.

السيد حكمت عبدالرزاق، محاسب في وزارة الخارجية.

السيد سامي حميد، محاسب في وزارة الخارجية.

السيد قاسم حسن، المعامي.

السيد ممتاز عارف، مدير الزراعة السابق.

السيد باقر حسيني، مدير البريد والبرق العام السابق.

السيد عبدالمسيح جويده.

السيد محي الدين مميز، وزارة الخارجية.

السيد ديبونووو سيوميشون، مدراء نقلات شركة ليهانت اكسپريس.

السيد صبري، مدير السينما في طهران.

السيد طباطبا، السفارة المصرية.

السيد روشن فكر، مدير شروانتور طهران.

السيد حاجي كاظم، إيرايني صاحب كراج الشرق.

السيد الشيخ آغا امير شيرازي.

السادة: جورج نعيم، وجورد اوانيسوف، وصالح المصري، وكامل حسو، ونعيم سوفير، وكامل حلي، وعدد كبير من الرعايا العرب الآخرين.

السيد آغا يهنان، مستشار السفارة الإيرانية السابق.

أصحاب الجرائد الإيرانية.

موظفو شعبة جوازات السفر في وزارة الخارجية الإيرانية في ذلك الحين.

التقارير والعرائض المقدمة لوزارة الخارجية ورئيس الوزراء بهذا الخصوص من طهران، بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٠، ١٩٤٥/١/٣٠، ١٩٤٥/٢/٤، ١٩٤٥/٢/٤، مع مقالات لسبع جرائد إيرانية إلى وزارة الخارجية. في بغداد: ١٩٤٥/٣/٨، ١٩٤٥/٤/٢٤، مع قائمة بأسماء الشهود وخلاصة نشرات سبع جرائد إيرانية، والمواد التي يجب التحقيق بصددتها إلى وزارة الخارجية. ١٩٤٦/٢/١، ١٩٤٦/٣/٦، ١٩٤٦/٤/٢٤، ١٩٤٨/١/١ إلى مقام رئاسة الوزراء بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٢. عرض تفصيلي إلى مقام رئاسة الوزراء، وصورة منها رفعت إلى سمو الوصي وولي العهد بتاريخ ١٩٥٠/٣/١، ٢١ حزيران ١٩٥١، تكراراً إلى مقام رئاسة الوزراء، وأخيراً عرضة قدمت بتاريخ ٢٦ أيلول ١٩٥١، وقوبلت كلها بالسكوت.

ترجمة

بعض المقالات المنشورة في الصحف الإيرانية ضد الوزير المفوض السيد عباس مهدي صورة المقال المنشور في جريدة (اطلاعات) الإيرانية، بقلم إسماعيل خليلي، بتاريخ ١١ دي ماه ١٣٢٢، الموافق ١٨ كانون الثاني ١٩٤٤

تشهد صفحات جريدتنا بأننا بذلنا حتى الآن غاية جهدنا، للامتناع عن الانتقاد الاتي للمواقع التي يحدونها واجبنا الاجتماعي ويؤنبنا ضميرنا عليه، ومن واجبتنا أن لا نغض الطرف عنها، وهي أعمال المفوضية العراقية في طهران. ونحن أسفون غاية الأسف، أن الواجب الاجتماعي يضطرنا أن ننتقد أعمال هذه المفوضية المحترمة.

ولما كنا ذوي علاقة خاصة بجارتنا العزيزة المملكة العراقية، التي يربطنا بشعها روابط وثيقة، وليس بمقدورنا أن نسمع في غيابها أدنى كلمة شائنة. لذلك نجد أن الواجب علينا بالإشارة إلى بعض الحقائق المرة التي تجري اليوم في تلك المفوضية، آمليين أن تلتفت إليها الحكومة العراقية لوقوع هذه الأعمال التي لا زالت تجري منذ مدة في دار المفوضية، صيانة لشؤونها الاجتماعية. لقد علمنا منذ مدة أن المفوضية العراقية نشرت إعلاناً صرحت فيه بأنها تؤشر على جوازات السفر بأي نحو من الأنحاء، غير أن بعض الأشخاص الذين يذهبون إلى هذه المفوضية يستطيعون الحصول على السمة بوسائل خاصة؟ بيد أننا كنا في شك من مثل هذه الأمور والادعاء الذي صرنا نسمعه، وهكذا بقينا في الشك حتى علمنا أن المفوضية العراقية تؤشر على جوازات خاصة، علماً أن الجوازات التي قدمت إليها في أحد الأيام أشر عليها بصورة...؟

بناء على ما تصوره في قلوبنا من الود والاعلاص لصديقتنا وجارتنا، فقد كلفنا أحد مراسلينا بالذهاب إلى المفوضية ودرس الحالة ومعرفة الحقيقة وتنظيم تقرير لنا.

(هذا هو ما ينتقله لك المراسل في تقريره)

أجل ذهبت إلى المفوضية العراقية، حيث شاهدت حشداً مؤلفاً من ٦٠٠-٥٠ شخصاً إيرانياً مجتمعين على باب المفوضية، ممن كانوا ينتظرون دورهم لختم جوازاتهم من قبل المفوضية، ليذهبوا بها بعدئذ إلى البنك ويسلموا التأمينات، ثم يرجعوا إلى المفوضية للتأشير على جوازاتهم.

عندما سألت رجال الحشد عن سبب امتناعهم في تسليم جوازاتهم لختمها؟ أجابوني: ألم تر أن الباب مغلق؟ فأجبهم: فإن كانت الحالة كذلك والباب مغلق، فلماذا لم تركوا الباب وتذهبوا إلى أعمالكم؟ فأجابني بعضهم: بأن بعض الأشخاص في المفوضية يأخذون مقداراً من النقود، ويستلمون الجواز فيختمونه ثم يعيدونه. ولقد تعجبت غاية التعجب من هذا الجواب، وأثناء ذلك خاطبني أحد الأشخاص -وأظنه من سكان المناطق الشمالية الإيرانية- قائلاً: إذا تريد استحصال السمة على جوازك، اذهب من ذلك الباب الصغير، حيث سيستلم سائق الوزير الجواز ويضع السمة عليه. أما أنا فأسرعت حالاً إلى ذلك الباب الذي شاهدت بضعة أشخاص يدخلون إلى المفوضية واحداً بعد الآخر. بعد أن تعطلت زمناً ليس بالقصير، طالباً من الخدم إرشادي إلى الوزير المفوض، لم أجد أذاناً صاغية منهم. وبعد حيرة وقضاء مدة طويلة، أشار إليّ سائق الوزير بأن تفضل، حيث أرشدني إلى غرفة خادم بك، الذي أظنه كاتب المفوضية. عندئذ أبدت للخادم رغبي، فأجاب: بأن هناك بعض ملحوظات، حيث يسمح أحياناً بوضع السمة ويمتنع أحياناً وضعها. واني لا استطيع توضيح هذه الملحوظات. فسألت خادم بك: هل يمكنني أن ألتقي بالوزير المفوض؟ بعد ذلك دق جرسه عدة مرات، فدخل الخادم فقال له: قل للوزير بأن هناك من يريد الالتقاء به. فأجاب الخادم: انه لا يستطيع إخبار الوزير بذلك، لانه هو في حالة عصبية. أما خادم بك فنادى الآخرين وكرر عليهم القول، فسمع الجواب نفسه.

أخيراً، ذهب سائق الوزير الذي كان أشجع من الخادم واستحصل الرخصة للالتقاء. دخلت بكل حشمة إلى غرفة الوزير واعتذرت بكل دقة من أنني ضيعت شيئاً من وقته الثمين، ثم سألت الوزير: إذا كانت المفوضية تمنح السمة لجوازات الزيارة، فلم تغلق الباب على الناس؟ ولم لا تقبل من الباب الكبير الجوازات؟ وان كانت السمة ممنوعة، فلم تمنح لبعض دون بعض آخر؟ وفي هذه الأثناء هاجمني الوزير بطراز عجيب ومنتهي العصبية، وقال لي: "وما شأنك أنت؟ أنت... في هذه الأمور؟ هؤلاء...". ثم تكلم كلاماً كثيراً آخر، ذكره هنا غير مناسب!

وعندما شاهدت أنني أواجه شخصاً يخالف تصوراتي وأفكاري وما كنت أنتظر منه ذلك، فقد امتنعت عن الجواب. وحينما خرجت من غرفته ودرست الموضوع وفحصت الأمر، علمت أن الوزير نفسه له ضلع في جميع الأعمال. واني لأسف غاية الأسف عن التصريح بمثل هذه الحقيقة. اننا متأثرون من هذه القضية غاية التأثير. فنأمل أن توفد وزارة الخارجية العراقية محققاً، يضع حداً لهذه الأحوال المؤسفة. كما نأمل من الحكومة الإيرانية تعيين مكلف بهذا.

ترجمة المقال المنشور في جريدة آزادي خلق، طهران، العدد ١٠٩، ٩ بهمن المصادف ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٥:

إلى: حضرة المدير المحترم

بناءً على علمي بحسن نواياكم، ويعلمي بأن غاية صحيفتكم هي الدفاع عن حقوق سواد الناس والنضال ضد المظلمين، لذا أرجو أن توافقوا على توجيه بضعة أسئلة إلى وزير العراق المفوض، لذلك أرجوكم نشر هذه الحقائق تمييزاً للواقع.

ذهبت نهار الأحد المصادف ٢٤ دى ماه، مع أحد أصحابي الذي كان يود السفر إلى كربلاء للتشرف بالزيارة للمفوضية العراقية لأخذ السمة. وقد شاهدنا لأول مرة الجماهير الغفيرة من الناس محتشدة هناك بانتظار دورهم لنيل السمة، وهم ينتظرون مع جناب الوزير المفوض وبعد بضع ساعات مرت على انتظارنا ووقفنا تحت الثلج والمطر والبرد القارس عند باب المفوضية، تشرف جناب الوزير المفوض بسيارته الخاصة، حيث دخل غرفة الوزارة دون الالتفات إلى هؤلاء المنتظرين المساكين الذين كانوا يرتجفون في ذلك البرد القارس. وبعد أن أجريت لجنابه التشریفات اللازمة، أصدر أوامره بمنح السمة. وفي هذا الموقف كاد الحجر ينفطر على حال هؤلاء المساكين المنتظرين، إذ كنا نشاهد كل واحد من هؤلاء يتوسل هذا وذاك من القائمين بعملية منح السمة. إذ كان الواحد منهم يقشيت بأذيال هذا، والثاني يلقي بدموعه على أقدام ذلك، وثالث يقول مانسه: يا ناس هل أداء زيارة الإمام يجب أن تجرى فيه لعبة الرشوة، وهل يجوز دون آخرين؟

أما الحقيقة في الأمر، فهي أن هذا الزائر المسكين بعد أن كان قد تكبد المشقات ووضع التأمينات في البنك تنفيذاً لأمر الوزير، وقد حصل على تلك التأمينات بكل جهد ومشقة. إن هذا المسكين عندما جاء لأخذ السمة، كان نوري-اسم أحد القراشين- يطالبه بالرشوة، ولا شك أنه إذا لم يدفع هذه الرشوة لم تمنح له السمة. وكان أولئك المحتكرون الذين يلبسون لباس الزهد والتقوى يملكون النقود، فيعطون هذه الرشوة وينالون السمة دون أن يكون لذلك تأثير فهم. إلا أننا نقول: هل يجب على أولئك المساكين الذين لا يملكون هذه الثروة، أن يتحملوا مثل هذا الظلم والجور؟ بالله عليكم اسألوا هذا الوزير: إن سكان هذا القطر الذين لم يضمنوا عليكم بحسن ضيافتهم ولملفهم وحفاوتهم نحوكم، هل يجوز أن تخيّبوا آمال هذا العدد العديد من الناس؟ الذين يريدون السفر لأداء الزيارة ممثلين الإسلام في إيران، وذلك بمعاملتهم مثل هذه الأعمال الشائنة؟ اسألوا هذا الوزير: ما هو تكليف ذلك المسكين الذي لا يستطيع إعطائكم الرشوة وأن يملأ جيوب موظفيكم؟ ما هو ذنب هؤلاء؟ ولم يبق حتى نهاية هذا الشهر سوى أيام معدودة، والشائع أنكم لا تمنحون السمة إلا في هذه الأيام للزيارة، ثم ينقطع منح السمة. وبناءً على ذلك،

فستبقى البقية محرومة من الزيارة؟ وانكم وقفتم حائلين دون أداء زيارتهم، ولم يتم إذا بالكم من هذه الخطيئة العظمى.

قولوا لهذا الوزير: ان لا يتدخل في أمر الله الذي ينظر إلى أعماله، وليحلم أن أيضاً بأن الإيرانيين يشاهدون أعماله، ويجب عليه أن لا يتصور أننا لم نشاهد أعماله الشائنة؛ فليتناكد أننا نشاهد كل شيء على أحسن وجه ونعم العواقب أيضاً. أما الشيء الوحيد الذي حال دون أن نرفع الستار عن هذه الخيانة العظمى نحو ضيوف الله، فهي نجابتنا وحبنا للضيف، غير أنكم أوصلتم الأمر إلى درجة أنكم تقدمون على هذه الأعمال الشائنة في وضع النهار؟ وكان اللازم أن يقال لكم: ان الإيراني هو نفس الإيراني الذي كنتم تحتفون من اسمه في الثقب كالجزدان، وسكان إيران هم أولئك الذين إذا جد الجدد كانوا أولئك الذين قاسيتهم من شجاعتهم وبسالهم. إذن فالأحرى بكم أن تسرعوا في وضع حد لمثل هذه الأعمال الشائنة، وأن لا تزيد أكثر من ذلك في إيجاد سوء الظن نحوكم في نفوس المسلمين الإيرانيين ونفوسهم منكم.

حسين آزرد

خلاصة المقال المنشور في جريدة آفتاب، بقلم محررها السياسي بتاريخ ٢١ بهمن ١٣٢٣:

يبعث المحرر عن علاقات إيران مع الدول المجاورة؛ وفي بداية المقال يبحث المحرر عن علاقات إيران مع العراق. مبيناً أنهم في العراق لا يعرفون ما هي الأشياء التي تنفع العراق؟ وما هي النقاط التي يجب أن تحل بالتفاهم مع إيران؟ حيث إن هناك عدة نقاط أساسية ودينية وحدودية بين المملكتين تربط الواحدة بالأخرى. فمثلاً نحن لا نعرف ما هي مدى علاقة الوحدة العربية بالنسبة لنا؟ وما زال هناك بعض سوء الظن باقامة مسائل الحدود الإيرانية - العراقية. ولو أن هذه القضية درست حتى في عصبة الأمم، فإنها لم تحل تماماً بيننا. قبل سبع سنوات وفي زمن وزارة حكمت سليمان، أريد حل قضية شط العرب بصورة حسنة بين الطرفين، ولكن إلى الآن لم تحل مشكلة مناطق النفط الموجودة نحو قوردهو - قصر شيرين. وبعد ذهاب حكمت سليمان، لم يوجد بين سفراء المملكتين من له الكفاية والمعرفة التامة ليتم حلها، ولذلك بقيت المعضلة كما هو. وكذلك قضية السفر إلى العراق لم تحل بصورة مناسبة، حيث إن الزوار في كل سنة يلاقون مشاكل وصعوبات عديدة. ويجب على الموظفين السياسيين للدولتين حل هذه المسألة، إذ إنها واجب على عاتق الموظفين الذين يفهمون السياسة.

والمشكلة الكبرى هي ما تنتج عنها أفكار سفراء العراق الخاصة. في حين يقوم الإيرانيون بإكرام واعزاز بمساعدة التبعة العراقية هنا، والجالية العراقية حرة وتقوم بكل حرية في أعمالها كما

تريد. إن أكثر العراقيين الموجودين قد أصبحوا أغنياء موسرين، ومقابل معاملتنا هذه، فإن مسألة شط العرب، وربط المملكتين بسكة قطار، والجنود الموجودين في الحدود، والعشائر تروح وتغدو في المملكتين، وقضية الأمن وغيرها؛ يمكن أن تحل بصدافة وتفاهم الطرفين، ولكنها لا تحل إلا إذا ما أرسلت الدولتان إلى بعضهما سفراء أكفاء، ومع الأسف إن الوزراء المفوضين للجنتين في يومنا هذا ليست لديهم هذه القابلية.

ألا يحسن أن يبعث الطرفان سفراء يفهمون ذوي الرتب العالية من كل الوجوه الذي يمكنهم فهم القضايا المذكورة وحلها بصورة مناسبة؟

المقالة في نفس جريدة "أفتاب" بقلم المحرر السياسي، في ٣ شباط ١٩٤٥:

في هذا اليوم الذي تجلب قضية الوحدة العربية الانظار العالمية، علينا أن نسأل: ما الذي حصل لقرار سعدآباد؟ إذ بعد أن أعمل نوري السعيد باشا فكرته هو، ومع أنه يوجد في العراق أشخاص سياسيون يرون كنوري باشا ولكمهم لم يعطوا أية نتيجة للاختلافات الموجودة بين الدولتين!! وأخيراً وافق نوري باشا السعيد على أساس الصداقة بين إيران والعراق، لكنه لم يوصل فكرته إلى حيز العمل. اننا نؤيد أن نتعاون ونشارك ونتحّد مع العراق في سياستنا الداخلية والخارجية. لتكن التجارة، والزراعة، والمرور حرة بين الدولتين، ولكن سفراء العراق لا يقربون إلى هذه الجهة، وحتى قضية إعطاء السمة للإيرانيين غير مقبولة وأنها قضية غامضة فيها عجباً ما هي؟

خلاصة المقال المنشور في جريدة "صدائي إيران" في ١٣ بهمن ١٣٢٣

يشتكى من أعمال سفير العراق الكبير الرديئة وعن أخذ الرشوة من قبله، وكيف أن هذا لا يوافق وزيرة الإمام والعتبات المقدسة. ومن ثم يبرهن للوزير أن هذه الأعمال ليست إنسانية ولا تليق لحسن الجوار والإسلام، وإن داوم الوزير على هذه الحالة سيندم، لأن المحرر سيضطر لنشر نشرات أخرى.

خلاصة المقال المنشور في جريدة "الترقي":

نفس الهجوم على الوزير نفسه والحكومة العراقية، لعدم إعطاء السمة بدون تقديم الرشوة.

إلى: وزارة الخارجية الجليلة

الموضوع: فضائح في المفوضية الملكية في طهران

لاحقاً بكتابي المتقدم إلى وزارة الخارجية الجليلة والمؤرخ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٥. لقد تعاقب على هذه المفوضية موظفون بعضهم بدرجة وزير مفوض والبعض الآخر بدرجة قائم بأعمال.

كانت المفوضية في زمنهم موضع الاحترام، ولم يسبق في تاريخ إيران ان تعرضت الصحف المحلية لشؤون مفوضية أجنبية أو رئيس مؤسسة. فما هو السبب الذي حدا بالصحف إلى قيامها بهذا العمل في السنة المنصرمة والحالية، وفي وقت الزيارة هذا، يرجى سؤاله من معالي الوزير المفوض؟

إن اللفظ الذي يجري في الخارج يدعو إلى الأسف والألم، ومن جملة العجائب التي أجراها معالي الوزير المفوض: انه أعلم وزارة الخارجية تلفونيا بعدم منحه السمة بناء على مضي الوقت، وكذلك نشرت الجرائد ذلك. ولكنه بعد أن أغلق بيومين كاملين، عاد ففتح الباب في اليوم الثالث، وأمر الموظفين بلزوم منح السمة واستمر على جمع الباسابورات من الجماهير في الباب حتى الساعة الثانية ليلاً وجرى ما جرى؟ وبدأت الصحف بالكتابة.

وفيما يأتي ترجمة مقالة لجريدة "ازادي خلق" التي تعرضت لشؤون المفوضية والوزير، وتحدثي المملكة العراقية والعرب عموماً، وكلها بسبب أعمال الوزير المفوض. ولم يتخذ معالي الوزير بشأنها اجراءات، وبعد فقد بينت له أنني أتكلم مع رئيس الوزراء تلفونيا من غرفة كاتب الواردة والصادرة. أن ما كتبتة الصحيفة المذكورة لا يمكن توجيهه إلى إسبسط الناس؟

بعد هذا أظهرت صحيفة أخرى في جريدة أفتاب:

١. من الأمور التي تدعو إلى العجب والتساؤل أن معالي الوزير المفوض ذهب صباح يوم السبت ٣ شباط ١٩٤٥ إلى وزارة الخارجية الإيرانية، مستمعيها معه سجل السمات الكبير ليعرضه عليهم، كأنما هو موظف تابع لهم ويندلي لهم بعمله الجدي الذي أجراه في دائرهم. وقد عرفنا ذلك عند مراجعة الشخص الفرنسي المسيو ميشون وكيل سلك الحديد السورية وهو يطلب السمة للمرور، فإذا به يجاب.

٢. لقد عين معالي الوزير كاتباً محلياً هو السيد صالح الشهرستاني بدلاً من الكاتب المخرج، مع علمه الأكيد بأنه موظف في دائرة الدعاية الإيرانية ولا يزال محتفظاً بوظيفته، كما أنه محرر لدى بعض الصحف المحلية وفي هذا ما فيه من الغرابة. فضلاً عن ذلك، فإنه أودع له تحرير وطبع التقارير السرية، والأصح فهو يد الوزير اليماني. فجميع الكتابات السرية التي تتسلمها الوزارة سواء عامة أو بخصوص الموظفين، هي من خط السيد صالح الشهرستاني المذكور وطبعه، لأنه لا يوجد موظف آخر يقوم بهذا العمل غير الكاتب المحلي ومعتمد الوزير وجامع قسم من الباسابورات

الخاصة في الوقت الحاضر. استرحم السؤال من معاليه عن كيفية توديع الأمور السرية لكاتب محلي، وهو موظف رسمي في دائرة إيرانية ويشغل في وظيفتين.

٣. من الأمور المستعربة التي لا تخفى على أعين حتى البسطاء، سماح معالي الوزير لضباط وأفراد الشرطة الإيرانية بالدخول للمفوضية، ليقوموا بترتيب الناس والإشراف على دخولهم وخروجهم وجلسهم في غرفة الطابخة؟ مع العلم لا يوجد أي تعد من قبل الشعب المسكين على المفوضية وحصول ما يفضي منه حتى يقوم بهذا العمل.

٤. قالى الوزارة الجليلة أرفع هذه الأعمال التي أصبحت حديث العام والخاص، ونشریات جرائد مختلفة جعلتنا مسخرة أمام الناس، والأمر لكم ودمتم.

المرفقات: عدده.

السكرتير الأول

صورة منه إلى:

- معالي الوزير المفوض في طهران.

إلى: حضور فخامة رئيس الوزراء الأفخم.

تحية واحتراماً.

انني عندما كنت سكرتيراً أول في المفوضية الملكية العراقية في طهران سنة ١٩٤٤، أخبرت وزارة الخارجية الجليلة بالحالة الموجودة هناك وقد طلبت إرسال مفتش من قبل الوزارة حسب قانون البعثات الدبلوماسية، وقدمت قائمة بأسماء الشهود الذين يؤيدون ماعرضته. ولكن بدلاً من الاستجابة لطلي حسب الأصول والقانون، انتهت خدماتي في ظرف أربعة أيام حسب المادة ٢٦ من قانون الخدمة الخارجية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٠، بصورة كيفية وفجائية وبدون أي تحقيق. وقد جرت هذه المعاملة الطالمة مخالفة لنص المادة المذكورة في القانون.

إن المادة المذكورة تنص على أنه إذا تحقق للوزير أن الموظف غير صالح للخدمة في السلك الخارجي لأسباب معينة، يرفع لمجلس الوزراء تقريراً تحريراً ينطوي على الأسباب المذكورة، ومجلس الوزراء بناء على ذلك أن يقرر انتهاء خدمات الموظف المذكور ابتداءً من تاريخ تعيينه في القرار. ويجوز تعيين الموظف المذكور في غير السلك الخارجي بوظيفة أخرى، بموجب أحكام قانون الخدمة المدنية.

فعلى هذا الأساس الصريح والنقاط الواضحة في المادة القانونية، رفعت شكوى مطالبا فيها العدالة وإعادة النظر في قضيتي. ولكن جميع مراجعاتي قوبلت بالسكوت طيلة هذه المدة الطويلة، ولم أحصل على نتيجة عادلة سوى صدور قرار من مجلس الوزراء بتعديل المادة المذكورة من قانون الخدمة الخارجية، ولكن هذا القرار من البلاط الملكي بتاريخ ١٢ أيار ١٩٤٥، رقم ٣٧٧، نظراً لعدم شموله جميع درجات المدورين، وعلى هذا بقي إلى الآن غير نافذ المفعول، وكذلك بقيت أنا مدوراً منذ ثلاث سنين.

اني الآن أرفع شكواي هذه لفخامتكم وللمجلس الموقر، وأعرض بانني كنت قد نقلت من مديرية الدعاية العامة في الخدمة المدنية إلى السلك الخارجي وقمت بواجبي بإخلاص، وقد أنهيت خدماتي من قبل فخامة أرشد العمري عجالة بصورة كيفية وغدراً وظلماً ومخالفاً لنص القانون، ويوجد قرار مجلس الوزراء باستخدامي في الخدمة المدنية بعد انتهاء خدماتي في الخارجية.

لذلك أسترجم منكم تدقيق قضيتي وتلطفكم بإعادة حقوقي المفضوعة؛ إما بتعديل المادة المذكورة أو بتوسيعكم إعادة النظر في مجلس الوزراء أو الملف حسب الإرادة الملكية، أو بتبديلها بمادة أخرى من القانون المذكور كما جرى بحق عدة أشخاص؛ وإما بتعيني في وظيفة أخرى مناسبة، وبذلك تخلصوني من هذا الغدر والظلم. ستجدون بطيه تاريخ التقارير وأسماء الشهود الذين قدمتهم بوقته، وصورة كتاب وزارة المالية الصادر بحقي. نظراً للنقاط المذكورة أعلاه، اني أسترجم من الطافكم وباسم شرف وعدالة المملكة التي أخذتم على عاتقكم تنظيم أمورها، ان تعيدوا النظر في قضيتي في مجلس الوزراء، وتزيلوا هذا الظلم الذي نالني، والظلمة التي أصابت كرامتي، هذا ما أعرضه على شخصكم الكريم ودمتم.

عزيز ياملكي

١٩٤٧/٤/٢٣

إلى: صاحب الفخامة رئيس الوزراء الأفضم

المعروض لفخامتكم-

أقدم لمقامكم السامي معروضي المتضمن بيان مقدار الظلم والغدر الذي لحقتني منذ ثلاث سنوات مضت بانتهاء خدماتي من السلك الخارجي، بدون ذنب إقترفه أو جرم ارتكبه، رغم تقديم المستدعيات والتقارير والمراجعات الشخصية للمراجع المختصة حول احقاق الحق والعدل وانصافي وحل قضيتي التي ستجدونها مدونة بصورة مفصلة طياً.

فاسترحم من عطفكم الإنساني والأبوي التفضل والتلطف بصرف بعض وقتكم الثمين على مطالعة تقرير قضيتي المرفق. وبذلك تحققون العدل الذي هو أساس الملك لإدارة دفة سياسة البلاد وحماية رعاياها من الظلم والظلمين، وخاصة أبنائها البررة الذين كرسوا حياتهم لخدمة الوطن والسدة الملكية مدة تنوف على عشرات السنين.

هذا، وأكرر تقديري لمقامكم السامي واجب الطاعة والاحترام سيدي.

المخلص المطيع

١٩٤٨/١١/١٢

عزيز ياملكي

صورة منه إلى:

-الاعتاب الملكية الموقرة.

- سيّدنا صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم.

انتخابات مجلس النواب لسنة ١٩٤٦، وكيفية ترشيح نفسي عن السليمانية:

في أواخر عام ١٩٤٦، جرت الانتخابات النيابية بصورة صورية، إذ في حقيقتها هي تعيينات من قبل الحكومة حسب المعتاد وليست انتخابات.

وكان السيد أرشد العمري يرأس الوزارة آنذاك، وقد تناولت قسماً من أحواله في الفصول السابقة. والحقيقة أن وجوده كان أشبه بكابوس مخيف على العراق. وفي تلك السنة كان السفير التركي السيد ناجي بركل أحد زملائي المقربين عندما كنا في الإعدادية العسكرية وفي المدرسة الحربية بأستنبول، وعن طريق الصدفة تم تعيينه سفيراً للجمهورية التركية في العراق. وقد بادرنى في أحد الأيام قائلاً: عزيز! لماذا لا ترشح نفسك عن السليمانية؟ فإن والدك معروف، وكلنا نعلم بأنك منذ أن كنا في المدرسة، كنت تدافع عن الأكراد وفي العراق يعرفونك لمطبتك؟

أجبته: لا يا أخي لا بد أنك تعرف كيفية إجراء الانتخابات عندنا، إنها عملية صورية فقط. وأرشد العمري هو الآن رئيس الوزراء، فلو رشحت نفسي فإني سأفقد مائة الدينار مبلغ التأمينات.

لكنه ردّ قائلاً: يا أخي! ان أرشد العمري من جانبي سأفاته وحتماً ينفذ كلامي ويقوم باللائم، وأنا أريد أن تدخل في الانتخابات وسأتكلم مع هذا الـ"صوتاري"، ومعناها بالتركية مهرج، وسأخبرك حالاً. وبعد ذلك بيومين أتى إلى داري وقال: ان أرشد العمري وعدني بكلمة شرف، فأرجوك ان تعتمد وتترك العناد، وياشر فوراً بإجراء اللازم.

وعلى هذا سافرت إلى السليمانية، حيث اتصلت بوجهاء البلد فوجدت الجميع يؤيدوني. وان المرحوم الشيخ محمود حسب رسالته المدرجة أدناه أيضاً كان بجاني تماماً. واستناداً إلى هذا فقد

رشحت نفسي وقدمت العريضة أدناه للمتصرف، وقد نشرت باللغة الكردية في (صحيفة زمان) بعددها الصادر في ١٢ كانون الأول ١٩٤٦.

إلى: سعادة متصرف السليمانية المحترم

اني عزيز ياملكي ابن مصطفى باشا، أرشح نفسي لنيابة السليمانية، مستنداً إلى رغبة شيوخ وأشراف بلدي، ومعتمداً على تمكني بالقيام بأحسن الخدمات لموطن آبائي وأجدادي.

اني لست راغباً في النيابة طمعاً في التخصيصات، بل طمعاً في خدمة الصالح العام لبلدي وللدولي، التي خدمتها خدمة صالحة. ولإثبات ذلك، فإنني قررت منذ الآن توزيع تخصيصات النيابة في حالة انتخابي نائباً على فقراء بلدية السليمانية.

أما خلاصة منهاجي، فهو السعي والتقدم وإعمار وطني الذي قد مسه التخريب والإهمال، والعمل على صيانة حقوق كافة الطبقات العاملة، والموظفين المدنيين، والعسكريين، والمتقاعدين؛ والاجتهاد لتقديم المعارف والزراعة. واني أعد نفسي مسؤولاً أمام الجميع في حالة تقصيري بما في تقريرتي عن منهاجي.

إنّ فخامة وزير الداخلية ورئيس الوزراء يعرفونني جيداً. واني أفتخر بتشريفي بالحصول على عطف صاحب السمو الملكي سيّدنا الوصي المعظم، وأملّي مضاعفة هذا العطف السامي بمضاعفة إخلاصي. انني قانع تماماً فيما لو تركت القضية حرة وبصورة مطلقة لأراء ووجدان مواطني منتخبي السليمانية. فاني على يقين من الفوز بالنيابة بنسبة مائتين بالمائة، لأنهم يعرفونني حق المعرفة ويتجهون بوجدانهم لانتخاب نائب يمثلهم حق التمثيل ويستमित في خدمتهم. يا صاحب السعادة، في حالة وجود راغبين آخرين للنيابة، أرجو مقايستهم معي بصورة جدية ووجدانية. وعليه انني أعرض لكم وستجدون طيه مقبوضاً بمائة دينار المسلم الى الخزينة، ومضبطة للترشيح من قبل شيوخ وأشراف بلدي ودمتم.

عزيز ياملكي

١٩٤٦/١٢/٧

عندما بدأت العمليات الانتخابية، لاحظت أن اجراءات تعيين الهيئة التفتيشية كانت مهزلة وأصبحت موضع تنذر الأهالي. وكانت الجداول الانتخابية الحالية التي عقدت هي الجداول نفسها التي عمل بها في السنوات السابقة، ثم انها كانت تحتوي على عدد كبير من أسماء أشخاص ليسوا على قيد الحياة. وفي الوقت نفسه، لا يحتوي على أسماء العديد من الأحياء. فضلاً على احتوائها على أسماء الكثير من أفراد الشرطة السيارة.

لأجل اجراء عملية انتخاب نواب المسلمين، قسموا البلدة إلى ست محلات ووضعت ستة صناديق، وكان عدد الناخبين في كل محلة نحو أربعة آلاف ناخب، وهناك صناديق خاصة في كل ناحية. وبذلك أصبح مجموع عدد الصناديق ستة عشر صندوقاً، إلا أن كل هذه الأمور كانت مدبرة مسبقاً، وكان الغرض منها زيادة عدد الصناديق وتفريق مراكزها لتسهيل التلاعب فيها. وكان كل فرد في المسلمانية على ثقة بأن مرشحي الحكومة لن يجدوا أصواتاً في المسلمانية، أما التصويت في النواحي، فسيكون تحت رحمة الشرطة باملانها بالاختتام الغيالية.

وعندما رأيت الحالة أدركت مدى التلاعب، وبعد أن كتبت للمتصرف أشرح فيه الحالة المؤسفة، انسحبت عائداً إلى بغداد.

بعض أوضاع تاريخ ١٩٥١

كان رئيس الوزراء مصطفى العمري^{١٤}، وهذه بعض لقطات مقطوعة من بعض الجرائد ومناقشات المجلس:

بتاريخ ٤ مايس ١٩٥١، كتبت جريدة الأمة: اللصوص الكبار وقانون من أين لك، ثم ذكرت ما يأتي:

بتاريخ ٣ مايس ١٩٥١، جرت مناقشات في المجلس النيابي، وقال النائب عز الدين النقيب: إن هذه السياسة ستستمر، مادامت شؤون البلاد تسير على يد بعض الساسة الذين تتحكم في نفوسهم عوامل الجشع والأتانية، وينفس السياسة الارتجالية التي سار عليها الساسة، والبلاد - كما ترون - وصلت إلى درك سحيق من الانحطاط والتردي.

أما قضية فلسطين، وإذا ما ظل الحل على هذا المنوال الذي نحن فيه، فلا شك أننا سنخسر دولة أخرى. ومما يؤسف له أن سيع دول عربية يقوتها ومكانتها، لم تتمكن من إزالة اسرائيل، هذه الدولة اللقيطة. وبعد أن تكلم عن الرشوة وسائر الأمور الأخرى، طلب إخراج قانون من أين لك هذا؟ وذكر انه إذا صدر هذا القانون، فإنه يخاف أن لا يطبق، بل سيبقى حبراً على ورق، ثم على من يطبق هذا القانون؟ ومن سيطبقه؟ حيث صرح رئيس الوزراء بأن الرشوة متفشية تفشياً خطيراً من أصغر شرملي إلى أكبر موظف. فأنا لا أدري ما إذا كان هذا القانون سيشمل المرتشين من الشرطة، وفي مثل هذه الحالة يجب على الحكومة أن تعزل وتغلق أبوابها. أما التعيينات والترقيات في هذه الدولة، فإنها تسير وفق الرغبات والأهواء على طريقة المحسوبية والمنسوبية.

^{١٤} لم يكن مصطفى العمري، رئيساً للوزراء عام ١٩٥١، بل إنه شكل الوزارة في ١٢ تموز ١٩٥٢، واستمرت إلى ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢، حيث استقالت وزارته نتيجة انتفاضة تشرين الجماهيرية. كان نوري السعيد، رئيساً للوزراء عام ١٩٥١، حيث ألف وزارته الحادية عشرة في ١٥ أيلول ١٩٥٠، وبث في الحكم حتى ١٢ تموز ١٩٥٢. (مركز وثن)

وبعده اشترك بعض النواب الآخرون في المناقشة وعلى مسائل سيئة أخرى أيضاً. ومن جريدة الأهالي أيضاً اقتبس هذا الجزء: يقول مونتسكيو: إن الحرية تولد السلطات الثلاث؛ وهذا القانون هو الصحيح، إذ إن الحرية لا تكون نافذة إلا إذا فصلت السلطة القضائية واستقلت عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. إن الحرية تنشأ من توزيع السلطة في المملكة، بدلاً من جعلها بيد أحد أو بيد أفراد معدودين. والخلاصة أن الحرية تكون في البلاد التي تسود فيها العدالة والمساواة، وتسود فيها حرية الكلام والنشر والاعتقاد.

جريدة الزمان، العدد ٤٣٠٧، ١٦ كانون الأول ١٩٥١:

قضية أعضاء الجمعية الصهيونية:

بدأت محكمة الجراء الكبرى الثانية من ١٥ كانون الأول ١٩٥١ بمحاكمة أعضاء الجمعية السرية للتجسس لحساب إسرائيل: التاجر إسماعيل صالحون، ووبرت هنري وودتي، ولطيف فرايم، ومكي عبدالرزاق، وسليم معلم، وممدوح زكي، ويوسف إبراهيم مصري، وناجي صالح إبراهيم، وكرجي حبيب لاوي، وساسون نسيم صديق، وسامي يونان، وبرحوم (برحوم منهم رحمة الله)، ورشيد باجلان، ومحمد بن محمد أمين دريندهقري، والدكتور عبداللطيف معي الدين، ومحمد أحمد بياتي، والدكتور البير ساسون.

طلب المدعي العام إعدام خمسة منهم، وقسماً آخر بالسجن، وبراءة قسم منهم. وجرت المحاكمات عدة أيام وثبتت أكثر الاتهامات وكشفت تجسّسات عظيمة. وخلاصة القضية: ألقى البوليس القبض أولاً على إسماعيل صالحون بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٢ في معلة بستان الغس في بنسليون برابرا. ولدى التدقيق وجدت مستمسكات عن سياسة عالمية وعن العراق، وكان الكثير منها معطوفاً على تقارير سابقة. وفي هذه المستمسكات: ذكر علاقات نوري السعيد مع صالح جبر، وزيارة نوري السعيد للخليج الفارسي، ومفاوضات وأرباح النفط، الخلافات بين السنة والشيعة، وما يخص الأحزاب السياسية في العراق. وفي أحد التقارير عن كيان العراق الاجتماعي، قسم كاتبه سكان العراق إلى أصناف، عدّ ٧٥٪ بالمائة منهم كان لم يكن لهم وجود في المملكة، ووصفهم بقوله: يمكن عدّهم مع حيواناتهم وهم لا يشبهون البشر إلا في صورتهم، ومن هذه الصورة الهزيلة أيضاً. وأما ٢٥٪ بالمائة منهم، فهم القسم الحيوي الفعال وفي مقدمتهم العمال، ومن هذه الطبقة يظهر السكير والمجرم والمقامر والثوري. نجد الواحد من هؤلاء دائماً يلعن الحكومة وخطتها، ومن هذه الطبقة الفنيون والمحامون والمهندسون والأطباء، ونادر منهم من تجد لديه المعلومات الكافية في اختصاصه. ورغم ذلك فإن الغيلاء والغرور مستحوذ عليهم، ويقضون أوقاتهم بالسكر وابتزاز أموال الناس. ومن هذا الصنف: موظفو الحكومة، وحياتهم لا تختلف عن المجموعة المتقدمة.

أما التجار والأغنياء والملاكون والطبقة الاوتوقراطية، فإنهم لم يقدموا الرفاه للشعب إلا الضئيل جداً ووصف حالتهم، وهي أنهم مغرمون بالحرم والغلمان والشرب والأكل. وأما حملة الشهادات العالية العراقية، فهم ناقصو المعلومات؛ وتغطية لجبهتهم، فهم يتظاهرون بالمدينة الغربية، ويحتقرون أقاربهم وحتى المجتمع. وأما حملة الشهادات العالية الخارجية، فهم أسوأ، لأنهم عوضاً عن أن يصلحوا الواقع، فقدوا كل أملهم بسرعة وانقلبوا ضد المجتمع. وخلاصة الكلام، أنَّ المجتمع متفسخ اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

فيضان نهر دجلة عام ١٩٥٤:

بدأ نهر دجلة بالارتفاع اعتباراً من أواسط شهر آذار ١٩٥٤، بسبب كثرة الأمطار في أعالي القسم الشمالي في مجرى النهر، وازداد الخطر العظيم في بغداد بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٣. وكان فاضل الجمالي العلفي رئيساً للوزارة آنذاك، والسيد سعيد قزاز وزير الداخلية، وانهمك الشعب وخاصة أهل بغداد بالاستماع إلى الإذاعة العراقية لأجل معرفة أخبار الفيضان، وبينما كان الشعب في هذه الحالة البائسة وقلقاً، إذ كانت الإذاعة مشغولة بالبيانات الثقافية، ويمدح -حسب المعتاد- رئيس الوزراء فاضل الجمالي وغيره.

وكان الشعب المسكين لا يطاوعه النوم، والجنود والجيش ومكانن الحفر والجميع كانوا يشتغلون ليلاً ونهاراً تحت الأمطار الغزيرة، وطلاب الجامعة والثانويات يحملون أكياس التراب بملايسهم لتقوية سداد العاصمة. فقام الجيش بإحداث كسر في سدة الداودية والقرحات، وغمرت المياه خلال مدة قليلة المنطقة الواقعة خلف السدة الشرقية، حيث بدأ الماء يرتفع ويرتفع. وأحاط الخطر العظيم بالعاصمة من كل جهة، إلا أن الجسور كانت قوية، وكان جانب الكرخ في مأمن والمياه كانت تجري على الجسر الحديدي.

ووصلت الطائرات الأجنبية وخاصة الأمريكية، تحمل أكياس الرمل، وباشرت الهليكوبترات في إنقاذ المتخلفين المحصورين وراء السدة.

وكانت مساحة الأراضي التي غمرتها المياه خلف السدة الشرقية (منطقة القناة الحالية)، تقارب أربع مائة كيلومتر مربع. والسدة الشرقية التي شيدت من قبل ناظم باشا، وأكملت في عهد أمين زكي بك، كانت تقوى على ضغط نحو نصف كيلومتر مربع من المياه. لأجل تخفيف ضغط المياه والسدة الشرقية، نسفت سكة حديد بغداد - بعقوبة.

في يوم ٢ نيسان ١٩٥٤، ارتفعت مناسيب المياه في باب الشيخ إلى ٣٥,٤٥، وفي السراي ٣٤,٢٥، ثم بمدة قليلة وصل المستوى إلى ٣٥,٩٧، وفي السراي ٣٥,٦٠. ثم علمت أن مستوى الماء وقف عند ٩٨ سنتيمتر. باتت بغداد ليلة على شفي خيط واحد من الهلاك، والرياح الشرقية مستمرة

والأمطار غزيرة. ووصل مستوى المياه في الحقيفة إلى ٣٦,٠٠٣، ولكن الإذاعة أخفت عن المواطنين هذه الحقيقة، لكي لا يموت بعض منهم هلعاً.

وكان حفظ بغداد من الغرق، يعتمد على أكياس الرمل التي وضعت فوق السدود. يسعى قسم السدة الشرقية في الوقت الحاضر المعروف بـ"سدة ناظم باشا". إلا أن هذه التسمية كانت خطأ، حيث إن سدة ناظم باشا أبعد من هذا وكانت تقع قرب القناة. أما السدة الكائنة بين الداودية وطريق بغداد - بعقوبة، فإنها بنيت من قبل أمين زكي بك عندما كان وزيراً للمواصلات والأشغال.. وبنيت بارتفاع ٣٦,٥م وزفت أطرافها ووضع عواميد من الشلمان الحديدية وفوانيس كهربائية، إلا أنه بعد مدة اختفت هذه الأعمدة والفوانيس، حيث سرقت جميعها. وعندما حدث الفيضان، ساد العجب والحيرة لعدم العثور على اللازم وحق على أكياس الرمل الاحتياطي يتأناً.

والحال فإن متطلبات وواجبات دائرة الري العامة وصيانة السدود وإدخال أكياس الرمل لحين الحاجة، ولكن هيات! ومن العجيب السدود لم تكن مقسمة إلى مناطق خاصة لرقابة المهندسين المسؤولين ولم تكن الأدوات الاحتياطية جاهزة. والحاصل في آخر ليلة الفيضان، انقطع الأمل من سلامة البلد، وقرر مجلس الوزراء برئاسة فاضل الجمالي إخلاء سكان جانب الرصافة ونقلهم إلى أي مكان آخر. إلا أنهم لم يتمكنوا من وضع كيفية لنقل السكان. ومن أي طرف يمكن أن يعبروا تقريباً ما كنا ألف شخص؟ حيث إن سيارة واحدة إذا تعطلت تسد الطريق، وكذلك العثور على طريق يمنع به السلب والنهب. لقد اعترض وزير الداخلية آنذاك المرحوم السيد سعيد قزاز على القرار الجنوبي والأحمقي الذي قرره مجلس فاضل الجمالي، مبيناً أن هذا القرار سوف يؤدي إلى وقوع الناس تحت خناجر «سكان خلف السدة، البالغة الآلاف من الشروكيين ومعظمهم ممثلون بالروح العدائية لسكان القصور والبيوت. والحق، أن إنقاذ حياة «سكاني شمالي الرصافة يعود إلى جهود سعيد قزاز لوحده فقط. إلا أن سعيد قزاز الذي كان نزيهاً وضاداً ويمتاز عن غيره من الوزراء، قد حكم عليه بالإعدام في النهاية من قبل محكمة المهداوي الرذيلة، فكان الحكم جائراً ولحسب رغبات ذلك الزمن.

وقد نفذ الحكم فيه فأعدم (يرحمه الله برحمته الواسعة)، إلا أن دفاعه والكلمات التي لفظها عندما أبلغ بالقرار، كانت قوية وعالية جداً وستبقى أبدية؛ وعلى أهل الوجدان أن يعملوا له تمثالاً في مسقط رأسه في السلمانية للتقدير، وتمثالاً في طريق الأعظمية ببغداد للتبجيل والشكر. وأخيراً وبغناية الله توقفت الريح الشرقية في منتصف الليل، فلم تنكسر السدة وبذلك أنقذت بغداد من الغرق. وقد سبب الفيضان غمر المساحات الكبيرة المزروعة بالحبوب وباتلاف وتعطيل العديد من المكنان الزراعية. وفي مزرعة الزعفرانية الحكومية، فإن الضسارة كانت كبيرة جداً. وأيضاً في معسكر الرشيد كانت أكبر من غيرها، حيث المرور والمنشآت والمكانن والآلات والذخيرة وغيرها من الحاجيات الثمينة. ومن جانب آخر، تأخر التدريب هنالك. وفي السنة نفسها لم ينته العمل بسد سامراء. وقد

ساهمت شركة زويت بمكانن، وكذلك شركات ألمانية أخرى بسد الكسرات الكبيرة من نهر دجلة، حيث ساهمت تلك الشركات مساهمة فعلية في إنقاذ البلد من الغرق.

وزارة أرشد العمري:

بناء على استقالة فاضل الجمالي، أنيطت رئاسة الوزارة بأرشد العمري بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٥٤، وقد شكل الوزارة كما يأتي: هو للاعمار بالوكالة، فاضل الجمالي للخارجية والمعارف بالوكالة، عبد الهادي الباجي للصحة، وعبد الحميد محمود للمالية، سعيد قزاز للدخلية، حسين مكي خماس للدفاع، عبد العلي الدلي للزراعة، فخري الحبيشي للعدلية، فخري الفخري للمواصلات والأشغال، علي الصافي للاقتصاد، وسامي فتاح للشؤون الاجتماعية.

وفي اليوم نفسه حل المجلس النيابي، وقد كتب الكاتب المجاهد الوطني الحقيقي الأستاذ كامل الجادرجي في جريدته "الأهالي" المقال الآتي، يشرح فيه روحية الوزارة:

بعد مجيء أرشد العمري^{١٩} إلى الحكم، أعلن للملأ أن وزارته انتقالية حيادية ديمقراطية جاءت لاجراء الانتخابات، وأقسم بأنه يعمل من أجل زيادة الحريات الديمقراطية، وتوسيع الحياة الحزبية والنقابية. وأقسم بأنه عامل كالعمال شأنه شأنهم، فهم إخوانه يسره ما يسرهم ويضره ما يضرهم؛ ولكن الريح ذهبت بهذه المواعيد والعهود والأيمان، وأصبحت الوزارة الانتقالية حالياً عدوة الديمقراطية. وزارة تضع مشروعاً لعشر سنين وأصبح حيادها حياً عن الحق، وأمست ديمقراطيتها دكتاتورية، وأصبحت انتخاباتها الحرة حرية للشرطة في اختيار من تشاء لإطلاق النار عليه. لقد كان الشعب في عهد أرشد مستاءً لا يمكن حصره في هذه العجالة. فقد ضيق الخناق على الأحزاب ومنع فروعها وحجز قادتها وأعضاؤها، وعملت الصحف الحزبية وغير الحزبية، وطرد العمال من بيوتهم ومعاملهم وأغلقت نقاباتهم، ومنعت الاجتماعات والمظاهرات وزج الناس أفواجا في المواقف والسجون. وتدخلت الإدارة في شؤون القضاء ومنست كرامتها، ودست كرامة البلاد بتزول قوات أجنبية جديدة في البصرة، وتوج أرشد أعماله باراقة الدماء، دماء الشعب المطالب بحريته، والمناضل للتمتع بثمرة جهوده؛ فلعل الرصاص في شوارع بغداد وسال دم الشعب على قدم تمثال الجنرال مود أمام السفارة البريطانية، وأصبحت بغداد غاصة بالقوات المسلحة والشرطة تحتل المنعطفات والمجالات العامة، وهي في إنذار دائم متأهبه للطوارئ أو لإزهاق أرواح الشعب. وأفطع من هذه كلها، هو مذبحة كورباغي، تلك المذبحة التي ذهبت ضحيتها عشرات من أفراد الشعب، لا لجرم اقترافه ولا لذنوب ارتكبوها. اجتمع أفراد الشعب من العمال في كورباغي للتداول في أمر معيشتهم وخير أطفالهم. وللمطالبة بحقوقهم والاعتراف بعرق جبينهم. اجتمعوا بخالص النية وعدم القصد السيء، غافلين عما تدبره لهم زبانية أرشد، فإذا

^{١٩} ما ذكره المؤلف هنا، يعود إلى وزارة أرشد العمري سنة ١٩٤٦، وليس وزارته سنة ١٩٥٤. (مركز وزن)

بالشرطة الخيالة والمشاة تحيطهم من كل صوب، وإذا بالأوامر تعطى بإطلاق النار في الفضاء وتتعالى أصوات البنادق والرشاشات وأنين القنابل وصياح الجرحى واستغاثة المختطفين. فلا تنجدهم الاستغاثة ولا التفريق والفرار، بل تستقبلهم النيران مقيلين وتقبضهم مدبرين ولا ينقذهم من عذاب الشرطة حتى الموت. وبتر أصابعهم وتقطع أوصالهم مملعاً في خاتم خطيبة أو ساعة معصم. لم تثن هذه الأعمال العمال عن مطالبهم بحقوقهم، فنظموا بعدئذ مظاهرة حزبية وطاقوا بها مدينة كركوك، راثنين إخوانهم شهداء الحرية وضحايا الاستبداد. لقد أراقى أرشد العمري دماء الشعب، ضحية لأصحاب شركات النفط الاحتكارية وقرباناً لجشعهم.

وهنا أدرج بعض مقتطفات من المطبوعات تصور فيه حالة البلاد:

٤ مايس ١٩٥١، في جريدة "الأمة":

في مجلس النواب جرى بحث عن اللصوص الكبار، هل يشملهم قانون من أين لك هذا؟ سئلت ورثة روكفلر في العراق عن مصدر ثرواتها الضخمة. وقصورها الفخمة وسياراتها الأنيقة. وشركاتها ومزارعها الواسعة، من أين لها هذا؟ وتكلم اللوات الأنية أسماؤهم: عزالدين النقيب، ورفيق السيد عيسى، وعبد البجاري، وعبدالحاج خليف، وغازي العلي، وسعد عمر.

قال عزالدين النقيب: الدولة تقوم على الدعائم الثلاث: الأولى: العدل الاجتماعي. والثاني: المساواة بين الأفراد. والثالث: منح الحرية لكل فرد. فمثلاً، المساواة لا أثر لها في هذا البلد، فإننا نجد الأراضي والمقاطعات توزع بسخاء على المتقدمين وعلى الأقارب والأصعاب بالآلاف الدونمات، والباقي محرومون. وهناك الطبقة الحاكمة لم تفكر في تشخيص الداء، ولم تفكر معالجة هذا الداء؟ لقد تكونت لدينا طبقة معينة سميت بالطبقة الحاكمة. من يستطيع أن يسأل موظفاً أو وزيراً من أين لك هذا؟ هذه السيارات الأنيقة وهذه الأسهم في الشركات، وهذه المزارع والمشاريع الكبيرة؟ لابد أن يأتي يوم للشعب، فيقف ليحاسب المسؤولين: من أين لكم هذا؟

في سنة ١٩٥٥: الجمهورية، بتوقيع محمد التهامي، العدد ٤٢٣، ٧ فبراير ١٩٥٥.

مع الشعب

إذا سرت في شوارع بغداد والبصرة و الموصل ومدن العراق الكبرى، يدهشك أن تسمع غير اللغة العربية لغات كثيرة، فتسمع اللغة الكردية، واللغة الآشورية، واللغة الأكديّة، واللغة التركية، واللغة الإيرانية؛ وهذا فضلاً عن الانكليزية واللغات الأوروبية. ويدهشك أيضاً اختلاف أزياء الناس وتباين عاداتهم؛ وهناك من العرب: السنونيون والشيعية، وهناك الأكراد، وهناك من ينتمون إلى الأصل التركي أو الإيراني، ولا زالوا يتمسكون بلغة الأصل وأزياء الأصل وعادات وتقاليدهم الأصل.

وهناك المجوس، وهناك الصابئة الذين يطلقون لحاهم ويعبدون المياه الجارية ويقيمون على ضفاف الأنهار. وهناك اليزيديون الذين يعبدون الشيطان. وهم عدة آلاف ولهم نائب يمثلهم في البرلمان. وهناك العشائر الكبيرة الضاربة في الصحراء، التي تشتغل بالرعي وتنتقل في المواسم بين العراق وسوريا وبين العراق والمملكة العربية السعودية. ومن هذا، يتضح كيف يعيش شعب العراق في دولة مختلطة يتبلور أثرها في أمرين، الأول: انه كثيراً ما يحدث أن يتسلل إلى مقاليد الحكم في العراق من ليس من العرب ولا تهمة مصالح العرب. والثاني: أن الشعب العراقي لا يثور فجأة، ولكنه يحتاج إلى الوقت حتى يلم شتاته ويستجمع قواه لوثبته. أما إذا وثب، فالويل لمن يقف في وجهه، ومن يعيث بمصالحه، مصالحة العرب الأصلية.

٣. في المصور:

البلد عجيب! قسم من الزعماء دجالون يستئون الظن بالعاملين المخلصين، ويزلون بهم أشنع أنواع الاضطهاد. ويتاجرون بالجاه والمناصب والثراء. قلوبهم تنوق للثب والسرقعة. وهم دائماً يتظاهرون أمام الشعب بأنهم مثال الاستقامة والوطنية والتدين. البلد ينتج أحسن وأوفر المحصولات، ومع ذلك تستورد من الخارج بأغلى الأثمان. الإدارة الحكومية التي يلتهم الموظفون الفائضون عن الحاجة الزائدة، أكثر مواردها مهدورة... إلخ. وإلى القوماندان ناظم باشا.

ناظم باشا:

ولد ناظم باشا من أبوين تركيين في سنة ١٨٤٨، وتلقى علومه في المدارس العسكرية، ومنها في المدرسة العسكرية الفرنسية سن سير. فقد سجن خمس سنوات لأنه كان من أنصار تركيا الفتاة ومن حزب برنس صباح الدين بك. نفي إلى أذربيجان على حدود روسيا. وقبل إعلان الدستور العثماني بأيام، تمكن بمساعدة الجمعية الأرمينية من الهروب ووصل إلى باريس، وهناك عاش بمساعدة ومعاونة شريف باشا ابن محمد سعيد باشا الكردي. وبعد إعلان الدستور، رجع إلى تركيا وتعين قائداً للفيلق الثاني، وتعين محمود شوكت باشا لقيادة الفيلق الثالث. وفي وزارة كامل باشا الشهير في أواخر أيام سلطان عبد الحميد خان الثاني، تعين وزيراً للحربية. وعندما تشكل حزب الاتحاد والترقي، سقطت وزارة كامل باشا، فأُسندت الصدارة إلى حسين حلمي باشا الاتحادي الكبير، وللتخلص منه عينوه والياً على بغداد.

وصل ناظم باشا إلى بغداد بتاريخ ٥ مايس ١٩١٠، بصلاحيات واسعة شملت الموصل والبصرة والشؤون العسكرية. وأعطيت له سلطة العزل والتعيين. أنجز في بغداد أعمالاً كثيرة، ونشر الأمن ومنع الاحتكار، وردم أكثر المستنقعات وفتح شارعاً كبيراً (شارع رشيد)، وأنشأ سداً كبيراً حول بغداد عرف بسدة ناظم باشا. وأصلح شط الفرات وجلب مراكب نهرية صغيرة، وفتح صيدلية

البلدية لتعمل ليلاً ونهاراً، ومنح امتيازاً لمحمود الشابندر لتوفير البلاد بلامبات (مصباح) بترول، وعقد قرضاً وملكياً بلدياً، وأنشأ جسراً حديدياً وجلب مضخة لرش الطريق، وأقام حفلات أنس ساهرة؛ وهنا اشتهر علاقته مع امرأة حسنة مسيحية اسمها سارة زنكينة. وعند وصول ناظم باشا إلى بغداد، مرت عربته من الطريق الوحيد من السوق وشاهد حالة الدكاكين الوسخة، وأمر أن تبيض جميع الدكاكين فوراً؛ وعلى هذا الإجراء، باشر أهل بغداد يقولون:

والينا جاء تعبان أول حكم على الدكان

ترك ناظم باشا بغداد في ١٩ آذار ١٩١١ وسافر إلى أستانبول، وهناك جرى تعيينه وزيراً للحربية في وزارة أحمد مختار باشا. وعندما تشكلت وزارة كامل باشا سنة ١٩١٢، عين أيضاً وزيراً للحربية. وعندما أشعلت حرب البلقان لأجل مواجهة هذه الأحوال، كانت هناك خطة معمولة بقوتها من قبل الجنرال فوندر غولنس، حيث يجتمع الجيش التركي في خط جولي - مندية إلى أن يكمل نفيه ثم يتقدم من هنا، حيث الجيش العثماني يكمل نفيه خلال أشهر أو أكثر. وبخلاف ذلك، كان الجيش البلغاري يكمل نفيه خلال مدة أمدها ستة عشر يوماً.

وعندما باشر ناظم باشا الحرب لم يتبع الخطة المدروسة. وأمر الجيش بالتقدم بسرعة للدخول في الأراضي البلغارية. وكان هذا خطأ منه، فعندما اشتدت الحرب أوزاره، انسحب الجيش العثماني من جميع الجهات بحالة بائسة برئى لها، وعجزت الدولة عن مواصلة الحرب، ودخلت في مفاوضات مع البلغاريين، فوصلوا إلى خطة جنالجة.

وفي هذه الحالة غضب الاتحاديون على وزارة كامل باشا، وطلب أنور من كامل باشا أن يجمع وزراءه. وفي يوم اجتماع مجلس الوزراء دخل أنور باشا وبعض رفاقه مثل: طرزنونلي نوري، وساتن باب العالي، وجمع الناس حوله وقتل ناظم باشا ومراققه في صالون الوزارة. وعلى هذا، أسندت الوزارة من قبل السلطان محمد رشاد إلى محمود شوكت باشا، وأسندت وزارة الداخلية إلى طلعت، والحربية إلى أنور.

ترك ناظم باشا عندما قُتل بنتين وولداً، وكان فقيراً لا يملك شيئاً. حتى أن اللورد كرومر الانكليزي المشهور قال: كان رجلاً أميناً وجريئاً، الشرق الآن بحاجة إلى رجال أمناء جريئين مثله. وعلمت عن كشف أنه لما ترك بغداد، كان أفقر ما كان عند نقله إلى منصب الولاية. فناظم باشا عندما وصل إلى بغداد استقبلناه من الفلوجة مع رعيلى ورافقناه إلى بغداد.

توفيق السويدي:

توفيق السويدي، تقلد مرات عديدة منصب الوزارة.^{١٦} وتاريخ ٧ شباط ١٩٥١، تعين نائباً لرئيس الوزارة ووكيلاً لوزارة الخارجية. بهذه المناسبة كتبت جريدة "صدى الأهالي"، مقالاً افتتاحياً

^{١٦} تستغرب عن عدم ذكره لتقلد السويدي منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات، إحداهما في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ إلى ١٩

وصورت روحية هذا الشخص، ومما قاله: انه قد تقرر تأسيس مصرف أهلي برأسمال قدره نصف مليون دينار، والسويدي من الجواسيس، والأعضاء كتبوا صكوكاً لأمر السويدي، ثم ذكر أن رجال الحكم في جميع أنحاء العالم يجب أن يكونوا بعيدين عن المصالح الخاصة التي تؤثر في أعمالهم السياسية. والحال قبل أمس أفتت وزارة العدلية بجواز الجمع بين الوزير والتاجر، وهو أمر لم تقره حتى الدول المتأخرة في العالم. واليوم السويدي تعين مثل الوزير المصري، نسبته كلية السوربون في باريس، في حين انه لم يحصل على أية شهادة من هذه الكلية^{١٧}، والحال يطلق على السويدي السوربوني؟ وعندما تبدل الدور السويدي، أحضر أمام محكمة المهداوي، قدمت الشهادة الآتية في سنة ١٩٥٩: لا يخفى عليكم أن الطبيعة قد منحتنا أربعة ألوان أصلية، تفرغت عنها كل باقي الألوان الأخرى. وتطبق هذه الحقيقة بوجود أشخاص نكرين ومستبشرين بحقوق الشعب، وقد تفرغ عن هؤلاء زمرة من الخونة الآخرين الذين ساروا معهم وتعلموا على غدرهم ودسائسهم. ومن هؤلاء الكبار الرأس توفيق السويدي، الذي اشترك معه في أكثر المسائل صاحب جريدة "العمل" فاضل الجمالي العلفي. أما أنكسهم فهو جلال مذبحة كاورياني في كركوك وعمال نفع البصرة السمسار الأفخم أرشد العمري، الذي ثبت أنه من السماسرة كما جاء في قرار المحكمة سنة ١٩٣٧، والمرفوع بتقرير رسمي إلى وزارة نوري السعيد الحاكمة آنذاك. الذي يوضح أعمال سمسرته؛ وجزاء خدماته هذه لقب صاحب الفخامة.

١. لقد جرى بواسطة هؤلاء الزمرة تأمين عقد حلف بغداد المشؤوم، الذي ظنوا أن بواسطته يسهل تشكيل المانع المشترك لنهضة الأكراد، وبشئت تقارب الدول العربية بعضها مع البعض الآخر، ويفسح المجال لتقوية إسرائيل. ومن ثم يمتد ويزداد نفوذ وأعمال الاستعمار تحت الثقب، ثم قطع العلاقات مع روسيا ومعاداته بشكل جنوني وحماقة. وعداوتهم للجمهورية العربية وستم رئيسها، وباسم إنقاذ فلسطين نهبوا وسرقوا وبددوا أموال العراق وملأوا جيوبهم، وحاكوا المؤامرات ودسوا الدسائس لتقسيم سوريا.

٢. السيد توفيق السويدي عندما كان وزير العراق المشفوس في طهران، كان يطلب بحكم امتيازات مركزه- المشروعات وخاصة الويسكي بدون رسم كمركي، ثم يعود يبيعه في سوق طهران. وقد اشتهر آنذاك ويسكي السفارة في سوق طهران، حتى اضطر الشاه رضا إلى طلب سجنه من الحكومة العراقية.

أيلول ١٩٢٩، والثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦ إلى حزيران ١٩٤٦، أما الثالثة فقد شكلها في ٥ شباط ١٩٥٠، واستمرت وزارته هذه إلى ١٥ أيلول ١٩٥٠. (مركز زين)
^{١٧} لا تصور أنه لم يكن خريج السوربون، لأن اشتغل مدرسا في كلية الحقوق وأصبح عميداً لها عام ١٩٢١، ومشهور أن توفيق السويدي كان حقوقياً بارعاً وذاً لياً في فقه القانون. (مركز زين)

٣. المتهم عندما كان وزيراً للخارجية في وزارة المدفعي، كان نوري السعيد قد طبع آلاف البطاقات في بيروت ووزعها في العراق. وكانت هذه تحمل رسم الرئيس يديق طبعاً كبيراً. والمتهم بيده الدف يجمع فيه مايجود به المتفرجون، وكانت جملة اللص الأحمر مكتوبة تحت الرسم.

٤. حكى لي أحد اليهود المعتمدين حالفاً بالثورة: عندما أخرج اليهود المسقطه عنهم الجنسية العراقية، كانوا يستوفون من كل يهودي عشرة دنائير، ويوزع ديناران ونصف لكل من المتهم وناجي شوكت؛ الشرطة والثورة بالتساوي.

٥. عندما أخرج اليهود من العراق شغرت وكالة سجاير كامبل الأمريكية في العراق، فطلب السويدي الذي كان وزيراً للخارجية آنذاك السفير أخذ هذه الوكالة، وحسب ما سمعت اعتذر السفير بأن الوكالة قد منحت لوزير آخر راجعه قبله.

وأخيراً، عندما سافر علي جودت الأيوبي إلى الرياض، ألحق السويدي بأمر عبدالاله معه. وعندما اجتمعوا هناك بالملك سعود وتذكرا بعض المواد، اتى السويدي واقترح على الملك عقد اتفاقية مع العراق للهجوم على جمال عبدالناصر. غير أن الملك زد ذلك لكونهم موقعين على اتفاقية الضمان الجماعي، وهكذا سدد طريق الفتنة بوجه المقترح. واني قد استقيت هذا الخبر من مصدر موثوق جداً. ويمكنكم تحقيق هذا من الحاضرين في ذلك الاجتماع.

عبدالعزيز باملكي

قضية إبراهيم وشفيق عدس والخقائق فيها:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، باشر الجيش البريطاني بالانسحاب من العراق، ونتيجة ذلك تجمعت أنواع من المواد المستهلكة والفانضة عن الحاجة، فأعلنوا عن بيعها بالمزايدة العلنية. في إثر ذلك اجتمع عدد من التجار للاتفاق على الاشتراك بهذه المزايدة، وذلك في يوم ١٩٤٦/٤/٢٤ في دار ناجي الخضيري في الصليخ الساعة الخامسة مساءً، مستصعبين معهم دفاتر صكوكهم. وذلك لدفع التأمينات قبل المزايدة من قبل من يرغب الدخول فيها، ثم يدفع الثمن الباقي عند الإحالة القطعية. وهؤلاء التجار كانوا الذوات المذكورة أسماؤهم فيما يأتي: شركة خضوري، وعزرا مثير لاوي المحدودة، اي. سي. عدس المحدودة، فد. ا. كثنانة وشركاؤه المحدودة، السيد ناجي الخضيري، السيد عيسى الخضيري، السيد أسكندر استيفان، السيد إلياس دنوس، السيد داود شوحيط، السيد حياوي جداع، شركة الهلال التجارية، السيد جان سعيد عكاوي، السيد منشي مشعل وشركاؤه، السيد صادق التميمي، السيد حسقيل عابد، السادة الباهو شافول واخوان مهدي طعمة، السيد كامل خسو، السيد عباس الرشدي، السيد سلمان دانيال، السيد موشي دلال، السيد عيسى دابور، وموشي شمعون، السيد عباس مصطفى التميمي.

لقد قدر المبلغ بـ ٣٢٥,١٤٠ ثلاثمائة وخمسة وعشرين ديناراً ومائة وأربعون فلساً. أما المواد المعروضة للبيع بالمزايدة فكانت: ٣٣١٠ سيارات مع عجلاتها و ٢٤٨٠ سيارة بدون عجلة، ١٤٥٧ موتورسكل، ٦٣ سيارة حمل أدوات سيارات، منها ٤٠١ أربعمائة سيارة واحدة تحمل رقم بغداد. وقد تمت الصفقة لهؤلاء، فقاموا بتوكيل وكيل شركة فورد السيد شفيق عدس الساكن في البصرة وساعدها لشحن المواد إلى إيطاليا لاستفادة المعامل منها هناك. جرى كل هذا تحت علم ومساعدة الحكومة والكمارك في البصرة، وأعقب ذلك انسحاب الجيش الانكليزي من فلسطين، فبوشرت الحرب مع تشكيلات اليهود. وقد استفاد أهل الفن والخبرة من الاسرائيليين من بعض الصفائح الحديدية الموجودة في هذا السكراب في إيطاليا، وعملوا منها بعض العجلات المصفحة واصطلحوا بها مع القوات المصرية في فلسطين. ونتيجة المصادمات مع الجيش المصري ضبط بعض الصفائح المرقمة بإشارة الجيش البريطاني. وعلى هذا قام المصريون باتهام الانكليز ببيع المصفحات إلى اليهود، استناداً إلى الأرقام المضبوطة.

ولما قامت وزارة الحربية البريطانية بتدقيق الأرقام الموجودة في اتهامات الجيش المصري، وجدوا أن هذه المواد مبيعة في العراق ولا علاقة لهم بهذا الأمر، ولكن الإتهامات استمرت ما بين الدولة المصرية والانكليز والعراق.

وفي سنة ١٩٤٨ ظهرت مشكلة الصببونية في العراق، لذلك أثرت حملة كبيرة على اليهود في العراق. وفي ذلك الوقت كتبت إحدى الصحف في البصرة، وقالت: إن الألقاص والسيارات المشتراة من قبل الجيش البريطاني والموجودة في الشعبية تباع إلى إسرائيل، ويقوم بتصديرها شفيق عدس في البصرة.

على إثر هذه المقالة قامت القيامة في بقية الصحف وخاصة صحيفة حزب الاستقلال، فاتهمت الحكومة العراقية بالتواطؤ على ذلك، وكان وقتئذٍ مزاحم الباجه جي وزير الداخلية، فأمر بتوقيف شفيق عدس، ووضع الحجز على جميع مستودعات شركة شفيق عدس في بغداد والبصرة.

في ذلك الوقت كان وكيل شركة فورد في بغداد إبراهيم عدس، وفي البصرة شفيق عدس، ووكيل شركة شيفرليت كان بيت لاوي. وهاتان الشركتان كانتا تجهزان جميع العراق بكل ما يلزم من أدوات السيارات. فالجيش العراقي كان يجهز من هاتين الشركتين ما يحتاجه من السيارات والأدوات الاحتياطية لها، وكانت مخازن الشركتين مملوءة بالأدوات الاحتياطية والسيارات الجاهزة.

لقد زادت الولوجة على هذه القضية واهتمت بها الصحف وزاد هياج الجماهير. وقد كنت في ذلك الوقت في البصرة في زيارة، وفي أثناء هذه الزيارة دعاني صديقي قائد الحامية الزعيم حمدي إبراهيم لحضور المحاكمة التي ستجرى بعد يومين في قاعة سينما الجيش، وقال انه سوف يحضر

خمسمائة شخص، واثك بحضورك ستقضي يوماً تاريخياً، واستجابة لهذه التשובقات حضرت جلسة افتتاح الجلسة للمحكمة العرفية التي تشكلت للنظر في هذه القضية.

وجدت في الرئاسة العقيد عبدالله النعماني الموصلاني، وعضوية كل من الحاكمين عبدالواحد الخضيرى وإبراهيم الفضلي، ومن العسكريين النقيب جواد الحلي والنقيب محسن الجبوري، وكان معامو الدفاع عن المتهم: علي محمود الشيخ علي وزير سابق، زكي خطاب، وفائق توفيق، وقد علمت أن كل واحد من هؤلاء قبض ثلاثة آلاف دينار من شفيق عدس، أما كل واحد فكان يقول: إن القضية ثابتة ولا بد أن يعدم شفيق عدس، وهذه المحكمة تشكل إعلان الجمهور عن الحكم فقط، وكان المقرر أن تداوم المحكمة ثلاثة أيام، وبعد ذلك يعلن الحكم. وفي تلك الأثناء كانت مظاهرات عظيمة مرتبة من قبل حزب الاستقلال تجرى في البصرة ضد شفيق عدس، وهياج الشعب كان فوق التصور.

المحكمة:

عندما باشرت المحكمة، وفي المرافعة جلب نظري واستغرابي وأسفي وحيرتي طريقة المحاكمة واستماع إفادات الشهود، وهنا أدرج مايلي: لذلك بقيت متعباً ومتأسفاً عن حقيقة الاتهام، وخلاصة إفادات بعض الشهود الذين استندت المحكمة عليهم في إصدار الحكم.

شاهد رئيس الحرس المسى متي، قال: كانت بين مواد السكراب توجد أسلحة ودبابات وقنابل، وكلها كانت في سرداب، ثم طلعوها من هنا وشاهدت من شباك ٣٦ عدداً من رشاشة تومبيغان، وكلها أدخلت في السفينة، وجلبوا العمال من الموصل لقصص الجذائد وتفكيك الدبابات، عند ذلك سألت رئيس المحكمة: ما هو نوع الرشاشات؟ فأجاب الشاهد: طويل جداً وعندهم سببيات.

وقال الشاهد حميد برغش: كل الأسلحة بنعت لليهود، لما سئل أين وكيف شهد القضية؟ سكت ولم يستطع أن يجيب.

وقال الشاهد سيد سلمان: كانت التفتيات تجرى ليلاً، وإن من بين ٢٠-٣٠ شاحنة كانت تملؤ وتنترس من الأسلحة والدبابات الجديدة، وعندما سئل هذا الشاهد مدة تحميل الأسلحة إلى الشاحنات؟ أجاب: في ظرف ساعات قليلة جداً.

وقال الشاهد سلمان ظاهر: كان شفيق عدس يشتري منه الأسلحة والعتاد، وعندما سئل: أين لك هذه الأسلحة؟ ومن الغريب أن سلطات الشرطة في البصرة لم تسأل هذا الشخص من أين وصلت هذه الأسلحة؟ وهل عنده إجازة حيازتها أو الاتجار بها؟

قال الشاهد عبدالعزيز محمد صادق: سمع أنهم يشترون أسلحة، ولكن لا أعلم من أين؟ لكن حياوي جزاع، يعقوب حسقي، وتعيم حنينه، وأمير عبدالعزيز، وسيم المعلم، ويوسف شاولول، ومحمد الزبيري، كانوا يشرفون على تعبئة الصناديق ووضعها في السيارات.

وقال شاهد آخر: هناك قنابل يدوية كانت موجودة في صناديق حربية تتراوح ما بين ١٠٠-١٢٠ صندوق. وفي كل صندوق توجد ٢٤ قنبلة. وعندما سئل: من أين شاهد ذلك؟ أجاب: من الشباك.

وقال الشاهد عبداللطيف: كلفني شفيق عدس أن أشتري له سلاحاً في الشتاء الماضي. وقد تبين أن شفيق عدس كان على طول شتاء تلك السنة في مصر.

وقال الشاهد محمد صادق: شفيق عدس كان ينقل الأسلحة بعربات الخيل وهو يجلس فيها.

وقال الشاهد إبراهيم محمد: طلب منه شفيق عدس أن ينقل البنادق في سيارته، وشاهد شفيق عدس ينقل الأسلحة داخل كونيّة بيده. والحال أن شفيق عدس كان عنده في ذلك الوقت ٤٠٠ سيارة تشتغل في البصرة.

وعندما كنا نسمع مثل هذه الشهادات المرتبة والمزورة التي تروى أمام المحكمة لأجل اتهام شفيق، كان يضجك الناس والعقلاء منهم، وكانوا يستهزئون من سير المحاكمة، ويقولون: هل ما يجري فيها هو استماع لشهادات، أو مهزلة؟

وعندما حضر للشهادة المحامي حسن عبدالرحمن، وهو كان رئيس جمعية إنقاذ فلسطين، سكت وياشر باستماعه بكل ثقة وسمع (اليقظة والانتباه).

أما السيد حسن عبدالرحمن، فقد أفاد: سمعت أن شخصاً باسم شفيق يشتري الأسلحة، ولكن ليس هذا شفيق عدس، بل شفيق قهواني الساكن في رأس الجسر، ولا أعلم كيف أن الشرطة بدلوا شفيق قهواني بشفيق عدس. وقد انزعج قسم من الحاضرين من هذه الشهادة. وأنكر قولون كامب، مدير العينة في الجيش في شهادته، أنكر وجود الأسلحة ما بين السكراب والطباعة بناتاً.

وعندما جاء وقت سماع إفادة المتهم شفيق عدس، قال: يقولون إنني رتبت مظاهرات، والعمال كانت تجري من طرف الأحزاب. وأنني لم أتبرع لأي محل سوى للجنة إنقاذ فلسطين. وعلى هذا تشهد قيود اللجنة المذكورة. أنني اشتريت سكراباً، ولكن كان مع شركائي وهم: ناجي الغضيري، وعباس التميمي، وبيت لاوي، وعكاوي، وجياوي جداد، وسالم شمعون، ويعقوب حسقيل، ومهدي طعمة، وميخائيل ومردوخ وشركاؤهم، ورشدي عبدالهادي الجلبي، وفرنك عيني؛ كلهم باعوا حصصهم إلى ناجي الغضيري. ثم قال: بيع السكراب لشركة إيطالية وإخراجه، كان بإجازة من الحكومة وتحت نظارة الكمّارك، وليس ما اشتراه هو وشركاؤه هو دبابات وقنابل بناتاً.

وكان محامو الدفاع صامتين طيلة المحاكمة، فلم يناقشوا الشهود ولم يقدموا أي دفاع بحق المتهم. إذ قد قبض كل واحد منهم آلاف الدنانير، وخافوا من غليان الشعب والمظاهرات القائمة من قبل حزب الاستقلال قريهم، وبهذا خانوا وجدانهم ولم يقوموا بواجباتهم القانونية. وفي هذه الأثناء بتاريخ ٦ أيلول ١٩٤٨، نشر في الجريدة السيد عباس السيد بكر مقالة بعنوان: حقيقة التوكّل عن

شفيق عدس: أنشر صورته أدناه لمطلع القارئ على حالة بعض المحامين والدفاع عن الوكلاء والمهزلة:

٦ أيلول ١٩٤٨، حقيقة التوكيل عن شفيق عدس:

نشر أمس الأستاذ داود السعدي كلمة حول توكله عن شفيق عدس، أراد بها إيهام القراء ببرائته من موضوع التوكيل. فإزاء هذا الأمر تحتم علينا أن نسطر الحقيقة الآتية:

لقد حصلت مفاوضات بين الأستاذ داود السعدي وشركة عدس حول هذا الموضوع، وتم الاتفاق على الاجتماع في مكتب المحامي السيد بدري السويدي. وقد حصل الاجتماع في ليلة الخميس ٢٦ آب ١٩٤٨، بحضور الأستاذ السويدي وممثل الشركة أبو علوان. ولما بدأ الأستاذ السعدي وممثل الشركة بالمفاوضة طلب السعدي ٣٠ ألف دينار، تدفع ١٠ آلاف دينار مقدماً، ثم قال: إن الرأي العام ضد عدس، والحزب في البصرة ضده أيضاً، وعليه فإن الأمر يتطلب قبل كل شيء العمل على إطالة القضية ومرار مدة من الزمن عليها، لكي تهدأ الخواطر وتُجَل أن تحقق هذا الأمل. يجب أن تصرف مبالغ على حزب الاستقلال في البصرة، لكي يقوم بدعاية معاكسة، ويجب صرف مبالغ على بعض الصحف لغرض الدعاية للموضوع.

فأجاب أبو علوان: بأنه غير مهوّل بالموافقة على طلبه ٣٠ ألف دينار، وأنه لا بد له من مراجعة الشركة؛ وانفض الاجتماع.

وفي ليلة الاثنين ٣٠ آب ١٩٤٨، اجتمع الأستاذ داود السعدي وإبراهيم عدس في بيت عدس، بحضور الأستاذ بدري السويدي والسيد أبو علوان. ولما فتح موضوع الأجرة، قال السيد داود السعدي ما يأتي:

إن هذه الأجرة كبيرة، لأنني استهدف لانتقادات الصحف وسخط الرأي العام، وإن من يتوكل في مثل هذه القضايا، يجب أن يضع على عاتقه هذه المسألة، وأنني توكلت في البصرة قبل عشر سنوات في قضية مماثلة، فنشروها عني في كراس انتقدي عليها، ثم أن الحزب ليس عدواً للهود على طول الخط، ولكن إبراهيم عدس رأى المبلغ كبيراً جداً، ولهذا لم يحصل الاتفاق بين الطرفين. هذا، وإن نعيم كرجي مدير شركة عدس يؤيد للأستاذ محمد زكي خطاب المعامي أن الأستاذ داود السعدي هو الذي تقدم للدفاع عن شفيق عدس، أي من تلقاء نفسه وليس الشركة هي التي عرضت عليه ذلك. ولقد جرى اجتماع آخر في مكتب الأستاذ بدري السويدي، من قبل داود السعدي وأبو علوان للاستمرار في العمل، رغم صدور بيان الحزب حول عدم التوكيل، يؤكد فيه السعدي استعداداً لمساعدة المهتم عدس وليس بطرق غير مباشرة. أما الدافع لي على الكتابة في هذا الموضوع وغيره، مما أشار إليه السعدي في بيانه الأخير فهو وقوفي وإطلاعي على بواطن الأمور وحقائقها قديمها وحديثها.

عباس السيد بكر

في الأخير:

أصدر المجلس العرفي الخاص القرار بالاتفاق في ١٣/٩/١٩٤٨، بشنق شفيق عدس علناً حتى الموت، وتعويض الخزينة خمسة ملايين دينار يستحصل منه من كافة أملاكه المنقولة وغير المنقولة، ووزارة المالية تقوم بتصفية أمواله. وأما الباقي من الشركاء فلم يصدر أي قرار ضدهم ولم يسأل عنهم ولا أجري التحقيق معهم.

وبتأريخ ٢١ أيلول ١٩٤٨ شنق شفيق عدس في البصرة أمام ما يقارب ١٢ ألف متفرج. انني بعدما شاهدت جريان المحاكمة الغربية وتحققت القضية، اقتصعت أن شنق شفيق عدس جرى ظمناً وغدراً وبدون أي ذنب.

وعندما باشرت الجرائد النشر عن بيع السكراب ومواخاة الحكومة دورها في ذلك، طلب صاحب إحدى الصحف من شفيق عدس بعض الرشوة، لكن شفيق عدس كان بخيلاً لم يعط الرشوة للطلابين بحق السكوت. وعلى هذا نظمت المظاهرات وأدخل اسم شفيق عدس استغلالاً لوضع سياسي في ذلك الزمن، وإني لا أربح في أن أكتب أكثر من هذا عن ملابسات هذه القضية هنا. لكني أقول: إن عدس راح كبش فداء إسرائيل، من بعض الذوات الذين وجدوا الفرصة لتهب الأموال.

إبراهيم عدس وكيفية قتله:

عندما بوشرت قضية شفيق عدس في البصرة، كان أخوه إبراهيم عدس في بغداد مقلوباً في الفراش. ومن جراء فليحه وجد التاجر حافظ القاضي، فرصة وتمكن من أخذ وكالة شركة فورد باسمه. وكان إبراهيم عدس إضافة إلى أملاكه وأمواله، يحتفظ بكثير من سندات الشركات الأجنبية والكمبيالات التي تخص الكثير من الذوات، من كبار رجال الدولة وغيرهم. ويضع كل ذلك في ادراج مكتبه الموجود في غرفته. وكان عنده خادم اسمه محمد البلوش. وهذا الخادم كان قبلاً عند ناجي الخضيري. وفي يوم من الأيام رأى إبراهيم عدس أنَّ خادمه يريد أن يقترب من فراشه ليأخذ مفاتيح مكتبه، حتى يفتح بها ادراج المكتب. فعلى هذا طرده إبراهيم عدس، إلا أن هذا الخادم بعد يومين من طرده رجع إلى الدار، ودخل إلى غرفة إبراهيم عدس خلسة، وطلع إبراهيم عدس بالخنجر، وأخذ جميع الأوراق الموجودة في مكتبه وهرب.

أدناه تفاصيل القضية كما نشرت في جريدة "الأخبار"، يوم السبت ١٧ تموز ١٩٥٤:

تفاصيل جديدة عن اعترافات قاتل إبراهيم عدس، كيف وقع القتل؟ اشتبهه بالقاتل في بعقوبة وجلب إلى بغداد، ثم سافر إلى خارج العراق قبل التعرف على هويته. زار البصرة الأستاذ خالد الصانع المعامي خلال اليومين الماضيين، ووقف هناك على معلومات جديدة وقِيمة حول

حدث قتل إبراهيم عدس، واعتراف القاتل في محكمة البصرة. وفيما يأتي ما تحدث به إلينا الأستاذ خالد عن هذا الموضوع:

في الساعة الثانية بعد ظهر يوم الأربعاء الماضي، صدق اعتراف القاتل محمد البلوشي أمام حاكم تحقيق البصرة الأستاذ محمد أحمد والمحقق العدلي الأستاذ نادر الشيخ خزعل، وكان القاتل يبدو رابط الجأش هادئ النفس، وهو شاب في نحو ٢٧ سنة من العمر، متوسط القامة، أسمر اللون، نحيف الجسم.

وقد جاء في اعترافه: انه كان في صباح يوم الحادث لا يزال يعمل في بيت القاتل إبراهيم عدس، وقد حمل إليه في غرفته الخاصة صينية الفطور في ذلك الصباح، ولكن الصينية اهتزت في يده وانسكبت بعض محتوياتها، فغضب القاتل وشمته وسبب دهنه أمر بطرده من الخدمة دون أن يدفع له أجره الأيام القليلة التي أمضاها في منزله. لذلك فقد طالبه القاتل بهذه الأجرة قبل أن يبارح الدار، فرفض القاتل ذلك وطرده من جديد. فخرج هذا من الدار وقد غامت الدنيا في عينيه، حيث لم يكن يملك على حد قوله أية دراهم. ولكنه عاد إلى الدار مرة أخرى في نفس المساء، واختبأ في غرفة مجاورة للكراج. وعندما جن الليل صعد إلى غرفة القاتل، فراه يلعب القمار مع بعض ضيوفه. فزّل مرة أخرى إلى محل اختبائه، من دون أن يشعر به أحد وانتظر فيه حتى الساعة الثانية عشرة والنصف، حيث شعر بخروج الضيوف من الدار. فعاد فوجده يقرأ وهو في سريره، وفجأة بوجوده أمامه وطالبه بأجرته عن أيام خدمته، فبهز القاتل وصاح به وسأله: كيف دخل الدار وإلى غرفته في هذه الساعة المتأخرة من الليل؟ وطرده من جديد، إلا أن القاتل اختطف من على المنضدة القريبة من السرير ساعتين وجدهما هناك، وقال له: إنك إذا لم تعطني أجرتي، فسأحتفظ بهاتين الساعتين. فازداد غضب القاتل وعاد فشمته، ثم طرده من الغرفة. وهذا ما استفز القاتل وأثار أعصابه، كما جاء في اعترافه المصدق. فغادر الغرفة إلى الأسفل وجلب من المطبخ سكيناً، ثم عاد إلى غرفة القاتل. وعندما رآه القاتل هذه المرة أمامه، لم يتمالك نفسه وطلعه بمديّة صغيرة في كتفه طلعنتين. قال القاتل: فأهويت عليه بسكيني وطلعته عدة مرات. أخذ يستغيث فجاءت زوجته على أصوات الاستغاثة، ثم راحت تصيح هي الأخرى، ودخل عليهم خادم بيده سكين. وحينذاك هربت من الغرفة، فوجدت أمامي خادماً آخر دفعته عن وجهي. وتركت الدار وتوجهت إلى بعقوبة. وهناك اشتريت بي الشرطة، وقررت إعادتي إلى بغداد، بعد أن قبضت علي لغرض تسقيري بعد ذلك إلى بلادي وفعلاً أجرى تسقيري من بغداد إلى البصرة مع بعض الأجانب المشتبه بهم لإخراجنا من العراق. ولكن في محطة قطار البصرة وجدت بعض رجال الشرطة ينتظرونني، ومعهم وسيط الخدم الذي يعرفني، فأشار إليّ. فألقوا القبض عليّ متهماً بقتل إبراهيم عدس.

هذا، والجدير بالذكر أن حاكم التحقيق سأل القاتل عن كسره دولاب الملابس وسرقته لخمس دنانير منه، فأنكر القاتل هذا وقال: انه لم يسرق شيئاً من الدار. وفي النتيجة لم تجر الشرطة التحقيق اللازم لتوقيف القاتل. وهذا أيضاً أصبح كبش فداء ثاني لإسرائيل.

ولأجل تصفية أملاك ومواد هذه الشركة الكبيرة، تعين من قبل الحكومة المجاميان: حسين جميل وأحمد المناصفي وخصص لهما لكل جلسة مائة دينار. وهذه التصفية استمرت شهراً وشهراً، ومولاه كانوا يقبضون مئات الدنانير. والتصفية لا تنتهي. وفي النتيجة ما مقدار الدنانير التي دخلت خزينة الدولة؟ لا أعرف عنها شيئاً.

شفيق عدس وإبراهيم عدس كانا يهوديان، ولكنهما كانا مخلصين للعراق، وصارا كبش فداء للصهيونية، وأصبحت أموالهما طعمة لبعض الأشخاص في تلك الظروف المؤسفة جداً باسم العدالة العراقية والإنسانية.

قضية مصلحة نقل الركاب:

نظراً لما شاع عن سوء الإدارة في مصلحة نقل الركاب، نسب المرحوم رئيس الوزراء نوري السعيد باشا تعييني في هيئة إدارة المصلحة، وذلك لاختصاصي وأعمال السابقة، عندما كنت مديراً للنقلات الآلية في الجيش. وعلى هذا استلمت من أمين العاصمة الدكتور فائق شاكراً باشا كتاباً بتاريخ ١٩٤٧/١/٢٦، وفيه يقول: يسرني أن أبلغكم أن مجلس الوزراء قد وافق على تعيينكم عضواً في هيئة إدارة مصلحة نقل الركاب في العاصمة. اعتباراً من صباح ١٩٤٧/١/١٣.

على هذا باشرت الدوام في الهيئة المذكورة، ثم بدأت في تدقيقاتي وظهر لي رداءة أمور وإدارة القائمين بالعمل، لعدم وجود خبرة كافية لديهم. على ذلك قررت الهيئة أن أقوم بتدقيق وتفشيح الأمور، ثم أبين لهم الأحوال. وعلى هذا عندما دققت وفتشت جميع أقسام المصلحة، وجدت أحوالاً مؤسفة جداً في الأعمال وفي الإدارة؛ منها مثلاً في المباشرة والاستلام لعدد من السيارات التي كانت تبلغ مائة سيارة كور، وجدت في كتالوكاتها أن قيمتها أقل من المدفوعات بمائة دينار لكل سيارة، وأوراق الاستلام موقعة من قبل أمين العاصمة السابق السيد حسام الدين جمعة وحده فقط. وطاردت المدفوعات الزائدة وكانت الأدوات الاحتياطية يجري شراؤها كلها بدون مناقعة من شركة البهائي وهناك أمكنة أخرى كثيرة، لذلك نظمت التقرير الآتي بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٤٧:

(صورة التقرير)

إلى: سعادة مدير مصلحة نقل الركاب المحترم

١٠ حزيران ١٩٤٧

حسب قرار لجنة مصلحة نقل الركاب، دقت السجلات والأعمال في ظرف يومين، وسأعرض

أثناء الملاحظات التي جلبت انتباهي:

١. لم أجد سجلاً لتسجيل السيارات المشتراة قديماً وحديثاً منذ تأسيس المصلحة إلى الآن، حيث إن مثل هذا السجل يتطلب تدوين: رقم السيارة، ورقم محرك السيارة، وقيمة الشراء والأدوات الاحتياطية التي اشترت، والأدوات الاحتياطية التي جهزتها بها المصلحة، وأرقام الاطارات وأسماء السواق الذين يستلمون السيارة، والحوادث التي تحدث لها، وكيفية تصليحها والمبالغ المصروفة لذلك؛ وكذلك بيان الأوقات التي جرى فيها تفتيش السيارة، وذكر اسم من قام بذلك؛ وكذلك ذكر تاريخ التزيت والتنقيت، والأميال التي قطعتها السيارة شهرياً. وقد ادعى مدير الحسابات أن مثل هذا السجل موجود في المعمل، ويدعي المعمل أن هذا يعود للمحاسبة. ونأمل أن يوجد في كلتا الحالتين.

٢. إن مدير حسابات المصلحة مهتم بضبط حسابات البطاقات وصرفها، وقد وجدت سجلها الجديد منظماً اعتباراً من الشهر الحالي فقط.

لاحظت أن البطاقات القديمة كانت معرضة للتلعب بسهولة. أما البطاقات الحديثة فقد وجدت أجراً صغير الحجم ولا يوجد قسم كافٍ في (قرميات؟)، حتى يكون رقم البطاقة مسجلاً في الطرفين لتسهيل تفتيش السجلات.

٣. يوجد على طول المخلوط مفتشون كثيرون، لكنهم لا يحملون دفاتر خاصة معهم، ولا يقيدون في دفاتر الجابي أرقام البطاقات التي يفتشونها.

٤. إن مديرية حسابات المصلحة لا تعرف واردات المصلحة ومصروفاتها في الشهور والسنين السابقة، إلا من ابتداء شهر حزيران الجاري، وتقول إن هذه الحسابات في أمانة العاصمة.

٥. إن إحالة مقاولي سيارات كوبرولتز تجلب النظر، حيث إن المواد المناقصة التي أبرزت للشركات في بداية الأمر، كانت فنية وجيدة بعد انتخاب الشركة المذكورة، وفي أثناء إحالتها، تبدلت بنصوص بعض مواد المناقصة لغير صالح المصلحة، وخاصة المادة التي تعطي الشركة الحق في تأخير تسليم السيارات، ووجدت ثمن كل سيارة يبلغ ٣١٠٠ دينار، ولذلك أقترح أن تنظر اللجنة في المجلة الخاصة التي تصدر في لندن، وتحدد أسعار السيارات بالضبط.

٦. لم أجد نظاماً خاصاً في كيفية اختيار السواق وتعيين رواتبهم الأولية، ثم كيفية ترقيتهم.

٧. وجدت في المعمل ١٣ شاصياً جديداً بدفوزداً ومشتراً منذ شهور عديدة، ولكن إلى الآن باقية هناك، لأن الشعب يشكو من وسائل النقل العام ويلاقي صعوبات كثيرة.

والحال إذا اهتمت المصلحة منذ أول الأيام بشراستها، وعملت لها أبدان في المعامل الأهلية حسب نموذج المصلحة، لاستفادات المخلوط من هذه السيارات عدة شهور. وأعلم أن المعمل ليس

له طاقة كافية على إنهاء مثل هذا العمل بمدة قصيرة، لذلك أقترح أن يعطى عمل الأبدان لهذه الشاصيات بالمناقصة للشركات الأهلية حالاً وكلف الانجاز للعمل بهما بسرعة.

٨. المبايعات ومطرز المبايعات التي جرى قبل شهر حزيران الجاري، ينبغي تدقيقها من قبل مدققين حياديين.

٩. وجدت حالة معمل التصليح وتشكيلاته رديئة وناقصة، من الجوانب الآتية:

أولاً: هل هذا محل لتصليح السيارات، أم محل ضبط القيود وكراج لإهواء السيارات وتنظيفها؟!

ثانياً: حسب ما بينت سابقاً، ادعت مديرية الحسابات، أن المعمل يقوم بضبط السجلات الأساسية. والحال أن المعمل ينبغي أن يصلح فقط، والتصليحات تقتضي أن يتم تعطيل السيارات تحت إشراف أشخاص فنيين، ولا يجوز تأخير السيارة في المعمل وتعطيلها مدة طويلة.

إذا نظرنا إلى معمل تصليح السيارات من وجهة وظيفتها الأصلية وهي التصليح، نرى أن تشكيلاته وترتيباته مغلوبة، وأدواته ووسائله ناقصة؛ وأن القائمين بالعمل أكثرهم ليست لديهم الخبرة الفنية، والعلم بمثل هذا العمل والآلات والأدوات التي لديهم ناقصة ومتأخرة.

١٠. على الرغم من أن عدد العمال يزيد على ٣٦٠ عاملاً، فإن ناتج أعمالهم قليل جداً، وقد لاحظت أن قسماً من العمال أعمارهم صغيرة، وأنهم مغلولون.

١١. إن السيارات القديمة من شفروليت ودوج وفورد يقارب عددهم ١٥٠ سيارة، يشغل قسم منها في المخلوط، وأكثرهم يمه الدفع من قبل الركاب ويلوثون ملابس الركاب. والقسم الآخر منها متروك في المعمل لعدم وجود الأدوات. والحال إذا نظرنا إلى جداول التصليح في المعمل منذ شهر كانون الثاني إلى حزيران الجاري، نرى أن ٦٧ سيارة جفتت كاملاً، وشاهدت أن ٢١٠ باطريات مصروقة في تلك المدة، لذا فالسيارات المشتغلة في المخلوط ذات تيار كهربائي عجيب نظيفة ومصلحة، أما الحقيقة فظاهرة في المخلوط.

١٢. في شهر كانون الثاني صرفت للسيارات ٦٧٣٢٨ غالون بترين، وفي شباط ٥٧٢٩٢، وفي آذار ٦٥٣.٥، وفي نيسان ٦٤٩٧٨، وفي مايس ٦٣٥٨٩، فجميع ما صرف يبلغ ٣١٨٤٩٢ غالون بترين. ولكن عدد الأميال المقطوعة ليس مضبوطاً، وكذلك مصروفات الكمية المذكورة، ولضبط هذه المصروفات، يقتضي استعمال جداول خاصة مجرية.

١٣. يقتضي أولاً تعديل المعمل وترتيبه بصورة فنية، وتغطية ساحة المعمل وتنويره، حتى يتمكن العمال العمل دون تأخير بحرارة الشمس أو المطر. علماً أن في الكراجات الحالية توجد محلات كافية لأجل هذه الترتيبات الأولية.

١٤. لا يوجد في المعمل سوى محل واحد للتشحيم، وكذلك لا توجد إلا آلات يدوية للتشحيم، ولا توجد الآلات الكبيرة الخاصة لذلك. لذا هذه السيارات معرضة للاستهلاك في مدة وجيزة من جراء عدم تشحيمها.

١٥. لا تغسل السيارات:

أولاً: لعدم وجود التنظيم والترتيب والتفتيش.

ثانياً: لعدم وجود الواسطة للغسل. وفي محل الغسل توجد حنفية واحدة فقط، لذا يقتضي عمل محلات خاصة تحتوي على عشرين حنفية، مع أنابيب لاستيكية وأضوية كافية لتنوير محلات الغسل ليلاً.

١٦. في محل السمرين لا توجد آلة لحيم اوكسجين، والآلة الموجودة للأطفائية مكسورة. ونتيجة لذلك توجد عدة سيارات في المعمل تنتظر التصليح.

١٧. في المحل الخاص بالضالعين نظراً لوجود الإطارات الكافية، فهم مرتاحون، ولكنهم يحتاجون آلة لتعمير الإطارات والجويات.

١٨. وجدت في المخازن آلة للخرن السريع للبطاريات متروكة. لأنها تخزن بسرعة وتلف البطاريات، لذا أقترح بيعها حالاً حفظاً من التلف.

١٩. لم أجد في مخزن الأدوات بطاقات لبيان كميتها، وهذه ضرورية، وبذلك يقتضي أن ترتب مثل الشركات الميكانيكية.

٢٠. استناداً إلى النقاط المدرجة أعلاه، أقترح:

أولاً: الطلب من الشركة الحسابية (وبي ميري) الانكليزية ان تنظر في تدقيق حسابات المصلحة، منذ يوم تأسيسها إلى أول حزيران ١٩٤٧، وتبين الأعمال التي جرت وتسببت في تأخير تقديم هذه المصلحة، وأدت إلى خلق مشاكل كبيرة في التنقل داخل العاصمة.

ثانياً: أخذ التدابير لتنظيم القيود والسجلات حسب الترتيب في الجيش العراقي الذي أخذه من نقلات الانكليز والهند ورفع الارتباطات، ودمتم.

عزيز ياملكي

مؤهلة ترولي باص:

بناء على أحد الإقتراحات المقدمة إلى أمين العاصمة في استعمال ترولي باص لأجل تسهيل نقل الركاب في سنة ١٩٤٧، استقدم مهندس من شركة كندي ودونكن في لندن لإجراء الدرس وتقديم

الكشوف، بغية تشغيل باصات ترولي التي تسيّر بالكهرباء وذات الصرفيات القليلة ولها ميزة عدم تلوث البيئة، علماً أنه يستخدم في الشوارع الكائنة خارج بغداد القديمة.

وعندما جاء المهندس، قام بالتدقيقات والدراسة وعاد إلى لندن في ١٩٤٧/٧/٥، فأرسل التصميم والتوصيات التي أحضرها من هناك. ودققت هيئة إدارة المصلحة آنذاك مقترحاته فوجدتها مناسبة وأقرتها. وحسب هذه التصميم كانت بالامكان المباشرة بتسيير ٥٥ ترولي باص في الخطوط الخارجية للعاصمة البالغ طولها ٣٥ كم، وبكلفة اجمالية للجميع تبلغ ٥٣٥٠٠٠ دينار. ودفع للمهندس مبلغ ١٣,٠٠٠ ألف دينار لقاء استشارته هذا. لكن هذا المشروع ترك على طرف من قبل أمين العاصمة الجديد عبدالهادي الهاجري، وذلك بسبب تأثير بعض شركات السيارات على وزارة الداخلية ووزير الداخلية السيد عمر نطلي لشراء سيارات منها، وطلبت من وكلائها من الشركات العالمية الموجودة في بغداد أن تقدم أسعارها. وعندما وصلت هذه الأسعار إلى علم وزير الداخلية بالقضية، أخذ بالتدخل والإيحاء بانتخاب أحد العروض. وعندما باشرنا نعتز على الأوصاف والأحوال، قررت وزارة أرشد العمري الجديدة^{١٨} تبديل هيئة الدائرة الحرة، وتعيين هيئة جديدة للمصلحة من المدراء العامين الذين تحت إمرته. وعلى هذا خرجت ورقتاني الأعضاء: أحمد شوقي، وسعيد النكريتي، وخضوري لاوي من إدارة هيئة المصلحة.

وقد نشرت بعد ذلك تحت عنوان نظرة عامة على وضع مصلحة نقل الركاب بامضياتي في جريدة الأهالي بتاريخ ١ آذار ١٩٥٠، بينت القصور في إدارتها ومبيعاتها وسأثره ذلك.

قضية للسفر إلى اليمن:

اني منذ ستين سنة أقضي أوقات فراغي في جمع الطوابع البريدية، واني أول دفعة من بعض رفاق جمعية الطوابع في العراق. ولذلك لي معارف في عدة نوادي جمع الطوابع في العالم، وفي مغامرات مع كثير من الهواة، ومن بين هذه المغامرات حصل لي اتصال مع سيف الإسلام عبدالله من اليمن، حيث كان هو أيضاً من أحد المولعين بجمع الطوابع.

وبهذه المناسبة وصلي يوم من الأيام في سنة ١٩٥٠، رسالة من راغب بك في الديوان الملكي اليمني وفيها يقول: حصل اطلاعه بوجودي في بغداد وهو يعرفني من البلاط العثماني شخصياً.

^{١٨} تستغرب من توريط المؤلف وزارة أرشد العمري في هذه المسألة التي حدثت في شهر تموز ١٩٤٧ كما بينته المؤلف بنفسه. ففي ذلك التاريخ لم يكن أرشد العمري رئيساً للوزراء، بل كان صالح جبر رئيس الوزراء. فأرشد العمري ألف وزارتين: إحداهما: في ربيع وصيف ١٩٤٦، والثانية: في ربيع وصيف ١٩٥٤، وفي كلتا الوزارتين خلفه في الرئاسة نوري السعيد، الأولى: في وزارته التاسعة، والثانية: في وزارته الثانية عشر. [مركز زين]

وكان يعرف والذي عندما كان هو في وقته متصرفاً للنواء العمارة، لذلك بود أن أسافر إلى اليمن.
وكان يقول: انه بحاجة إلى شخص مثلي، ويرجو موافقتي واخباري.

بقيت أتأمل في هذا العرض، وكان الوضع في العراق آنذاك يدعو إلى الحزن بسبب سوء إدارة
أرشد العمري ووزيره شاكر الوادي^{١٩}. لذلك قررت تلبية الدعوة، وكتبت إلى راغب بك وطلبت منه
أن يبينوا لي شروط العمل ومحلته، وبعد مدة وصل الجواب المدرج أدناه من رئيس الديوان الملكي
الأمامي.. وطلبت من مجلس الوزراء الموافقة وحصلت عليها.

المملكة المتوكلية اليمنية

الديوان الملكي الأمامي

رقم ٦١

حضرة صاحب العزة الكولونيل عزيز ياملكي المحترم

اهديكم السلام والاحترام

لقد أحيل كتابكم بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٥٠، المرسل لمولانا صاحب الجلالة المعظم إلى
الديوان الملكي، وأفيدكم بأن حكومة جلالته وافقت على استغدامكم، مع حيازتكم لتلك اللغات
التي عدتموها ومناصب خدماتكم السابقة في الحكومة الشقيقة العراقية، والمرتبات هي بقدر
مالية حكومة اليمن. وبالنظر إلى رخص المعيشة فيها، فهي لا بأس بها، ويمكن أن يكون مرتبكم
خمسین جنهاً مصرياً. فإذا وافقتم على هذا، ففي إمكانكم الابراق لافادتكم بالسفر على نفقة
الحكومة اليمنية المتوكلية.

وتفضلوا التحية والاحترام

رئيس الديوان الملكي الأمامي

٦ جمادي الأول سنة ١٣٦٩، الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠

==

صاحب الفخامة رئيس الوزراء الموقر

المعروض:

^{١٩} في سنة ١٩٥٠، لم يكن أرشد العمري رئيساً للوزراء، بل كان توفيق السوداني رئيساً للوزراء. وأعقبه في
خريف تلك السنة نوري السعيد الذي شكل وزارته الحادية عشرة. [مركز زين]

لقد سبق لي شرف الخدمة في وظائف الدولة العسكرية والدبلوماسية، وكنت طيلة ذلك أبذل ما في وسعي من جهد وقابلية. وسجل شاهد من اهل الحق أنني أثرت طريق التزاهة والاستقامة في مساعي. وشاءت الظروف القاسية أن تنزل بي غدراً وظلماً، فأصبحت خارج خدمة الحكومة. ولقد صرح لي مكلف المسؤولين في مختلف الظروف اني ضحية ذلك، ولكن أحداً لا ينظر بحقي. ولقد عشت منذ سنين على مواعيد بلا أمل. وراتبي التقاعدي لا يكفي، إذ اني خرجت من الوظيفة وحدها. هذا في الوقت الذي أشعر فيه أن لي قابلية بدنية وعلمية وكفاءة على الاستمرار في خدمة الحكومة، ثم أرى التعيين والتوظيف للمنسوبين والمحسوبين.

الآن يؤسفني حقاً أن أضطر لأن أعرض على فخامتكم أن حكومة اليمن العربية الصديقة قد عطفت علي بتكليفي أن ألتحق بخدمتها، لذلك تجدوني مضطراً أن أرجو السماح لي بخدمتها لمدة خمس سنوات، ودمتم.

بلادي وإن جارت عليّ عزيزة

وأهلي وإن ظننوا عليّ كرام

عزيز ياملكي

١٩٥٠/٥/١٦

نسخة منه إلى:

- حضرة صاحب السمو الملكي الومسي وولي العهد المعظم

٤٤

بنكهى زين

الحكومة العراقية

وزارة المالية

مديرية التقاعد

العدد: ٦٧١٩

التاريخ: ٢٣ تموز ١٩٥٠

إلى: العقيد المتقاعد السيد عزيز ياملكي، محلة الوزيرية، بغداد

الموضوع: جواز استخدام

جواباً على طلبكم المؤرخ في ١٩٥٠/٥/١٦. وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٩٥٠/٧/١، على جواز استخدامكم لدى حكومة اليمن، لمدة خمس سنوات؛ وذلك عملاً بأحكام الفقرة ج من المادة ٤ من قانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٣٧، فترجوا إعلامنا بتاريخ مغادرتكم العراق، وتاريخ مباشرتكم الخدمة لدى الحكومة المذكورة، مع بيان مقدار راتبكم هناك.

مدير المالية العام

صورة منه إلى:

- رئاسة الديوان الملكي، بالإشارة إلى كتابها المرقم ٢٧٦٤، والمؤرخ في ١٩٥٠/٥/٣٠، الموجه إلى وزارة الداخلية.

- وزارة الدفاع، بالإشارة إلى كتاب سكرتير مجلس الوزراء المرقم ٣٢٢٢، في ١٩٥٠/٧/٩.

- وزارة الخارجية.

وعندما باشرت في تحضير نفمي للسفر، صادفتي المرحوم جلال بابان وقال لي: يا عزيز، أنت أين تسافر؟ قبل مدة سافرت من بيت المعظم بصفة مشاور، وفي آخر الشهر أعطت بدل الراتب الموعود ١٢ كيس قهوة، وبقيت متحيراً وصبرت. وفي الشهر الثاني أيضاً وعندما وصل ١٢ كيس قهوة، قيل لي: إن هذا فضل الإمام عليك، وتراكت أكياس القهوة أمام غرفتي، فغلبت أن ترسل إلى عدن حتى تباع هناك، ولكن لم أتمكن أن أجد لورياً يجاسر أن يحمل أكياس الإمام بتناً؛ لذلك وجدت فرصة مناسبة، وهرت إلى عدن ثم رجعت إلى الشام. ومن طرف آخر، راجعتي التاجر دنكور وهو وكيل شركة ماركوتي الكبيرة في العراق، وقال: قرأنا في الصحف أنك ستسافر إلى اليمن، لذلك اتيت عندك، لأبين لك أن الإمام يدرى اشترى لوازم تخص تأسيس الاداعة عندما كان في إيطاليا، ودفع مبلغاً قليلاً وبقي عليه خمسة وثلاثون ألف دينار، قائلاً: عندما أصل إلى اليمن سأرسله؛ ومنذ سلتين إلى الآن، وعلى الرغم من جميع الاتصالات معه، فإن الشركة لم تحصل على شيء. لذلك انني في اليمن أتمكن أن أحصل على مبلغ ومقدار المبلغ الذي أتمكن أن أحصله منهم يصل إلى خمسة وعشرين بالمائة من المبلغ الحقيقي المطلوب، والباقي ينبغي أن أكون على اتصال معهم بصدد، حتى أتمكن من الحصول عليه بهذا النوع على دفعات. وعندما اطلعت على هذه الأخبار وغيرها من الأحوال الأخرى أيضاً، علمت أنهم يعيشون هناك خمسمائة سنة متأخرين عنا، ولذلك صرفت النظر عن السفر.

هنا أريد أن اضيف إنه في تلك الأثناء توفي راعب بك هناك، وسافر سيف الإسلام عبدالله إلى أمريكا. وهناك بالاشتراك مع أحد السوريين أصدرنا طوابع الطيارة باسم نيويورك، صنعاء، وكل اليمن. في حين أن حكومة اليمن لم تعرف عن تلك الطوابع شيئاً، وبعد مدة أعدم سيف الإسلام عبدالله من قبل الإمام بتهمة قيادة بحركة ضده.